المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

إشكالية اللحن

في رواية الحديث النبوي الشريف

(دراسة وترجيح)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص: النحو والصرف

إعداد الطالبة:

خديجة بنت عثمان بن معلم يوسف العباسي

الرقم الجامعي: (٤٢٩٨٠٤٨٨)

إشراف:

أ. د/ سعد بن حمدان آل محيي الغامدي.

أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية

جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م

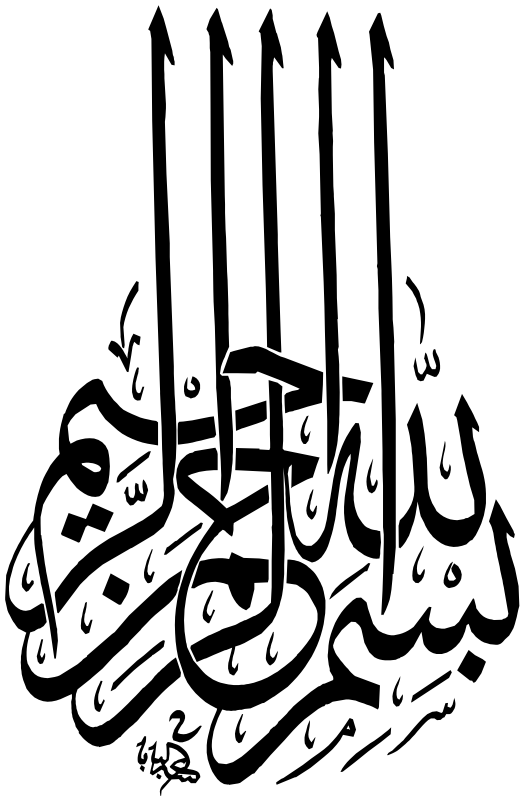

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ملخص الرسالة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد

فهذا بحثٌ مقدَّمٌ لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، وعنوانه: (**إشكالية اللّحْنِ في روايَة الحديث النبويّ الشريف، دراسةٌ وتوجيه**). ويعنَى بتحقيق القول في زعْمِ جماعةٍ من النحويين بأن اللحن الواقع في رواية الحديث النبويّ كان سببًا في عزوف أوائل النحاة عن الاستشهاد به في مسائل النحو والصرف. **واقتضت طبيعة البحث أن يقوم على** فصلين، تسبقهما مقدمة، وتمهيد عن معنى اللحن، وأوليته، ومصطلحاته، وأنواع الخطأ اللغوي، والمعيار في التخطئة والتصويب. وتقفوهما خاتمة وفهارس.

الفصل الأول: إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي، دراسةٌ نظرية. وفيه أربعة مباحث، الأول: حقيقة وقوع اللحن في رواية الحديث النبوي. **الثاني:** أسباب اللحن الواقع في الحديث النبوي. **الثالث:** موقف المحدّثين والنحويين منه. **الرابع:** أثر اللحن في رواية الحديث.

الفصل الثاني: إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي، دراسةٌ تطبيقية. وفيه مبحثان: الأول: دراسة البنية، تطبيقًا على كتاب (إصلاح غلط المحدثين، للخطابي ٣٨٨هـ) واشتمل على دراسة واحدٍ وأربعين حديثًا نصّ الخطابي على تخطئته. **والثاني:** دراسة التركيب، تطبيقًا على كتاب (إعراب الحديث، للعكبري ٦١٦هـ) واشتمل على دراسة أربعة عشر حديثًا نص العكبريّ على تخطئته، أو رجَّح تصرُّف الرواة في لفظه.

وكان من نتائج هذا البحث: أن وقوع اللحن في رواية الحديث أمرٌ لا يمكن إنكاره ولا يمكن تضخيمه أيضًا، وقد استطاع أهل الحديث جمعه والتنبيه عليه. وأن ما وقع في الحديث من لحن لم يكن من الرسول ﷺ، ولا من الصحابة، وإنما وقع ممن جاء بعد التابعين، وربما وقع من بعض التابعين في حالات نادرة. ولم يبتدئ وسْمُ الروايات باللحن إلا عند المتأخرين من النحويين، وذلك حين نَضَجَ الجدل النحوي، وتَجَاوَزَ غرضُهم تقعيدَ نظام اللغة، إلى غرض الانتصار للرأي. وليس في الحديث النبويّ ما هو لحن محض في التركيب، وإن كان فيه شيء من اللحن المحض، فهو في البنية، وفي أسماء الرواة، وهي في مجملها تصحيفات وقعت من بعض رواة الحديث، ولم يسلم من التصحيف أهل علم. وكل ما خطَّأه الخطابيّ والعكبريّ مما هو غلط محض في حقيقته لم يقل به أحدٌ من أئمة الحديث بذلك اللفظ الذي خطَّآه. والحمد لله أولاً وآخر كما يحب ربنا ويرضى.

الطالبة — **المشرف**

خديجة عثمان العباسي — **أ.د/ سعد حمدان الغامدي**

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

Abstract

Praise be to Allah; blessing and peace be upon the one after whom there is no Prophet .This study is submitted for a Master's Degree in Arabic syntax and morphology and its title is "Committing Grammatical Mistakes in the Narration of Prophet 's Hadith- Study &Orientation". It is concerned with the verification of the claim of certain group of grammarians that the committing of grammatical mistakes in the narration of Hadith was due to the non- inclination of grammarians to quote evidences from Hadith in matters relating to syntax and morphology. The nature of the study necessities that it is composed of two chapters, preceded by a preamble and introduction on the meaning , priorities, terminologies of committing of grammatical mistakes as well as the types of linguistic errors, and criteria for making mistakes and correction; and followed by a conclusion.

First Chapter: The problem of committing grammatical mistakes in the narration of Prophet's Hadith- study &orientation. This comprises four sections.

The first section is on "The reality of committing grammatical mistakes in the narration of Prophet 's Hadith "; the second is on " The reason of committing grammatical mistakes in the narration of Prophet 's Hadith " ; the third is on " The attitude of grammarians and Hadith experts " and the fourth is on " The impact of committing grammatical mistakes in the narration of Prophet 's Hadith ".

Second Chapter: The problem of committing grammatical mistakes in the narration of Prophet 's Hadith- Applied study . This comprises two sections.

Section One: Study of structure: application on the book titled" *Islah Ghalat Al-Mohadiseen* " Correcting the errors of Hadith experts" by Al-Khattabi (388H).This covers the study of forty-one Hadiths , which were described by Al-Khattabi as incorrect.

Section two: Study of construction (texture): Study of structure: application on the book titled" *Irab Al-Hadith* " The parse of the Hadith" by Al-Okbari (616H).This includes the study of fourteen Hadiths , which were described by Al-Khattabi as incorrect , or that he preponderated that the narrators had somehow manipulated their text. The most significant results are as follows:

- The committing grammatical mistakes in the narration of Prophet 's Hadith should neither be denied nor exaggerated as the Hadith experts were able to collect its materials and draw people 's attention to them.
- The committing of grammatical mistakes in the narration of Prophet 's Hadith was neither done by the Prophet nor his companions , but it was attributed to those who came after the expiry of the period of those who immediately followed the era of companions of the Prophets, however, it might have been done rarely by those followed immediately the period of the Prophet's companions .
- The description of Hadith narration as incorrect was commenced only with the period of late grammarians , particularly when the grammatical dialectic matured ; and that their objective surpassed the rules of the language system to that of sheer support of one's opinion.
- There is nothing in the Hadith which is considered pure grammatical mistakes in construction , and if there is some of such thing, it in the texture and in the names of narrators ; and these in general constitute misrepresentations committed by certain narrators and none of scholars was safe of such reorientations.
- All the Hadiths described by Al-Khattabi & Al-Okbari as erroneous as pure mistakes were not reported by scholars in the same wording considered as mistakes by the above two writers.

Praise be to Allah as He loves.

Researcher
Khadijah Uthman Alabbasi

Supervisor
Prof. Dr. Saad Hamdan Alghamdi

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

مُقَدِّمَة

الحمد لله حمدًا خالدًا مع خلوده، حمدًا لا منتهى له دون مشيئته، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، معلم البشرية، محمد ﷺ أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فما عرفنا أمةً من الأمم تتبَّعت سيرةَ أحد من البشر أو عنيت بكلامه عناية المسلمين بسيرةِ نبيِّهم -ﷺ- وبكلِّ ما نطق به من أحاديث. وكان لكلِّ طائفة من العلماء -على اختلاف علومهم واختصاصاتهم- نصيب من العناية بالحديث النبويّ الشريف؛ فكما عني به أهله من علماء الحديث، عني به أهل اللغة، والفقه، والنحو، وعلماء البلاغة.

وقد كان الحديث النبويّ الشريف -عند علماء العربية- واحدًا من ثلاثِ ركائز شكَّلت الأصل الأول من أصول النحو -السماع-، يتقدَّمه في ذلك **القران الكريم، ويعقبه -من ناحية المكانة لا كثرة الاستشهاد- كلام العرب في عصر الاحتجاج من شعر ونثر**.

وكان أقل استشهاد النحويين من هذا المسموع (الحديث النبوي الشريف)، حيث تجنب الرعيل الأول منهم الاستشهاد به، إلا ما استشهدوا به من نزر يسير لا يمكن قياسه مع غيره من مصادر السماع الأخرى، لكنهم مع ذلك لم يصرحوا ولم يلمحوا برفضهم الاحتجاج بالحديث في النحو.

أما المتأخرون من النحاة فقد ذهبوا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب: فريق صرح بعدم اعتماده الحديث النبوي في التقعيد النحوي، وممن تزعم هذا المنهج ، ابن الضائع (٦٨٠هـ)، و أبو حيان (٧٤٥هـ). وفريق توسع في الاحتجاج بالحديث النبوي والتعويل عليه في التقعيد النحوي، وكان إمامهم في ذلك ابن مالك (ت٦٧٢). وفريق اتخذ موقفًا وسطًا، فاحتجَّ ببعض الحديث دون بعض، وأبرز من نهج هذا النهج أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠). وجملة ما فسر به المانعون موقفهم ينحصر في: عدم الثقة بأن ما وصل إلينا من الأحاديث النبوية هي من لفظ الرسول ﷺ، وذلك:

أ- لأن الرواة جوزوا نقل الحديث بالمعنى.

ب- ولأن اللحن وقع في الحديث؛ بسبب الرواة الذين لم يكونوا عربًا بالطبع، ولم يتعلموا اللسان العربي عن طريق النحو.

ولا خلاف بين العلماء في أن ما وقع في الحديث النبوي من لحن لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون الرسول ﷺ قد نطق به ملحونًا، وإنما كان اللحن من الرواة.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وهذا البحث هو محاولة لاستجلاء حقيقة السبب الثاني الذي ذكره المانعون وهو (وقوع اللحن في رواية الحديث النبوي)، ومعرفة أسبابه، وموقف كلٍّ من المحدّثين والنحويين منه. ثم دراسة جملة من الأحاديث التي رميت باللحن في البنية والتركيب دراسة تطبيقية تحليلية.

وإن من تمام نِعَم الله عليّ أن هيَّأ لي دراسة ما يتصل بهذين الطرفين الشريفين من العلم، (علوم العربية، وعلوم الحديث) في بحثي هذا بعنوان (إشكالية اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف، دراسة وتوجيه). وتنبع أهمية هذا الموضوع من:

١. مكانة الحديث النبوي الشريف الدينية واللغوية، ومدى تأثير اللحن في جانبيه الديني واللغوي، فهو على الجانب الديني يؤدي إلى تغيير المعنى المراد من الحديث مما قد يؤدي إلى خلل في فهم النص، وبالتالي خلل في تطبيق الأحكام والتشريعات وممارستها. **وأما على الجانب اللغوي** – وهو ما يهمنا هنا– فالحديث النبوي يمثل ثروة لغوية ضخمة، وتعطيل هذا التراث اللغوي الضخم، وعدم توظيفه في اللغة على مستوياتها المختلفة بسبب اللحن الواقع في روايته يؤدي – بلا شك– إلى قصور في استعمال اللغة وتضييق واسع فيها.

٢. تتصل هذه الدراسة بفروع عدة من عِلْمَيْ الحديث والعربية، فمن جانب علوم الحديث: تتصل بعلم مصطلح الحديث، ومشكل الحديث، وشروح الحديث النبوي. أما من جانب علوم العربية: فهي تبحث واحدًا من موضوعات أصول النحو ومصادره الأساسية. وتتصل بعلمي النحو والصرف، وغريب الحديث، والمعجم. إلى جانب ما فيه من اتصال بعلم اللغة وفقهها، من أصواتٍ، ولهجاتٍ وتطور لغويّ، ويتمثَّل ذلك في مظاهر عدة، كـ (الهمز، والإبدال، والإدغام، والحذف، والمد والقصر).

٣. وتقف هذه الدراسة على مظهر من مظاهر تطور الفكر النحوي في واحد من مصادر الاحتجاج – السماع–، وفي هذا دلالة على مرونة الفكر النحوي، وأنه لا ينحصر في دائرة ضيقة رسمها الأوائل، وإنما يقبل التجديد والتطوير بما لا يهدم ثوابت العلم.

٤. دراسة جملة من الأحاديث المتهمة باللحن، وتحقيق القول فيها يتيح النظر في الآراء المختلفة للنحاة واللغويين والمحدّثين أيضًا، في مسائل نحوية وصرفية تكون موضع خلاف في الغالب، ثم محاولة الترجيح بينها؛ مما يغني البحث ويزيد من قيمته.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ويتوقع من البحث أن يجيب عن عدد من الأسئلة، منها:

هل وقع اللحن حقيقةً في الحديث النبوي؟ وإذا كان قد وقع فكيف وقف أهل الحديث تجاه هذا اللحن؟ ثم هل كان اللحن الواقع في الحديث هو السبب الحقيقي في إقلال النحويين من الاستشهاد به في النحو؟ وهل بلغ اللحن من الشيوع درجة تسوّغ لهم ترك الاحتجاج به؟ وهل يمكن دفع اللحن المُدّعَى في الأحاديث النبوية سواء على مستوى بنية الكلمات أو التركيب بتوجيهه على ما يوافق العربية ولو من وجه لتتضح لنا الأحاديث التي لا يمكن توجيهها؟

أما مصادر الجزء التطبيقيّ من هذا البحث فهي:

١. **كتاب (إصلاح غلط المحدّثين)، لأبي سليمان الخطّابي (٣٨٨هـ).**

ويُعدّ الخطّابي في مقدمة العلماء الذين ألفوا في أغلاط المحدّثين خاصة، وفي كتابه هذا أورد نحو مئة وأربعين حديثًا، فيها ألفاظ يخطئ رواة الحديث في لفظها أو معناها، وأشار إلى صحة ضبطها ومعناها، أو فيها ألفاظ تحتمل وجوهًا؛ فيختار أوضحها وأقواها، مستشهدًا بالقرآن والشعر والرجز. وكل ما أورده الخطابي يدخل تحت اللحن في البنية. **وقد اعتمدت في دراسة البنية على هذا الكتاب.**

٢. **كتاب (إعراب الحديث) لأبي البقاء العكبريّ (٦١٦هـ).**

وعلى يد العكبريّ بدأ التصنيف في إعراب الحديث النبوي، وجعل كتابه هذا في إعراب ما يُشكل من أحاديث (جامع المسانيد) لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، الذي يضم صحيح البخاري، ومسلم، والترمذي، ومسند أحمد. **واعتمدت على هذا الكتاب في دراسة التركيب.**

وبالرغم من أن موضوع (اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف) كان موضع دراسة العلماء منذ القرن السابع الهجري، إلا أن دراستهم له كانت ضمن دراستهم للاحتجاج بالحديث النبوي في النحو، أو ضمن حديثهم عن مصادر الاحتجاج والاستدلال في اللغة، أو في كتب إعراب الحديث النبوي. من ذلك كلام الشاطبيّ عن هذه القضية في باب (الاستثناء) من كتابه (المقاصد الشافية)، وما كتبه السيوطيّ حول هذا في كتابه (الاقتراح في أصول النحو)، والبغداديّ في (خزانة الأدب)، وابن الطيب الفاسي في كتابيه (فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح)، و(شرح كفاية المتحفظ -تحرير الرواية في تقرير الكفاية-).

ومن المحدَثين: الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها)، و الشيخ سعيد الأفغاني (في أصول النحو)، وخديجة الحديثي في (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث) الذي يُعدّ من

Alabbasi ١٤٣٦/٠٨/١٦ إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه

أكثر الكتب شمولاً وفائدة في هذه القضية، وكذلك محمود فجال في كتابيه: (الحديث النبوي في النحو العربي)، و(السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو)، وكتاب (النحاة والحديث النبويّ) للدكتور حسن الشاعر، وغير ذلك مما ذكرته خديجة في مقدمة كتابها السابق. وقد بحث ملفي الشهري هذا الموضوع منفردًا تحت عنوان (لحن الرواة وأثره في الحديث الشريف)، إلا أنه درسه من جهة حديثية في مجمله، خاليًا من أي دراسة تطبيقية.

ولم يُفرَد هذا الموضوع بالدراسة من وجهة نحوية أو صرفية –فيما أعلم–، لذلك، ستقوم هذه الدراسة بالنظر في آراء النحويين وأهل اللغة والمحدّثين أيضًا، تجاه اللحن الواقع في الحديث النبوي، وتضم إلى الجانب النظري جانبًا تطبيقيًا يدرس جملةً من الأحاديث التي رميت باللحن، يقوم بمعالجتها في البنية والتركيب. واستعنت –بعد الله تعالى– بالمنهج الاستقرائي التحليلي التوثيقي في هذه الدراسة، واقتضت طبيعة البحث أن يقوم على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، وبيانها كالآتي:

- مقدمة. وفيها أهمية الموضوع، ومنهج الدراسة، ومصادر الدراسة التطبيقية، وعرضٌ لجملةٍ من الدراسات السابقة.
- تمهيد موجز وفيه: معنى اللحن في اللغة والاصطلاح، وأولية اللحن، ومصطلحات اللحن. وأنواع الخطأ اللغوي، والمعيار في التخطئة والتصويب.

- **الفصل الأول: إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي: دراسة نظرية.** ويشمل أربعة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة وقوع اللحن في رواية الحديث النبوي.

المبحث الثاني: أسباب اللحن الواقع في الحديث النبوي.

المبحث الثالث: موقف المحدّثين والنحويين منه.

المبحث الرابع: أثر اللحن في الحديث.

- **الفصل الثاني: إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي: دراسة تطبيقية، وفيه مبحثان:**

– **المبحث الأول: دراسة البنية، تطبيقًا على كتاب: (إصلاح غلط المحدثين للإمام الخطابي ٣٨٨هـ).**

وفيه دراسة الأحاديث التي ذكرها الخطابي على سبيل الغلط المحض، تصريحًا أو إشارةً إلى هذا القصد؛ لذلك لم ألتفت إلى ما قال فيه (ليس بجيد، والأجود كذا)؛ لأن في مثل هذا التعبير دلالة على أنه لا يعده غلطًا محضًا، وإن كان ذلك الوجه ضعيفًا ومرجوحًا عنده.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وإنما خصصت دراستي بما نص عليه (الخطابي)؛ لأني رأيت شُرّاح كتب السنة وغريب الحديث كثيرًا ما يتكئون على كتاب (الخطابي) هذا في تفسيرهم وتوجيههم للألفاظ، فآثرتُ دراسة ما نص على خطئه أو لحنه. وكان عدد الأحاديث في هذا المبحث (٤١) حديثًا، تم تصنيفها كالآتي:

- الفعـل، دراسة في البنية والدلالة.
- الاسم، دراسة في البنية والدلالة.
- هل كل ما خطَّاه الخطابيّ هو غلط محض؟

المبحث الثاني: دراسة التركيب، تطبيقًا على كتاب: (إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري ٦١٦هـ).

ولّما كان كتاب العكبريّ أول مصنَّف في إعراب الحديث النبويّ الشريف، وأوجزها، وأكثرها شمولاً بالنسبة للأحاديث التي عالجها، ذلك أن (جامع المسانيد) -الذي بنى عليه العكبريّ دراسته- يضم صحيح البخاري، ومسلم، وسنن الترمذي، ومسند أحمد، آثرتُ دراسة ما نصّ العكبريّ على تخطئته، وما جعل خطأ الرواة فيه وجهًا راجحًا مع وجود أوجه أخرى للتأويل. وعدد الأحاديث في هذا المبحث (١٤) حديثًا، تم تصنيفها على الوجه الآتي:

- إشكال في الموقع الإعرابي والعلامة الإعرابية.
- إشكال في الحذف والزيادة.
- إشكال في المطابقة والمخالفة.
- هل كل ما خطَّأه العكبريّ هو غلط محض في رواية الحديث.

- الخاتمة. وفيها نتائج البحث. وتتلوها الفهارس الفنية.

أما منهج الدراسة في الجزء التطبيقي من البحث فإنه يقوم على:

كتابة الحديث النبويّ بلفظه الوارد في كتب الحديث، ثم نَقْل كلام (الخطابي) و (العكبري) حوله، ثم الإشارة إلى كتب الحديث التي ورد فيها النص بلفظه الذي خطَّآه والذي صوَّباه، فإن لم أجده في كتب أهل الحديث أَشَرْتُ إلى ذلك. ثم عَرْض رأي الخطابيّ والعكبريّ على كتب أهل العربية وشُرَّاح كتب السنة.

وبعد، فإن المرء لا يصل -حين يصل- وحده، فالحمد لله أولاً، والحمد لله آخرًا، والحمد لله قبل كل شيء، والحمد لله بعد كل شيء، حمدًا حمدًا، شكرًا شكرًا، الحمد لله الذي أنعم بالتوفيق والتمام كما أنعم بالابتداء، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وإن من زكاة التوفيق شكر أصحاب الفضل من الناس، ولا أعظم من الوالدين فضلاً، شكرًا أمي الحبيبة (فرقان العباسي)، فما فتئت تمنحينني من نفسك وقلبك ما أستضيء به الدرب، فاستضأت ووصلت. أقبّل يديك، ولا أزال الدهر أثني ركبتيّ عندك. شكرًا أبي الجليل على كل دعواتك المباركات التي ترفعها لأجلنا. شكرًا أخي يوسف فلطالما كنت أبي بعد أبي. شكرًا إخواني وأخواتي رفقاء الدرب منذ بدايته.

والشكر السابغ لأستاذي الدكتور: سعد حمدان الغامدي، الذي قدح زناد فكرة هذا البحث في ذهني فأنتجت مقالة بحثية قدمتها في السنة المنهجية لمادة القضايا النحوية، فأشاد بها، وأشار عليّ باختياره موضوعًا لبحث الماجستير، فكان ذلك. ولم يبخل عليَّ خلال هذه الرحلة برأي أو مشورة أو مراجع أو صبر عريض، فجزاه الله عني خيرًا.

والشكر للأستاذ الدكتور علي الحمد، مرشدي، الذي كان له الفضل بعد الله تعالى في وضع هيكلة هذا البحث بشكل دقيق. والشكر للأستاذ الدكتور سعدي الهاشمي – أستاذ الدراسات العليا بقسم الكتاب والسنة- الذي أضاء لي ما استشكل عليّ من علم الحديث، وأشار عليّ بما يفيدني من مراجعه. والشكر للأستاذ الدكتور عبدالفتاح العقيلي -أستاذ النقد الأدبي الحديث بجامعة المنيا- الذي أمدني بمراجع لم يتيسر لي الحصول عليها هنا، فشكرًا جزيلاً له. وكذلك للدكتور محمود فجال الذي أمدّاني بالرأي والمشورة في بداية رحلتي مع هذا البحث.

وفي الختام، أتوجه بخالص الشكر والامتنان للأستاذين المناقشين؛ لتفضُلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة. وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحثة

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

تمهيد

معنى اللحن لغة:

ذكر أهل اللغة ستة معانٍ للحن، هي: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفطنة، والتعريض، والمعنى[1]. قال ابن فارس: "اللام والحاء والنون له بناءان، يدلُّ أحدهما على إمالةِ شيءٍ من جهته، ويدلُّ الآخر على الفطنة والذَّكاء... فأمَّا اللَّحْن بسكون الحاء فإمالة الكلامِ عن جهته الصحيحة في العربية... ومن هذا الباب قولهم: هو طيِّب اللحن، وهو يقرأ بالألحان؛ وذلك أنَّه إذا قرأ كذلك أزال الشَّيء عن جهته الصحيحة بالزِّيادة والنُّقصان في ترنُّمه. ومنه أيضاً: اللَّحْن: فَحْوى الكلام ومعناه، قال الله تعالى: ﴿ولَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ القَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠]. وهذا هو الكلام المُوَرَّى به المُزَالُ عن جهة الاستقامة والظُّهور... والأصل الآخر اللَّحَن، وهي الفِطنة"[2]. وعلى هذا فـ (اللَّحْن) -عند ابن فارس- ساكن الحاء بمعنى إمالةِ شيءٍ من جهته، و(اللحَن) متحرك الحاء بمعنى الفطنة. ويجعل ابن فارس معنى (الخطأ في الإعراب، والغناء، التعريض، والمعنى) فروعًا لمعنى إمالة الشيء عن جهته.

أما الخطأ في الإعراب -بسكون الحاء- (لَحْن)، يقال: لَحَنَ في كلامه، يلْحَن لَحْنًا، فهو لَحَّان. ويقال: رجل لاحِنٌ، ولَحّان، ولَحّانة، ولُحَنَة، بمعنى: يخطئ. ولَحَّنه: أي نسبه إلى اللَّحْن، واللُّحَنَةُ: الذي يُلحَّنُ، والتَّلْحِينُ: التَّخْطِئة. قال ابن الأَثير: "اللَّحْنُ الميل عن جهة الاستقامة، يقال: لَحَنَ فلانٌ في كلامه، إذا مال عن صحيح المَنْطِق"[3]. وقال أبو عبيد في "حديث أَبي العالية: (كنتُ أَطُوفُ مع ابن عباسٍ وهو يُعلِّمني لَحْنَ الكلامِ): وإنما سماه لَحْناً؛ لأَنه إذا بَصَّره بالصواب، فقد بَصَّره اللَّحْنَ"[4].

واللّحْنُ بمعنى الغناء والتطريب، وترجيع الصوت، وتحسين القراءة، والشِّعْرِ، -بسكون الحاء أيضًا-، يقال: لَحَّنَ في قراءته: إذا طَرَّب بها. ويقال: هذا لَحْنُ فلانٍ العَوَّاد، يعنون به الوجه الذي يَضْرِبُ به. وفي الحديث: (اقرؤُوا القرآنَ بلُحُونِ العرب وأَصواتها، وإِياكم ولُحُونَ أَهل العِشْق)[5]. ومنه قول يزيد ابن

---

(١) **ينظر**: العين (ل ح ن)، والصحاح (ل ح ن)، ولسان العرب (ل ح ن)، ولحن العامة والتطور اللغوي ، رمضان عبدالتواب ١٣- ٣٤.

(٢) مقاييس اللغة (ل ح ن).

(٣) النهاية ٤/ ٢٤١.

(٤) غريب الحديث، لأبي عبيد ٢/ ٤٤.

(٥) أخرجه الهيتمي في مجمع الزوائد (كتاب التفسير)، (باب القراءة بلحون العرب) ٧/ ٢٥٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

النعمان:

لقـــد تَرَكَـــتْ فُـــؤادَكَ مُسْـــتَجَنًّا ... مُطَوَّقَـــةٌ عـــلى فَـــنَنٍ تَغَنَّـــى

يَمِيـــلُ بهـــا وتَرْكَبُـــه بلَحْـــنٍ ... إذا مـــا عَـــنَّ للمَحْـــزُون أَنَّـــا

فـــلا يَحْزُنْـــكَ أَيـــامٌ تَـــوَلَّى ... تَـــذَكّرُها ولا طَـــيْرٌ أَرَنَّـــا[1]

واللحن بمعنى التعريض والإيماء والتورية –بسكون الحاء– أيضًا، ويبدو أن هذا المعنى أقدم المعاني، يقول ابن دريد: "وأصل اللحن أن تريد الشيء فتوّري عنه بقولٍ آخر"[2]، ويظهر أن هذا المعنى هو أصل المعنى الأول (الخطأ في اللغة) –كما أشار إلى هذا ابن فارس في النص السابق–، والجامع بين المعنيين هو العدول عن شيء إلى شيء آخر، ففي التعريض عدول عن التصريح، وفي الخطأ عدول عن الصواب. وعلى هذا المعنى قوله ﷺ حين بعث جماعة إلى بني قريظة بعد أن نقضت العهد: (انطلقوا حتى تنظروا أحقٌّ ما بلغنا عن هؤلاء القوم؟ فإن كان حقًّا فالْحَنوا لي لَحْناً أعرفه)[3]، أي: أَشيروا إِليَّ ولا تُفْصِحوا، وعَرِّضوا بما رأَيتم.

واللحن –بسكون الحاء أيضًا– بمعنى المعنى والفحوى، كقوله تعالى: ﴿**ولَتَعْرِفنَّهُم في لَحْنِ القول**﴾ [محمد: ٣٠]، أَي: في فَحْواه ومعناه.

واللَّحْنُ –عند بني كلاب– هو بمعنى اللغة، قال الأزهريّ: "قال الكلابيون: اللحن، اللغةُ. فالمعنى في قول عمر: (تعلموا اللَّحن في القرآن)[4]، يقول: تعلموا كيف لغةُ العربِ الذين نزل القرانُ بلغتهم"[5]، ونسب ابن منظور إلى ابن الأعرابيّ قوله بأن (اللحن) الذي بمعنى اللغة يكون بتحريك الحاء[6].

واللحَنُ الذي هو الفطنة، يكون بتحريك الحاء، ومنه قولهم: لَحَن الرجل، فهو لَحِنٌ: إذا فهم وفَطِنَ لما لا يفطن له غيره. وفي الحديث أَن النبي ﷺ قال: (إِنكم تَخْتصِمُون إِليَّ، ولعلَّ بعضَكم أَن يكونَ أَلْحَنَ بحجَّته

(١) هذه الأبيات أوردها أبو علي القالي في الأماليّ ولم ينسبها، ونسبها ابن منظور في لسان العرب إلى يزيد بن النعمان. **ينظر:** الأمالي لأبي علي القالي ١/ ٦، ولسان العرب (ل ح ن).

(٢) كتاب الملاحن ٤/ ٣. نقلاً عن: لحن العامة والتطور اللغوي، ص٣١.

(٣) رواه البيهقيّ في دلائل النبوة (باب مجيء الأحزاب ونقض بني قريظة ما كان بينهم وبين رسول الله من العهد والميثاق) ٣/ ٣٢٩.

(٤) أخرجه البيهقيّ في كتابه (شعب الإيمان) ٢/ ٤٢٩.

(٥) تهذيب اللغة (ل ح ن).

(٦) لسان العرب (ل ح ن).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

من بعض)[1]، أَي: أَفْطنَ لها. **وما يعنينا هنا هو اللحن بمعنى الخطأ في اللغة. وهو ما يقصده أهل العربية حين يطلقون مصطلح (اللحن).**

اللحن اصطلاحًا:

قال العسكريّ: "اللحن صرفُكَ الكلام عن جهته، ثم صار اسمًا لازمًا لمخالفة الإعراب"[2]. واللحن المتعلق بحركات الإعراب هو أول ما ينصرف له الذهن حين يُطلَق لفظ (اللحن)، والحق أن مصطلح اللحن يشمل الخطأ في الإعراب وغيره من الأخطاء، قال رمضان عبدالتواب: "اللحن مخالفة العربية الفصحى، في الأصوات، أو في الصيغ، أو في تركيب الجملة، وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ، وهذا هو ما كان يعنيه كل من ألّف في لحن العامة من القدامى والمحدثين، ويظهر ذلك جليًّا في الأمثلة التي عالجوها في كتبهم"[3].

وخص علماء العربية اللحن المتعلق بحركات الإعراب بمصنفاتهم النحوية، أما اللحن المتعلق ببنية الكلمة وصياغتها ودلالتها فقد عالجه أهل اللغة في مصنفاتهم اللغوية والصرفية، ومنهم من أفرد له كتبًا خاصة عرفت باسم كتب التصحيح اللغوي، أو كتب لحن العامة، من أهمها: كتاب لحن العامة للكسائي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وفصيح ثعلب وما ألف حوله من شروح.

أولية اللحن:

تحديد بداية دخول اللحن في العربية على وجه الدقة أمرٌ محال؛ لأن التطور -أيًّا كان اتجاهه إلى الحسن أو السوء- لا يتم طفرة واحدة، وإنما ينمو شيئًا فشيئًا؛ لذلك لا يمكن تحديد بدايته بحدٍّ زمنيّ دقيق. وليس بوسع أحدٍ -وإن بلغ الغاية في التقصّي- أن يحكم على انحرافٍ سَمِعَه بأنه أول ما سُمِع في ذلك البلد من لحن -ولو قلَّت مساحة البلد وعدد ساكنيه-. ومن هنا، فما حكاه ابن السكيت عن الفراء من أن أول لحن سُمِع بالعراق هو (هذه عصاتي)، وما حكاه الجاحظ وغيره من أنّ أول لحنٍ سُمِع بالعراق هو (حيٍّ على الفلاح)، بكسر الياء المشددة من (حيَّ)، وما جاء في مغني اللبيب من أن أول لحنٍ سُمِع في البصرة هو (لَعَلَّ لهُ عُذْرٌ وأَنتَ تَلُوم)، يُعَدُّ نوعًا من المجازفة في الأحكام[4].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الشهادات)، (باب من أقام البينة بعد اليمين) ٣/ ١٨٠.

(٢) الفروق اللغوية، ص٥٥.

(٣) لحن العامة والتطور اللغوي، ص١٣.

(٤) **ينظر**: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه (القسم الأول)، لعبدالفتاح سليم، ص٧- ٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ومما لا خلاف فيه أن اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى كان في مقدِّمة دواعي الانحراف اللغوي في العربية بكل أشكاله. ولما كان اختلاط القبائل العربية المجاورة للأمم الأخرى بتلك الأمم ممتدًا إلى ما قبل الإسلام لأغراض سياسية واجتماعية واقتصادية، فلا شك أن اللحن وُجِدَ في تلك القبائل العربية المتاخمة للأعاجم بشكل ما منذ العصر الجاهليّ، لكنه كان على نطاق ضيّق، ولم يكن يشكِّل ظاهرة تلفت الانتباه. حتى جاء الفتح الإسلاميّ الذي كان دافعًا لانتشار اللحن بين العرب وتنوع مظاهره. قال ابن الجوزي رحمه الله: "إنّ رسول الله ﷺ كان عربياً، وكذلك جمهور أصحابه وتابعيهم، فوقع في كلامهم ما كان مشهوراً بينهم، ثم وقعت مخالطة الأعاجم ففشى اللحن"(١). وثبت في المصادر أن اللحن سُمِع على ألسنة الناس في المدينة في عصر النبوة، قال أبو الطيب اللغويّ: "واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب، وأحوجَ إلى التعلم الإعرابُ؛ لأنَّ اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعرِّبين من عهد النبي ﷺ، فقد رُوِيَ أن رجلا لحن بحضرة الرسول عليه الصلاة والسلام، فقال(٢): (أَرْشِدُوْا أَخَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ)"(٣).

وأخذ اللحن في التفشي والانتشار بعد ذلك، حتى أصبح ظاهرةً تستوجب المدافعة -وذلك في أواخر القرن الثاني الهجريّ، واشتدّ وضوحًا في القرن الثالث- وبدأ التصنيف في لحن العوام، والخواص، وظهرت كتب التصحيح اللغوي، منها: (ما تلحن فيه العوام) للكسائيّ (ت١٨٩هـ)، (ما تلحن فيه العامة) لأبي عبيد (ت٢٠٨هـ)، (إصلاح المنطق) لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، و(أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، وغيرهم(٤).

مصطلحات اللحن:

للّحْن مصطلحات أخرى، استعملها أهل العربية، وأهل الحديث للدلالة عليه، من ذلك:

- **الغلط**، هو أَن تَعْيا بالشيء فلا تَعْرِفَ وجه الصواب فيه. وذكر الليث: أن الغلط يكون من غير

(١) غريب الحديث ١/ ١.

(٢) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك عن أبي الدرداء بلفظ "سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلًا قرأ فلحن، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أرشدوا أخاكم". **ينظر**: المستدرك على الصحيحين، (كتاب التفسير)، (تفسير سورة حم السجدة) ٢/ ٤٣٩.

(٣) مراتب النحويين لابن الطيب اللغوي، ص٥- ٦. **وينظر**: المزهر للسيوطي ٢/ ٣٩٦.

(٤) قدّم رمضان عبدالتواب في كتابه (لحن العامة والتطور اللغويّ) دراسةً مستفيضة لتراث لحن العامة على مرّ العصور، وأوصلها إلى أكثر من خمسين مصنفًا.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

تعمد أو قصد[1]. قال العسكريَّ في الفرق بين الغلط والخطأ: "(الغلط) هو: وضع الشيء في غير موضعه، ويجوز أن يكون صوابًا في نفسه، أما (الخطأ) فإنه لا يكون صوابًا على وجه، وقال بعضهم: (الغلط): أن يُسْهَى عن ترتيب الشيء وإحكامه، و(الخطأ): أن يُسْهَى عن فعله، أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره"[2].

- **الخطأ**، يُستعملُ الخطأ في مقابلة الصواب، قال العسكريّ في الفرق بين اللحن والخطأ: "(الخطأ): إصابة خلاف ما يقصد، وقد يكون في القول والفعل، و(اللحن) لا يكون إلا في القول، تقول: لَحَنَ في كلامه، ولا يقال: لَحَنَ في فعله، كما يقال: أخطأ في فعله، إلا على استعارة بعيدة"[3].
- **الوهم**، قال ابن منظور: " (وَهِمْتُ في كذا وكذا)، أي: غلِطْتُ، قاله ثعلب. وقال الأَصمعي: (أَوْهَمَ): إذا أَسقَط، و(وَهِمَ): إذا غَلِط. وفي الحديث: أنه سجَد للوَهَمِ وهو جالس. أي: للغلط"[4].
- **السهو**، "السَّهوُ والسَّهْوةُ: نسيان الشيء والغفلة عنه"[5]. وفسَّر العسكريّ الخطأ بالسهو، في تعريفه السابق للخطأ.
- وقد يعبرون عن حكمهم بلحن اللفظ أو التركيب بقولهم: (ليس بشيء)، أو (لا وجه له)، ونحو ذلك من العبارات.

وكل هذه المصطلحات إذا وردت في مجال الحكم على نصٍّ ما، فإنها تدل على أن في النص ما يخالف اللغة العربية الفصيحة، في الأصوات، أو الصيغ، أو تركيب الجملة وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ. **أما الشذوذ**، عند أهل العربية فإنه لا يعني الخطأ أو اللحن، وليس فيه انتقاص من الفصاحة، بل غاية ما يعنيه أنه جاء على خلاف المطرِّد، وأنه لا يقاس عليه عند الجمهور، وقاس عليه بعضهم[6]. فـ(شذَّ) -في اللغة-: انفرد.

---

(١) **ينظر**: لسان العرب (غ ل ط).

(٢) الفروق اللغوية، ص٥٥.

(٣) الفروق اللغوية، ص٥٥.

(٤) لسان العرب (و هـ م).

(٥) لسان العرب (س هـ ا)

(٦) وتلك سمة المدرسة الكوفية، قال مهدي المخزومي في كلامه عن الكوفيين: "منهج الكوفيين قياسهم على المثال الواحد، فإذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه، كأنهم يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفالها" **ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، ص٣٩٦**.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وفي **اصطلاح النحاة** هو: خلاف المطرد[1]، قال الشريف الجرجانيّ: "الشاذ ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[2].

أنواع الخطأ اللغوي[3]:

الخطأ الذي يصيب الاستعمال اللغويّ يعود -في مجمله- إلى أنواع ثلاثة:

- أحدها: يصيب أواخر الكلمات في الجملة، وهو الخطأ الإعرابيّ. وهذا أسهل أنواع الخطأ؛ إذْ يكفي في كشفه معرفة العلاقة بين أجزاء الجملة على اتساعها، ووظيفة كل كلمة فيها. وهو أمرٌ يحسنه كل من له إلمام بمسائل النحو العامة والظاهرة.
- والثاني: خطأ يصيب الكلمة نفسها، بوضعها في غير موضعها، أو بإساءة تصريفها. والرجوع إلى كتب اللغة ومسائل التصريف القياسية كفيلٌ بردِّ الكلمة إلى صوابها.
- أما الثالث فهو: الخطأ الخفيّ، الذي يقع في الجمل من حيث: التركيب، وتقديم بعض أجزائها على بعض –وشروط ذلك- على ما بين العلماء من اختلاف في تلك الشروط-، وقلّ من يسلم من هذا الخطأ الخفيّ.

المعيار في التخطئة والتصويب:

إن علماء العربية في الحكم بالتصويب والتلحين متفقون تارة ومختلفون أخرى، وأكثر ما يُحمل نزاعهم على تباين وجهات النظر والاعتبار. فالواقع التطبيقي لأحكام هؤلاء العلماء يثبت أنه لا حدّ فاصل –تطبيقيًّا- يجمعون عليه في التفريق بين اللحن والغلط والشاذ واللغة، وغيرها، وإنما الحكم بواحد من تلك الأحكام خاضع للمعايير التي اعتمدوها في درسهم النحويّ واللغويّ، فما حَكَم عليه قوم بالشذوذ، حكم عليه آخرون باللحن، وما هو لغة عند بعضهم، هو لحنٌ عند آخرين، والعكس كذلك؛ لأجل ذلك وجدنا علماء النحو العراقيين –مثلاً- يحكمون باللحن والخطأ على كثير مما هو فصيح لكنه على خلاف الأفصح، أو هو لغة قوم من العرب، أو هو شاذ، أو قليل، أو نادر؛ تبعًا لمعيارهم الذي يميل إلى الأفصح، ويخطِّئ مواد

---

(١) المطرد: ما تتابع من الكلام وجرى على قواعد النحو والصرف، قال ابن جني: "جعل أهل علم الإعراب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطَّرِدًا". **ينظر: الخصائص ١/ ٩٧.**

(٢) التعريفات، ص١٢٩.

(٣) **ينظر:** المعيار في التخطئة والتصويب، عبدالفتاح سليم، ص٩- ١٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

واستعمالات وردت في لغات فصيحة أو قليلة، وبعضها وارد في القراءات القرآنية والأحاديث النبويَّة الشريفة. وما خطَّأوه هو جائز ولغة عند قوم آخرين لم يحتكموا إلى ذات المعيار. وإلى هذا أشار عبدالفتاح سليم في كلامه عن مقاييس العراقيين في التخطئة[1].

من ذلك أن ابن قتيبة في أدب الكاتب[2] أنكر أن يُجمَعَ (فَعِيلٌ) على (فُعَل) –بضم ففتح–، نحو: جديد وجُدَد. مع أن هذا الجمع لغةٌ لبني ضبَّة، قال أبو زيد: "وسمعت من بني ضبة: (سرير، وسُرَر)، و(بِئْرٌ جَرُورٌ، وآبارٌ جُرَرٌ[3]... يكرهون الضمتين"[4].

ولم يعتدّ ابن السيد البَطَلْيَوسيّ في شرحه لأدب الكاتب بتخطئة ابن قتيبة هذه، بل أجاز هذا الجمع؛ استنادًا إلى أن ذلك ورد في قراءة بعض القراء[5] لقوله تعالى: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ [الواقعة: ١٥]، بفتح الراء الأولى في (سُرَر) جمع سرير. وقال: "أجاز أبو العباس المبرد وغيره في كل ما جُمِع من المضاعف على (فُعُل) الضمَّ والفتحَ؛ لثقل التضعيف، فأجاز أن يُقَال: جُدَدٌ، وجُدُدٌ، وسُرَرٌ، وسُرُرٌ"[6].

ومن تخطئتهم لغير الأفصح مع أنه فصيح، تخطئتهم وقوع (أَنْ) في خبر (كاد) من أفعال المقاربة. وما خطَّأوه صحيح فصيح، وإن كان التجرد من (أَنْ) أكثر وأفصح، ومما جاء مقترنًا بـ (أَنْ) حديث: (مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتّى كَادَتْ الشّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ)، وحَكَمَ ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك بأن هذا الاستعمال صحيح فصيح، غير مخصوص بضرورة الشعر[7].

(١) ينظر: اللحن اللغوي مظاهره ومقاييسه (القسم الأول)، ص١٠٤– ١٢٧.

(٢) أدب الكاتب، ص٣٤٩.

(٣) البئر الجَرور: بعيدة القعر. اللسان (ج ر ر).

(٤) النوادر في اللغة لأبي زيد، ص٥٧٧.

(٥) قال الشوكانيّ في قوله تعالى: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾ [الواقعة: ١٥]: "قرأ الجمهور (سُرُر) بضم السين والراء الأولى، وقرأ أبو السماك وزيد بن علي بفتح الراء (سُرَر)، وهي لغة". **فتح القدير للشوكاني ٥/ ١٤٩.**

(٦) الاقتضاب، ٢/ ٢١٠. وقد جمع عبد الفتاح سليم رحمه الله قَدْرًا وفيرًا مما خطأه النحاة من قراءات قرآنية وأحاديث صحيحه ولهجات قبائل عربية في كتابه (المعيار في التخطئة والتصويب)، ص٤٢– ١١١.

(٧) دراسة هذه المسألة بشيء من التفصيل في (المبحث الثالث) من (الفصل الأول) من هذا البحث.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الفصل الأول: إشكالية اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف (دراسة نظرية)

ويشمل أربعة مباحث:

- المبحث الأول: حقيقة وقوع اللحن في رواية الحديث النبوي.
- المبحث الثاني: أسباب اللحن الواقع في الحديث النبوي.
- المبحث الثالث: موقف المحدّثين والنحويين منه.
- المبحث الرابع: أثر اللحن في الحديث.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المبحث الأول: حقيقة وقوع اللحن في رواية الحديث النبوي

- مكانة الرواية عند العرب.
- الرواية عند أهل الحديث وعند أهل اللغة.
- ما ورد في كتب أصحاب الحديث حول وقوع اللحن في روايته.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المبحث الأول: حقيقة وقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف

أ. مكانة الرواية عند العرب:

الرواية في أصلها اللغوي: استقاء الماء. ثم أطلقت الكلمة على حَمْلِ الشعر والأنساب والحديث وفروع العلم المختلفة، قال ابن فارس: "الراء والواو والياء أصلٌ واحد، ثمّ يشتق منه. فالأصل ما كان خِلافَ العَطَش، ثم يصرَّف في الكلام لحامِلِ ما يُرْوَى منه. فالأصل رَوِيتُ من الماء رِيّاً... وهو راوٍ من قومٍ رُواةٍ، وهم الذين يأتونهم بالماء.فالأصل هذا، ثمّ شبِّه به الذي يأتي القومَ بِعِلْمٍ أو خَبَرٍ فيرويه، كأنَّه أتاهم برِيِّهم من ذلك"(١).

ونشوء الرواية عند العرب واكتسابها لتلك الأهمية الكبيرة هو نتيجة طبيعية لاعتمادهم المطلق على المشافهة في تناقل أشعارهم وأخبارهم وأنسابهم، فقد كانت العرب أمة أمية، تندر لديهم القراءة والكتابة، ولم يكن لهم حظّ كبير من العلم والمعرفة؛ ولذلك قال الجاحظ بأن "كل شيء للعرب إنما هو بديهة وارتجال، وأن (الأمية) هي الوصف العام على كل العرب"(٢).

وتورد بعض الروايات أنه حين جاء الإسلام "لم يكن أحد يكتب بالعربية إلا بضعة عشر نفرًا".(٣)هذا القول بندرة الكتابة يكاد يتفق عليه أكثر المتقدمين من العلماء الذين كتبوا عن العرب قبل الإسلام، يقول ابن قتيبة (ت٢٦٧هـ) "إنما قيل لمن لا يكتب (أميّ) لأنه نُسِبَ إلى أمة العرب أي جماعتها، ولم يكن من يكتب من العرب إلا قليل. فنُسِبَ من لا يكتب إلى الأمة، فقيل أُمِّيٌّ، ثم لزم هذا الاسم كل من لا يكتب، فقيل: العرب أميون"(٤).

وإلى ذات الرأي ذهب ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) وفسّر بعض الظواهر الاجتماعية التي كانت في عصر الإسلام بأمية العرب وأن الكتابة لم تكن من منتحل القوم، فهو يفسّر كون أغلب حملة العلم في الإسلام من الأعاجم، بأن الإسلام في أوله لم يكن فيه علم ولا صناعة؛ لمقتضى أحوال البداوة والسذاجة، فلم يعرف العرب التدوين والتأليف إلا متأخرًا. وأما الصحابة فكانت الأمية صفة عامة فيهم(٥).

لكن ابن فارس (ت٣٩٥هـ) في كتابه الصاحبيّ يجزم قطعًا بأن العرب عرفوا الكتابة في جاهليتهم، مع

(١) مقاييس اللغة (ر و ي).

(٢) البيان والتبيين، للجاحظ ٣/ ٢٨.

(٣) العقد الفريد، ابن عبد ربه ٤/ ١٥٧.

(٤) غريب الحديث، ابن قتيبة ١/ ٣٨٤.

(٥) ينظر: مقدمة ابن خلدون، ص٤٩٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

تصريحه بأنها لم تكن منتشرة فيهم، لكنها لم تكن نادرةً أيضًا[1].

كل أولئك المتقدمين لم يدرسوا العصر الجاهليّ دراسة مستقلة تسبر أغوار ذلك العصر، وإنما كان حديثهم عنه عَرَضًا ضمن كتبهم المختلفة؛ ولهذا ذهب بعض الدارسين المحدثين للعصر الجاهلي وحضارته[2]إلى أن من نتائج دراسة المتقدمين العرَضِية هذه أن كثيرًا من أخبار الجاهلية جاءت في كتبهم ناقصة مشوّهة، ومتناقضة متنافرة في الكتاب الواحد للمؤلِف الواحد. فهؤلاء العلماء الذين يقررون ندرة الكتابة والقراءة في العصر الجاهليّ نجد في مصنفاتهم تلك أخبارًا تؤكد وفرة الكتابة في ذلك العصر. من ذلك أن ابن سعد في طبقاته سمّى عددًا ممن كانوا يكتبون في الجاهلية، وكلما ذكر اسم واحد منهم أردفه بقوله: (وكانت الكتابة في العرب قليلة). على الرغم من أن كتابه وحده حوى عددًا ليس بيسير من أخبار الكتابة في ذلك العصر وأسماء من كانوا يكتبون.

وعلى الرغم من اختلاف الدارسين في نسبة معرفة العرب للكتابة والقراءة –بين القِلَّة والنُدرة والانعدام– إلا أن الدلائل تشير إلى أن الكتابة لم تكن معدومة عند العرب، بل كانت موجودة، وهناك من الأخبار والدلائل المحسوسة ما يؤكد ذلك، وفي المقابل لم تكن الكتابة متوفرة عند العرب كلهم، ولا منتشرة فيهم، ولم تكن بالأمر الشائع في جاهليتهم، ولا أدلّ على هذا من حصر أسماء الذين كانوا يكتبون آنذاك، إذ لو كانت الكتابة شائعة منتشرة لم يكن هناك من داعٍ إلى تسمية من كانوا يعرفون الكتابة، ولو وُجِدوا بوفرة وافرة لأصبح حصرهم وتسميتهم أمرًا عسيرًا[3].

ولّما كانت الكتابة والتدوين على ما كانت عليه من القِلّة والندرة عند العرب كان اعتمادهم المطلق على الرواية والمشافهة في تناقل علومهم وأخبارهم؛ ولذلك أحاطوها بسياج من الأمانة والإجلال باعتبارها مصدر الثقافة، ووسيلة حفظ التراث والأشعار التي كثيرًا ما كانت تمثل وثائق تاريخية لأيام العرب وأنسابهم وأخبارهم.

وأول فَنٍّ عالجه الرواة فيما يُرجَّح هو الأشعار والأنساب[4]، أما الشعر فقد كان علم قومٍ لم يكن لهم علم

---

(١) الصاحبي، لابن فارس، ص١٢.

(٢) **ينظر**: المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي ١٥/ ٩٤ ومابعدها، ومصادر الشعر الجاهلي، ناصر الدين الأسد، ص٣٣ وما بعدها.

(٣) **ينظر**: مصادر الشعر الجاهلي، ص٣٣، ٤٦.

(٤) الأعراب الرواة، عبدالحميد الشلقاني، ص ١٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أصحّ منه، وكان رواته دواوين شعر ناطقة، تحفظ المتون، كما تحفظ المناسبات، وهم أنفسهم ذوو حس مرهف، وفهم عال للشعر؛ ولهذا تنتهي الرواية بالراوية في الأغلب إلى قول الشعر ونظمه، فيكون في عداد فحول الشعراء(١).

وكان الشاعر في القبيلة من الرؤساء، وقد تكون هذه الصفة سبيله إلى الرئاسة، وقد سئل رؤبة بن العجاج عن الفحل من الشعراء، فقال: هو الراوية، يريد أنه إذا روى استفحل. قال يونس بن حبيب: وإنما ذلك لأنه يجمع إلى جيد شعره معرفة جيد غيره، فلا يحمل نفسه إلا على بصيرة، ولا يصير الشاعر في قريض الشعر فحلاً حتى يروي أشعار العرب، قال بذلك الأصمعي. وكان الفرزدق على فضله في هذه الصناعة يروي للحطيئة كثيراً، وكان الحطيئة راوية زهير، وكان زهير راوية أوس بن حجر وطفيل الغنوي جميعاً، وكان امرؤ القيس راوية أبي دؤاد الإيادي(٢). ويكاد يكون لكل شاعر جاهلي راوية يصحبه، يروي عنه أشعاره، وينشرها بين الناس(٣).

وأما رواية الأنساب فقد كانت طريقة العرب في التعريف بأنفسهم والإشارة إلى أصولهم، يتواصون بالمحافظة عليها وعدم التهاون فيها، ذكر المفضّل بسنده إلى عمر بن الخطّاب قوله لابنه عبدالرحمن: "يا بنيّ، صِلْ رحمك، واحفظ معاني الشعر يحسن أدبك؛ فإن من لم يعرف نسبه لم يصل رحمه، ومن لم يحفظ محاسن الشعر لم يؤدّ حقًا، ولم يغترف أدبًا"(٤). وكان هدف العرب من معرفة أنسابهم هو صلة أرحامهم، فيتزيدون بالنفر العديد، والقرابة الموصولة، وهذا أقصر سبيل إلى ما كانوا يعقدونه من تحالفات يؤمّنون بها حياتهم.

وكانوا يتذاكرون أنسابهم ويحرصون عليها؛ حفظًا لمآثرهم، فبعد أن تحدد نسبة القرابة بين القبائل يحرصون على أن تشيع المفاخر والمثالب، وأن يعرف الملأ مِن كل قبيلة مَنْ أكثر عددًا، ومَنْ أصلب على القتال عودًا، ومن أكرم وأجود ونحو ذلك(٥). ومن أمثلته ما نقله ابن رشيق عن ابن الكلبيّ النسابة قال: "كان أبي يقول: العدد من تميم في بني سعد، والبيت في بني دارم، والفرسان في بني يربوع، والبيت من قيس في غطفان، ثم في بني فزارة، والعدد في بني عامر، والفرسان في بني سليم، والعدد من ربيعة في بكر والبيت

(١) **ينظر**: المفصّل في تاريخ العرب ٢/ ٢٠ -٢٤.

(٢) **ينظر**: العمدة لابن رشيق ١/ ١٩٨.

(٣) **ينظر**: الأعراب الرواة، ص١٧ وما بعدها.

(٤) جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي ص٤١.

(٥) الأعراب الرواة، عبدالحميد الشلقاني، ص ٣٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

والفرسان في شيبان"[1].

ولا يَتَأَتَّى حفظ الأنساب بهذه الصورة الدقيقة إلا عن طريق الرواية، فظهرت طائفة من النسابين كانوا يحفظون أسماء القبائل وبطونها وأفخاذها وفصائلها حفظًا دقيقًا، ولم تخلُ قبيلة من نسابة وأكثر، وكانت لهم أمكنتهم العليا في محيط شديد الحرص على التفاخر بالنفر والقرابة. ومن أشهر النسابين الذين عني الرواة بذكرهم (دغفل السدوسي)، حتى ليضربون به المثل فيقال: (أنسب من دغفل)[2].

ولما جاء الإسلام عظم شأن الرواية والحفظ؛ واكتسبت صبغة مقدّسة فكانت السبيل إلى حفظ القرآن الكريم والحديث النبوي اللذين يمثلان دستور الأمة الجديد، ومنهاج بناء المجتمع المسلم.

وبالرغم من أن النبي ﷺ اتخذ كُتّابًا للوحي يكتبون ما يتنزل عليه من القرآن، إلا أن المعوّل عليه في حفظ القرآن الكريم كان حفظه في الصدور، وحتى بعد جمع القرآن وكتابته في مصحف واحد كان الحفظ هو الأصل الأول الذي عليه الاعتماد في نقل القرآن الكريم، وكانت الكتابة أصلاً ثانيًا مدعّمًا للأصل الأول. يقول الزرقاني: "كان الاعتماد في نقل القرآن ولا يزال على التلقي من صدور الرجال ثقةً عن ثقة، وإمامًا عن إمام، إلى النبي ﷺ؛ لذلك اختار عثمان رضي الله عنه حُفَّاظًا يثق بهم، وأنفذهم إلى الأقطار الإسلامية، واعتبر هذه المصاحف أصولا ثواني؛ مبالغة في الأمر، وتوثيقًا للقرآن ولجمع كلمة المسلمين، فكان يرسل إلى كل إقليم مصحفه مع من يوافق قراءته في الأكثر"[3].

ومن هنا كانت رواية القرآن الكريم أول أساسٍ لأول جمعٍ وتدوينٍ في العصر الإسلامي، وفي الثقافة العربية الإسلامية بشكل عام، وكانت عملية جمع القرآن الكريم قائمة على أدقِّ وجوه البحث والتحرّي، وكان من مبادئ المنهج الذي وضعه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لزيد بن ثابت رضي الله عنه حين كُلّف بتدوين القرآن وجمعه: "ألا يَقبَل شيئًا من أحد حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كُتِبَ بين يدي الرسول ﷺ. فلم يكن زيد بن ثابت رضي الله عنه في تتبعه وجمعه للقرآن من السعف واللخاف والجلود والصحف يكتفي بما كان مكتوبًا وحده، بل لا يقبل الخطّ إلا إن دعّمته رواية موثقة من شاهدين عدلين"[4]، بالرغم من أن الصحابة في ذلك الوقت كانوا قريبي عهد بالرسول ﷺ. وفي هذا دليل على جلالة شأن الحفظ في الإسلام،

(١) العمدة لابن رشيق ٢/ ١٩١- ١٩٢.

(٢) **ينظر**: الأعراب الرواة، لعبد الحميد الشلقاني، ص٣٤- ٣٩.

(٣) **ينظر**: مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني ١/ ٢٧٩.

(٤) مناهل العرفان ١/ ١٧٦-١٧٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وعظم منزلة الرواية، ودورها العظيم في حفظ الجانب التشريعي وتأصيل العلوم.

ومثل هذا كان شأن الحفظ والرواية في الحديث النبوي، ولم يدوّن الحديث في عهد الرسول ﷺ كما دُوّن القران الكريم؛ خشية اختلاط القرآن بالحديث النبوي، وبقي اعتماد الحديث النبوي على الرواية والحفظ في عهد الصحابة رضوان الله عليهم وإن كانت هناك كتابات متفرّقة، مثل ما رواه الخطيب البغداديّ بإسناده عن بشير بن نهيك قال: (كتبت عن أبي هريرة كتابًا، فلما أردت أن أفارقه قلت: يا أبا هريرة إني كتبت عنك كتابًا، أفأرويه عنك؟ قال: نعم، اروه عني)[1]. هذا إلى جانب الصحف المكتوبة عند أصحابها الذين جمعوا فيها ما سمعوه عن الرسول ﷺ، وقد اشتهر عدد من الصحف المكتوبة في العصر النبوي، ومنها الصحيفة الصادقة التي كتبها عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. قال مجاهد: "رأيت عند عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما صحيفة فسألته عنها فقال: هذه الصادقة، فيها ما سمعته من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه فيها أحد"[2].

وحين اتسعت الدولة الإسلامية في عصر التابعين وازدادت الحاجة لتدوين الحديث النبويّ الشريف، كان تدوين الحديث اتجاهًا عامًا انتهجه المحدّثون مع وجود من كان يرى منع الكتابة، وكانت الكتابة في هذا العصر عبارة عن صحف متفرقة عند العلماء والرواة، لم تُرتّب فيها الأحاديث على نسق معيّن، وكانت في الغالب كُتُبًا خاصة بأصحابها يحفظونها وينشرونها روايةً. حتى كانت إرهاصات التدوين الرسميّ للحديث النبويّ[3]حين طلب عبد العزيز بن مروان (ت ٨٥هـ) من كُثيّر بن مُرَّة الحضرميّ (ت٨٠هـ) أحد أعلام التابعين في حمص أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم.

ثم قام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (ت١٠١هـ) بتدوينٍ رسميٍّ أوسعَ للحديث النبويّ، حين بعث إلى عامله بالمدينة أبو بكر بن حزم (ت ١٢٠هـ) قائلاً: (انظر ما كان من حديث رسول الله فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء)[4].

ولَما بدأ عصر التدوين، كانت الرواية هي المصدر الأساسي الذي استقت منه العلوم الإسلامية والعربية أثناء مرحلة التدوين وما بعدها. وتأثرت علوم اللغة العربية في مناهجها وأساليبها بالعلوم الدينية وخاصة

(١) تقييد العلم، للخطيب البغدادي، ص١٢٩.

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد ٢/ ٣٧٣.

(٣) **ينظر**: الواضح في مناهج المحدّثين، ياسر الشمالي، ص١٨-٢٠.

(٤) **ينظر**: تقييد العلم، ص١٣٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الحديث النبوي الشريف ومناهج المحدثين فيه؛ ذلك أن المحدّثين كان لهم منهجهم الدقيق في الرواية، وفي التوثق من الحديث، وضبطه، والتوثق من رجاله ومتنه، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحُجُرات:٦] . وقوله ﷺ: "نَضَّر اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيئًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَه، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِن سَامِع"(١).

ب. الرواية عند أهل الحديث وأهل اللغة:

المراد بالحديث الشريف هو ما أضيف إلى النبيّ ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقيّة أو خُلُقيّة، وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو تابعي، ولكن الغالب أن يقيد إذا ما أريد به غير النبيّ ﷺ(٢).

والحديث عند النحويين هو قول الرسول ﷺ، وإنما يهتم النحويون بالقول لأنه موضوع النحو ومنبع استدلالهم ومرجع أحكامهم. وكذلك الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت عن طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو وضع قاعدة نحوية(٣).

وقد اهتم الصحابة رضي الله عنهم أجمعين بالتثبت من رواية الحديث عند أخذه وعند أدائه، وظهرت القاعدة القائلة: "إنما هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذونها". وبرز بذلك علم (الجرح والتعديل)، واهتم به العلماء اهتمامًا بالغًا، فبذلوا جهودًا مضنية في دراسة السند، وأحوال الرجال الذين نقلوا السنة النبوية. ولم يغفلوا متن الحديث أيضًا، فاهتموا ببيان غريبه، ومشكله، ونبّهوا إلى ما دخله التصحيف والتحريف، وما شاع على ألسنة الرواة وطلبة العلم من خطأ، مضمّنًا في كتب شروح السنة النبوية، أو كتب الغريب، أو مفردًا في مصنّفات مستقلة.

وكان مما أُثير من شبهات حول منهج المحدّثين في التوثق من الروايات، أن أهل الحديث وجّهوا جُلَّ اهتمامهم إلى نقد السند وتمحيص رجاله، وأغفلوا المتن ونقده وتنقيته؛ ولذلك لا يمكن التأكد من أن الحديث قد وصلنا كما هو عن الرسول ﷺ، من غير أن يضيف إليه الرواة شيئًا عن حسن نية في أثناء روايتهم للحديث. هذه الشبهة أثارها المستشرقون ابتداءً، وتابعهم فيها بعض من الدارسين العرب، وهي شبهة

(١) أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. **ينظر**: سنن الترمذي، (كتاب العلم)، (باب في الحث على تبليغ السماع) ص٥٩٩.

(٢) تيسير مصطلح الحديث لمحمود الطحان، ص٩.

(٣) **ينظر**: دراسات في العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضر حسين، ص١٦٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

مردودة، ردَّها أهل الحديث[1]، ويردّها الواقع الذي كانت عليه راوية الأحاديث في تحملها وأدائها، وتبرهن الأخبار على أن نقد متن الأحاديث لم يكن غائبًا عن المنهج النقديّ للمحدّثين، بل بدأ مبكّرًا منذ عصر الصحابة، يقول الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه: "وكان أول من احتاط في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، أن الجدة جاءت إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تلتمس أن تُوَرَّث، فقال: ما أجدُ لكِ في كتاب الله شيئا، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مَسْلَمَةَ بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه"[2].

وقال في ترجمة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "وهو الذي سن للمحدّثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب، فقد روى الجَرِيْرِيُّ عن أبي نَضْرَةَ عن أبي سعيد، أن أبا موسى سلَّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات، فلم يُؤذن له، فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لم رجعت؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: "إذا سلَّم أحدكم ثلاثًا فلم يُجَبْ فليرجع"، فقال: لتأتيني ببينة أو لأفعلن بك! قال أبو سعيد: فجاءنا أبو موسى منتقعًا لونه ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فأَخْبَرَنَا، وقال: هل سمع أحد منكم؟ فقلنا: كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلًا منهم حتى أتى عمر فأخبره"[3].

وليست هذه الأخبار من قبيل نقد السند، ذلك أن الرواة كلهم صحابة، والصحابة بإجماع العلماء عدول لا يتطرّق إليهم الشك في العدالة والضبط، وإنما هي من قبيل نقد المتن؛ حرصًا على التثبت من مضمونه، وهو غير مشكوك فيه ولا في رواته. وإن كان هذا شأنهم مع رواة الحديث النبويّ ممن لا يُطعَن في عدالتهم، فهم أحرص بلا شك مع من هم عُرضة للجرح والتعديل.

وقد بدأ ضبط رواية الحديث والاهتمام بالسند ورجاله منذ وقت مبكرٍ من عمر رواية الأحاديث النبوية، وكان ذلك في أواخر القرن الأول الهجريّ، قال ابن رجب: "وابنُ سيرين (ت١١٠ه) هو أولُ من انتقد الرجالَ وميَّز الثقاتِ من غيرهم، وقد رُوِيَ عنه من غير وجه أنّه قَالَ: إنَّ هذا العلمَ دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[4]، وقال الذهبيّ: "أوّل من زكّى وجرّح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي

(١) **ينظر**: منهج النقد عند المحدّثين نشأته وتاريخه، د. محمد مصطفى الأعظمي. ورسالة (نقد المتن عند المحدّثين) لهشام العثامني الحسني، نشر: مدونة واحة الفقه الجامع.

(٢) تذكرة الحفاظ وذيوله، للذهبي ١/ ٩.

(٣) تذكرة الحفاظ وذيوله ١/ ١١.

(٤) شرح علل الترمذي ١/٣٥٥، وانظر أمثلةً على نقده في مقدمة العقيلي لكتابه الضعفاء ١/٦-١٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

(ت١٠٤هـ)، وابن سيرين (ت١١٠هـ)"[١]، ولم يكد الزمن يتأخر إلى القرن الثاني الهجريّ حتى كانت رواية السنة النبوية قد استكملت أدواتها استعمالاً وتأليفًا، سواءً فيما يتعلق بالسند أو المتن أو عدالة الرجال، فجاءت مؤلفات الحديث النبويّ ملتزمة بضوابط الرواية، وألف الإمام مالك(ت١٧٩هـ) موطأه. وبلغ التأليف في الحديث ذروته في القرن الثالث الهجريّ، حيث صُنِّفت كتب الأئمة الستة (البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة). ونشطت حركة علم مصطلح الحديث الذي بدأت إرهاصاته مع أواخر القرن الأول الهجري، فتكلم في هذا العلم الإمام مالك، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم، فبينوا طرق الإسناد، وتحدثوا عن مَنْ تُقبل روايته ومن ترد[٢].

وإذا نظرتَ إلى رواية اللغة وضوابطها مقارنةً مع رواية الحديث النبوي وجدتَ أن رواية اللغة صارت علمًا متميزًا يقوم به رجال متخصصون في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، وبدأ ذلك بأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وحماد الراوية (ت١٥٥هـ)، والواقع أن الرواد الأوائل من رواة اللغة –وربما في القرن الثاني الهجري كله– لم يلتزموا الإسناد فيما رووه من مادة اللغة، ولم يدرسوا طرق الرواية دراسة نظرية يتبين منها كيفية الثقة أو الرفض للإسناد أو المتن، ومن النادر العثور في آرائهم على إسناد متصل تنتهي نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء[٣].

والعبرة عند أهل اللغة بالمتن لا بالسند؛ لذلك كان علماء العربية كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد والأصمعي والفراء وغيرهم يحرصون على تلقي الأعراب أو الانتقال إليهم للرواية عنهم مباشرة، إذ لا توجد واسطة أو سند، وإن وجدت الواسطة فيكون شيخه الذي سمع عنه؛ ولذلك وضعوا حدودًا زمانية لما يقبلونه من كلام العرب من شعر ونثر، فاشترطوا أن يكون المسموع في عصر الاحتجاج[٤]، ووضعوا حدودًا مكانية، فاحتجوا بكلام قبائل قلب الجزيرة: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أُخِذَ عنهم أكثر كلام العرب، وعليهم اتُّكِل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائِيِّينَ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. ولم يأخذوا عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي ١٧٢.

(٢) **ينظر**: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص٦٩، ٧٥، ١٠٧.

(٣) **ينظر**: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص٧٠– ٧١.

(٤) المشهور أن عصر الاحتجاج ينتهي إلى منتصف القرن الثاني الهجري عند أهل الحضر، وقد يمتد إلى منتصف القرن الرابع عند أهل الوبر.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

جاور غير العرب ولا ممن خالط الأمم الأخرى بمجاورة أو متاجرة أو نحوهما؛ لفساد ألسنتهم كلَخْم، وجُذام، وغَسَّان، وإِيَاد، وتَغْلِب، وبَكْر، وعبد القيس، وأَزْد عُمَان، وأهل اليمن، وبني حنيفة وسكان اليمامة، وثقيف، وسكان الطائف وحواضر الحجاز[1].

واشترطوا في راوي اللغة أن يكون عَدْلاً ثقةً صدوقًا لا يَتَدَيَّنُ بالكذب، وأن يأخذ ممن يوثق بفصاحته. ووضعوا شروطاً لهذه الفصاحة، وهي: أن يكون القائل عربياً فلا يؤخذ عن أعجمي، وأن يكون من القبائل التي يُحتَجّ بقولها، وأن يكون في عصر الاحتجاج[2].

لكن الناظر في رواة اللغة والمصنِّفين فيها يجد أن ضوابط الرواية اللغوية قد ظهرت واضحة عند علماء القرن الثاني الهجري ومن تلاهم، فساقوا الإسناد بينهم وبين الرواة الأوائل بطريقة متصلة أو منقطعة، وظهرت هذه الطريقة في مؤلفات القرن الثالث كالأغاني، ومجالس ثعلب، وإن كان قد خرج عن ذلك بعض العلماء الذين لم يلتزموا الإسناد في مؤلفاتهم كما فعل أبو بكر الصُّوْلِيُّ في (أدب الكاتب).

وقد تتبع المتأخرون من علماء اللغة هذا المسلك العلمي في رواية اللغة بالتقعيد، فدرسوا -في القرن الرابع وما تلاه- طُرُق ضبط رواية اللغة، ووضعوا لها القواعد والأسس، واعتبروا ذلك جزءً مهمًا من أصول النحو وأدلة الرواية، فتناولوا تعديل الرواة وتجريحهم، وطرق الإسناد، وطرق التحمل والأخذ، ووردت عندهم مصطلحات كـ (المتواتر والآحاد، والمرسل والمنقطع)؛ لإسناد المادة المروية والحكم عليها، وصُنِّفت طرق الأخذ وحُدّدت أسماؤها ومعانيها (كالسماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والإجازة، والمكاتبة)، وتكفلت كتب تاريخ النحاة واللغويين وطبقاتهم بتعديل الرواة وتجريحهم. وهذه الضوابط السلوكية لرواية اللغة قد استُخْدِمَت عند أهل الحديث أولاً ثم تسربت إلى اللغة بعد ذلك، ويدلّ على ذلك: السبقُ الزمنيّ، ونمطُ الطريقة، ومصطلحاتها، وفهمُ هذه المصطلحات أيضًا[3].

ولم تكن الرواية بشكل عام قبل علماء الحديث تقوم على ضوابط علمية ممنهجة، تضبط الراوي والمروي عنه ليصح قبول الرواية، واختلف الأمر بعد علماء الحديث ومناهجهم الدقيقة، وهذا ما حدا بناصر الدين الأسد في كتابه (مصادر الشعر الجاهلي)[4] إلى تقسيم الرواية الأدبية تبعًا لرواية الحديث النبويّ إلى مرحلتين:

(١) **ينظر**: الحروف للفارابي، ص١٤٦- ١٤٧.

(٢) **ينظر**: لمع الأدلة، لابن الأنباي، ص٨٥، والاقتراح للسيوطي، ص١٠٦.

(٣) **ينظر**: الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد ص٦٧- ٧٥.

(٤) مصادر الشعر الجاهلي، ناصر الدين الأسد، ص ١٨٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

مرحلة تعنى بالحفظ والنقل فقط، واستمرت إلى نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني. ومرحلة تقوم على الحفظ والنقل مضافًا إليها الضبط والإتقان والتحقيق والتمحيص والشرح والتفسير وشيء من الإسناد. وذلك حين أُصّلت أصول علم الحديث، وأرسيت قواعده، وعُني فيه بالإسناد، وتصدَّر المحدِّثون للتحديث في مجالس العلم من حفظهم. ومن هنا دخلت الرواية الأدبية في طورها الثاني، وهو ما أطلق عليه (الرواية العلمية).

وإن كان هذا شأن الرواية اللغوية والرواية الأدبية اللتين استقتا من منهج المحدّثين وسائلهما وضوابطهما، فلا شك أن المحدّثين بلغوا من دقة المنهج والتطبيق في رواية الحديث النبوي مبلغًا كبيرًا، وارتقوا في ذلك مرتقًى عاليًا، حتى غدا كل علم يقتبس من أهل الحديث ومناهجهم قبسًا يستضيء به؛ ولهذا ذهب الباحثون إلى أن علماء الحديث هم من أصّلوا منهج النقل في البيئة الإسلامية كلها[1]. ومن هنا أطلقوا على علم الحديث (علم الرواية والأخبار)، كما نقل القِنَّوْجِي في كتابه (أبجد العلوم)[2]؛ ذلك أن علم الحديث هو العلم المؤصّل للرواية العلمية والأخبار الموثقة، وعلى منهجه اعتمدت بقية العلوم في التَوَثُّق لرواياتها.

وأما أهل الحديث فقد جعلوا معرفة العلوم العربية كلها من مبادئ العلم يقول ابن الأثير: "ومن أصول فروض الكفايات، علم أحاديث رسول الله - ﷺ - وآثار أصحابه التي هي ثاني أدلة الأحكام. وله أصولٌ وأحكامٌ وقواعدُ واصطلاحاتٌ، يحتاج طالبه إلى معرفتها والوقوف عليها، بعد تقديم معرفة اللغة والإعراب، اللذين هما أصلٌ لمعرفة الحديث وغيره"[3]. ولا يُفهم من هذا أنهم يشترطون في كل راوٍ أن يكون عالمًا باللغة، والإعراب، مستقيم اللسان، خاليًا من اللحن، وإنما هي شروط يجب توافرها فيمن يبحث في علم دراية الحديث لا في علم روايته، ذلك أن علم دراية الحديث هو: علم يعرف به حال الراوي والمَرْوِي، من جهة القبول والرد. فيبحث في الرواية وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها. ويحتاج علم دراية الحديث إلى علوم اللغة والنحو والتصريف والمعاني والبديع والأصول[4].

---

(١) مقدمة عامة في مناهج البحث، لعائشة عبدالرحمن، نقلته عنها عفاف حسنين، في أدلة النحو، ص٧٢.

(٢) أبجد العلوم، للقِنَّوْجِي ٢/ ٢١٩.

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/ ٣٦.

(٤) **ينظر**: توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الدمشقي ٢٣- ٢٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أما علم رواية الحديث فهو: نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ، - قيل: أو إلى صحابي أو تابعيّ- قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، أو صفة. قال السيوطي: "وشروطُها تَحَمُّل الراوي لما يرويه بنوعٍ من أنواع التحمل، من سماع، أو عرض، أو إجازة ونحوها"(١).

وذكر أهل الحديث في (صفة من تُقبل روايته أو ترد) شروطًا يجب تحققها في راوي الحديث وهي:

أ. العدالة، بأن يكون الراوي بالغاً مسلماً عاقلاً، سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

ب. الضبط، وذلك بأن يكون الراوي متيقظًا، حافظًا، غَيرَ مُغفَّلٍ، وَلَا سَاهٍ، ولا شَاكٍّ، في حالتي التحمُّل والأداء، فإن حدَّث من حفظه ينبغي كونه حافظاً، وإن حدَّث عن كتابه ينبغي أن يكون ضابطاً له، وإن حدَّث بالمعنى ينبغي أن يكون عالماً بما يختلُّ به المعنى، ولا تشترط الذكورة، ولا الحرية ولا العلم بفقهه ولا بغريبه، ولم يشترطوا علم الراوي بالعربية ومعرفته الإعراب –إلا إذا كان ممن يروي بالمعنى- ، كما لم يشترطوا فصاحة لسانه وسلامته من اللحن والخطأ(٢).

وعلى الرغم من هذه العناية الكبيرة، والمعايير الدقيقة التي وضعها أهل الحديث، إلا أن رواية الحديث لم تسلم من كل زيادة واختلال ضبط، بل اعتراها ما يعتري كل رواية من الوهم والخطأ؛ ذلك أن الرواية هي نقل الفرد أو الأفراد عن أمثالهم، وما كان هكذا، جاز عليه ما يجوز أن يقع من غير المعصوم، كالخطأ والوهم، بل والكذب والتدليس أيضًا، لكن هذا التحري الشديد في قبول الروايات مكَّن علماء الحديث من القيام بتصنيف وبيان ما يعتري رواية الأحاديث النبوية مما يضعفها أو يقويها، سواءً كان ذلك في سند الحديث أو متنه. وكان اللحن في الرواية مما لزمهم التنبيه إليه باعتباره خللاً في الضبط موجبًا لنقد المتن.

وقد ذكر أهل الحديث في كتبهم ما يؤكد أن الرواة كانوا يخطئون في الضبط أحيانًا كما كانوا يخطئون في الإسناد، وأن اللحن كان يقع في رواية الأحاديث النبوية، منبّهين إلى هذه المواضع، ومحذّرين من الوقوع في اللحن. واهتم كثير من شراح كتب السنة بذكر ما جاء في روايات الحديث النبوي من لحن، أو ما كان منها على خلاف قواعد النحو والتصريف. وربما استدركوا على بعضهم في تلحين بعض الروايات، أو ردَّوا على أهل اللغة والنحو في منعهم بعض الأوجه اللغوية والإعرابية. مبيِّنين ما يجوز فيه تبعًا لمذهب نحوي أو لغة

(١) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ١/ ٢٥- ٢٦.

(٢) في كلام أهل الحديث حول صفة من تُقبل روايته وترد، وبيان الجرح والتعديل. **ينظر**: تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص١٨٠-١٨٦. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، ص٩٤- ١٠٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

صحيحة. وقد يذكرون بعض أوجه اللحن في اللفظ أو التركيب، من باب الاحتراز والتنبيه وإن لم تكن هناك رواية على ذلك اللحن.

ويعدّ النووي (ت ٦٧٦هـ) من أكثر من اهتمّ في شرحه للسنة بهذا الجانب، فهو مثلاً في شرحه على صحيح مسلم، رد ما ذهب إليه ابن مَكّي في (تثقيف اللسان) حول منعه لجمع (صاع) على (آصُع) وقوله إن هذا من خطأ العوام. وذلك في كلامه على قوله ﷺ: (أَوْ أَطْعِمْ ثَلاَثَةَ آصُعٍ مِنْ تَمْرٍ سِتَّةَ مَسَاكِينَ)[١] يقول النووي: "(الآصُع) جمع (صاع) صحيح، وقد ثبت استعمال الآصع في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله ﷺ، وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم، وهو مشهور في كتب اللغة وكتب النحو والتصريف، ولا خلاف في جوازه وصحته. وأما ما ذكره ابن مَكّي في كتابه تثقيف اللسان -من أن قولهم في جمع الصاع (آصُع) لحن من خطأ العوام، وأن صوابه (أصْوُع)-، فغلط منه وذهول. وعجبٌ قوله هذا مع اشتهار اللفظة في كتب الحديث واللغة والعربية، وأجمعوا على صحتها، وهو من باب المقلوب. قالوا: فيجوز في جمع صاع آصع، وفي دار آدر، وهو باب معروف في كتب العربية"[٢].

وأخرج مسلم في صحيحه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَلَيْهِ السَّلَام... وَأُرِيَ مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ)[٣]، قال النووي في شرحه: "(وأُرِيَ) هو بضم الهمزة وكسر الراء، و(مالكًا) بالنصب، ومعناه: أُرِيَ النبيّ ﷺ مالكًا، وقد ثبت في صحيح البخاري في هذا الحديث: (ورأيت مالكًا)، ووقع في أكثر الأصول (مالكٌ) بالرفع وهذا قد ينكر، ويقال: هذا لحن لا يجوز في العربية، ولكن عنه جواب حسن، وهو: أن لفظة (مالك) منصوبة ولكن أسقطت الألف في الكتابة، وهذا يفعله المحدِّثون كثيرًا فيكتبون: سمعت (أنس) بغير ألف، ويقرؤونه بالنصب، وكذلك (مالك)، كتبوه بغير ألف ويقرؤونه بالنصب"[٤].

وفي حديث أم سلمة: (إِنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي)[٥] يردّ النووي رحمه الله قول ابن بَرِّيٍّ المَقْدِسِيُّ (ت٥٨٢هـ) في الجزء الذي صنّفه في لحن الفقهاء بأنهم يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء (ضَفْر) –

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب الحج)، (باب جَوَازِ حَلْقِ الرَّأْسِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا كَانَ به أَذًى) ٢/ ٨٦١.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي ٨/ ١٢٢.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب الإيمان)، (باب الإسراء برسول الله ﷺ) ١/ ١٥٢.

(٤) **ينظر**: المنهاج شرح مسلم بن الحجاج ٢/ ٢٢٧.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، (كتاب الحيض)، (باب حكم ضفائر المغتسلة) ١/ ٢٥٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

مصدر- وصوابه ضم الضاد والفاء (ضُفُر) جمع ضفيرة، كسفينه وسُفُن. يقول النووي رحمه الله: "(ضفر رأسي) هو بفتح الضاد وإسكان الفاء، هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم، ومعناه: أُحْكِمُ فتل شعري؟... وهذا الذي أنكره ابن بري رحمه الله تعالى ليس كما زعمه، بل الصواب جواز الأمرين، ولكل منهما معنى صحيح، ولكن يترجح ما قدمناه؛ لكونه المروي المسموع في الروايات الثابتة المتصلة والله أعلم"(١).

وفي هذا الحديث أيضًا يردّ السنديّ قول ابن العربي أن الناس يقرءون (ضَفْر) بإسكان الفاء والصواب فتحها لأنه بسكون الفاء مصدر (ضَفَر رأسه ضَفْرا). وبالفتح هو الشيء المضفور كالشعر وغيره. والضَفَر نسج الشعر وإدخال بعضه في بعض. فيقول "المصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيرا، كـ(الخَلْق)، بمعنى: (المخلوق)، فيجوز إسكانه على أنه مصدر بمعنى: (المضفور)، مع أنه يمكن إبقاؤه على معناه المصدري؛ لأن شد المنسوج يكون بشد نسجه، كما يشير إليه كلام النووي رحمه الله تعالى"(٢).

ومن هنا يظهر أن أهل الحديث عنوا بلغة الحديث النبويّ، وبيان المشكل منه، وتتبعه وبيان ما يجوز فيه من أوجه في اللغة والنحو، مع ترجيح ما كان أقوى في السماع والتواتر على ما هو أقوى في اللغة والنحو.

ج. مما ورد في كتب أصحاب الحديث مما يؤكد وقوع اللحن في روايته:

١. **أنهم وضعوا أبوابًا في مصنفاتهم يناقشون فيها ما يجب عمله إذا رُوِيَ الحديث وفيه لحن، أَيُقَوَّمُ إعرابه؛** لأن الرسول ﷺ لم يلحن قطعًا، أم يُروى بما فيه من لحن حفاظًا على لفظ الحديث(٣). واختلفوا في هذه المسألة(٤)، فمنهم من كان يرويه على الخطأ الذي سمع، حفاظًا على لفظ الحديث، كأبي مَعْمَر عبدالله بن سَخْبَرَة، ونافع مولى ابن عمر، وابن سيرين، ويزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيِّ. ومنهم من كان يرى إصلاح اللحن ورواية الحديث على الصواب، كالأعمش، والأوزاعي، وعبدالله بن المبارك. وكان الإمام أحمد

(١) المنهاج شرح مسلم بن الحجاج للنووي ٤/ ١١.

(٢) حاشية الندي على النسائي ١/ ١٣١.

(٣) لا تجد مصنّفًا في علوم الحديث لم يبحث هذا الجانب، وكثير من شروح كتب السنة تطرّقت إليه أيضًا، وبعضها استفاض في الحديث عنه. **ينظر**: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ٢/ ٢١- ٢٤. شرح صحيح البخاري لابن بطال، ١/ ١٨٦.

(٤) وسيأتي بيان مذاهبهم في المبحث الثالث من هذا الفصل.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

يقوّم اللحن الفاحش، ويسكت عن اللحن السهل[1].

٢. **كانوا يصفون بعض رواة الحديث النبوي عند الكلام عنهم في كتب الرجال وغيرها بقولهم: (لحّانة)، أو (كان يلحن)**. وذلك كقولهم في نافع مولى ابن عمر: "كان ثقة حافظًا ثبتًا فيما نقل، وكانت فيه لُكْنَة، وكان يلحن أيضا مع ذلك لحنًا كثيرا"[2]. وكقولهم في سفيان بن موسى: "هو ثقة مأمون وكان (لحّانة)، أي كثير اللحن"[3]، وفي هُشيم: "كان كثير اللحن والتحريف على جلالة محلّه في الحديث"[4]، وكقول ابن عساكر في ابن القطان: "كان ثقة على لحن فيه"[5]. وليس تنبُّه علماء الحديث في كل ذلك وغيره إلى لحن بعض الرواة وتنبيههم عليه إلا دليلًا على وقوعه أولًا في رواية الحديث، وعلى تفطّن أهل الحديث له ولمن كان يصدر منهم ثانيًا. ومن الملاحظ أن كثيرًا ما يسبق وصفَهم لأحد الرواة باللحن قولُهم: (ثقة)، أو (صدوق)، أو ما شابه ذلك من ألفاظ التعديل، مما يؤكد أن المعوّل عليه عند المحدّثين هو الحفظ والضبط أولاً، وأنهم لم يكونوا يعُدّون اللحن مما يجرح عدالة الراوي مادام الراوي حافظًا ثقة. وإن كانوا يعدّون عدم اللحن فضيلة تقوّي من عدالة الراوي، وهو ما يظهر من قول العِجْلِيّ عن الأعمش: "كان ثقة ثبتا في الحديث، وكان كثير الحديث، عالماً بالقرآن رأسًا فيه، وكان فصيحًا لا يلحن حرفًا"[6]. وقول الحاكم في أبي عبد الله النيسابوري مُحَمَّد بن يعقوب بن الأخرم: "ما أُخِذ عليه لحن قط، سمعتُ محمد بن صالح بن هانئ يقول: كان ابن خزيمة يقدم أبا عبد الله بن يعقوب على كافة أقرانه، ويعتمد قوله في ما يَرِدُ عليه، وإذا شك في شيء عرضه عليه"[7]. قال السخاويّ: "قال السلفيّ: وقد كان في الرواة على هذا الوضع –يعني يلحن– قوم محتج برواياتهم في الصحاح، ولا يجوز تخطئتهم وتخطئة من أخذ عنهم".[8]

---

(١) **ينظر**: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، ص١٨٤ وما بعدها، الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص١٨٢ وما بعدها.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ١٣/ ٢٣٦.

(٣) **ينظر**: المنهاج شرح صحيح مسلم بن حجاج ٥/ ٤٦.

(٤) شرح سنن أبي داوود، للعيني ٢/ ٤٢٠.

(٥) تذكرة الحفاظ وذيوله، للذهبي ٣/ ١٠٢.

(٦) معرفة الثقات، للعجلي ١/ ٤٣٤.

(٧) تذكرة الحفاظ وذيوله، للذهبي ٣/ ٥٥.

(٨) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ٣/ ١٤٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٣. **وقلما تجد مصنفًا في علوم الحديث لا يُفْرَدُ فيه بابٌ عن اللحن والتحذير منه.**

- فالحافظ العراقيّ يحذّر في قسم من ألفيته في علوم الحديث من (رواية اللحان والمصحّف)، وقامت شروح الألفية بتناول هذا الباب بالدارسة والشرح(١).
- وفي تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، يتحدّث السيوطيّ في جزء منه عن أن راوي الحديث ينبغي ألا يروي بقراءة لحّانٍ أو مصحِّف، وعلى طالب الحديث أن يتعلَّم من النحو واللغة ما يَسْلَم به من اللحن والتصحيف.
- وفي غريب الحديث للخطّابي، ضمّن المصنّف مقدّمته ما يجب على طالب الحديث مِنْ تعلّم كلام العرب، مُنَبِّهاً إلى ما درج عليه الصدر الأول من لزوم الإعراب، وما أنكروه من اللحن، وعابوه على أهله. وكلام أهل الحديث في مصنفاتهم هذه وغيرها وتحذيرهم من الوقوع في اللحن في رواية الحديث النبوي، والتوجيه إلى سبل السلامة منه دليلٌ على أن اللحن وُجِد عند فئة منهم، إذْ لا يُحَذَّر من معدوم.

٤. **وفي كتب الحديث وكتب الرجال أخبارٌ تؤكد لحن بعض رواة الحديث، من ذلك:** ما روي عن العباس بن مغيرة عن أبيه قال: "جاء عبد العزيز الدَّرَاوَرْدِيَّ في جماعة إلى أبي؛ ليعرضوا عليه كتابًا، فقرأه لهم الدَّرَاوَرْدِيَّ –وكان رديء اللسان يلحن لحنًا قبيحًا– فقال أبي: ويحك يا درَاوَرْدِيُّ، أنت كنت إلى إصلاح لسانك قبل النظر في هذا الشأن، أَحْوَجَ منك إلى غير ذلك"(٢). **وعقد الإمام أحمد بن حنبل في كتابه (العلل ومعرفة الرجال) بابًا سماه (باب في اللحن)**، أورد فيه روايات تدل على وقوع اللحن في رواية الحديث، من ذلك:

- أن إياس بن معاوية كان كثير اللحن، فقال له سفيان بن حسين: لو أنك نظرت في هذه العربية، قال: فكنت ربما لَقَّنْتُه الحرف والشيء، قال فلقيته، فقال: لقد ضيقت على منطقي لا حاجة لي فيه.
- وكان إسماعيل بن أبي خالد –وقد لقي أصحاب رسول الله ﷺ– فاحش اللحن، كان يقول: (حدثنا فلان عن أبوه).
- وعن خالد بن سلمة المخزومي قال: لقد رأيت إبراهيم النَّخَعِيَّ، فرأيت رجلاً لحانًا(٣).

(١) مثل: شرح التبصرة والتذكرة له، وفتح المغيث للسخاوي، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي ٣٠٢/١.

(٣) تحقيق: وصي الله بن محمد عباس ١/ ٣٤٧– ٣٤٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٥. **ثم إن تصنيف المصنفات التي تُعْنَى بتوضيح ما وقع في الأحاديث من لحن وتصحيف، وتخصيص أجزاء من بعض المصنفات التي تهتم بالتصحيح اللغوي؛ للتنبيه على أغلاط أهل الحديث، دليل آخر يؤكد وقوع اللحن في رواية الحديث**. وصُنِّفت في هذا الجانب مصنّفات عدة تعرّضت إلى ما وقع في رواية الحديث من تصحيف ولحن، وذلك ضمن كتب إصلاح المنطق وأغلاط الخواص. وأُفرِدَت بعض المصنفات لغلط أهل الحديث خاصة، مثل: تصحيفات المحدّثين للعسكري (٣٨٢هـ). وتصحيف المحدّثين للدارقطني (٣٨٥هـ). وإصلاح غلط المحدّثين للخطابي (٣٨٨هـ)، هذا فيما يختص باللحن في الألفاظ اللغوية، أما اللحن النحويّ أو التنبيه على مخالفة القواعد النحوية فهو منثور في كتب النحو واللغة، وكتب شروح السنة. ولم يقتصر هذا على أهل الحديث، بل صنّفت مؤلفات عنيت بما كان يقع عند أهل كل علم من أغلاط، ففي اللغة مثلاً: إصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤هـ)، أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، تقويم اللسان لابن الجوزي (٥٩٧هـ). وفي الفقه: غلط الفقهاء الضعفاء لابن بَزِّيٍّ المَقْدِسِيُّ (٥٨٢هـ). ومن المصنّفات التي ضمّت أغلاط أهل علوم عدة كتاب: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكّي الصقلّي (٥٠١هـ)، جمع فيه أغلاط الخواص والعامة، ووضع فيه بابًا في غلط قراءة القرآن، وبابًا في غلط أهل الحديث، وبابًا في غلط أهل الفقه ، وفي غلط الطب، وفي غلط أهل السماع. وذكر المحققون في مقدمة كتاب (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي) طَرَفًا مما صُنِّف في التصحيف بشكل عام، غير مخصوص بتصحيفات المحدّثين، منذ نهاية القرن الثالث الهجريّ وهو ليس ببعيد عن أول تدوين رسميّ للحديث النبوي الشريف، وأولها كتاب تصحيفات المحدّثين، لأبي سعيد المكفوف (٢٨٢هـ)، وإصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث لابن قتيبة (٢٦٧هـ). وغيرها.

ومهما كان من أمر، فإن اللحن والتصحيف في رواية الحديث النبويّ أمران مختلفان لم يخلط بينهما علماء الحديث ولا أهل اللغة، ونبّهوا إلى كلٍّ منهما بوصفه، وإن وردا في مصنّف واحد. ولم أقف في مصنّفات الأوائل، محدّثين ونحويين أو لغويين على كتاب يحمل مصطلح (اللحن) في رواية الحديث، وإنما هي مشمولة تحت مسمى (أغلاط أهل الحديث، أو تصحيفات المحدّثين)؛ ولعل سبب ذلك أن التصحيف هو منشأ اللحن اللغويّ غالبًا وقلما يكون من غيره، وربما استعظم الأوائل إطلاق صفة اللحن على رواية الحديث النبوي الشريف خشية أن يكون المصدر الثاني للتشريع الإسلامي مظنة تحريف وعدم ثقة في اللغة

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

يقود إلى زعزعة في الثقة به، والتسليم بصحة تواتره عن الرسول ﷺ مصدرًا ثانيًا للتشريع الإسلامي.

وأول مصنّف اهتم بغلط أهل الحديث غير مقيد بالتصحيفات وحدها هو كتاب (إصلاح غلط المحدّثين للخطابيّ)، أورد فيه المؤلف نحو مئة وأربعين حديثًا، فيها ألفاظ يخطئ رواة الحديث في لفظها أو معناها، يقول المصنّف في مقدّمة كتابه: "هذه ألفاظ من الحديث، يرويها أكثر الرواة والمحدثين ملحونة ومحرفة. أصلحناها لهم، وأخبرنا بصوابها. وفيها حروف تحتمل وجوهًا اخترنا منها أبينها وأوضحها"(١).

وعلى ذات المنهج سار أكثر من تعرّض للنواحي اللغوية من شراح كتب السنة، وأضافوا إليه تطرقهم إلى الجانب التركيبي المخالف للقواعد العربية، أو المخالف للمشهور من تلك القواعد؛ لأن الحكم على أي تركيب أو استعمال بالصواب أو الخطأ إنما يعتمد في أساسه على اختلاف المنهج الذي اعتبره كل فريق من النحويين، خاصة وأن مدرسة البصرة كان اعتمادها الأكبر على الأقيسة، وتشددت في الأخذ بالمسموع، مما دفعهم إلى المبالغة في تأويل ما يَرِدُ من السماع على خلاف أقيستهم أحيانًا، ورَمْيِه بالخطأ أو اللحن في أحيان أخرى. في حين اعتمدت مدرسة الكوفة على المسموع، ووسعت دائرته زمانًا ومكانًا، وعوّلت عليه في صياغة قواعدها.

يتبيّن مما سبق أن وقوع اللحن على ألسنة رواة الحديث النبوي حقيقة واقعة، وتتعاضد الأدلة على ذلك، لكن هذا اللحن لم يقع في رواية الحديث النبوي وحده، وإنما كان يقع في كل رواية. ولمّا كانت الرواية هي المعوّل عليه ابتداءً في نقل العلوم العربية والشرعية، لم يكن بمستغرب أن يعتري رواية الحديث النبويّ ما اعترى غيرها من تصحيف ولحن، فليس بالضرورة أن يكون الراوي عالمًا باللغة، بريئًا من اللحن، وإن كان ذلك يعدّ في حقّه فضيلة، وقد قال النسائيّ: "إنه لا يعاب اللحن على المحدّثين"(٢) ولعلّه عنى أن المحدّث متى ما كان حافظًا ضابطًا ثقة فإن اللحن لا يعيبه، لأن وصفه بالثقة والعدالة والضبط لا يجعل لتهمة اللحن قيمة في جرح ذلك الراوي؛ ذلك أن مدار الثقة في قبول رواية الراوي هو العدالة والضبط، ومتى ما توفر هذان الضابطان انتفت معهما تهمة اللحن التي تحيل معنى الحديث النبويّ وتحرّفه، أو ربما يكون لحن ذلك الراوي في كلامه دون روايته. يقول ملفي الشهري في قول النسائي هذا: "والمرادهنا -والله أعلم- اللحن الذي لا يحيل المعنى، والواقع في الأسماء والألفاظ المشتبهة التي لها وجه. أما ما يتعلّق بتغيير المعنى وبخاصة

(١) تحقيق ودراسة: حاتم الضامن، ص١٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية، ص١٨٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المتن، فإنه يحرم رواية المتن الذي يجعل الحرام حلالًا والعكس"[1]

وبالرغم من ثبوت وقوع اللحن إلا أنه عند المحدّثين يعدُّ من النادر، وإن كان لا يسلم منه أهل علم؛ لأن المحدّثين اتخذوا تجاهه الحيطة التامة، وكانوا يخافون من اللحن كما يخافون من الذنب، فعن أيوب السِّخْتِيَانِيّ رحمه الله أنه لحن مرةً فقال: (أستغفر الله)[2]. ومما يعضّد هذا ويقوّيه، قول العلماء في وصف لحن بعض رواة الحديث: (كان يلحن لحن أصحاب الحديث)، قال السخاويّ: "قال السلفيّ: في ترجمة بعض أئمتهم: إنه كان قارئ الحديث ببغداد، والمستملي بها على الشيوخ، وهو نفسه ثقة كثير السماع، ولم يكن له أُنسٌ بالعربية، وكان يلحن لحن أصحاب الحديث".[3]

قلت: ويُفهَمُ من قولهم (لحن أصحاب الحديث) أن لحن المحدّثين كان مختلفًا عن لحن غيرهم، فهو مخصوص، إما بهيئة معينة، أو مقدار معيّن. وسياق النص يوحي بأنه في الهيئة والمقدار دون لحن أهل العلوم الأخرى؛ لأن السياق سياق تعديل في حق الراوي، فقد وُصِف بواحدة من أعلى عبارات التعديل (ثقة)، وهذا اللفظ عَدَّهُ بعض علماء الحديث أعلى مرتبة في مراتب تعديل الرواة[4]، قال ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد إنه ثقة، أو متقن، فهو ممن يحتج بحديثهم، وقال الخطيب: أرفع العبارات أن يقال: ثقة، أو حجة[5].

ثم قوله (كثير السماع)، بعد قوله (ثقة) هو مزيد تعديل في حقّ الراوي. ووصفه قبل ذلك بأنه (قارئ الحديث ببغداد، والمستملي بها على الشيوخ)، تعديل آخر، إذْ لو كان كثير اللحن، عظيم الخطأ في العربية، ما وُصِفَ بمثل هذه العبارات في التعديل، ولاتخذت بغداد غيره قارئًا، ولاستملى شيوخها على غيره، خاصة وأن أهل الحديث يشترطون في المستملي أن يكون على دراية بالعربية حتى لا يقع منه تصحيف أو تبديل، يقول السمعانيّ: "وينبغي أن يتخيَّر للاستملاء أفصح الحاضرين لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأحسنهم عبارة، وأجودهم أداءً"[6].

---

(١) لحن الرواة وأثره في رواية الحديث، ص٤٧.

(٢) غريب الحديث، للخطابي ١/ ٦١.

(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي، ص١١٦.

(٤) التعديل بلفظ (ثقة) عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والخطيب البغدادي، هو المرتبة الأولى من مراتب التعديل، وعدّه العراقي في شرح ألفيته، والذهبي (في ميزان الاعتدال)، في المرتبة الثانية من مراتب التعديل. وجعله السخاوي في المرتبة الرابعة منها. **ينظر**: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لأبي الحسنات اللكنوي الهندي، ص١٢٩ – ١٨٦.

(٥) **ينظر**: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين العراقي، ص١٥٧.

(٦) أدب الإملاء والاستملاء، ص١٠٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ثم إن أهل اللغة والنحو أنفسهم –وهم فرسان هذا الميدان– قد لحن جَمْعٌ ليس بالقليل منهم، **فأبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)** –إمام الكوفيين في النحو واللغة– كان يلحن على جلالة علمه ومقامه، يقول عنه البغدادي: "كان ثقة، حجة، مشهورًا بالحفظ، وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر القديم، قيل لإبراهيم الحربي: إن ثعلبًا يلحن في كلامه. فقال: أيش يكون إذا لحن في كلامه؟ كان هشام –يعني النحوي– يلحن في كلامه، وكان أبو هريرة يكلم صبيانه وأهله بالنبطية"(١)، وقال الذهبيّ في التذكرة: "كان ثعلب يلحن إذا تكلم"(٢). **وكذلك أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى (ت٢٠٩هـ)**، الذي يقول عنه المبرّد: "كان أبو عبيدة أَكْمَلَ القوم، وكان علي بن المديني يُحْسِنُ ذكر أبي عبيدة ويصحح روايته، ويقول: كان لا يحكي عن العرب إلا الشيء الصحيح"(٣)، وكان مع ذلك مخلاً بالنحو، كثير الخطأ في مقايس الإعراب، يقول عنه ابن قتيبة: "كان أبو عبيدة –مع معرفته– ربما لم يُقِم البيت إذا أنشده حتى يكسره، وكان يخطئ إذا قرأ القرآن الكريم نظراً"(٤). **ومثله حمّاد الراوية (ت١٥٥هـ)**، أول من لقب بالراوية، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها وأخبارها وأنسابها ولغاتها. قال عنه الذهبي: "كان قليل النحو، وربما لحن"(٥). وكذلك **جُنّاد بن واصل الراوية**، كان من رواة الأخبار والأشعار، كثير الحفظ، وكان يلحن مع ذلك لحنًا كثيرًا. قيل عنه: "ما كانوا يشكّون بالكوفة في شعر، ولا يغرب عنهم اسم شاعر إلاّ سألوا عنه جنّاداً، فوجدوه لذلك حافظاً، وبه عارفاً على لحن كان فيه. وكان كثير اللحن جداً فوق لحن حماد"(٦). و"رُوِيَ عن **الكسائيّ** أنه قال: ربما سبقني لساني باللحن. وعن خلف بن هشام: أن الكسائي قرأ على المنبر: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالا**﴾ [الكهف: ٤٣] بالنصب [يعني نصب أكثر]، فسألوه عن العلة، فثُرتُ في وجوههم، فمحوه، فقال لي الكسائيّ: يا خلف، من يسلم من اللحن؟"(٧). بل إن الجاحظ وضع في كتابه البيان والتبيين بابًا في لحن البلغاء، وذكر فيه جماعة ممن عُرِفوا بالبلاغة وكانوا مع ذلك يلحنون، منهم: خالد بن عبد الله القَسْرِيُّ، وخالد بن صفوان الأهتميُّ، وعيسى بن المُدَوَّر.

(١) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ١٣/ ٤٤٥.
(٢) تذكرة الحفاظ وذيوله ٢/ ١٧٤.
(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان ٥/ ٢٣٧– ٢٣٨.
(٤) المعارف، ص٥٤٣.
(٥) سير أعلام النبلاء، للذهبي ٧/ ١٥٧.
(٦) الوافي بالوفيات، للصفدي، ١١/ ١٤٦.
(٧) سير أعلام النبلاء للذهبي ٩/ ١٣٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وعلى هذا فلا وجه لإنكار وقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ بالكلية، ولا وجه لتضخيمه أيضًا؛ لأننا إنْ سلّمنا بحقيقة وقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ استنادًا إلى الأدلة والبراهين التي تؤكد ذلك – سواء ما جاء منها في كتب أهل الحديث وعلم الرجال، أو ما جاء كشواهد في كتب اللغة والنحو، أو ما حوته كتب إصلاح غلط أهل الحديث وغيرها، أو ما جاء من روايات تؤكد وقوع اللحن في رواية بعض رواة الحديث النبويّ- وجب علينا أيضًا أن نسلّم بأن هذه الروايات الملحونة عرفها علماء الحديث النبويّ وتنبّهوا ونبّهوا إلى ذلك؛ انطلاقًا من المنهج النقديّ الدقيق الذي ألزموا به أنفسهم، وأن هذه الروايات الموسومة باللحن كانت من القلة بحيث يمكن التنبيه عليها وحصرها والإشارة إلى لحنها. **فالخطيب البغدادي يذكر في كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)**، بعض أخبار أهل الوهم والتحريف، والمحفوظ عنهم من الخطأ والتصحيف، ويذكر في مستهله أنه عِيبَ جماعةٌ من الطلبة بتصحيفهم في الأسانيد والمتون ودُوِّن عنهم ما صحفوه، وذَكَر بعض ذلك ليكون داعيًا لمن وقف عليه إلى التحفظ من مثله.

وإن كان أهل الحديث قد تنبّهوا إلى مواضع التصحيف -على كثرتها في كل العلوم- وجعلوا معرفة المُصَحَّف في الحديث النبوي وتمييزه أحد علوم الحديث[1]، فإن تنبهّهم إلى مواضع اللحن أولى، والقول بإلمامهم بها وحصرها ومعرفتها والتنبيه عليها أولى بالأخذ والاتباع.

على أن الرواية في الحديث النبويّ يمكن أن تتعرَّض عباراتها للتغيير، كما حصل ذلك في كثير من القصائد، وقد قال العلماء إن رواية لا تقدح في رواية، وهذا الشأن ينطبق على الحديث من حيث ذلك. ولما كان من الثابت أن تدوين الأحاديث والأخبار وكثيرٍ من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، لزِمَ من هذا أن يكون ما رواه الرواة في هذا العصر مما يسوغ الاحتجاج به في اللغة والنحو؛ لأنه –على تقدير التبديل– لا يعدو أن يكون تبديل لفظ صحيح بلفظ صحيح يجوز الاحتجاج به. ولا خلاف بين العلماء في أنه بعد تدوين الحديث النبويّ لا يجوز تبديل لفظه أو روايته بالمعنى. وعلى هذا لم يَرِد في روايات الأحاديث النبوية خطأ أو لحن لا يُعرَف عند أهل العلم أصله الصحيح الذي دُوِّن عليه[2].

وما رُميَ من الأحاديث باللحن من قبل بعض النحويين خرّجه نحويون آخرون على وجه يوافق استعمالات العربية، كما فعل ابن مالك في كتابه: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع

(١) (تصحيفات المتون) فنٌّ من فنون الحديث، وقد جعله الحاكم النوع الرابع والثلاثين من علوم الحديث، قال: (وزلق فيه جماعة من أئمة الحديث). **ينظر**: معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، ص٤٣٣.

(٢) **ينظر**: خزانة الأدب، البغدادي، ص٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الصحيح)، حيث ذكر فيه نحو مائة حديث من صحيح البخاري فيها إشكالات لغوية ونحوية، يوضّح موضع الإشكال من الحديث، ثم يفصّل القول في المسألة، ويشير إلى الوجه الصحيح أو الراجح فيها، مستشهدًا بالقراءات القرآنية، أو الشواهد الشعرية. وهذا ما جعل ابن الطيب[1] يجزم بأنه لا وجود للحن المراد به مخالفة القواعد النحوية بحيث لا يمكن تخريجه على نحو موافق للعربية ولو من وجه، وإنما الوصف باللحن لتلك الاستعمالات النحوية التي وردت في تلك الروايات إنما هو تبع لاختلاف المنهج النحوي[2]، وإنْ وُجِدَ لحن عند بعض المحدّثين لا يمكن وصفه بغير اللحن فهو في اللغة لا النحو، ولذلك كانت جملة المصنّفات التي عنيت أو عني جزء منها بتعقّب أغلاط أهل الحديث لغوية صرفية لا نحوية. ومن ثَمّ فلا مستند لمن يحتج بوقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف على ترك النحويين الاستشهاد به في النحو، وقد استشهد به اللغويون كثيرًا مع أن هذه العلة التي احتج بها النحويون هي في اللغة أظهر وأبين.

(١) في كتابه (فيض نشر الانشراح) ٢/ ٤٧٦.

(٢) وهذا ما ستثبته الدراسة التطبيقية في الفصل الثاني.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المبحث الثاني: أسباب وقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف

أولاً: أسباب وقوع اللحن من وجهة نظر أهل الحديث:

١. عدم معرفة العربية.

٢. التصحيف.

٣. أسباب أخرى.

ثانيًا: أسباب وقوع اللحن من وجهة نظر أهل النحو:

١. عجمة الرواة.

٢. عدم تعلُّم النحو.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المبحث الثاني: أسباب وقوع اللحن في رواية الحديث

لوقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف سبب رئيس عند كلٍّ من المحدّثين، والنحويين الذاهبين إلى عدم الاحتجاج به في إثبات القواعد النحوية. **فالسبب عند النحويين** هو: فساد سليقة الرواة؛ إذا لم يكونوا عربًا خُلَّصًا، أو كانوا عربًا لكنهم نشأوا في بيئة قضت على سليقة أصولهم، ولم يتعلّموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في روايتهم.

أما أهل الحديث فمجمل أسبابهم تدور حول عدم معرفة رواة الحديث بالعربية والإعراب، أو قلة علمهم بقواعدهما. ومَنْ لم يصرّح بهذا السبب من أهل الحديث حثّ الرواة على تعلّم النحو لتجنّب الوقوع في اللحن. هذا بالإضافة إلى أسباب فرعية أخرى.

أولاً: أسباب وقوع اللحن من وجهة نظر أهل الحديث:

لم ينصّ المحدّثون على سبب معيّن لوقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ، وإنما حثَّ أئمتهم على تعلم العربية بقدر ما يتَّقون به اللحن، ولم يفرقوا في ذلك بين عربٍ وعجم، ففي كتبهم من الأخبار ما يؤكد أن اللحن في رواية الحديث النبوي كان يقع من الرواة عربًا وعجمًا على السواء، بخلاف النحويين الذين جعلوا عجمة الرواة سببًا للحنهم في الرواية. وحذّر أهل الحدي ث من الأخذ عن الصحف والكتب دون تلقّي الحديث مشافهة. وعلى هذا فاللحن عند المحدّثين ناجم في الغالب عن أمرين رئيسين، هما:

١. عدم معرفة العربية، دون تخصيصها بالأعاجم أو غيرهم.

٢. التصحيف.

هذا إلى جانب أسبابٍ ثانوية أخرى كلثغة الراوي، أو إسراعه في رواية الحديث بحيث لا يستبين الطلاب الألفاظ بدقة فيتصرّفون فيها. وفيما يلي بيان ذلك.

أ. عدم معرفة العربية[1]:

اعتبر أهل الحديث عدم معرفة الرواة بالعربية سببًا أوليًا لوجود اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف، ويعنون بالعربية (علم النحو)، فعن محمد بن المثنى السمسار قال: "كنا عند بشر بن الحارث[2]، وعنده العباس بن عبد العظيم العنبري -وكان من سادات المسلمين- فقال له: يا أبا نصر -ينادي بِشْرًا_،

(١) وبيان هذا بشيء من التفصيل في المبحث الثالث: (موقف المحدثين والنحويين من اللحن في رواية الحديث النبويّ).

(٢) **وبِشْر بن الحارث** هو المعروف بـ (بِشْر الحافي)، روى له أبو داوود والنسائي، وكان كثير الحديث، ولم يُنَصِّب نفسه للرواية، قال عنه أهل التراجم: لم يكن عنده علم بالعربية. ورتبته عند أئمة الحديث: ثقة. **ينظر**: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ١٠/ ٤٧٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أنت رجل قد قرأت القرآن، وكتبت الحديث، فلِمَ لا تتعلم من العربية ما تعرف به اللحن حتى لا تلحن؟ قال: ومن يعلمني يا أبا الفضل؟ قال: أنا يا أبا نصر، قال: فافعل، قال: قل (ضرب زيدٌ عمرًا)، قال: فقال له بشر: يا أخي، ولم ضربه؟ قال: يا أبا نصر، ما ضربه، وإنما هذا أَصْل وضع، فقال بشر: هذا أوله كذب لا حاجة لي فيه"[1].

يظهر من هذا أن (علم العربية) عندهم مرادف لعلم (النحو)، وإنما كانت تسميتهم له (بالعربية) جريًا على تسمية النحويين له بهذه التسمية في فجر نشأة العلم، فقد روت كتب الأدب والتراجم على سبيل اليقين أن هذا العلم كان يسمى بـ(العربية) في عصر أبي الأسود، قال ابن سلام في الطبقات: "وكان أَوَّلَ من استن العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"[2]. وقال ابن قتيبة في المعارف: "أول من وضع العربية أبو الأسود"[3]، وإنما جاءت تسمية العلم بالنحو بعد عصر أبي الأسود.

وتعلُّمُ العربية، عند جمهور أئمة الحديث من أسس معرفة الحديث النبوي، وهو في حق طالب (علم الحديث) مقدّمٌ على معرفة أصول هذا العلم واصطلاحاته[4]، لكنهم لم يجعلوا تعلّم العربية ومعرفتها شرطًا في (رواي الحديث) إلا إن كان ممن يروِي بالمعنَى.

وفَرْقٌ بين طالب علم الحديث، وراوي الحديث نفسه، **فعلم الحديث** له أصول وأحكام واصطلاحات، وأقسام وأوضاع، يحتاج طالبه إلى معرفتها. ومدار هذه الأمور على المتون والأسانيد، وكيفية التحمل والأداء، وأسماء الرجال وما يتصل بجميع ذلك، **وطالب علم الحديث معنيّ** بتمييز صحيح الحديث من سقيمه حسب هذه الأصول والأوضاع. **أما الرواي**، فهو من ينقل الحديث بسندٍ معلوم عن رسول الله ﷺ. وقد وضع علماء الحديث شروطًا لقبول رواية الراوي أو ردّها، وأجمع جمهورهم على ضرورة تحقق شرطين أساسيين فيمن يُحْتَجُّ بروايته، **هما**: العدالة والضبط. وأقاموا علمًا مستقلاً بذاته –علم الجرح والتعديل– يبحث في أسماء الرواة وأحوالهم ومراتبهم؛ حرصًا على التثبُّت من نقلة الحديث النبوي، وصيانةً له.

وإذا كانت معرفة علوم العربية بحق طالب علم الحديث مقدمةً على معرفة العلم نفسه؛ لأنه مؤتمن على تمييز صحيح الحديث من سقيمه، فإنّ الراوي مؤتمن على كلام الرسول ﷺ، ومصدر التشريع الثاني في

(١) اقتضاء العلم العمل، الخطيب البغدادي، ص٩٤.

(٢) طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، ١/ ١٢.

(٣) المعارف، لابن قتيبة، ص٤٣٤.

(٤) هكذا عدّه ابن الأثير في كتابه (جامع الأصول في أحاديث الرسول)، سبق بيانه في المبحث الأول، ص٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الإسلام، وهو ملزم بحفظ الحديث النبويّ بألفاظه عن النبي ﷺ، وملزم بمعرفة العربية والإعراب إن كان ممن يروي الأحاديث بالمعنى؛ صيانةً لمقام الحديث النبويّ من اللحن والتحريف، وحذرًا من الوقوع تحت خطيئة الكذب على رسول الله ﷺ عمدًا. ولا يمكن أن تتحقق معرفة الراوي لمقاصد المعاني، ودلالة الألفاظ عليها دون معرفة علم النحو، فقد قالوا في تعريف علم النحو: "علمٌ بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال: وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية[1]".

ولم يجعل علماء الحديث معرفة العربية واحدًا من الأسس التي يتم من خلالها قبول رواية الراوي أو ردّها، لأنه لو تحقق شرطا العدالة والضبط فلن تكون لمعرفة العربية أثرٌ في تحديد منزلة الراوي، إذْ تمنعه عدالته من الكذب على رسول الله ﷺ، ويمنعه حفظه من أن يُدْخِلَ في ألفاظ الحديث ما ليس منه. لكنهم حثّوا على تعلّم العربية، وحذّروا من اللحن والتصحيف في الرواية، بل خوَّفُوا من الوقوع فيهما؛ خشية الدخول في جملة قوله ﷺ: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمّدًا فَلْيتبوَّأ مقْعَدَه مِن النار)؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن.

وإذا استشرى اللحن في رواية الراوي أَثَّرَ في درجة الراوي ومكانته الحديثية؛ لأن ذلك طَعْنٌ في ضبطه[2]. ويكون ذلك الراوي موصوفًا بالوهم وسوء الحفظ عند علماء الجرح والتعديل، لذا تجدهم في جرحهم وتعديلهم يذكرون اللحن الكثير على سبيل التجريح الذي ينزل بمرتبة الراوي من القوة إلى الضعف، وإن كان غير متّهم في عدالته. قال الذهبي في محمد بن طاهر المقدسي: "ليس بالقوي، وله أوهام في تواليفه. قال ابن ناصر: كان لُحَنة، وكان يصحِّف، قال الذهبيّ: وهو في نفسه صدوق لم يُتَّهم، وله حفظٌ ورحلةٌ واسعة"[3]، وبالرغم من تصريح الذهبيّ بأن ابن طاهر صدوقٌ في نفسه، إلا أنه عدّه من الضعفاء في كتابه (المغني في الضعفاء). وكانوا يقولون: "إذا كتب لحَّان، فكتب عن اللحَّان لحَّان آخر، فكتب عن اللحَّان لحَّان آخر، صار الحديث بالفارسية؛ لذلك ينبغي للمحدث أن يتقي اللحن في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بعد درسه النحو ومطالعته علم العربية[4]".

(١) هكذا عرّفه الشاطبيّ في المقاصد الشافية، ١/ ١٧.

(٢) وإلى هذا ذهب ملفي الشهري في بحثه في لحن الرواة وأثره في رواية الحديث، ص٤٨.

(٣) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٥٨٧.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/ ٢٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ب. التصحيف.

من الأمور الطارئة التي تقع في الحديث النبويّ سندًا أو متنًا عند بعض الرواة التصحيف، وهو من الأمور المؤدية إلى الاختلاف في الحديث، فيحصل لبعض الروَاة أوهام تقع في السند أو في المتن بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف.

يقول العسكري في تصحيفات المحدّثين: "وأما معنى (التصحيف) وقولهم (صَحَفِيّ)، فقد قال الخليل بن أحمد: الصَّحفي، الذي يروي الخطأ على قراءة الصُّحُف باشتباه الحروف. وقال غيره: أصل هذا أن قومًا كانوا أخذوا العلم من الصحف من غير أن يَلْقُوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: قد صَحَّفُوا، أي: قد رووه عن الصُّحُف، فهو مُصَحَّف، ومصدره التصحيف[1]".

وبين السلف والمتأخرين خلاف في تحديد معنى (التصحيف)، والفرق بينه وبين (التحريف). وليس ثمة فرقٍ بينهما عند جمهور أهل الحديث، إلا أن بعض الأئمة اختار الفصل بين الاصطلاحين والتمييز بينهما، فالإمام العسكري (ت٣٨٢هـ) كتب عدة كتب في التصحيف والتحريف، منها: "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف" و "تصحيفات المحدثين"، وكان تفريقه مبنيًّا على أن التصحيف هو ما كانت فيه المخالفة مع تشابه صورة الحرف كما في (الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون)، و(الجيم، والحاء، والخاء)، و(الدال، والذال، والراء، والزاي، واللام)، وهكذا، فإذا أدت المخالفة إلى تغيير الخط فهو التحريف، حيث ذكر مثالا أخطأ فيه الراوي في قول الشاعر (إذا ما سرى في القوم) فقرأها (سرى بالقوم)، ثم عقب العسكري فقال: "هذا من التحريف لا من التصحيف"[2]. وفي مقدمة كتابه (تصحيفات المحدثين) قال: "هذا كتاب شرحت فيه الألفاظ المشكلة، التي تتشابه في صورة الخط، فيقع فيها التصحيف"[3]. وظاهر من هذا التفريق أن العسكريّ يضيق معنى لفظ التصحيف الذي يستعمله المحدثون، فهم يطلقونه على كل تغيير، والعسكري يقصره على التغيير الذي تبقى فيه صورة الخط واحدة.

ويبدو أن هذا الفصل بقي محصورًا في استعمال الإمام العسكري فقط، دون أن يتعدى إلى غيره من أهل العلم، حتى كان عصر الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، الذي حاول ضبط التفريق بين الاصطلاحين؛ قصدًا

(١) تصحيفات المحدثين للعسكري ١/ ٢٤.

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١/٧٧.

(٣) تصحيفات المحدّثين للعسكري ١/٤

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

منه لتسهيل العلم وتحديده، فاختار أن يفرق بينهما بقوله: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف"(١) . ولم يكن الحافظ ابن حجر متابعًا العسكري في هذا التفريق، ويظهر ذلك جليًّا في تغيير (عُبَاد) مثلا إلى (عَبَّاد)، فهذا التغيير يسميه الحافظ ابن حجر تحريفًا؛ لأن الذي تغير فيه هو الشكل فقط، أما العسكري فإنه يسميه تصحيفًا؛ لبقاء صورة الخط.

على أن جمهور المحدّثين لا يفرّقون بين مصطلحَي التصحيف والتحريف، ولم يفرِّق القدامى من أهل الحديث بينهما، بل إن أي تغير في صورة الكلمة كان يُعْتَبَر عندهم تصحيفًا، سواءً كان هذا التغيير في النقط أو الشكل أو الحروف. ومصطلح (التصحيف) هو الأكثر استعمالاً عندهم؛ لأنه المصطلح الذي اختص به أهل الحديث وتولّد في أحضانهم، وقد رادف الحافظ ابن حجر نفسه بين المصطلحين في كثير من المواضع(٢).

والتصحيف الواقع في الحدث النبويّ الشريف على نوعين:

إما أن يكون تصحيفًا **في السند، أو في المتن**، فإن كان في السند وأسماء الرجال فذاك أكثر وقوعًا وأشدّ ضررًا، وكان علي بن المدينيّ يقول: "أشدّ التصحيف التصحيف في الأسماء"(٣)؛ لأن الأسماء لا يدخلها القياس، ولا يدلّ عليها ما قبلها وما بعدها(٤)؛ لأجل ذلك جَدَّ علماء الحديث في الحثّ على تعلُّم ما يقي من الوقوع في هذا التصحيف، فنبَّهوا إلى ضرورة معرفة أسامي رواة الحديث، وجعلوا من الفنون الحديثية معرفة المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة، ومعرفة كُنَاهُم وألقابهم، ومعرفة المتشابه من أسمائهم، وجعلوا (الجمع والتفريق) فنًّا مخصوصًا من فنون علم الرجال يُعنَى ببيان أوهام المحدِّثين في أسماء الرواة بأن يجمعوا الاثنين والثلاثة أو أكثر ممن اتفقت أسماؤهم فيجعلونهم واحدًا، أو يفرِّقوا الواحد فيجعلونه اثنين أو أكثر. واهتموا بمعرفة رواية الأبناء عن الآباء حتى لا يُخْلَطَ اسم الأب بالابن، وعنوا بتقييد الحديث النبويّ وضبطه بالحركات سندًا ومتنًا؛ حذرًا من بوادر التصحيف والإيهام، ونالت أسماء الرواة الحظ الأوفر من جهود المحدّثين في مجال التقييد والضبط(٥).

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص١١٨.

(٢) **ينظر**: التصحيف وأثره على الحديث والفقه، أسطيري جمال ص ٢٣-٤١.

(٣) تصحيفات المحدثين للعسكري ١٢/١.

(٤) **ينظر**: جامع بيان العلم وفضله ١٩٩/١.

(٥) **ينظر**: التصحيف وأثره في الحديث والفقه، ص٤٧٤ وما بعدها.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وبالرغم من أن تصحيف السند من الشناعة بمكان عند أهل الحديث إلا أنه لا يتصل بالنحو والصرف واللحن فيهما؛ لذا فإن مدار الكلام هنا حول تصحيف المتن كواحد من منافذ اللحن إلى رواية الحديث النبويّ الشريف. وتصحيف المتن دون تصحيف السند في الضرر؛ لأنه يدخله القياس ويدلّ عليه ما قبله وما بعده، وقد وقع جَمعٌ من أهل الحديث في تصحيف المتون.

أقول: ووفقًا لتعريف أهل العلم لمعنى التصحيف، فإن التصحيف يكون في الكلمة ذاتها، في بنيتها، أو دلالتها. وتكون نتيجته إما:

١. خطأ في الدلالة يَصْرِفُ المعنى عن وجهه، وقد ينتج عنه خطأ في الأحكام والتشريعات؛ تبعًا لتغيُّر دلالة اللفظ. مثل نهيه ﷺ عن الحِلَق قبل الصلاة يوم الجمعة، وعن التحلّق أيضًا. قال الخطَّابي: "يرويه كثير من المحدثين: (عن الحَلْق قبل الصلاة)، ويتأولونه على حلق الشعر. وقال لي بعض مشايخنا: لم أحلق رأسي قبل الصلاة نحوًا من أربعين سنة بعدما سمعت هذا الحديث. قال أبو سليمان: وإنما هو (الحِلَق)، مكسورة الحاء مفتوحة اللام، جمع (حَلْقة)، يقال: حَلْقة وحِلَق، مثل: بَدْرة وبِدَر، وقَصْعة وقِصَع. نهاهم عن التحلُّق والاجتماع على المذاكرة والعلم قبل الصلاة، واستحب لهم ذلك بعد الصلاة"(١). وعَدَّ بعضهم هذا التصحيف الواقع في كلمة (حِلَق) من قبيل تصحيف المعنى، لأن هيئة اللفظ واحدة، وإنما الذي صُحِّف هو المعنى، لكن أسطيري جمال ذهب إلى أن إلحاقه بتصحيف اللفظ أولى من إلحاقه بتصحيف المعنى، مستشهدًا بألفاظ روايات أخرى لهذا الحديث، فقد ورد الحديث من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ (أنه نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والاشتراء فيه، وأن يتحلق الناس يوم الجمعة قبل الصلاة). وهذا بيان على أن التصحيف وقع في شكل (حِلَق) قبل أن يقع في معناها(٢). وسواء كان هذا أو ذاك فإنه نتج عنه خطأ في الدلالة أدى إلى خطأ في تلقِّي الحكم الشرعيّ وتطبيقه.

٢. وإما أن ينتج عن التصحيف في ألفاظ الحديث النبويّ خروجٌ عن مسالك العرب في بناء ألفاظها، ومخالفة القوانين الصرفية التي تحكم ذلك، مثل ما ذكره الخطّابي من روايتهم لحديث لَقِيطِ بْنِ صَبِرَةَ -وَافِدِ بَنِي الْمُنْتَفِقِ-: (أَرَاح الراعي غَنَمه ومعه سَخْلَة تَيْعَر، فقال النبي ﷺ: (ما ولَّدْتَ يا غلام)؟

(١) إصلاح غلط المحدثين، ص٢٨.

(٢) التصحيف وأثره على الحديث والفقه، ص٥٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

قال: بَهْمَة. قال: (فاذْبَح مكانَها شاَة). قال الخطابي: "(ولَّدْتَ)، الرواية بتشديد اللام، على وزن (فعَّلْتَ) خطاب المواجَهِ، وأكثر المحدثين يقولون: (ما ولَدَت) يريدون: ما ولَدَتْ الشاةُ؟ وهو غلط. تقول العرب: ولَّدْتُ الشاةَ. إذا نُتِجَتْ عندك فوَلِيتَ أمر وِلَادها. وأنشد أبو العباس ثعلب:

إذا مـــا وَلَّـــدوا يومًـــا تنـــادَوا أجَـــدْيٌ تحـــتَ شـــاتِك أَمْ غُـــلَام

ويقال: وَلَدَت الغنمُ وِلادًا. وفي الآدميات: وَلَدَت المرأةُ ولادةً. ومن الناس من يجعلها شيئا واحدًا"[1].

ولا يمكن أن يكون التصحيف منفذًا تسلل منه اللحن النحوي إلى رواية الحديث، لأن النحو يُعنى بالنظر إلى التركيب كاملاً، ويدرس اللفظة باعتبار ما قبلها وما بعدها، والتصحيف يقع في اللفظة المجردة من التركيب دون اعتبار لما قبلها وما بعدها.

وقد قسَّم أهل الحديث التصحيف باعتبار منشئه إلى قسمين[2]:

- تصحيف بصر: (وهو الأكثر)، وهو أن يشتبه الخط على بصر القارئ؛ إما لرداءة الخط، أو عدم نقطه. ومثاله ما أورده ابن الصلاح في حديث أبي ذرّ رضي الله عنه: (تُعِينُ الصَّانِعَ)، قال: صحَّفه هشام بن عروة فقال: (الضانع) بالضاد المعجمة.
- تصحيف سماع: وسببه رداءة السمع، أو بُعْد السامع أو نحو ذلك. مثل حديث مروي عن (عاصم الأحول) صَحَّفَه بعضهم فقال: (عن واصل الأحدب). فذكر (الدارقطني): أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سَمْعُ مَنْ رواه.

وباعتبار لفظه ومعناه ينقسم إلى قسمين هما:

- تصحيف في اللفظ (وهو الأكثر)، ومثاله الأمثلة السابقة.
- تصحيف في المعنى: وذلك بأن يُبقِي المصحِّف الرواية على لفظها، لكنه يفسرها تفسيرًا يدل على أنه فهم معناها على غير مرادها. ومثاله قول أبي موسى العَنَزي: (نَحْن قَوْمٌ لَنَا شَرَف، نَحنُ مِنْ عَنَزة، صَلَّى إلَيْنَا رَسُول الله ﷺ)، يريد بذلك الحديث الذي فيه (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى عَنَزَةٍ)، فتوهم أنه صلَّى إلى قبيلتهم، وإنما العَنَزَة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلى.

(١) إصلاح غلط المحدّثين، ص ٢٧.

(٢) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص ٢١٨- ٢١٩، والتصحيف وأثره في الحديث والفقه، ص ٥١-٥٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وصنّف العلماء المسلمون في التصحيف منذ القرن الثاني الهجري، حيث اتسعت حركة التدوين التي لازمتها ظاهرة التصحيف، ولم تشكل ظاهرة متسعة وقتها، لكنها أخذت في الاتساع مع مرور الزمن وانتشار صحف العلم وكثرة متداوليها؛ لذلك جدّ العلماء في التنبيه على ما شاع منه وتصحيحه، وصنفوا في ذلك مصنفات عدة.

وجُلُّ هؤلاء العلماء يشيرون في مقدمات مصنفاتهم تلك إلى أن التصحيف وقع فيه كبار العلماء، ولم يسلم منه علم من العلوم، لكن الأوائل –كما يقول الصفدي– "صحّفوا ما قَلّ، وحرّفوا ما هو معْدود في الرّذاذ والطّل، فأما من تأخّر، وزادتْ سقطاتُه، فإنّهم يُصحّفون أضعافَ ما يُصحّحون، ويحرّفون زياداتٍ على ما يحرّرون... وفَشا ذلك في المحدّثين وفي الفقهاء، وفي النحاة، وفي أهل اللغة، وفي رُواةِ الأخبار، وفي نقَلَة الأشعار، ولم يسْلَمْ من ذلك غيرُ القُرّاء؛ لأنهم يأخذونَ القُرآنَ من أفواه الرّجال[1]".

وقولهم بأن التصحيف لم يسلم منه أحد، لا يعني أنه وصل بشيوعه إلى مرحلة الخطر؛ لأن العلماء والمحدّثين خاصة عُنُوا بتتبع المصحَّف من الأحاديث والتنبيه عليه وتصحيحه، باعتباره أوسع المنافذ التي يتسلل منها اللحن إلى رواية الحديث النبويّ. وكانت دراستهم له ضمن المصنفات التي تهتم بالتصحيح اللغوي، أو في كتب شروح السنة وغريب الحديث، أو ضمن كتب علوم الحديث. وصنَّفوا مصنفات مستقلة بذلك؛ لأهمية هذا الفن من فنون علم الحديث مِنْهَا :

- تصحيف العلماء: لأبي مُحَمَّد عَبْد الله بن مُسْلِم بن قتيبة الدينوري (ت٢٦٧ه).
- التنبيه عَلَى حدوث التصحيف: لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٦٠ ه).
- التنبيهات عَلَى أغاليط الرُّوَاة: لأبي نعيم علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥ ه).
- شرح ما يقع فِيْهِ التصحيف والتحريف: لأبي أحمد الحسن بن عَبْد الله العسكري (ت ٣٨٢ه).
- تصحيفات المُحَدِّثِيْنَ: له أيضًا.
- تصحيفات المُحَدِّثِيْنَ: للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ (ت ٣٨٥ ه)[2].

ولن أطيل الكلام في التصحيف عند أهل الحديث بشكل عام، فقد نال نصيبًا كبيرًا من اهتمام العلماء في دراسته، وتتبع مواضعه وتصحيحه[3]، وليس المجال هنا لتفصيل هذا؛ فالتصحيف وإن كان سببًا في وجود

(١) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص٢٨.

(٢) وَقَدْ ساق هَذِهِ الكتب ورتبها موفق بن عَبْد الله في كتابه (توثيق النصوص) ص١٧٤-١٧.

(٣) إضافة إلى جهود المتقدّمين في هذا الباب، لأسطيري جمال بحثٌ قيّم، جيّد التبويب والدراسة، سماه (التصحيف، وأثره في الحديث والفقه، وجهود المحدّثين في مكافحته).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

روايات موسومة باللحن، إلا أن النحويين لم يجعلوه –على أية حال– سببًا لإعراضهم عن الاحتجاج بالحديث في النحو.

ج. أسباب أخرى:

ويمكن أن يكون اللحن أو توهّم اللحن ناجمًا عن سرعة لسان الراوي، فلا يستبين الطلاب بعض ألفاظ الحديث، ويتوهمون غير الذي نطق به شيخهم، فيتصرّفون فيه من حيث لا يعلمون. "قال الذهبي: كان شيخنا ابن أبي الفتح يُسْرِعُ في القراءة ويُعْرِبُ، لكنه يدغم بعض ألفاظه، ومثله ابن حبيب. وكان شيخنا أبو العباس –يعني ابن تيمية– يُسْرِعُ ولا يدغم إلا نادراً. وكان المِزِّي يُسْرِع ويبين، وربما تمتم يسيراً. وممن وصف بسرعة السرد مع عدم اللحن والدمج البرزاني، ومن قَبْلِه الخطيب الحافظ"[1].

وشأن الإدغام في الحروف أن يُحدِث لحنًا، أو تصحيفًا في السمع، وكذلك شأن الإسراع، وقد يتوهم الطلاب غير الذي سمعوه فيغيّرونه عن وجهه الذي نطق به شيخهم، وقد يتطرّق اللحن إلى ما تصرّفوا فيه من ألفاظ.

وقد تكون لُكنةُ الراوي سببًا في توهُّم اللحن أو التصرف في لفظ الحديث منه، إلا أن مقام الراوي من العدالة والضبط لا يجعل للكنته كبير قيمة فيما يرويه، "قال عثمان بن عطاء: كان مكحول رجلاً أعجميًّا، لا يستطيع أن يقول: (قُلْ)، فيقول: (كُلْ). قال: وكل ما قال بالشام قُبِلَ منه. قال الخطيب: أراد عثمان أن مكحولًا كان عندهم –مع عجمة لسانه– بمحل الأمانة، وموضع الإمامة، يقبلون منه، ويعملون بخبره، ولم يرد أنهم كانوا يحكون لفظه"[2].

وذُكِرَ أن من يلحن من (أهل الحديث) لا يخلو أمره من أحوال: إما أن يكون في أول الطلب ثم تعلم النحو وخلص لسانه من اللحن، وإما أن يكون صاحب استعجال في كلامه مما يجعل السامع يتوقع لحنه، أو يكون وقع منه اللحن لكنه في عصر الاحتجاج، ولا يتعدّى لحنه قوله لذاته دون ما يرويه، وذلك قد يقع من الموالي على ندرة في ذلك[3]. وحجية السنة لا تقف على أن راويًا –أعجميًّا كان أو عربيًّا– قد لَحَنَ في الحديث، بل القدح يكون في هذا الراوي دون الحديث.

---

(١) فتح المغيث ١/٥١.

(٢) الكفاية في علم الرواية، ٢١٩.

(٣) لحن الرواة وأثره في رواية الحديث، ص٤٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ثانيًا: أسباب وقوع اللحن من وجهة نظر أهل النحو.

أول من صرّح من النحويين بوقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ وأنه سبب لعدم احتجاج الأوائل بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية هو ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) الذي ابتدأ الخوض في قضية الاحتجاج بالحديث ونظّر له، وتابعه في هذا تلميذه أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، الذي استمات في الدفاع عن هذا التنظير، وعلَّل له، وعاب على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث.

وكان وقوع اللحن في رواية الأحاديث أحد السببين اللذَيْن فسّرا بهما ما افترضاه من إعراض النحويين الأوائل عن الحديث النبويّ مصدرًا للاحتجاج النحويّ، وكانت (رواية الحديث بالمعنى) هي السبب الآخر عندهم. **فابن الضائع** في شرحه للجمل ينكر على ابن الطراوة قوله: إن الأحسن وصل الضمير مع (كان وأخواتها)، مستنِدًا إلى ما ورد في الحديث النبويّ من قوله عليه الصلاة والسلام: (كُنْ أَبَا خَيْثَمة، فَكَانَه)، وابن الطراوة هنا يخالف سيبويه؛ ذلك أن سيبويه حين تعرَّض لمسألة فصل الضمير قال بأن وصل الضمير مع الفعل الناسخ قليل، قال ابن الضائع: "وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل، واحتج بحديث (كُنْ أَبَا خَيْثَمة، فَكَانَه)، وهذا تكذيبٌ لسيبويه، وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير، ولحن، هذا مع أنهم يجوّزن نقل الحديث بالمعنى، وعليه حُذَاق الأئمة، وإن كان المحدّثون أخيرًا قد اجتنبوا هذا كثيرًا وحافظوا عليه، لكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدَّم ذلك"[1].

وبالرغم من أن ابن الضائع هو أول من عدَّ وقوع اللحن في رواية الأحاديث واحدًا من أسباب ترك الاحتجاج به في النحو، إلا أن (وقوع اللحن) لم يكن هو المستند الأساس الذي استند إليه في ذلك، وإنما كان (وقوع اللحن) سببًا مساندًا ومفسِّرًا للسبب الرئيس عنده وهو (الرواية بالمعنى)، فتجده يصرِّح عن موقفه من هذه المسألة بشكل أكثر تحديدًا فيقول: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة -كسيبويه وغيره- الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبيّ ﷺ؛ لأنه أفصح العرب"[2]. ومن هنا تجد أن ابن الضائع لم يذكر اللحن إلا في معرض ردّه على ابن الطراوة،

(١) شرح الجمل لابن الضائع، ١ورقة ٣٤، نقله محمد إبراهيم البنا في كتابه (أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي)، ص٢٥٣.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ٢ ورقة ٩٦، نقله السيوطي في الاقتراح ص٩٥، ونقله البنّا في كتابه (أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي)، ص٢٥٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ولم يذكره في تنظيره لقضية الاحتجاج بالحديث في النحو وكلامه عن موقف الأوائل منه، وما ذاك إلا لأن الرواية بالمعنى هي السبب الرئيس عنده، ولم يقع اللحن إلا لأن الأحاديث رُوِيَت بالمعنى، ولو رُوِيَت بلفظها ما وقع فيها لحن، فاستغنى ابن الضائع بذكر الكل عن تفصيل الجزء.

أما أبو حيان فقد عدَّ (وقوع اللحن) مستنَدًا عريضًا لتفسير انصراف النحويين عن الحديث، فذَكَره في شرحه على التسهيل، وبسطه بالشرح، وذكر الأسباب التي أدّت إلى وقوع اللحن في رواية الأحاديث كما يراها، ثم عاب على ابن مالك توسُّعَه في الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف، وصحّح مذهب المنع في ذلك، محتجًا بجواز رواية الحديث بالمعنى، وبوقوع اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف.

يقول أبو حيان: "وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة غير عرب بالطبع، ولا تعلّموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعًا غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلّم إلا بأفصح اللغات وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلّم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الإعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلّم إنسانيّ. والمصنّف رحمه الله –يعني ابن مالك– أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقّبًا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب مَنْ له التمييز في هذا الفنّ والاستبحار والإمامة، وقال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة –وكان ممن أخذ عن ابن مالك– قلت له: (يا سيدي، هذا حديث روته الأعاجم، ووقع بروايتهم ما يُعلَم أنه ليس من لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام). فلم يجب بشيء. وإنما أمعنتُ الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ، ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما رُوِيَ في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالَعَ ما ذكرناه أدرك السبب الذى لأجله لم يستدل النحاة بالحديث"[1].

قال سعيد الأفغاني بعد أن أورد كلام أبي حيان هذا: "هذا دفاع أشدّهم حماسة في المنع، أوردته على ما فيه من مبالغة؛ لنكون على علم بمذهبهم جُملةً وتفصيلاً"[2].

ومن الجدير بالملاحظة أن أبا حيّان وهو يعلل بهذا السبب لوقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ احترز بقوله (وهم لا يعلمون ذلك) من رمي أهل الحديث ورواته بتهمة الكذب على الرسول ﷺ؛ لأن

(١) **ينظر**: الاقتراح، ص٩٣– ٩٤، وخزانة الأدب ١/ ١٠.

(٢) في أصول النحو، ص٤٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

كثيرًا من العلماء أدخلوا تبديل لفظ الحديث النبويّ وعدم أدائه بالطريقة السوية بسبب اللحن أو غيره من قبيل الكذب على رسول الله ﷺ، وكان الأصمعيّ يقول: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه و سلم: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمّدًا فَلْيتبوَّأ مقْعَدَه مِن النار)؛ لأنه صلى الله عليه و سلم لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه"(١).

ولم أجد نصّ أبي حيان هذا كاملاً إلا عند من نقله عنه كالسيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه الاقتراح، والبغدادي (ت١٠٩٣هـ) في خزانة الأدب، ووجدتُ كثيرًا من المحققين يعزون هذا النص إلى كتابه (التذييل والتكميل)، إلا أني لم أجد هذا النص في الجزء المطبوع من الكتاب، ولعله في الجزء الذي لم يطبع بعد، وإنما الذي وجدته في (التذييل والتكميل) هو أن أبا حيان في مناقشته لقول ابن مالك باختيار اتصال الضمير في مثل (كنته) مع أن الانفصال جائز ومسموع، واحتجاجه بقول الرسول ﷺ لعائشة رضي الله عنها: (إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يا حُمَيرَاء)، وقوله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في ابن الصياد: (إِنْ يَكُنْهُ، فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ، فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه)، قال: "وترجيح المصنّف مخالفٌ لما نُقِل عن سيبويه، وأما استدلاله بما ورد في الحديث فقد تكلمنا معه في هذه المسألة في كتاب (التكميل على شرح التسهيل)(٢) وأطلنا الكلام فيها، وبينَّا العلة التي من أجلها لم يستدلّ النحاة على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث"(٣).

وأشار أبو حيان أيضًا إلى هذه المسألة في كتابه (ارتشاف الضرب) عند كلامه حول (كأيِّن) فقال: "زعم ابن مالك أنها قد يُستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أُبَيٍّ بن كعب رضي الله تعالى عنه: (كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب)، على عادته في إثبات القواعد النحوية بما رُوِيَ في الحديث والأثر مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يُتيَقَّن أنه من لفظ الرسول ﷺ، ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة؛ إذْ أجازوا نقل الحديث بالمعنى"(٤).

---

(١) **ينظر**: علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٢١٧.

(٢) كتاب أبي حيان (التكميل على شرح التسهيل) مختلف عن (التذييل والتكملة) له، ذلك أن التكميل هو إكمال لشرح التسهيل الذي بدأه ابن مالك وتوفي قبل أن يكمله، أما (التذييل والتكميل) فهو كتاب آخر ابتدأه أبو حيان وشرح فيه التسهيل من أوله. وقد طبع جزء من كتاب (التذييل والتكميل) بتحقيق حسن هنداوي، ولم تكتمل طباعته بعد، بخلاف التكميل على شرح التسهيل فليس بمطبوع فيما أعلم. ينظر: مقدمة حسن هنداوي في تحقيقه للتذييل والتكميل ١/ ٩.

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/ ٢٤٤.

(٤) ٢/ ٧٩١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وفي نصه الأخير هذا تأكيد على أن وقوع اللحن في رواية الحديث بسبب الرواة الأعاجم يمثّل مستندًا عريضًا لترك الاحتجاج بالحديث في النحو عند أبي حيان، إذْ ابتدأ به لتفسير سبب إنكاره صنيع ابن مالك في التوسع في الاحتجاج بالحديث، بعد أن توسّع في بسط المسألة في شرحه على التسهيل.

وقد نظرتُ في قول أبي حيان السابق، وفي كتب أهل الحديث، فوجدت أن وقوع اللحن في رواية الحديث النبوي حقيقةٌ لا يمكن إنكارها، ولها شواهدها في كتب أهل الحديث أنفسهم، **وإنما مدار الأمر هنا هو نسبة الأحاديث الموسومة باللحن إلى مُجْمَلِ ما وصل إلينا من الأحاديث النبوية، ونسبة اللحن الواقع في الحديث إلى اللحن الواقع في مصادر النحو السماعية الأخرى.**

والحق أن في قول أبي حيان (وقع اللحن كثيرًا) مبالغة كبيرة، ذلك أن أهل الحديث كانوا أحرص من أهل النحو على لغة الحديث النبويّ ولفظه من أن يتطرَّق إليه تبديل أو تحريف، فمحّصوا رجال السند تعديلاً وتجريحًا وكانوا يقولون: (إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم). أما الرواية بالمعنى ففيها خلاف مشهور مقرَّرٌ عند أهل الحديث، ومنعها جمعٌ من أئمتهم، وتحرَّجوا من أن يستبدلوا لفظًا من الحديث بلفظ آخر، ونقل السخاويّ عن القرطبيّ قوله: إن منع الرواية بالمعنى هو الصحيح من مذهب إمام دار الهجرة (مالك بن أنس) رضي الله عنه، الذي هو إمام أئمة الحديث وشيخ صنعته[1]. واشترط مَن أجاز الرواية بالمعنى من أئمة الحديث: أن يكون الراوي عالمًا باللغة وبما يحيل معاني الألفاظ وإلا لم تجز له الرواية بالمعنى[2]، وقد كان أهل النحو عيالاً على أهل الحديث في وضعهم لأصول الرواية العلمية، وإرساء المنهج النقدي للروايات والتثبت منها[3]، فكيف يكون اللحن بهذه الكثرة البالغة والحديث النبويّ محصَّن بتحصينات جَمّة من جهة سنده ومتنه.

وقد ابتدأ تدوين الحديث النبويّ قبل وقوع اللّحن، فقد كان من الصّحابة رضي الله عنهم من يكتب الحديث في عصر الرسول ﷺ، كعبد الله بن عمرو رضي الله عنه. وفي عام (١٠٠ ه) أمر عمر بن العزيز رحمه الله أبا بكر بن حزم بجمع السنّة، فشرع فيها فتوفّاه الله عام (١٠١ هـ)، فحمل لواء تدوينها الزُّهْرِيُّ رحمه

(١) **ينظر**: فتح المغيث ٣/ ١٢٣.

(٢) **ينظر**: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي١/ ٥٣٢.

(٣) وفي المبحث الثالث من هذا الفصل جملة من الشواهد التي تبرز مدى حرص أهل الحديث على صيانة نقلهم من أن يتسلل إليه تغيير أو تحريف بشكل لم يسبقهم إليه أحد.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الله. وهؤلاء التّابعون هم ممّن يوثق بلغتهم وفصاحتهم، فينبغي أن يُعاملوا معاملة الشّعراء الإسلاميّين اللذين يحتجّ النّحاة بكلامهم. وأمّا مَنْ جاء بعدهم فقد روى عنهم الحديث باللّفظ، وخلاف ذلك قليل بشرطه وهو العلم بالعربيّة. قال البغدادي رحمه الله (ت١٠٩٣هـ): "وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير من المرويّات، وقع في الصّدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدِّلين -على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال"(١).

وقول أبي حيان (فوقع اللحن في نقلهم)، دليلٌ على أن اللحن الذي كان يقع منهم هو من القلة بحيث لم يطغ على كل ما نقلوه، وإنما وقع في نقلهم شيء منه. وأهل الحديث ليسو بِدْعًا في هذا، إذْ لم يسلم أهل علمٍ من اللحن، ووقع مثله في الشعر أيضًا، ولم يكن ذلك سببًا لتعطيله في الاحتجاج اللغوي والنحوي. يقول الأفغاني: "وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية هو شيء -وإن وقع- قليلٌ جدًّا لا يُبنَى عليه حكم، وقد تنبَّه إليه الناس وتحاموه ولم يحتجّ به أحد. ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأن بعض الناس يلحن فيه"(٢).

ويقوّى هذا المعنى قول أبي حيان (ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب)، لأنه يقرر أن ما وقع في كلامهم كان مخالفًا للفصيح من لسان العرب، ولم ينفِ أن يكون من لسان العرب واستعمالاتهم. وأهل العربية جعلوا اللغة على مراتب متفاوتة، ففيها فصيح وأفصح وما دون ذلك، وهم لا يردُّون الفصيح لوجود الأفصح، ولا يُرَدُّ غير الفصيح بالضرورة لوجود الفصيح، فليس كل غير فصيح ممنوع الاستعمال، ولا ارتباط بين جواز الاستعمال اللغويّ والفصاحة، وإنما كل فصيح جائز الاستعمال، والعكس ليس كذلك(٣).

ووجود غير الفصيح في الكلام ليس له كبير ارتباط بكون المتحدّث عربيًّا أو أعجميًا، فالعربيّ الفصيح قد يتكلّم بلفظة لا تعدّ فصيحة(٤). والعربيّ الصميم قد يلحن، والأعجمي قد يكون بريئًا من اللحن، هذا فيما وقع في (نقلهم) من لحن أو استعمال غير فصيح. أما ما وقع في (كلامهم) من ذلك، فهذا مما لا يلتفت

(١) خزانة الأدب ١/١٥.

(٢) في أصول النحو، ص٥٢.

(٣) **ينظر**: المزهر للسيوطي، ١/ ٢٠٧-٢٠٨.

(٤) **ينظر**: المزهر للسيوطي، (باب معرفة الفصيح) ١/ ١٨٤- ٢١٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

إليه عند النظر إلى الراوي، لأن مناط الثقة في الراوي هو عدالته وقوة حفظه وضبطه لما يرويه، وليس فصاحة لسانه وسلامته من اللحن في كلامه.

ولعل هذه الشبهة تسللت إلى ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وأبي حيان (ت٧٤٥هـ) من ابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ (ت٥٢١هـ)، الذي عَرَض لذلك في حديثه عن العلل التي تصيب الحديث فتحيل معناه وصياغته، فذكر منها: فساد الإسناد، ونقل الحديث على معناه دون لفظه، والجهل بالإعراب -لأن كثيرًا من رواة الحديث قوم جُهّال بلسان العرب-، والتصحيف، والنقل من الصحف دون لقاء الشيوخ والسماع من الأئمة(١).

ويُلاحَظ في مصنفات النحويين المخالفين لمنهج ابن الضائع وأبي حيان في الاحتجاج بالحديث، ممن عاصرهما أو جاء بعدهما -كابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، والشاطبي (ت٧٩٠هـ)- أن القوم لم يَكْلَفوا بالردّ على أبي حيان -وإن كان منهجهم يخالف ما قرره وما نظَّر له- بل أقاموا مصنَّفاتهم على منهجهم، واحتجوا بالأحاديث النبوية، مخالفين ما ذهب إليه أبو حيان، ومتبعين درب ابن مالك رحمه الله في ذلك. أما الشاطبيّ فلم يردّ على أبي حيان فيما ذهب إليه، لأنه وإن كان لا يوافقه في كل ما ذهب إليه إلا أنه لا يخالفه فيه أيضًا، بل يقف على نفس المسافة منه ومن مخالفيه، فهو ينكر على النحويين الأوائل تركهم الاحتجاج بالحديث في النحو، وينكر على ابن مالك أيضًا توسعه في ذلك، ويفسِّر سبب ترك النحويين الاحتجاج به فيقول: "ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى وجواز ذلك عند الأئمة، فَتَرَكَ النحويون ما نقل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظه عن القياس العربيّ، فيكون قد بنى على غير أصل"(٢).

وأما الدماميني (ت٨٢٧هـ) فإنه ناقش أبا حيان في قوله بأن علماء النحو إنما تركوا الاحتجاج بالحديث لعدم ثقتهم بأن الأحاديث هي من لفظ الرسول ﷺ لأن كثيرًا من الحديث رُوِيَ بالمعنى(٣)، ولم يتطرق الدماميني إلى ردّ قوله بأن كثيرًا من رواة الحديث كانوا أعاجم وأن اللحن وقع منهم. ولعل الدماميني رأى أنها علة تدخل ضمن علة الرواية بالمعنى، ذلك أن الرواة لم يتصرفوا في لفظ الحديث ويروووه

(١) الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، لابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ ص١٥٧-١٨٩.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٢.

(٣) نقل البغداديّ في خزانة الأدب ردّ الدماميني على أبي حيان وقال: لله دره، فإنه أجاد في الرد. ينظر: ١/ ١٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

بلحنٍ ليس فيه إلا حين رووه بالمعنى، وإذا رُدَّ الاحتجاج بزعم الرواية بالمعنى سقط الزعم كله.

ثم كان أول ردٍّ على أبي حيان هو ردُّ محمد بن الطيب الفاسيّ (١١٧٠هـ)، وحين وقفت على ردِّه، وجدته هو العُمدة في كل ما قيل من ردودٍ في هذا الباب، يقول ابن الطيب: "إن أراد أبو حيان بـ (اللحن): الخطأُ في الإعراب بحيث لا يقبل التخريج على لغة من اللغات ولا يمكن إجراؤه على شيء من الاصطلاحات فممنوع، إذْ ليس في شيء من الأحاديث تركيب يتعين فيه الخطأ وعدم التخريج على شيء من اللغات أصلاً. وإن أراد كونه في الظاهر على خلاف الأصل المقرر المشهور، فمثله لا يَضُر، فهذا القرآن -الذي هو أبلغ الكلام وأفصحه بإجماع الأمة مع نقله بالتواتر- مشتملٌ على تراكيب تخالف ظاهر القواعد؛ ولذلك احتاج المفسرون إلى تأويلها وتخريجها بما فيه من تكلّف غير خافٍ، وقد أبدى ابن هشام في المغني ما فيه الكفاية لمن تأمَّله، وأشار أبو حيان في (بحره) و (نهره) في إعراب كثير من الآي إلى تخريجها على خلاف الظاهر وتأويلها بتأويلات قد لا تخطر بالخاطر، ومع ذلك فلم يدِّع أحدٌ من المسلمين في القرآن أنه غير فصيح أو مشتمل على لحن أو غير ذلك مما ادّعوه في الحديث.

ثم ما ادَّعاه أبو حيان من وقوع اللحن (كثيرًا) فيما رُوِي من الحديث دعوى خالية عن البرهان، فهذا صحيح البخاري مشتمل على سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين حديثًا بالمكرر، والتراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شُرَّاحه وأزال النقاب عن وجوه إشكالها الشيخ (ابن مالك) فيما كتبه على صحيح البخاري بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة ولا خروج عن الظاهر أصلاً فضلاً عن ادعاء اللحن فيهما، فما نسبة أربعين ونحوها في سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين إلا نقطة من بحر. وهذا صحيح مسلم، جُملة أحاديثه نحو اثنا عشر ألفًا، ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين، مع تحرير القاضي عياض لها، وما نسبة ثلاثين من اثني عشر ألفًا. وهذا موطَّأ مالك رضي الله عنه يشتمل على ثلاثمائة وثلاثة وخمسين حديثًا موصولة، وقلما يوجد بها تركيب يحتاج إلى تأويل. وهذا بحر الأحاديث (مسند أحمد) رحمه الله، ووجود مثل ذلك فيه قليل جدًّا، كذلك السنن الأربع وغيرها.

وبالجملة، فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والتخاريج وغير ذلك على اختلاف أنواعها وتنوع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيبًا واحدًا يُحكَمُ عليه باللحن المحض الذي يتعيَّن فيه الخطأ ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب، وقد أشرنا إلى أن مخالفة التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية غير مضرة ولا قادحة في الكلام الفصيح؛ لوروده في كلام الله تعالى المعجز. ووردت أبياتٌ وشواهدُ جمة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد وفيها روايات تتخالف، فاحتاج النحاة

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

إلى تأويلها وتخرجها على القواعد المستعملة المشهورة.

وهذا أبو حيان نفسه، كُتُبُه مشحونة بتأويل الأشعار العربية وإخراجها عن ظاهرها؛ إجراءً لها على القواعد المقررة، دون أن يدّعي فيها تغييرًا أو لحنًا أو غير ذلك، بل ادّعوا أنه لا يُقدَحُ برواية بيت أو قصيدة مثلاً في رواية تخالفها، بل كل واحدة تجري على وجهها، كما أجمعوا على أن قراءةً لا تقدح في قراءةٍ ولا تردها، بل لكل واحدة حكمها. ولو ادّعى أبو حيان التغيير واللحن في الأبيات الشعرية لكانت أجدر بادعائه ذلك فيها من الأحاديث النبوية. وهذه تفاسير أبي حيّان مملوءة بتأويل الآي القرآنية كذلك، فلا معنى لادعائه اللحن تأييدًا لرأيه. وبما أشرنا تعلم بطلان ادّعاء اللحن والكثرة المشار إليها.

أما قول أبي حيان: (قد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب) فجوابه: أن المقام قد يقتضي غير الفصيح أحيانًا، وقد يكون غير الفصيح فصيحًا في بعض المقامات، والمواضع الواقعة في الحديث من هذا القبيل"[1]. انتهى كلام ابن الطيب.

ولم أقف –قبل محمد بن الطيب (ت١١٧٠هـ)– على قولٍ لأحد النحويين في الردّ على أبي حيان فيما زعمه، وليس بعد ابن الطيب من ناقش هذا الزعم إلا المحدَثون الذين صنّفوا في قضية الاحتجاج بالحديث أو ناقشوها أثناء كلامهم في أصول النحو. وقد اتكّأ كل مَن جاء بعد ابن الطيب على ردّه الحسن هذا، وزادوه شرحًا وتأييدًا وتمثيلاً.

وقول أبي حيان بوقوع اللحن يشمل أمرين هما: كون كثير من رواة الحديث غير عرب بالطبع، وأن هؤلاء الرواة الأعاجم لم يستقم لسانهم بتعلّم العربية والنحو؛ لذلك وقع اللحن في رواية الحديث النبوي وكان وقوعه سببًا في ترك النحويين الاحتجاج به في النحو والصرف. **فهل كان (كثير) من رواة الحديث من الأعاجم؟ وهل صحيح أنهم لم يتعلموا لسان العرب عن طريق النحو؟ وهل بين تعلم النحو والسلامة من اللحن صلة؟**

أ. عجمة الرواة:

أما كون أكثر رواة الحديث من الأعاجم، فلم يتعرَّض ابن الضائع لعجمة رواة الحديث، وإنما كان أبو حيان أول من خاض فيها. وقد أقرّ بهذا الزعم محمد الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ)، وأنكره بعض المحدّثين وردّوه بشواهد، وتوقف كثير منهم عنده، فلم يتطرّق له بإقرار أو إنكار، وإنما ردّ تهمة كثرة اللحن في ذاتها.

(١) فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح١/ ٤٧٦– ٤٨٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ورواية الأعاجم للحديث النبويّ لا تعني أنهم يخطئون فيه بالضرورة، إذْ إن معظم علماء العربية نحوها وصرفها من الأعاجم، ومع ذلك فاقوا العرب وسبقوهم في ضبط ما تعلموه. يقول ابن الطيب في رده على أبي حيان: "وأما قوله: (لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عربٍ بالطبع) فصحيح، ولا شكّ فيه ولا مرية"(١).

أما المحدثون فقد ناقش طه الراوي (١٩٤٦م) هذا الزعم، ولم يتعرَّض لكثرة الأعاجم بكثرة وقِلَّتهم، وإنما قال: "القول بأن رواة الحديث أعاجم ليس بشيء؛ لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر الذين يحتج بهما"(٢). وإلى مثل هذا ذهب محمد عيد، يقول: "إن ذلك موجود في غير نصوص السنة التي اعتمد عليها النحاة، ومع ذلك قبلت في الدراسة من غير معارضة أو ردّ؛ لأن العبرة بغلبة العصر لا بلحن الأفراد"(٣).

ولم يتعرض الشيخ محمد الخضر حسين (ت١٩٥٨م)، لعجمة الرواة ومعرفتهم للعربية، وإنما ناقش وقوع اللحن والتصحيف من رواة الحديث ورواة الشعر وكلام العرب دون النظر إلى من وقع منه اللحن، فقال: "وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف، وهي حجة من غير خلاف. قال محمد بن سلام: وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر، ولا يضبط الشعر إلا أهله. وأبو أحمد العسكري الذي ألف كتابًا في تصحيف الرواة قد ألف كتابًا فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف"(٤).

وردّ مهدي المخزومي (ت١٩٩٣م) قولهم بأن الأعاجم كانوا سببًا للحن، وتعجَّب من النحاة كيف اتكأوا على حجة واهية الأساس كهذه، يقول مستنكرًا تناقض النحويين: "لا يتورع النحويون من الاستشهاد بكلام ناس من الموالي أمثال الحسن البصريّ، وأبي عمرو بن قائد الأَسوَارِيُّ وغيرهم، ولو سمعوا سيبويه –وهو أعجمي– يروي نصًا لما ترددوا في الأخذ به؛ لأنه سيبويه ثقة عندهم، وهو إنما يروي نصًّا لغويًّا لا علاقة له بأحكام الدين، فما بالك بقوم كانوا يحرصون أشدّ الحرص على سلامة الأحاديث، وهم أشدّ ما يكونون تحرُّجًا من أن يحرفوا نصًا أو يُغيّروا شيئًا. فهم يثقون في سيبويه والفراء وأمثالهما –وإن كانوا أعاجم– في نقل الروايات اللغوية، ولا يتوهمون في أمثالهما الخطأ، ولم يتوانوا من أن يغلِّطوا العرب أنفسهم إذا نقلا عنهم شيئًا منافيًا لأصولهم، ولا يثقون بعامة المحَدِّثين الذين عُرِف عنهم الحرص على

(١) فيض الانشراح ١/ ٤٨١.

(٢) نظرات في اللغة والنحو، ص٢١-٢٢، نقلته خديجة الحديثي في موقف النحاة ص٣٨٤.

(٣) **ينظر**: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١١٣- ١١٤.

(٤) دراسات في العربية وتاريخها، ص١٧٦- ١٧٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

سلامة لغة النصوص الدينية، والمبالغة في التحرج من أن يغيِّروا نصًّا أو يحرِّفوه"[1].

أما محمود فجال فهو أكثر من ناقش قضية الاحتجاج بالحديث النبوي من النحويين المعاصرين[2]، ولم يلتفت إلى نسبة الرواة الأعاجم كثرةً وقِلَّة، وإنما ردَّ القول بأن اللحن قد وقع منهم فقال: "معروف أن علماء الحديث والأصول لا يشترطون في الراوي أن يكون عربيًا، ولم يمنع أحد رواية الأعجمي، وجمهرة كبيرة من علماء الحديث هم من العجم، وقد وصفوا بالدقة والضبط وأنهم أمراء المؤمنين في الحديث، كما أن طائفة غير قليلة من علماء النحو كانوا أعاجم وهم لا يُشَقّ لهم غبار في هذا الفن، ولكن لعدم سبرهم غور علم مصطلح الحديث وعلم الأصول منعوا رواية الأعجميّ بدعوى أنه لا يعرف العربية، ثم ردّد ذلك الدارسون والباحثون ترديدًا"[3].

وجزم فجّال بأن القول بوجود الرواة الأعاجم، وبأن اللحن الواقع منهم كان السبب في ترك النحويين الاحتجاج بالحديث هو قول ساقط لا يُعتَدّ به، معلِّلاً سبب حكمه هذا بأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذيْن يحتج بهما، فإن فيهم الكثير من الأعاجم، يقول: "وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدِّثًا ممن يُعتَدّ به يمكن أن يوضع في صفّ (حماد الراوية) الذي كان يكذب، ويلحن، ويكسِر الشعر، ومع ذلك لم يتورّع الكوفيون ومن نهج نهجهم عن الاحتجاج بمرويّاته؟ ولِمَ ترفّع النحويون عمّا ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن؟ ومن اطّلع على منهج المحدِّثين في النقد، وطريقتهم في التعديل، والمبالغة في البحث عن حقيقة الراوي، والأخذ بالظنة والتهمة في ردّ مروياته، يكاد يجزم بأن تجويز الكذب على الراوي المستجمع للشروط أمرٌ لا يصدِّقه عقل"[4].

والصحيح أنه ليس هناك منع من أي جهة، فكما لم يمنع أحد من أهل الحديث رواية الأعجمي بسبب عجمته لم يمنعها كذلك أحد من أهل النحو واللغة أيضًا. وحتى أولئك الذين تركوا الاحتجاج بالحديث في النحو ونظّروا له ولأسبابه لم تكن عجمة الراوي هي العلة عندهم، وإنما العلة هي وقوع اللحن، وكانت عجمة الرواة محاولةً من أبي حيان لتفسير دعواه بكثرة وقوع اللحن في رواية الحديث.

---

(١) مدرسة الكوفة، ص٧٨- ٧٩.

(٢) له في ذلك ثلاثة مصنفات، (الحديث النبويّ في النحو العربي)، (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو)، (ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه)، وله في تحقيقه لكتاب فيض الانشراح تعليقات حسنة، ومقالات عدة منشورة في هذا الموضوع.

(٣) السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ص ٧٩- ٨٠.

(٤) الحديث النبوي في النحو العربي، ص٨- ٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وإن كان محمود فجال لم يتعرَّض إلى شبهة (كثرة) الرواة الأعاجم إلا أنه أفرد بابًا في كتابه (السير الحثيث) لردّ شبهة رواية الأعاجم باعتبارها سببًا تَرَكَ لأجله النحويون الاحتجاج بالحديث، واستند في ردِّه إلى منهج أهل الحديث ومقاييسهم في قبول الرواية وردّها والتثبت منها ومسقطات عدالة الراوي، مقرِّرًا أنه يرتضي مقاييس أهل الحديث في قبول الروايات دون اعتبار لما يزعمه المانعون للاحتجاج بالحديث في النحو؛ لأن زعمًا كـ (عجمة الرواة) لا يمكن أن تنهض به حجة، خاصةً في منهجٍ اتسم بوضوح معايير قبول الروايات وردها كمنهج أهل الحديث(١).

ومن الباحثين المحدثين من أنكر قول أبي حيان بأن (كثيرًا) من رواة الحديث كانوا أعاجم، فنفوا زعم كثرة الرواة الأعاجم، ونفوا وقوع اللحن منهم خاصة دون غيرهم، وأبطلوا الزعم القائل بأن ذلك كان سببًا في ترك النحويين الاحتجاج بالحديث. تقول خديجة الحديثي: "إن نقل الرواة الأعاجم للأحاديث لا يجوز أن يقلل من قيمته ومن الوثوق بصحته في نظر النحاة، ولا يصح لهم أن يرفضوا الاحتجاج به أو يترددوا فيه وهم قد احتجوا بكلام العرب شعره ونثره، واعتمدوا عليه في بناء قواعد نحوهم وصرفهم مع أن معظم رواته من الأعاجم أيضًا، كما أنّ رواة الحديث لم يكونوا أقلّ فصاحة من العرب أنفسهم، ولا أقلّ ضبطًا وفصاحة من رواة كلام العرب، ومع ذلك لم يعترض معترِض بأن رواته من الأعاجم. وقد تبيَّن لنا أن الرواة الأعاجم كانوا قِلَّة بين رواة الحديث الذين جاوزوا المئات، والأعاجمُ فيهم يُعَدُّون على الأصابع، فهل من المعقول أن يُترَك الاحتجاج بالحديث جملة وتفصيلاً؛ لأن بعض رواته من الأعاجم؟"(٢).

أما حسن الشاعر فقد أخضع هذا الزعم لدراسة وصفية وإحصائية لمعرفة نسبة الرواة الأعاجم إلى مجموع رواة الحديث النبوي(٣). ففي دراسته الوصفية، جعل المصنِّف رواة الحديث النبويّ على ثلاث طبقات رئيسية، هم: طبقة الصحابة، طبقة التابعين، وطبقة أتباع التابعين. **أما الصحابة** فلا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدّلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يُعتَدّ به في الإجماع(٤)، وهم عربٌ لا يُشكّ في سلامة لغتهم، ولا يُظن تطرّق الخطأ إليها. وآخر الصحابة وفاةً هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثيّ، المتوفى سنة مئة من الهجرة. **وأما التابعون وأتباع التابعين**، ففي عصرهم دخل

(١) السير الحثيث، محمود فجال، ص ٧٢- ٩٠.

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، ص٣٩٧- ٣٩٨.

(٣) **ينظر**: النحاة والحديث النبوي، حسن الشاعر، ص ٤٤ وما بعدها.

(٤) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص٢٩٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

كثير من الأعاجم في الإسلام، وقد عُرفوا باسم الموالي، فأقبلوا على التفقه في الدين؛ حتى صار منهم كثير من العلماء[1].

ولمعرفة نسبة الرواة العرب إلى الموالي –من التابعين وأتباعهم– اتبع حسن الشاعر **طريقة إحصائية**، معتمدًا على كتاب طبقات ابن سعد، الذي يقوم على تقسيم الصحابة والتابعين في الأمصار الإسلامية إلى طبقات متعددة، بحسب التسلسل الزمني. فقام بحصر رجال الطبقات الذين أوردهم في كل من (البصرة، المدينة، مكة)؛ لبيان نسبة الموالي فيهم ممن نصَّ ابن سعد على أنه من الموالي، وقد ظهر أن النسبة العامة للعرب والموالي في البصرة والمدينة ومكة هي: ٧٩٪ من العرب، و ٢١٪ من الموالي تقريبًا. **وبهذا اتضح أن التابعين من العرب هم الغالبية، وأن الموالي لا يشكّلون إلا الخُمُس تقريبًا**.

وكونهم من الموالي لا يعني أنهم ليسوا من العرب[2]؛ ذلك أن المعروف من تاريخ العرب أن الأصل في المولى هو الحليف والناصر والوارث من بني العم وسائر العصبة، ثم دخل فيه أيضًا في صدر الإسلام من كان مملوكًا وعُتِق، أو من صار في الإسلام من غير العرب. حتى إن زيد بن حارثة رضي الله عنه كان يقال عنه: (مولى رسول الله ﷺ)، والإمام مالك بن أنس أصبحيٌّ حميريٌّ، وهو مولى لتيم قريش بالحلف، ومِقْسَم بن بُجَرَةَ قيل عنه: (مولى ابن عباس رضي الله عنهما) لملازمته إياه. هذا بالإضافة إلى أن بعض العرب في الجاهلية والإسلام كانوا يتولون قبائل مشهورة للحظوة والعون؛ فيظنّ البعض أن كل أولئك في عداد الأعاجم. وعلى هذا فقد يكون جماعة من الرواة الذين وصفهم ابن سعد في طبقاته بالموالي من العرب، وليس بالضرورة أن يكون كلهم أعاجم، وبإخراجهم من مجموع الرواة الأعاجم ستقلّ نسبتهم حتى عن الخُمُس من مجموع الرواة بشكل عام.

وردّ فخر الدين قباوة زَعْم أن أكثر الرواة من الأعاجم، وأن اللحن وقع في رواية الحديث النبويّ الشريف بسببهم، ووصفها بأنها "أرجوفة وضعها المعترضون على الاحتجاج منذ القرن الخامس أو قبل ذلك فعاشت في الأذهان والألسنة والأقلام عشرة قرون، تتداولها، وتتابع تفسيرها وتوكيدها؛ فهم يحتجون بها في صور مختلفة الظاهر متفقة الدلالة والمقاصد"[3]. ولتدعيم قوله هذا بالدليل؛ قام بدراسة إحصائية، تقوم على أخذ عينات عشوائية من أشهر كتب الحديث الموثّقة.

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه، ص٣٥٨.

(٢) **ينظر**: توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي، فخر الدين قباوة، ص ٥٣٥-٥٣٦.

(٣) توظيف الحديث النبوي في النحو، ص ٥٢٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- فمن موطأ مالك أخذ ثلاث عينات عشوائية من الرواة، وكانت نسبة الموالي في العينات الثلاث مجتمعة ١٦٪، وكلهم ممن عاش في عصور الاحتجاج، إذْ لم تتجاوز وفياتهم سنة ١٧٠هـ.
- ثم صحيح البخاري، وأخذ منه عينات عشوائية من طبقة الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، وأتباع أتباع التابعين، وكان المعدّل العام لنسبة الموالي من مجموع العينة التي تم دراستها من صحيح البخاري ١٨٪.
- والتقط عينة عشوائية من صحيح مسلم، ظهرت فيها نسبة الموالي إلى الرواة ٢٢٪.
- ومن (السنن الصغرى للنسائي) التقط عينتين من رواته، وكان المعدّل المتوسط لنسبة الموالي فيهم ١٤٪.

ومما سبق يتبين سقوط القول بأن أكثر رواة الحديث كانوا أعاجم، وأن اللحن وقع منهم؛ ذلك أن كل الدراسات الإحصائية من خلال أمهات متون الحديث النبوي أثبتت بطلان دعوى الأكثرية في حقّ الموالي من رواة الحديث النبويّ الشريف بالرغم من وجودهم في سند رواية الحديث النبويّ في مختلف طبقاته، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يلزم من كون الراوي مولى كونُه أعجميًا، ولا يلزم من كونه أعجميًا كونه لحّانًا، ولا يلزم من كونه عربيًا سلامته من اللحن.

ثم إن الرواية تقوم على الحفظ وتستند إلى قوة الضبط، والعرب أمة حافظة، تميزت في جاهليتها بتفوقها في الحفظ، واعتمادها على الرواية في تناقل أخبارها وفنونها وعلومها وأنسابها، حفظوا القصائد الطوال وتداولوها، وحفظوا أنسابهم وضبطوها، بل إنهم حفظوا أنساب خيولهم وفاضلوا بينها في النسب[1]. وحين جاء الإسلام بمصادر تشريع سماوية تقوم على القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف، لم يكن من المعقول من العرب –وهم قد اعتادوا الرواية وتفوقوا في الحفظ– ألا يصرفوا ما يتفوقون فيه من جودة الضبط إلى خدمة مصادر تشريع دينهم، وأن يتركوا ذلك إلى من لا تستقيم اللغة على لسانه بسبب عجمته.

ولو افترضنا جدلاً صحة دعوى كون أكثر رواة الحديث النبويّ من الأعاجم، فإنه يُردُّ على ذلك بأن هذا أمر لا يختص بالحديث النبويّ وحده، وإنما يَصْدُق على كل العلوم، كما قرر ذلك ابن خلدون في مقدمته التي جعل الفصل الثالث والأربعين منها (في أن حملة العلم في الإسلام أكثرهم العجم)، وعدّ ابن خلدون هذه الظاهرة من الغريب الواقع حقيقة، بالرغم من أن المِلّة عربية، وصاحب شريعتها عربيّ. وتَصدُق هذه

(١) ولابن الكلبيّ كتاب مستقل في (أنساب الخيل) ذكر فيه نسب فحول الخيل في الجاهلية والإسلام.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الظاهرة على العلوم الشرعية والعقلية، فحَمَلَتُها في الإسلام أكثرهم من العجم إلا في القليل النادر. وعلل ابن خلدون لذلك، فقال: "وذلك لأن الإسلام جاء والقوم يومئذ عرب، لم يعرفوا أمر التعليم و التأليف و التدوين، و لا دفعوا إليه و لا دعتهم إليه حاجة، ولّما كانت العلوم كلها علومًا ذات ملكات محتاجة إلى التعليم، اندرجت في جملة الصنائع، والصنائع من منتحل الحضر، والعرب أبعد الناس عنها؛ فصارت العلوم لذلك حضرية"(١). ويتطرّف ابن خلدون في تدعيم رأيه فينفي أن يكون قد حفظ العلم ودوّنه غير الأعاجم، مستدلاً بقوله ﷺ: "لو تعلق العلم بأكناف السماء لناله قوم من أهل فارس(٢)".

ولو قَبِلنا حجة كثرة الأعاجم باعتبارها مستندًا صحيحًا لوقوع اللحن، فإن ذلك يكون حجة على أهل النحو واللغة أيضًا، لأن كثيرًا من أئمة اللغة الأوائل ورواة الشعر الثقات كانوا أعاجم، **كعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي** (مولى آل الحضرمي) (ت ١١٧هـ)، وهو أول من نقح النحو ومدد القياس وشرح العلل(٣)، وعيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد الذي نزل في ثقيف (ت١٤٩هـ)، أخذ النحو عن عبدالله بن أبي إسحاق، وله اختيارات على قياس العربية روى عنه الأصمعي والخليل ومن في طبقتهم، وقيل: لم يضع أبو الأسود الدؤلي من علم النحو إلا إلى باب الفاعل والمفعول وأكمله عيسى بن عمر وبَوَّبَه(٤)، ويونس بن حبيب مولى بني ضبة (ت ١٨٤هـ) الذي سمع من العرب، وروى سيبويه عنه كثيراً، وسمع منه الكسائي والفراء، و"له قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها، وكانت حلقته بالبصرة يتنابها الأدباء وفصحاء العرب وأهل البادية"(٥)، والكسائيّ الذي كان إمامًا في اللغة والنحو والقراءات (ت١٨٩هـ)، وأبي عبدالله محمد بن زياد الكوفيّ، المعروف بابن الأعرابي (ت٢٣٠هـ)، يقول ابن خلكان: "هو مولى بني هاشم، وكان ابن الأعرابيّ راوية لأشعار القبائل ناسبًا، وكان أحد العالمين باللغة المشهورين بمعرفتها، يقال: لم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه، وهو ربيب المفضل بن محمد الضبي"(٦). وكذلك حماد

(١) مقدمة ابن خلدون، ص٤٩٩.

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي هريرة (١٣/ ٣٣١)، وابن حِبَّانَ في صحيحه (١٦/ ٢٩٩)، (كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة)، (باب الحجاز واليمن والشام وفارس وعمان)، **ولفظه**: (**لَوْ كَانَ الْعِلْمُ بِالثُّرَيَّا لَتَنَاوَلَهُ نَاسٌ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسَ**).

(٣) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز أبادي، ص٣٨١.

(٤) **ينظر**: البلغة، ص٢٢٧.

(٥) وفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤.

(٦) وفيات الأعيان ٤/ ٣٠٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الراوية (ت ١٥٨هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء (ت ٢٠٩هـ)، وأبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني النحوي اللغوي مولى بني شيبان (٢١٣هـ)، وأبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وغيرهم كثير.

ولّما كان المحدّثون والنحويون يجمعون على أن اللحن الواقع في رواية الحديث النبوي لم يكن قطعًا من الرسول ﷺ، ولم يكن من الصحابة لأنهم كانوا عربًا بالسليقة، وإنما كان ممن تلاهم من الرواة الأعاجم، فإنه يلزم من هذا أن الرواة الأعاجم تصرّفوا في لفظ الحديث النبويّ ورووه بالمعنى، فوقع اللحن منهم. لكن مهدي المخزومي يقرر نظريةً يغلب الظن بصحتها وترجّحها القرائن، فهو يرى أن الأعاجم من رواة الحديث النبويّ كانوا يلتزمون اللفظ ولم يكونوا يغيّرونه، وإن الذين كانوا يروون بالمعنى إنما هم من العرب الذين يعتد بسلامة سلائقهم، أما الموالي الذين لم يأخذوا بأسباب العربية فهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرفوا في متون الحديث النبوي؛ لذلك فإنه لا يستقيم القول بأن اللحن الواقع في رواية الحديث النبويّ إنما وقع بسبب أولئك الرواة الأعاجم(١).

يقوّي رأيَ المخزومي ما اشترطه أهل الحديث في تجويزهم للرواية بالمعنى، فقد اشترطوا أن يكون الراوي بالمعنى عارفًا بمقاصد الكلام، وبما يحيل المعنى من الألفاظ، ولا خلاف في أن اختلال الحركة الإعرابية قد يؤدي إلى اختلال المعنى، واختلاف الحكم الشرعيّ تبعًا لذلك، ولو لم يتحرّوا فيمن تجوز له الرواية بالمعنى، وأتاحوها حتى لمن يغلب عليه اللحن ولا يستقيم لسانه بالعربية من الأعاجم، كانت المفسدة في ذلك مضاعفة، إذْ يترتّب عليها تغيير حكم شرعيّ، وتحليل حرام وتحريم حلال، ولذلك يقول السيوطيّ في شرح تقريب النواوي: "وإن لم يكُن الراوي عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما، لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل يتعين اللفظ الذي سمعه(٢)".

وكان ينبغي للنحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقيًّا مباشرًا عن الرسول ﷺ كانوا من الصحابة، وهم عرب خُلّص من ذوي الفصاحة والسليقة، "فلو أن واحدًا منهم خانته ذاكرته في خصوص اللفظ لأدَّى المعنى بألفاظٍ فصيحة من عنده. فإذا سلمنا بذلك انتقلنا من بعدهم إلى رواة الحديث من التابعين وتابعيهم فوجدناهم أحد فريقين: **إما أن يكونوا عربًا أقحاحًا** يصدق عليهم ما يصدق على

(١) مدرسة الكوفة، ص٥٨.

(٢) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي١/ ٥٣٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الصحابة رضوان الله عليهم، **وإما من الأعاجم الذين عُرِفوا بصدق حرصهم على حَرْفية النصوص**، وأنهم إذا تلقّوا عن صحابيّ أو تابعيّ عضّوا بالنواجذ على ما كان لديهم، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث سندًا ومتنًا ما يدعوا إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظة على النص، ولا سيما أن الاعتماد على التدوين في ذلك العصر لا بد أن يكون قد خفف الحِمل عن ذواكر الحُفَّاظ من المحدّثين وأعانهم على عدم النسيان وعلى ضبط النص بالصورة التي تلقّوه بها عن الصحابيّ أو التابعيّ ذي السليقة. زد على ما تقدّم أن هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدأوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح، أي أن هؤلاء المحدّثين من الأعاجم كانوا يروون ما معهم من الأحاديث في وسط فصيح، ولم نسمع أن الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربيّ المشتمل على الضرائر والرخص، وعلى الرغم من ذلك نرى النحاة يقيمون نحوهم على الشعر وهو لغة خاصة غير النثر، ويتركون الأحاديث وهي أقل مخالفة لقواعدهم"[1].

يتبيّن مما سبق: أن قول أبي حيان بكثرة الرواة الأعاجم ليس بالقول الدقيق، وما ثبت عند أهل الحديث من العناية بالعربية وجعلها أساسًا في طلب الحديث يبطل القول بأن رواة الحديث لم يكونوا يتعلمون النحو والإعراب، ثم لا علاقة بين تعلّم النحو والسلامة من اللحن، إذْ لا يلزم من تعلّم صناعة النحو وقواعد الإعراب السلامة من اللحن بالضرورة، كما لا يلزم من ورود اللحن على لسان أحد افتقاره إلى علم النحو والجهل به، وهذا يقوّي مذهب القائلين بأن علم النحو لم يوضع أصلاً للحد من ظاهرة اللحن وإنما وُضِع لحفظ أساليب العربية وتراكيبها وأبنيتها، ولتعليم غير العرب أصول اللسان العربي.

وليس لكثرة أو قِلّة الرواة الأعاجم كبير أهمية في ميزان أهل الحديث وأهل النحو، إذْ إن لكل علمٍ مقدّمات وأسس ينبغي أن يُلِمّ بها من أراد الخوض فيه، ومتى ما حصّلها صار مقبولاً عند أهل ذلك العلم ومقدّمًا عليهم إن فاقهم فيه، وعلى هذا كان سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي أئمةً في علوم العربية.

ولمّا كان للرواية عند أهل الحديث ضوابطها، وللراوي مقبول الرواية عندهم شروطه، لم يكن للعجمة أو العروبة مكان، متى ما تمّ تحصيل المطلوب وتوافرت شروط القبول. ولعل ضعف هذه الحجة في ميزان أهل الصناعتين النحوية والحديثية هو ما حدا بكثير ممن جاء بعد أبي حيان ألا يتوقف كثيرًا عند قوله بكثرة الرواة الأعاجم.

---

(١) الأصول لتمام حسان، ص ٩٤- ٩٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ب. عدم تعلم العربية:

يقول أبو حيان في تفسيره لسبب وقوع اللحن في رواية الحديث: (لأن كثيرًا من الرواة لم يكونوا عربًا بالطبع، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم). **وفي كلام أبي حيان هذا نظر:**

- **أما قوله بأنهم لم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو فمخالف للصواب**؛ لأن الثابت أن معرفة النحو -بِقَدْر ما يُتَّقَى به من اللحن- أصلٌ لطلب الحديث عند أهل العلم.

قال بدر الدين العينيّ في شرحه لقول النبي ﷺ: (لا تكذبوا عليّ، فإنه من كذب عليّ فليلج النار): "مما يُظَنُّ دخوله في النهي: اللحن وشبهه؛ ولهذا قال العلماء: ينبغي للراوي أن يعرف من النحو واللغة والأسماء ما يسلم به من قول ما لم يُقَل"(١). وشنَّعوا على من يطلب الحديث دون أن يلم بأسس النحو والإعراب، ويكون له نظر في العربية، فعن شعبة أنه قال: "من طلب الحديث ولم يبصر العربية فَمَثَلُه مَثَل رجل عليه بُرنُس(٢) ليس له رأس"(٣). وكثير من أئمة الحديث كان لهم باعٌ في العربية ولم يؤثر عنهم اللحن ولو في حرف واحد، رُوِيَ عن حماد بن سلمة أنه قال: من حدَّث عني بلحن فقد كذب عليّ. وكان شعبة، وحماد، وخالد بن الحارث، وبشر بن المفضل، والحسن البصري لا يلحنون البتة(٤).

قال ابن الطيب: "ادّعاء أبي حيان أنهم لا يعلمون النحو مخالف لما أطبق عليه علماء الحديث من أن شرط المحدِّث أن يكون عالمًا بما يحتاج إليه من العربية واللغة، بل قالوا: إنه لابد أن يكون عارفًا بالغريب أيضًا، زيادة على العلوم المتعلقة بالأسانيد والمتون، ومن خلا من الشروط ولم يستوفها لا تجوز له الرواية في نفسه، فضلاً عن تصدّيه للرواية عنه والتحمل منه؛ لأن الجاهل بالعربية لا يدري قوانينها، فهو يخالفها من حيث لا يشعر"(٥).

- **وظاهر كلام أبي حيان أن صناعة النحو يلزم منها استقامة اللسان وسلامته من اللحن، وهذا ما لم يثبته الواقع**؛ فهناك فرقٌ بين معرفة قواعد العربية وقوانين استقامتها، وبين امتلاك ملكة اللسان

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢/ ١٤٩.

(٢) (**البُرنُسُ**): كل ثوبٍ رأسه منه، ملتَزِقٌ به. **ينظر**: لسان العرب (ب رن س).

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٦.

(٤) **ينظر**: توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر الدمشقي، ص٣٠٣- ٣٠٤.

(٥) فيض الانشراح ١/ ٤٨١- ٤٨٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

العربيّ[1]، ولا يرتبط أحد الأمرين بالآخر.

ولعلّ ابن خلدون هو أول من فرّق بين علم النحو أو ما يسميه أحياناً (صناعة العربية) وبين الملكة اللسانية. وعقد فصلاً في المقدمة سماه "فصل في أن ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية، ومستغنية عنها في التعليم"، وفيه وضع ابن خلدون أساس الفرق بين علم النحو وملكة اللسان العربي، ونظّر لذلك في أشباههما من الصنائع فقال: "صناعة العربية –ويعني بها النحو– إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة. فهو علم بكيفية لا نفس كيفية، فليست نفس الملكة، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يُحكِمها عملاً، مثل ذلك أن يقول بصير بالخياطة غير محكم لملكتها في التعبير عن بعض أنواعها: الخياطة هي أن يدخل الخيط في خَرْت الإبرة ثم يغرزها في لِفْقَيْ الثوب مجتمعين ويخرجهما من الجانب الآخر بمقدار كذا ثم يردها ... إلى آخر العمل، وهو إذا طولب أن يعمل ذلك بيده لا يحكم شيئاً. وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها، فإن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل... ووجه التعليم لمن يبتغي تحصيل هذه الملكة أن يأخذ نفسه بحفظ كلام العرب الجاري على أساليبهم من القران والحديث وكلام السلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم، وكلمات المولدين أيضاً في سائر فنونهم، حتى يتنزّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم... ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عما في ضميره على حسب عباراتهم وتأليف كلماتهم... فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال"[2]؛ لذلك كان مَن حصّل ملكة اللسان العربي وأقام كلامه على أساليب العرب وتراكيبهم، مستغنياً بملكته هذه عن تعلّم قوانينها. ويلزم من هذا أن تعلّم قوانين الصناعة (علم النحو)، لا يفيد حصول هذه الملكة، ولا سلامة اللسان من اللحن.

وعلى هذا، فإن علم النحو لم يوضع للحدّ من ظاهرة اللحن التي فشت بعد اتساع الفتوح الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم[3]، وإنما كان السبب الأول لوضع علم النحو هو ضبط قواعد العربية ونظامها التركيبيّ؛ حتى يسهل على الأعاجم تعلّمها، لذلك عرّفه ابن جني بقوله: "هو انتحاء سَمْت كلامِ العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة؛ فينطقَ بها

(١) ابن خلدون هو أول من استحدث مصطلح (الملكة اللسانية)، وعنى به قدرة اللسان على التحكم باللغة والتصرف بها. **ينظر**: الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، محمد عيد، ص٥.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٥١٢-٥١٣.

(٣) ناقش أستاذي سعد الغامدي هذا الزعم، وردّه من عدة وجوه. **ينظر**: مقاله (النحو واللحن)، نُشِر في شبكة الفصيح الالكترونية لعلوم اللغة العربية، بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٤٢٧هـ.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها رُد به إليها[1]". وقد نجد من الأعاجم من تعلّم اللغة والنحو وبقي اللحن على ألسنتهم؛ إذ كان كثير منهم يرتضخون الأعجمية في كلامهم، وإن كانوا أحسنوا القراءة والكتابة والفهم للنصوص ومن ثم التفكير فيها والاستنتاج منها، وبعضٌ من أئمة النحو كانوا يلحنون. أما العرب الفصحاء فلم يحتاجوا إلى النحو ولم يؤثر في كلامهم. وقد مرّ أحد العلماء على جماعة من الموالي وهم يتباحثون في النحو فقال قولة مشهورة سارت بين العلماء، وهي: إنهم يتكلمون في كلامنا بكلامنا بما ليس من كلامنا.

ثم إن اللحن الذي يمكن أن يكون سببه اختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم لا يقتصر على إهمال الحركة الإعرابية للموضع الإعرابي وحده، وإنما يشمل بنية الكلمة والأصوات أيضًا، ولم يعالج علم النحو إلا طرفًا واحدًا من أطراف هذا اللحن.

(١) الخصائص، ١/ ٣٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المبحث الثالث: موقف المحدّثين والنحويين من اللحن في رواية الأحاديث النبويّة الشريفة.

أولاً: موقف المحدّثين من اللحن في رواية الحديث

- جهودهم في صيانة الحديث النبوي، وتحريهم الدقة في ذلك.
- موقفهم مما وقع فيه اللحن.
- موقفهم تجاه العوامل المؤدية إلى اللحن.
- الصلة بين علماء الحديث وعلوم العربية.

ثانيًا: موقف النحويين من اللحن في رواية الحديث.

- معنى الاستشهاد والاحتجاج في النحو.
- مصادر النحو عندهم ومكانة الحديث بينها.
- موقف النحويين مما جاء على خلاف قواعدهم من الحديث النبوي.
- ما قيل في الحديث النبويّ، قيل في مصادر السماع الأخرى

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أولاً: موقف أهل الحديث من اللحن في رواية الحديث

بذل المحدثون جهودًا جبارة في حفظ السنة النبوية روايةً ودرايةً، وتحملًا وأداءً، وتمحيصًا وتنقيحًا، وتعليلًا وتصحيحًا. ولا تخفى جهودهم في صيانة الحديث النبويّ وحفظه من التغيير والتبديل على منصِف، فهم من أوجد معايير النقد والتحَرِّي للسند والمتن، وأنشأوا مناهج دقيقة لذلك، اقتبسها منهم أهل العلوم الأخرى في تقعيد أسس علومهم وصيانتها، يقول السيوطيّ في مقدمة كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها): "هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروطها وأدائها وسماعها، حاكيتُ به علوم الحديث"(١).

أ. جهود المحدّثين في صيانة الحديث النبوي، ودقتهم المتناهية في ذلك:

تكفّل الله تعالى بحفظ وحيه من التحريف والتبديل، فقال: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩]. والحديث النبوي وحيٌ من الله إلى رسوله ﷺ، وذكرٌ يتنزَّل عليه من عند ربه، قال تعالى: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ [النجم: ٣ – ٤].

ومن ثمَّ فالحفظ الإلهيّ مكفولٌ له، قال ابن حزم: " القرآن والخبر الصحيح بعضها مضاف إلى بعض، وهما شيء واحد في أنهما من عند الله تعالى، وحكمها حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما، قال الله عز وجل: ﴿**قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنْذَرُونَ**﴾ [الأنبياء: ٤٥]. فأخبر تعالى أن كلام نبيه ﷺ كله وحي، والوحي بلا خلاف ذكر، والذكر محفوظ بنص القرآن"(٢).

وتَكَفُّلُ الله عز وجل بحفظ القرآن يستلزم تَكَفُّلُه بحفظ بيانه، وهو السنة، وحفظ لسانه، وهو العربية؛ إذ المقصود بقاء الحجة قائمة، والهداية باقية بحيث ينالها من يطلبها؛ لأن محمداً خاتم الأنبياء وشريعته خاتمة الشرائع، بل دل على ذلك قوله: ﴿**ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ**﴾ [القيامة: ١٩](٣).

وقد حفظ الله السنة في صدور الصحابة والتابعين حتى كتبت ودونت، ثمّ هيَّأ للحديث النبويّ الشريف رجالاً مخلصين، بذلوا كل الجهد لتبليغه، وحمايته من أن يتسرَّب إليه ما ليس منه، وكان علماء الحديث ورواته يحرصون على أداء الحديث النبويّ كما سمعوه، ويحرصون على التنبيه على ما وقع فيه الرواة

(١) المزهر، للسيوطي ١/ ١.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الأندلسي ١/٩٨.

(٣) **ينظر**: الأنوار الكاشفة، لعبدالرحمن المعلمي، ص٣٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

من خطأ أو تصحيف. وقد كانت الجهود التوثيقية مصاحِبَة للرواية منذ صدورها عن صاحبها حتى تدوينها في الكتاب، ثمّ اتخذ أهل الحديث احترازات كثيرة لتوقِّي تسرَّب الخطأ إلى الحديث النبوي بعد تدوينه، ووضعوا الأسس الدقيقة التي تضبط كل ذلك، وجعلوا بعضها أساسًا في راوي الحديث وطالبه، مما شكَّل –بعد حفظ الله تعالى– دعامات أساسية يرتكز إليها أهل الحديث في منهجيتهم لحفظ السنة النبوية من التحريف والتبديل سندًا ومتنًا. وتتجلَّى منهجيتهم في حفظ (متن) الحديث من أن يتطرَّق إليه تحريف أو خطأ في نواحٍ عدّة، منها:

أنهم حفظوا المتن من خلال التدقيق في معرفة السند ونقد الرجال، لأن ثقة المتن تتحقق من حيث تتحقق الثقة في ناقلي هذا المتن. وبدأ اهتمامهم بالسند ورجاله منذ وقت مبكرٍ من عمر رواية الأحاديث النبوية، وكان ذلك في أواخر القرن الأول الهجريّ، قال ابن رجب: "وابنُ سيرين (ت١١٠ه) –رضي الله عنه– هو أولُ من انتقد الرجالَ وميز الثقاتِ من غيرهم، وقد رُوِيَ عنه من غير وجه أنّه قَالَ: إنَّ هذا العلمَ دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"[1]، وقال الذهبيّ: "أوّل من زكّى وجرّح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي (ت١٠٤هـ)، وابن سيرين (ت١١٠هـ)"[2].

فعرفوا الراوي، وأحواله، وضبطه، وتاريخ طلبه، وطريقة تحمّله وأدائه، ودرجة حفظه، وجعلوا كثرة الوهم والسهو والخطأ عيبًا يقدح في ضبط راوي الحديث، ويمنع من قبول روايته، ونبَّهوا إلى أوهام الرواة، والأحاديث التي وقع فيها الوهم واللحن والتصحيف.

وعنوا بمتن الحديث النبويّ، فنبَّهوا إلى الروايات التي تُنْقَل على الغلط والوهم في متونها، أو التي وقع فيها التصحيف ونَقَلَها بعض الرواة على ما فيها من تصحيف، محذَرين من الزيادة والنقصان في ألفاظ الحديث النبويّ. وقد أفرد الإمام مسلم في كتابه (التمييز)[3] أبوابًا في التنبيه على الأحاديث التي وقع في متنها وهم أو غلط أو تصحيف.

واعتنوا بضبط كتابة الحديث النبوي عناية فائقة، فأفردوا في كل كتب مصطلح الحديث بلا استثناء فصلاً في (كتابة الحديث، وكيفية ضبط الكتاب وتقييده). ووضعوا منهجًا علميًا مفصّلاً يضبط كتابة الأحاديث النبوية، ويهتم بالإملاء والشَّكل، يقول ابن الصلاح: "ثم إن على كَتَبَةِ الحديث وطَلَبَتِهِ صرف

(١) شرح علل الترمذي ٣٥٥/١، وانظر أمثلةً على نقده في مقدمة العقيلي لكتابه الضعفاء ٦/١-١٢.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ١٧٢.

(٣) التمييز، للإمام مسلم، ص١٧٣ وما بعدها.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الهمة إلى ضبط ما يكتبونه شكلاً ونقطًا يُؤمَن معهما الالتباس، وكثيرًا ما يتهاون بذلك الواثق بذهنه وتَيَقُّظِه، وذلك وخيم العاقبة، فإن الإنسان مُعَرَّضٌ للنسيان، وأول ناسٍ أول الناس، وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه، وشكلُه يمنع من إشكاله"[1].

وقد نصّ أهل الحديث في مؤلفاتهم على بعض التفصيلات الفنية في الكتابة[2]، من ذلك أنهم قالوا: النقط لا بد منه، أما الشَّكْلُ، فقد قال بعضهم: إنما يُشْكَلُ ما يُشْكِل. والصواب أنه يجب شَكْلُ الجميع، لا سيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم؛ فإنه لا يميز ما أَشْكَل مما لا يُشْكِل، ولا صوابَ وجهِ الإعراب للكلمة من خطئه. وقد يقع النزاع بين الرواة فيها، فإذا جاء عند الخلاف وسُئِل كيف ضَبْطُه في هذا الحرف وقد أهمله، بَقِيَ متحيرًا.

وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب، كاختلافهم في قوله عليه السلام: (ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ)، الحديثُ رُوِيَ بالرفع والنصب، والحنفية ترجِّح فتح (ذكاة) الثانية على مذهبها في أنه يُذَكَّى مثل ذكاة أمه. وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته[3]، فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذي هو (ذكاةُ الجَنِينِ)، فتكون ذكاةُ الأم هي ذكاةُ الجَنين، فلا يحتاج إلى ذبْحٍ مُسْتَأنَفٍ، ومن نصب كان التقدير: (ذكاةُ الجنين كذكاةِ أُمِّه)، فلما حُذف الجارُّ نُصِبَ، أو على تقدير: يُذَكَّى تَذْكِيَةً مِثل ذكاةِ أمه، فحذَفَ المصدر وصفَتَه وأقامَ المضاف إليه مقامه، فلا بُد عنده من ذبْح الجنين إذا خرج حيًّا[4].

واستحسنوا في مثل هذا من الألفاظ المشكِلة أن يكرِّر الكاتب ضبطها، بأن يضبطها في متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردةً مضبوطةً؛ فإن ذلك أبلغ في إبانتها وأبعد من التباسها. وكرهوا الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه، والعذر في ذلك مثل أن لا يجد في الورق سعة أو يكون رحَّالًا يحتاج إلى تدقيق الخط ليخِفّ عليه محمل كتابه ونحو هذا.

قالوا: وكما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال؛ لتدل على عدم إعجامها. وينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز.

واعتنى أهل الحديث بالتصحيح، والتضبيب أيما عناية. أما **التصحيح** : فهو كتابة (صح) على الكلام أو

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح، ص ١٣٨.

(٢) **ينظر**: علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٨٣- ٢٠٦، وفتح المغيث ٣/ ٥- ٥١.

(٣) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، ص١٥٠- ١٥١.

(٤) **ينظر**: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير ٢/ ١٦٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

عنده. ولا يُفعَل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى غير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه (صح)؛ ليُعرف أنه لم يَغفل عنه، وأنه قد ضُبط وصَحَّ على ذلك الوجه. وأما **التضبيب ويسمى أيضا التمريض** فيُجعل على ما صح وروده كذلك من جهة النقل غير أنه فاسد لفظًا أو معنى، أو ضعيف أو ناقص، مثل: أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذًا عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحَّفًا، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر، وما أشبه ذلك. فيُمَد -على ما كانت هذه هيأته- خط، أوله مثل الصاد، ولا يلزق بالكلمة المعلَّم عليها، هكذا (صـــــــــــــــ)؛ ليفرق بين ما صَحَّ مطلقًا من جهة الرواية وغيرها، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فلم يكمل عليه التصحيح؛ تنبيها بذلك لمن ينظر في كتابه على أنه قد وقف عليه ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يخرج له وجهًا صحيحًا، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن. ولو غيَّر ذلك وأصلحه على ما عنده لكان متعرضًا لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيَّروا، وظهر الصواب فيما أنكروه، والفساد فيما أصلحوه[1].

وفي تفريق أهل الحديث بين الأمرين وتفصيلهم له على هذا الوجه الدقيق دلالة على علوّ حرصهم على لفظ الحديث النبويّ الشريف من أن يدخله ما ليس منه، أو يلتبس فيه لفظ بلفظ، أو حرف بشبهه، أو حركة بأخرى، أو يُجعَل عُرضة للتغيير والتبديل.

واهتم أهل الحديث بقضية المعارضة[2] بعد تدوين الحديث اهتمامًا بالغًا، وعَدُّوا ذلك جزءً من الكتابة، وكانوا يقولون: من لم يعرِض لم يكتب. والغرض من هذه العملية هو إزالة الشك والارتياب، بتصحيح ما يمكن أن يكون المحدِّث أخطأ فيه، أو أسقطه، أو كرَّره، أو صَحَّفه، أو لحن فيه، وإن وجد اسمًا عاطلًا من التقييد نَقَطَه، وإن رأى حرفًا مشْكِلاً شَكله وضَبَطه.

قال ابن الصلاح: "روينا عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما أنه قال لابنه هشام: كتبت؟ قال: نعم. قال: عرضت كتابك؟ قال: لا. قال: لم تكتب. وعن الأخفش قال: إذا نُسِخَ الكتاب ولم يعارَض، ثم نُسِخ ولم يعارَض، خرج أعجميًّا"[3]؛لأجل ذلك جعل أهل الحديث مقابلة فرع الراوي بأصل شيخه شرطًا لجواز الرواية من كتاب، يقول القاضي عياض: "وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمُتَعيِّنة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقيّ الروايةُ ما لم يقابِل بأصل شيخه، أو نسخةٍ تحقَّقَ ووَثِقَ بمقابلتها بالأصل،

(١) **ينظر**: علوم الحديث، لابن الصلاح، ص١٨٤-١٩٧.

(٢) **المعارضة عند أهل الحديث**: هي مقابلة الطالب كتابه بكتاب شيخه الذي يروي عنه، سماعاً أو إجازةً.

(٣) علوم الحديث، ص١٩٠- ١٩١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وتكون مقابلته لذلك مع الثقة، المأمونِ ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك"[1].

وقد بسط أهل الحديث الكلام في صفة هذه المعارضة، وشروطها، وعدد مرَّاتها، ومجمل كلامهم: أنّ أفضل المعارضة أنْ يعارِض الطالب بنفسه كتابَه بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه. ويعرِض أقلَّ ما يكون مرَّة، فإن عَرَضَ أكثر من ذلك كان أكثر إتقانًا. وإن كان لا يسلم من الخطأ كتاب، ولا يأمن الزلل عالم ولا تلميذ. عن معمر قال: "لو عَرَض الكتاب مائة مرة ما كاد يسلم من أن يكون فيه سقط، أو قال: خطأ"[2]. وقال المزنيّ: "لو عُورِضَ كتابٌ سبعين مرة لوُجِد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحًا غير كتابه. وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: عارضت بكتاب لأبي ثلاثة عشر مرة، فلما كان في الرابعة خرج فيه خطأ، فوضعه من يده ثم قال: قد أنكرتُ أن يصحَّ غير كتاب الله عزَّ وجلّ"[3].

وكان العالم من أئمة الحديث إذا ألّف كتابًا وضعه بين يدي أشياخه أو أقرانه النابهين؛ لعرضه وتقويمه، وإفادته بذلك؛ لتلافي أي خطأ، أو سقط، أو سوء ترتيب أو عرض، وكان هذا دأب كثير من علماء الحديث[4]، من هؤلاء: الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، صاحب أول مصنَّف وصل إلينا في الحديث النبوي الشريف، عَرَض كتابه (الموطأ) على فقهاء المدينة فاستحسنوه، ووافقوه عليه. يقول الإمام مالك في مقدمة كتابه: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ"[5].

والإمام البخاريّ (ت ٢٥٦هـ)، وعَرَض صحيحه المسمَّى بـ (الجامع المسند الصحيح المختصر، من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، على جمع من أشياخه. "قال أبو جعفر العقيلي (ت٣٢٢هـ): لما صَنَّف البخاريّ كتاب الصحيح، عَرَضَه على ابن المدينيّ، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[6].

والإمام مسلم (ت ٢٦١هـ)، وعَرَض صحيحه المسمَّى بـ (المسند الصحيح المختصر من السنن، بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ) على بعض شيوخه. قال مكي بن عبدان (ت٣٢٥هـ): "سمعت مسلما يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازيّ، فكل ما أشار أن له عِلّة تركتُه، وكل ما قال إنه

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص١٥٩.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ١/ ٣٣٨.

(٣) موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي ١/ ٦.

(٤) **ينظر**: لحن الرواة وأثره في رواية الحديث، ملفي الشهري، ص٧٢- ٧٤.

(٥) الموطأ ١/٤.

(٦) هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ص٥١٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

صحيح وليس له عِلّة أخرجته"[1].

والإمام أبو داود (ت٢٧٥هـ)، عرض كتابه السنن على شيخه الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، قال الخطيب البغداديّ: "ويقال إنه صنف كتابه السنن قديمًا، وعَرَضَه على أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه"[2].

والإمام الترمذي (ت٢٧٩هـ)، عَرَض كتابه السنن على علماء الحجاز والعراق وخراسان، قال الترمذيّ: "صنَّفتُ هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به"[3].

والإمام ابن ماجه (ت٢٧٣هـ)، عرض كتابه السنن على شيخه أبي زُرعة الرازي، قال ابن ماجه: "عرضتُ هذه السنن على أبي زُرعة الرازيّ فنظر فيها"[4].

هؤلاء وغيرهم من أئمة أهل الحديث وأوائل المصنّفين فيه، التزموا نهج العرض قبل إخراج الكتاب للناس. وإذا كان الروّاد من أهل الحديث التزموا هذه المنهجية في التدقيق والعرض والمراجعة بعد التصنيف، فإن ذلك دليل على دقة هذا العلم منذ ابتدائه، وحِرْصِ علمائه الأوائل على تنقية مصنّفاتهم من الخطأ والسهو. وبالرغم من أنَّ عدمَ الخطأِ محالٌ في أي جهد بشريّ، إلا أن من شأنِ هذا التمحيص أن يجعل نصوص الحديث النبويّ الشريف أصحّ النصوص وأدقّها منهجًا في التدوين. وإن كان أصحاب الريادة في هذا العلم قد اتبعوا هذا النهج فالمتأخرون أولى باتباعه، وزيادة عوامل الحرص على منهجهم حسب ما يتطلبه الزمن والظروف العلمية.

ثم إن أهل الحديث جعلوا من أصولهم ردَّ رواية من عُرِف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن لا يحدِّث من أصل مُقَابَلٍ صحيح. وردوا رواية من كثر غلطه وكان الوهم غالبًا على روايته، ومن غلب على حديثه الشواذ والغرائب، وتركوا رواية من لم يُعرف بالضبط والدراية وإن كان من أهل العبادة والصلاح، وردوا رواية سيء الحفظ إن لم يُحدِّثْ من أصلٍ صحيح[5]. ورُوِيَ أنه قيل لشعبة: "من الذي نترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر من الرواية عن المعروف بما لا يُعرف، وأكثر الغلط. وقال القاضي أبو بكر الباقلاني فيما حكاه الخطيب عنه: من عرف بكثرة السهو والغفلة وقلة

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح، ص٦٧.

(٢) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ١٧، ٥٧.

(٣) تذكرة الحفاظ وذيوله، للذهبي ٢/ ١٥٤.

(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٣/ ٢٧٨.

(٥) **ينظر**: علوم الحديث، لابن الصلاح، ص١١٩، والكفاية في علم الرواية، ص١٣٥- ١٥٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الضبط رُدَّ حديثه"[1].

والأصل عندهم رواية الحديث بلفظه، والرواية بالمعنى ضرورة مشروطة. يقول ابن الأثير: "لا خلاف بين العلماء أن المحافظة على لفظ الحديث وحروفه ونقطه وإعرابه أمرٌ من أمور الشريعة عزيز، وحُكمٌ من أحكامها شريف، وأنه الأَوْلى بكل ناقل، والأجدر بكل راوٍ"[2]. واشترطوا لتجويز الرواية بالمعنى، أن يكون الراوي عارفًا بالعربية، عالمًا بمقاصد الكلام وبما يحيل المعاني عن وجوهها. وأوجبوا الرواية باللفظ فيما عدا ذلك[3]. وقد حث النبي ﷺ أصحابه أن يرووا أحاديثه بألفاظها كما سمعوها منه، ورغَّب في ذلك فقال: (نَضَّرَ الله امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئاً، فَبَلَّغَهُ كما سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعى مِنْ سَامِعٍ).

وقد كان ﷺ إذا سمع راويًا يبدل لفظًا مكان لفظ استوقفه، وأمره أن يرويه كما قاله، فقد روى البخاريّ من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: (قال رسول الله ﷺ: إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَإِنْ متَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَبِرَسُولِكَ، قَالَ: لَا، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ)[4].

وفي هذا ما يؤكِّد حرص النبيّ ﷺ على الرواية عنه باللفظ؛ لذلك حرص الصحابة رضي الله عنهم على نقل الحديث بألفاظه، وعلى هذا المنوال سار التابعون من بعدهم، ونهجوا نهجهم، وإن رخَّص بعضهم في الرواية بالمعنى، فإن ذلك عند الضرورة، يقول الجزائريّ: "وأشار بعض من أمعن النظر في هذه المسألة إلى أن الأدلة التي يوردها المجيزون للرواية بالمعنى إنما تدل على جواز ذلك للضرورة"[5].

وكان أهل الحديث لا يتحرَّجون من ضبط ما يروونه على ما صحَّ عند غيرهم من أهل الاختصاص[6]؛ لأن من ضمن المنهج العلميّ عند أهل الحديث الاستفادة من جهود أهل العلم في خدمة السنة النبوية في

(١) فتح المغيث ٢/ ٢٧٢.

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١/ ٥١.

(٣) **ينظر**: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي١/ ٥٣٢.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، (كِتَاب الْوُضُوءِ)، (بَاب فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ) ١/ ٥٨.

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص٣١٠.

(٦) لحن الرواة وأثره في الحديث الشريف، ص٧٤- ٧٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ضبط الحديث وتنقيته من اللحن والخطأ، يقول ابن الصلاح: "إذا وَجَد –يعني المحدِّث– في أصل كتابه كلمة من غريب العربية أو غيرها غير مقيدة، وأَشْكَلَت عليه، فجائز أن يسأل عنها أهل العلم بها، ويرويها على ما يخبرونه به. رُوِيَ مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه و أحمد بن حنبل وغيرهما رضي الله عنهم"(١).

ونقل السخاويّ جملةً من الأخبار التي تؤكد اعتماد أهل الحديث هذا المنهج، "فعن أبي حاتم سهل بن محمد قال: كان عفان بن مسلم يجيء إلى الأخفش وإلى أصحاب النحو؛ يعرض عليهم الحديث، فيعربه –أي يوضح غريبه– فقال له الأخفش: عليك بهذا –يعني أبا حاتم– قال أبو حاتم: وكان بعد ذلك يجيء إليَّ؛ حتى عرض عليّ حديثًا كثيرًا.وعن الأوزاعيّ أنه كان يعطي كتبه إذا كان فيها لحن لمن يصحّحها. وعن ابن المبارك قال: إذا سمعتم عني الحديث فاعرضوه على أصحاب العربية، ثم أحكموه... وسَمِعَ سعيدُ بن شيبان– وكان عالماً بالعربية– ابنَ عيينة وهو يقول: (تَعْلَق من ثمر الجنة) –بفتح اللام–، فقال له: (تعلُق)(٢) –يعني بضمها–، من (عَلَق)، فرجع ابن عيينة إليه. وسمع الأصمعيُّ شعبةَ وهو في مجلسه يقول: (فتسمَعون جَرْش طيرِ الجنة) –قاله بالشين المعجمة–، فقال له الأصمعيّ: (جَرْس) (٣). فنظر إليَّ وقال: خذوها عنه، فإنه أعلم بهذا مِنّا"(٤).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن تعدد روايات الحديث الواحد في كثير من الأحيان لا يكون بسبب الرواة، بل يكون بسبب تنوع ألفاظ النبي ﷺ بين الحين والآخر، فقد كان كثيرا ما يحدث بالحديث في أكثر من مجلس، فيروي كل صحابي ما سمعه في ذلك المجلس، كما قد يكون السبب هو تكرر الحادثة في أكثر من مناسبة، فيروي كل صحابي إحدى تلك المناسبات(٥)، فمن ذلك:

ما رُوِيَ عن أبي مسعود الأنصاري قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لأَتَأَخّرُ عَنْ صَلاَةِ الصّبْحِ مِنْ أَجْلِ فُلاَنٍ، مِمّا يُطِيلُ بِنَا. فَمَا رَأَيْتُ النّبِيّ ﷺ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطّ أَشَدّ مِمّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: "يَا أَيّهَا النّاسُ! إِنّ مِنْكُمْ مُنَفّرِينَ، فَأَيّكُمْ أَمّ النّاسَ فَلْيُوجِزْ، فَإِنّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ".

---

(١) علوم الحديث، ص٢٢٣.

(٢) (**تعلَقُ**) **بفتح اللام** من (عَلِقَ الشيء عَلَقًا)، إذا تعلَّق به ولزمه. **وأما (تعلُق) بضم اللام** فهو من (عَلَقَ عَلاقًا وعَلوقًا) أي أَكَل. والبَهْمُ تعلُق من الورق، أي تُصيب. وكذلك الطير من الثمر. **ينظر**: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ع ل ق).

(٣) **جرس طير الجنة**: أي صوتَ أكلِها. والجرْس –بفتح الجيم وكسرها– الصوت الخفيُّ. يقال: أجْرَسَ الطائر، إذا سُمِعَ. صوته. **ينظر**: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، للأصفهاني ١/ ٣١٩.

(٤) فتح المغيث ٣/ ١٦٧– ١٦٨.

(٥) **ينظر**: أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف، شرف القضاة، أمين القضاة، ص٥–١٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وفي رواية أخرى في حادثة أخرى عن عثمان بن أبي العاص الثقفي، أن النبي ﷺ قال له: "أُمّ قَوْمَكَ" قَالَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئاً. قَالَ: "ادْنُهْ" فَجَلّسَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمّ وَضَعَ كَفّهُ فِي صَدْرِي بَيْنَ ثَدْيَيّ، ثُمّ قَالَ: "تَحَوّلْ" فَوَضَعَهَا فِي ظَهْرِي بَيْنَ كَتِفَيّ، ثُمّ قَالَ: "أُمّ قَوْمَكَ، فَمَنْ أَمّ قَوْماً فَلْيُخَفّفْ، فَإِنّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ، وَإِنّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَإِنّ فِيهِمُ الضّعِيفَ. وَإِنّ فِيهِمْ ذَا الْحَاجَةِ، وَإِذَا صَلّى أَحَدُكُمْ وَحْدَهُ، فَلْيُصَلّ كَيْفَ شَاءَ"(١). فاللفظ في الحديثين متقارب، وتعدد الحادثة واضح جليّ. وهذا تعدد لا يؤثِّر في صحة الحديثين، ولا يشكِّك في ضبط رواتهما.

على أن جملة من الروايات مختلفة الألفاظ للحديث الواحد كان سببها الرواة، إما بسبب ما دخل على بعض الأحاديث من المُدْرَجَات –وهي ما يدرج من كلام الرواة في اللفظ المرفوع إلى النبيّ ﷺ على سبيل التفسير أو الشك–، وإما لأنهم رووها بالمعنى. وقد كانت الرواية بالمعنى أمرًا عُرِفَ بين الخاصة والعامة من شيوخ الحديث، وأغلبُ الرواة مُقِرٌّ بهذا، يقول ابن سيرين: "كنت أسمع الحديث من عشرة، اللفظ مختلف والمعنى واحد. وقال سفيان الثوري: إن قلت إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، فإنما هو المعنى. وقال وكيع: إن لم يكن المعنى واسعًا فقد هلك الناس"(٢).

واعتنى أهل الحديث بألفاظ الحديث النبويّ، كركيزة أساسية لفهم الحديث النبويّ، وقدّموا معرفة اللفظ على معرفة المعنى، قال ابن الأثير: " لأنها –الألفاظ– الأصل في الخطاب وبها يحصل التفاهم، فإذا عُرِفت تَرتَّبتِ المعاني عليها فكان الاهتمام ببيانها أولى. **ومعرفة لفظ الحديث تنقسم إلى معرفة ذاته وصفاته:** أما ذاته فهي معرفة وَزْن الكلمة وبنائها وتأليف حروفها وضَبْطها؛ لئلا يتبدل حرف بحرف أو بناءٌ ببناء. وأما صفاته فهي معرفة حركاتِه وإعرابِه؛ لئَلا يَخْتَلَّ فاعل بمفعول أو خبر بأمر أو غير ذلك من المعاني التي مَبْنَى فَهْمِ الحديث عليها. فمعرفة الذات استقل بها علماء اللغة والاشتقاق، ومعرفة الصفات استقل بها علماء النحو والتَّصريف، وإن كان الفريقان لا يكادان يفترقان لاضطرار كل منهما إلى صاحبه في البيان"(٣).

وتظهر عناية أهل الحديث جلية من خلال مصنفاتهم في شروح السنة النبوية التي أَوْلوا فيها الجانب اللغوي والنحوي اهتمامًا لا يخفى على ذي نظر، وكذلك مصنفاتهم في غريب الحديث النبوي التي انبرى لها جمعٌ من علماء الحديث النبوي، كأبي عبيد القاسم ابن سلام الهرويّ (ت٢٢٤هـ) صاحب كتاب الغريب

(١) الحديثان في صحيح مسلم، (كتاب الصلاة)، (باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام) ١/ ٣٤٠، ٣٤١.

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، ص٣١٢.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

والغريب المصنف، والإمام الخطّابي (ت٣٨٨هـ) المحدّث الفقيه صاحب غريب الحديث المشهور، وابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) صاحب النهاية في غريب الحديث، وغيرهم.

وكما اختصت كتب الرجال ببيان التصحيفات الواقعة في الأسماء اختصت كتب الغريب بحراسة متون الأحاديث من أن يرد عليها تصحيف أو يدبّ إليها لحن.

ب. موقف أهل الحديث مما وقع فيه اللحن:

ذهب أهل الحديث في هذا إلى مذاهب[1]:

١. **مذهب من يرى منع إصلاح اللحن، ويتشدد في الرواية باللفظ.**

وهم يذهبون إلى أنه إذا وقع في الأصل لحن أو تحريف فإنه يروى كما جاء اللفظ بلحنه أو خطئه، ولا يُتعرَّض له بإصلاح. وفي هذا أخذٌ بظاهر الحديث: (فأدّاها كما سمعها). **هذا المذهب محكي عن غير واحد، منهم**: نافع مولى ابن عمر (ت٦٩هـ)، فعن اسماعيل بن أمية قال: "كنا نَرُدّ نافعًا عن اللحن فيأبى، يقول: إلا الذي سمعته"[2]. وكان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت١٠٧هـ)، ومحمد بن سيرين (ت١١٠هـ)، ورجاء بن حيوة (ت١١٢هـ) يتشدّدون في الرواية باللفظ، قال ابن عون: "كان القاسم، وابن سيرين، ورجاء بن حيوة يُحَدِّثُوْن بالحديث على حروفه"[3]. قال السخاويّ: "وروينا عنهم أنهم كانوا أصحاب أحرف، يعني يحكون ألفاظ شيوخهم حتى في اللحن"[4].

ومن أصحاب هذا الرأي أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ الله بنُ سَخْبَرَةَ. فقد قال: "إني لأسمع الحديث لحنًا، فألحن؛ اتباعًا لما سمعت"[5]. ويزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيِّ (ت ١٦٣هـ) قال عفَّان: "كان يزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيِّ إذا حدَّث عن الحسن –البصري– لم يلحن، وإذا حدّث عن محمد –ابن سيرين– لحن"[6].

وكان الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) على هذا الرأي، قال القرطبيّ: "كان مالك بن أنس يشدد في حديث رسول الله ﷺ التاء والياء ونحو هذا، وعلى هذا جماعة من أئمة الحديث لا يرون إبدال اللفظ ولا

---

(١) **ينظر**: الكفاية في علم الرواية، ص١٧٣– ١٨٨، وشرح التبصرة والتذكرة ١/ ٥١٣– ٥١٧، وفتح المغيث ٣/ ١٥٤– ١٦٩.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ٢٢.

(٣) سير أعلام النبلاء، ٤/ ٦٠٨.

(٤) فتح المغيث ٣/ ١٥٤.

(٥) الكفاية في علم الرواية، ص١٨٦.

(٦) الكفاية في علم الرواية، ص١٨٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

تغييره، حتى إنهم يسمعون الحديث ملحونًا، ويعلمون ذلك، ولا يغيرونه"[1]، وذهب بعضهم إلى أن ذلك على الاستحباب عند مالك رحمه الله، قال القاضي عياض: "وحمل أئمتنا هذا من مالك على الاستحباب، كما قال: ولا يخالفه أحد في هذا أن الأولى والمستحب المجيء بنفس اللفظ ما استُطيع"[2].

وكذلك زياد بن خَيْثَمَة. أخرج الإمام أحمد في مسنده، عن زياد بن خَيْثَمَة، "عن علي بن النعمان بن قُرَاد، عن رجل، عن عبد الله بن عمر، عن النبي ﷺ قال: (خُيِّرتُ بين الشفاعةِ أو يَدْخُلَ نصفَ أمتي الجنَّة، فاختَرتُ الشفاعَة لأنها أَعَمّ وأَكْفَى. أتَروْنَها للمتَّقِين؟ لا، ولكنَّها للمُتَلَوِّثِين **الخطَّاءون**). قال زياد بن خَيْثَمَة عقب رواية هذا الحديث بهذا اللفظ: أما إنها لحن، ولكن هكذا حدثنا الذي حدثنا"[3]. قال ابن الصلاح: وهذا غلو في مذهب إتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى[4].

٢. **مذهب مَن يمنَعُ إصلاح اللحن، ويمنع رواية ما فيه لحن مطلقًا.**

وهو مذهب العز بن عبد السلام (ت٦٦٠هـ)، الذي آثر السلامة من التقوِّل على رسول الله ﷺ، وإن عَنَى ذلك ترك رواية جملةٍ من أقواله ﷺ، فهو في هذه المسألة يختار تَرْكَ الخطأِ والصواب أيضاً؛ لأن اللحن لم يصدر عن رسول الله ﷺ قطعًا، فنسبته إليه نوعٌ من الكذب غير المتعمد، والكذب لا تحل روايته، سواء أتعمَّد الكذاب أم أخطأ. حكى ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ) عن العزّ هذا الرأي فقال: "سمعتُ من شيخنا أبي محمد بن عبد السلام -وكان أحد سلاطين العلماء- يرى في هذه المسألة ما لم أره لأحد، وهو أَنَّ هذا اللفظ المُختلَّ لا يُروى على الصواب ، ولا على الخطأ. أما على الصواب؛ فلأنه لم يسمع من الشيخ كذلك، وأما على الخطأ؛ فلأن رسول الله ﷺ لم يقله كذلك"[5].

قال السخاويّ: ولم أر ذلك لغير العز، واستحسنه بعض المتأخرين وقاسه غيره على إذا ما وكَلّه في بيع فاسد، فإنه لا يستفيد الفاسد؛ لأن الشرع لم يأذن فيه، ولا الصحيح؛ لأن المالك لم يأذن فيه[6].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤١٢.

(٢) الإلماع، ص١٧٨- ١٧٩.

(٣) قال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على هذا الحديث: إسناده ضعيف؛ لإبهام راويه عن ابن عمر، ولجهالة علي بن النعمان بن قراد. **ينظر**: مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون ٩/ ٣٢٧.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢١٨.

(٥) الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص٢٩٤-٢٩٥.

(٦) ينظر: فتح المغيث ٣/ ١٥٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٣. **مذهب من يرى إصلاح اللحن:**

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الرسول ﷺ لم يلحن مطلقًا. وأن القوم كانوا عربًا ولم يكونوا يلحنون. وأن من اللحن ما يحيل الأحكام ويصيِّر الحرام حلالاً، والحلال حراماً، وما كان هذا سبيله فلا يلزم اتباع السماع فيه، خاصةً إذا عُرف وجه الصواب، وكان الحديث معروفًا، ولفظ العربية به ظاهرًا معلومًا. وأن اللحن إذا لم يُصلَح يتبعه لحن آخر حتى يصبح الحديث أعجميًا. قال عبدالله بن سعيد الرَّحَبِيُّ: "سمعت بعض أصحابنا يقول: إذا كتب لحَّان فكتب من اللحَّان لحّان آخر، فكتب من اللحّان لحّان آخر، صار الحديث بالفارسية"(١)؛ لذا قالوا: ينبغي للحديث الملحون أن يُصْلَح، قال الحافظ العراقيّ: "وإلى هذا ذهب المحصِّلُون من العلماء والمحدِّثين، وهو قول الأكثرين"(٢).

وممن ذهب هذا المذهب(٣): الشعبي، وعطاء، والقاسم بن محمد، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين، حيث سئلوا عن الرجل يحدِّث بالحديث فيلحن، أيرويه السامع له كذلك؟ أم يعربه؟ فقالوا: بل يعربه. ذكره ابن أبي خيثمة في كتاب الإعراب له.

وعن الأعمش قال: إن النبي ﷺ لم يلحن، فقَوِّمُوه. وعن عباس الدوري، أنه قيل لابن معين: ما تقول في الرجل يقوِّم للرجل حديثه، يعني ينزع منه اللحن؟ فقال: لا بأس به. وقال أبو داوود: كان أحمد بن صالح يقوم كل لحن في الحديث. قال الخطيب: "والذي نذهب إليه رواية الحديث على الصواب وترك اللحن فيه وإن كان قد سُمِعَ ملحونًا؛ لأن من اللحن ما يحيل الأحكام، ويصيِّر الحرام حلالاً، والحلال حرامًا، فلا يلزم اتباع السماع فيما هذه سبيله، والذي ذهبنا إليه هو قول المحصلين والعلماء من المحدِّثين"(٤). قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): "والقول به -أي بالرواية- على الصواب مع الإصلاح لازم على مذهب الأكثرين"(٥).

ثم إن أهل الحديث الذين اختاروا مذهب إصلاح اللحن اختلفوا في نوعية اللحن الذي ينبغي إصلاحه، وكيفية إصلاحه في الكتاب، وطريقة قراءته، هل يُغيَّر في أصل الكتاب، ويُقرأ الحديث بعد إصلاحه على

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٤.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٥١٣.

(٣) **ينظر**: الكفاية في علم الرواية، ص١٩٤- ١٩٨، وفتح المغيث ٣/ ١٥٥- ١٥٧.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٢.

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢١٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الصواب، أم يُترَك كما هو في الأصل مع التضبيب[1] عليه والتنبيه على لحنه وتوضيح الصواب فيه في الحاشية؟

- **اختار فريقٌ إصلاح اللحن البيِّن وترك اللحن اليسير.**

وقد راعى أصحاب هذا المذهب الحرص على تحصيل المصلحة التي قَصَدَ إلى تحصيلها مانعو الإصلاح وهي: الحفاظ على الرواية بنصها ما أمكن، كما راعوا دفع المفسدة التي قصد إلى دفعها أصحاب مذهب الإصلاح، وذلك حين يكون المقام مقام ضرورة، وحددوا موضع الضرورة بحالة تغيير المعنى تغييرًا فاحشًا[2].

روى القاضي عياض عن الشعبيّ أنه قال: "إذا سُمِعَ اللحن البيِّن يُعرَب"[3]. وهذا المذهب هو اختيار الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وأيده فيه بعض أهل الحديث، فعن عبدالله بن عبد الحميد بن ميمون بن مهران أنه قال: "سألتُ أحمد بن حنبل عن اللحن في الحديث، فقال: لا بأس به"[4]. ومراده –رحمه الله– إذا لم يَفْحُش، فقد ثبت أن ابن زنجويه سأل الإمام أحمد: "يجيء الحديث فيه اللحنُ وشيءٌ فاحش، فترى أن يُغَيَّر؟ أو يُحَدَّث به كما سُمِع؟ قال: "يُغَيَّر، إن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يلحنون، إنما يجيء اللحن ممن هو دونهم"[5]. وقال عبد الله بن أحمد: "كان أبي إذا مَرَّ بأيّ لحْن فاحش غيَّرَه، وإن كان سهلاً تَرَكَه وقال: (كذا قال الشيخ)... وعن أبي الحسن بن المُنَادِي قال: كان جدّي لا يرى بإصلاح الغلط الذي لا يشكُّ في غلطه بأسًا"[6].

وأيَّد الخطيب البغداديَّ مذهب إصلاح اللحن البيّن، مرجِّحًا إصلاحه فيما لا يختلف فيه المعنى من اللحن، أما الذي يختلف به المعنى فإصلاحه لازم عنده، يقول: "كان إسماعيل بن أبي خالد إذا حدَّث عن قيس يقول: (حدثني قيس بن **أبو** حازم). ولا أعلم أحدًا حدَّث عن ابن أبي خالد عن قيس فنسبه إلا قال: ابن أبي حازم. وهذا إجماع منهم على أن إصلاح اللحن جائز. وإذا كان اللحن يحيل المعنى فلا بد من تغييره، وكثيرٌ من الرواة يحرفون الكلام عن وجهه، ويزيلون الخطاب عن موضعه، وليس يلزم مَنْ أخذ عمن هذه

---

(١) **التضبيب**: اصطلح أهل الحديث على أن يجعلوا خطًا أوله مثل الصاد (صـــ) فوق الحديث الذي صح وروده من جهة النقل غير أنه فاسد لفظًا أو معنى، أو ضعيف أو ناقص؛ تنبيهًا بذلك لمن ينظر في الكتاب على أنه قد وقف عليه ونَقَلَه على ما هو عليه مع صحته روايةً، وسموا هذا العمل (تضبيبًا). **ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٩٧.**

(٢) لحن الرواة وأثره في رواية الحديث، ص٣١.

(٣) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ١/ ٢٢٦.

(٤) الكفاية في علم الرواية، ص٢٥٠.

(٥) مسائل أحمد بن حنبل، رواية ابن هاني النيسابوري ٢/ ٢٣٤– ٢٣٥.

(٦) فتح المغيث ٣/ ١٥٨، ١٦١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

سبيله أنْ يحكيَ لفظه إذا عرف وجه الصواب، وخاصة إذا كان الحديث معروفًا، ولفظ العربية به ظاهرًا معلومًا، ألا ترى أن المحدِّث لو قال: (لا يؤمُّ المسافرَ المقيمُ) بنصب المسافر، ورفع المقيم، كان قد أحال المعنى فلا يلزم اتباع لفظه؟"[1].

- **وذهب فريق إلى منع إصلاح اللحن إذا كان له وجه في العربية ولو ضعيفًا.**

أصحاب هذا الرأي يرون عدم تغيير اللحن إلا إن ثبت باليقين الواضح غير القابل للشك أنه لحن، وأنه لا وجه آخر يُصرَف فيه. وقد راعى أصحاب هذا المذهب سدّ الباب على المجترئين على تغيير لفظ الحديث لخطأٍ أو لحن يرونه فيه، وربما يظهر فيما بعد أن الصواب فيما غيّروه وظنُّوه خطأً، قال النسائي (ت٣٠٣هـ): "إن كان شيئاً تقوله العرب فلا يغيّر، وإن لم يكن من لغة قريش؛ لأنه عليه الصلاة والسلام كان يكلم الناس بألسنتهم، وإن كان لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن"[2].

وإلى هذا ذهب ابن حزم (ت٤٥٦هـ)[3]. قال السخاوي: "ونحوه قول أبي عمران الفَسَوِيّ: إن كان مما لا يوجد في كلام أحد من العرب قُرِئ على الصواب وأُصْلح؛ لأنه ﷺ لم يكن يلحن، وإن كان مما يقوله بعض العرب ولم يكن في لغة قريش فلا؛ لأنه ﷺ كان يكلم الناس بلغتهم، يعني كقوله على لغة الأشعريين في قلب اللام ميمًا "لَيْسَ مِنْ أَمْ بِر أَمْ صِيَام فِي أَمْ سَفَر"[4]؛ لذلك حذّر أهل الحديث من التسرُّع في إصلاح اللحن وتغييره، وخوَّفوا من التجرؤ على ذلك دون يقين قاطع؛ لكثرة لغات العرب وتشعبها، ولا يحيط باللغة كلها إلا نبيّ. قال ابن الصلاح محذّرًا من الجرأة في تغيير اللحن: "كثيراً ما نرى ما يتوهمه كثيرٌ من أهل العلم خطأً وربما غيروه، صواباً ذا وجهٍ صحيح وإن خفي واستُغْرِب، لا سيما فيما يعدُّونه خطأً من جهة العربية؛ وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها... هذا أبو الوليد الوَاقِشِيّ مع تقدمه في اللغة، وكثرة مطالعته وافتنانه وثقوب فهمه وحِدَّةِ ذهنه كان يبادر إلى الإصلاح، ثم يتبين الصواب فيما كان في الرواية، وكذلك غيره ممن سلك مسلكه"[5].

وحرصًا على الدقة في الرواية، وصيانتها من أن يتسرّب إليها ما ليس منها؛ ذهب جمهور أهل الحديث إلى مذهبٍ هو أبقى للمصلحة، وأنفى للمفسدة، يراعي الدقة في تقييد الحديث بلفظه الذي سُمِع به،

(١) الكفاية في علم الرواية، ص١٩٧- ١٩٨، وفتح المغيث ٣/ ١٥٨.

(٢) إكمال المعلم شرح صحيح ١/ ٢٢٦.

(٣) **ينظر**: الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٨٩.

(٤) فتح المغيث ٣/ ١٥٨.

(٥) علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢١٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

والتنبيه على لحنه، مع عدم التسرّع في إصلاحه وتغييره عند الظن بوجود خطأ أو لحن فيه. ووضعوا منهجيةً علمية دقيقة لذلك فقالوا:

- **لا يُصلَحُ اللحن في أصل الكتاب، وإنما يترك كما هو، مع التضبيب عليه، وبيان صوابه في الحاشية، وهو اختيار جمهور المحدّثين.**

وحكاهُ القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) عن عمل أكثرِ الأَشياخ، فقال: "الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ أن ينقلوا الرواية كما وصلت إليهم، ولا يغيروها في كتبهم، حتى في أحرف من القرآن اشتهرت الرواية فيها في الكتب على خلاف التلاوة المجمع عليها، ومن غير أن يجيء ذلك في الشواذ، ومن ذلك ما وقع في الصحيحين والموطأ وغيرها، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب مع تقريرهم ما في الأصول على ما بلغهم"[1]. وحكاه ابن فارس[2] أيضاً عن شيخه أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان -راوي سنن ابن ماجه عنه-، فقال: إنه كان يكتب الحديث على ما سمعه لحنًا، ويكتب على حاشية كتابه: كذا قال -يعني الذي حدثه به-، والصواب كذا. "قال ابن فارس: وهذا أحسنُ ما سمعتُ في هذا الباب. ونحوه قول المَيَّانِشِي: صَوَّبَ بعض المشايخ، هذا وأنا أستحسنه وبه آخُذُ"[3].

قال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ): "وأمَّا إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله، فالصواب ترْكُه، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التّضْبِيب عليه، وبيانِ الصواب خارجًا في الحاشية.

ثم عند السماع إذا قرأ الراوي شيئًا من ذلك، فإن شاء قَدَّم ما وقع في الأصل والرواية، ثم يبيِّن الصواب إما من جهة العربية أو من جهة الرواية، وإن شاء قَدّم ما هو الصواب ثم قال: وقع في الرواية كذا وكذا، أو وقع عند شيخنا كذا، أو وقع من طريق فلان كذا. والثاني أولى من الأول وأسلم؛ سدًّا لباب التغيير والإصلاح؛ لكيلا يَجْسُرَ على ذلك من لا يُحْسِن، ويتسلَّط عليه من لا يعلم، وكيلا يُتَقَوَّل على رسول الله ﷺ ما لم يَقُل"[4].

وقد شنَّع القاضي عياض على المجترئين على إصلاحِ ما يظنون أنه لحن في الأحاديث النبوية، وتغيير

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص١٨٦.

(٢) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي اللغوي صاحب (مقاييس اللغة)، وأشار إلى هذا في كتابه (مأخذ العلم)، ص٣٧.

(٣) فتح المغيث ٣/ ١٦٠.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢١٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ذلك في كتبهم، فقال في مقدّمة كتابه (مشارق الأنوار): "فأما الجسارة فخسارة، فكثيرًا ما رأينا من نبَّه بالخطأ على الصواب فعكس الباب، ومن ذهب مذهب الإصلاح والتغيير –يعني في الكتاب– فقد سلك كل مسلكٍ في الخطأ، ودلَّاه رأيه بغرور، وقد وقفتُ على عجائب... وتكلمنا وتكلم الأشياخ والحفاظ فيما أصلحه أبو عبد الله بن وضاح في الموطأ على يحيى بن يحيى، وعلى ما أصلحه القاضي أبو الوليد الكنانيّ على هذه الكتب، وإظهار الحجج على الغلط في كثير من ذلك الإصلاح، وبيان صحة الرواية في ذلك"(١). وضرب القاضي عياض أمثلة على هذا الإصلاح الذي ظهر أنه خطأ وأن الصواب فيما غُيِّر، من ذلك ما رواه الإمام مالك في الموطأ قال: حدَّثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال: "أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **السَّعْدَيْنِ** أَنْ يَبِيعَا آنِيَةً مِنْ الْمَغَانِمِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَبَاعَا كُلَّ ثَلَاثَةٍ بِأَرْبَعَةٍ عَيْنًا، أَوْ كُلَّ أَرْبَعَةٍ بِثَلَاثَةٍ عَيْنًا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَرْبَيْتُمَا فَرُدَّا"(٢). (السعْدَيْن) كذا –على التثنية بفتح الدال– عند كل رواة الموطّأ، وعند ابن وضاح (السّعْدِيّين) بكسر الدال وتشديد الياء على النسبة، قال القاضي عِياض: "وهو خطأ، إنما هما سعد بن عبادة، وسعد بن أبي وقاص"(٣)؛ لذلك قالوا: إنَّ أَصْلَحَ ما يُعْتَمَد عليه في الإصلاح أَنْ يكون ما يُصلَح به الفاسد قد ورد في أحاديث أخر؛ فإنَّ ذَاكِرَهُ آمَنُ من أن يكون متقوِّلًا على رسول الله صلى الله عليه و سلم ما لم يَقُل(٤).

ومجمل الأمر: أن اللحن إذا وقع في رواية الحديث فإن بعض المحدّثين يجوِّزُ إصلاحه وتغييره في الكتاب، والجمهور على تقريره في الأصل على حاله، مع التضبيب عليه وبيان الصواب في الحاشية. ثم الأَوْلَى عند السماع أن يقرأ على الصواب، ثم يقول: في روايتنا أو عند شيخنا أو من طريق فلان كذا، وله أن يقرأ ما في الأصل ثم يذكر الصواب. وأحسن الإصلاحِ الإصلاحُ بما جاء في رواية أو حديث آخر.

كانت هذه مواقف أهل الحديث تجاه ما وقع في الرواية من لحن، فماذا كان موقفهم تجاه العوامل المؤدية إلى اللحن؟

(١) مشارق الأنوار، للقاضي عياض ١/ ٤.

(٢) رواه الإمام مالك في الموطأ، (كتاب البيوع)، (باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْفِضَّةِ تِبْراً وَعَيْناً) ٢/ ٦٣٢.

(٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٢٣٦.

(٤) **ينظر**: علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢٢٠، والإلماع، ص١٨٦-١٨٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ج. موقف أهل الحديث تجاه العوامل المؤدية إلى اللحن:

- **موقفهم من التصحيف.**

ينشأ التصحيف غالبًا عن الأخذ من الصحُّف والتحمُّل عنها، من غير تلقٍّ عن الشيوخ مشافهةً. ولا يأمن مِن الخطأ مَن يأخذ علمه من الصحف؛ لتصرُّف المتأخرين في الخطِّ القديم، وتركهم الشكل إلا قليلاً، فيقع القارئ –إن لم يكن بارعًا في العربية– في اضطراب شديد حين القراءة؛ لأنه إما أن يقرأ الكلماتِ المحتملةَ لوجوهٍ شتَّى بأي وجهٍ اتفق له؛ فيكون خطؤه أكثر من صوابه، وإما أن يقف حائرًا حتى يجد ما يزيل حيرته إن تيسّر ذلك(١).

وقد تنبَّه السلف من أهل الحديث إلى ما يحدثه الأخذ عن الصحيفة من تحريف وتصحيف وتغيير في معاني النصوص وأسماء الرواة، فوضعوا قوانين التحمل والأداء، وحذّروا الرواة من أخذ الحديث من بطون الكتب، وكانوا يقولون: (من أعظم البلية تشييخ الصحيفة)، وكان الأئمة من أهل الحديث ينبِّهون على المصحِّفين من الرواة وتصحيفاتهم. قال الإمام مسلم: "حدثنا زهير بن حرب، حدثنا إسحاق بن عيسى، حدثنا ابن لَهِيْعَةَ قال: كتب إلي موسى بن عقبة يقول: حدثني بُسْرُ بن سعيد عن زيد بن ثابت: (أن رسول الله ﷺ احتجم في المسجد). قلت لابن لَهِيْعَةَ: مسجد في بيته؟ قال: مسجد الرسول ﷺ.

قال الإمام مسلم: وهذه رواية فاسدة من كل جهة، فاحشٌ خطؤها في المتن والإسناد جميعًا. وابن لَهِيْعَةَ المصَحِّف في متنه، المغفل في إسناده. وإنما الحديث (أن رَسُولُ اللهِّ ﷺ احْتَجَرَ بِخَصَفَةٍ أَوْ حَصِيرٍ يصلي فيها)(٢)، وابن لَهِيْعَةَ إنما وقع في الخطأ في هذه الرواية؛ لأنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث، أو عَرْضٍ عليه، فإذا كان أحد هذين –السماع أو العرض– فخليقٌ أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله"(٣).

وقد ينشأ التصحيف بسبب عوامل أخرى تنبَّه لها أهل الحديث واتخذوا احترازاتٍ تجاهها، فتنبَّهوا لما يحدثه التشابه بين بعض حروف اللغة العربية من تصحيف، وحذَّروا من الوقوع فيه، ولجأوا إلى ضبط ما

---

(١) **ينظر**: توجيه النظر إلى أصول الأثر، للجزائري، ص٣٦٤– ٣٧٠، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، محمود فجال، ص٩٨.

(٢) **احتجر**: اتخذ حجرة. **ينظر**: اللسان (ح ج ر).

(٣) كتاب التمييز، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، ص١٨٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

يُشْكِلُ ويَلْتَبِس من ذلك في أسماء الرواة ومتون الأحاديث، وتنبَّهوا إلى ما يحدثه سوء السمع من تصحيف؛ لذلك استحبَّ بعضهم أن يكرر المحدِّث الحديث ثلاثًا حتى لا يقع تصحيف في سمع الطلاب، كما استعانوا بالمستملين(١)، واشترطوا فيهم الفصاحة وحسن الأداء(٢).

وعدّ أهل الحديث (معرفة المصحَّف) فنًّا من فنون الحديث لا ينبري له إلا الحُذَّاق، قال ابن الصلاح: "معرفة المصحَّف فنٌّ جليل إنما ينهض بأعبائه الحذاق من الحفاظ"(٣)، وهو من الأهمية بمكان؛ لما فِيْهِ من تنقية الأحاديث النبوية مما شابها في بعض الألفاظ سواء كان في متونها أم في رجال أسانيدها. وعني أهل الحديث به، فتتبعوا المصحَّف من الروايات ونبَّهوا على التصحيف الواقع فيها، ومثاله ما نقله السيوطيّ عن القاضي عياض في الحديث الذي رواه أبو هريرة: (نَحْن الآخِرونَ السابِقُونَ يَومَ القِيامَة، بَيْدَ أَنَّهم أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبْلِنَا، وأُوتِينَاه مِن بَعْدِهم)، قال القاضي عياض: كذا هو الحرف (بَيْدَ) بفتح الباء وسكون الياء، ووقع عند السمرقنديّ وعند الطبريّ (بأَيْد) وليس هذا من ذاك، وقد صُحِّف(٤).

وكانوا يصوِّبون التصحيف إذا سمعوه، ويتناقلون الألفاظ المصحَّفة، وأسماءَ من صحَّف فيها؛ تنبيهًا عليها، وتحذيرًا للآخذين بتلك الرواية، "قال محمد بن العباس الخَزَّاز: حضرتُ الصُّوْلِيُّ وقد روى حديث رسول الله ﷺ: (من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال): (وأتبعه شيئًا من شوَّال)، فقلتُ: أيها الشيخ، اجعل النقطتين اللتين تحت الياء فوقها. فلم يعرف ما قصدتُ له، فقلت: إنما هو (سِتًّا من شوال)، فرواه على الصواب. قال الأزهري: وسمعتُ الدارقطنيّ يذكر أن الصوليّ روى حديث أبي أيوب الأنصاريّ عن رسول الله: (من صام رمضان...) فصحَّف فقال فيه: (وأتبعه شيئًا من شوال)"(٥).

ومما يقدح في الراوي ويجرح في ضبطه ويؤخِّر رتبته عند أهل الحديث أن يصحِّف وهو يحدّث من كتبه، وذلك إذا كَثُر التصحيف عنده وقَبُح، قال الذهبيّ في (نجا بن أحمد العطار الدمشقي): "متأخر، ليس

---

(١) **المستملي هو**: طالب الإملاء من الشيخ، يقال: استملاه الكتاب، أي: سأله أن يمليه عليه، فالمستملي هو مستملٍ بالنسبة للشيخ، وهو بالنسبة للطلاب مُمْلٍ. وقد كانت مجالس الحديث تعقد، فيجتمع الفئام من الناس، ويصعد المستملي على الأماكن المرتفعة، ويبلِّغُ عن الشيخِ ما يُمليه. **ينظر: أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، ص١– ٢٤.**

(٢) **ينظر**: التصحيف وأثره في الحديث والفقه، ص ٥٧– ٧٨.

(٣) علوم الحديث، ص٢٧٩.

(٤) **ينظر**: التطريف في التصحيف للسيوطي، ص٥٣– ٥٤.

(٥) التطريف في التصحيف، ص ٤٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

بعمدة، كان آية في التصحيف والخطأ"[1]. وسئل أبو حاتم الرازي عن مُؤَمَّلُ بن إسماعيل و أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي -صاحبَيْ سفيان الثوري- ؟ فقال: "في كتبهما خطأ كثير، وأبو حذيفة أقلهما خطأً. وقال عبدالرحمن: سُئل أبي عن أبي حذيفة فقال: صدوق معروف، ولكن كان يصحِّف"[2].

وقد يردّون حديث الراوي الثقة الذي يرتضونه لو آنسوا منه تصحيفًا شنيعًا، "قال ابن الزبير الحُمَيْدِيُّ: إن قيل: ما الغفلة التي تَرُدُّ بها حديث الرجل الرضِيّ الذي لا يُعرف بكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط، فيقال له في ذلك، فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، ويغيره بقولهم في كتابه، لا يعرف فرق ما بين ذلك. أو يصحف تصحيفا فاحشا يقلب المعنى[3]".

وجعلوا التصحيف -سواءً كان في الإسناد أو المتن- عِلَّةً من علل الحديث التي تقدح في صحته، وأفرد النقاد من المحدِّثين كتبًا جمعت علل الحديث ونبَّهت على وجه الصواب فيها، كما فعل علي بن المديني (ت٢٣٤ه)، والإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، ومحمد الترمذي (ت٢٥٠هـ)، وابن رجب (ت٨٠٥هـ) في شرح علل الترمذي، وقد تضمنت كتب العلل التنبيه على التصحيف الحاصل في أسماء الرواة ومتون الأحاديث[4].

وبلغ المحدِّثون من الصراحة والأصالة في النقد أنهم لا يرحمون من وقع في وَهْمٍ مهما كانت منزلته، ولا يعرفون المداجاة والمداراة في النقد مهما بلغت منزلة المنقود، وليس مراد مَنْ تتبَّع الرواة ونبَّه على تصحيفاتهم الطعنُ في المصحِّفين والحطّ من قدرهم، فإن فيهم من وقع في التصحيف نادرًا وهو من أهل التثبُّت، بل مرادهم بيان الصواب، والتنبيه على ما يُخشَى أن يَزِلَّ فيه من لم يتنبَّه له من الطلاب[5]، قال الأَبْنَاسِيّ في (باب معرفة المصحف من أسانيد الحديث ومتونها): "وكثير من التصحيف المنقول عن الأكابر الجلة لهم فيه أعذار لم ينقلها ناقلوه... وأما ما وقع لبعض المحدِّثين من ذلك فمنه ما يكاد اللبيب يضحك منه، كما حُكِيَ عن بعضهم أنه جمع طرق حديث: (يا أبا عُمَيْر ما فَعَل النُّغَيْر) ثم أملاه في مجلسه على من حضره من الناس فجعل يقول: (يا أبا عُمَيْر ما فَعَل البَعِير)، فافتضح عندهم وأرخوها عنه"[6].

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٤/ ٢٤٨.

(٢) التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، لسليمان الباجي المالكي ٢/ ٧٧٧.

(٣) تصحيفات المحدثين للعسكري ١/ ١١- ١٢.

(٤) **ينظر**: جهود المحدثين في بيان علل الحديث، لعلي الصياح ١/ ٢٤- ١٤٧.

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص٣٦٤- ٣٦٥.

(٦) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ٢/ ٤٧٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وأهل الحديث يجمعون على أن سبيلَ السلامة من التصحيف هو الأخذُ من أفواه أهل العلم والضبط، فإنَّ مَن حُرِم ذلك وكان أَخْذُه وتعلُّمُه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف ولم يفلت من التبديل والتصحيف(١).

- **موقفهم من عدم معرفة العربية.**

حذّر أهل الحديث الرواة من الوقوع في اللحن، وأرشدوهم إلى سبيل السلامة منه وهو تعلّم العربية. وقد اهتم الرعيل الأوّل من رواة الحديث النبويّ بتعلُّمها، وكانوا يعُدُّون تعلمَّها دينًا؛ لذلك حرِصوا على تقويم ألسنتهم، واجتنبوا اللحن في كلامهم، وعدّوه عَيْباً، فعن الزهري عن سالم عن أبيه قال: "مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يرمون رِشقًا(٢) فقال: بئس ما رميتم! فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنا قومٌ متعلمين، فقال: والله لذنبكم في لحنكم أشدُّ عَلَيَّ من لحنكم في رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: رحم الله رجلًا أصلح من لسانه". وعن عُمَرَ رضي الله عنه أنه قال: "تعلموا العربية، فإنها تزيد في المروءة". وأُثِر عن عليٍّ وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنهم كانوا يضربون أولادهم على اللحن(٣).

وقد عرف أهل الحديث مكانة العربية وتفطَّنوا إلى أهميتها لطالب حديث رسول الله ﷺ، فحثُّوا الرواةَ على تعلُّم الإعراب؛ اتقاءً للحن، وكان الإمام أحمد رضي الله عنه يقول: "ليس يتَّقي من لا يدري ما يتَّقي". وعن الشعبيّ أنه قال: "النحو في العلم كالملح في الطعام لا يُستغنى عنه"(٤).

ويكفي أن ننظر في السبب الذي دفع سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى طلب علم النحو–وقد كان أول أمره طالب حديث–، لنعرف مدى حرص أهل الحديث على سلامة رواتهم من اللحن في روايتهم عنهم. ذلك أن سيبويه حين قدم البصرة ودخل مسجدها الذي كان يعجّ بحلقات العلم من حديث وفقه ولغة ونحو وأدب، جلس إلى حلقة المحدِّث الإمام حماد بن سلمة (ت١٦٧هـ)، وكان يستملي الحديث عليه، وبينما هو يستملي قول النبيّ ﷺ: (ليس من أصحابي إلا من لو شئتُ لأخذتُ عليه، ليس أبا الدرداء)، قال سيبويه:

---

(١) **ينظر**: علوم الحديث لابن الصلاح، ص٢١٨، وفتح المغيث ٣/ ١٥٢.

(٢) **الرِّشق بالكسر**: إذا رمى أهل النضال ما معهم من السهام كلها ثم عادوا فكل شوط من ذلك رشق. **ينظر**: لسان العرب (ر ش ق).

(٣) **ينظر**: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٤– ٢٨.

(٤) **ينظر**: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٤– ٢٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ليس أبو الدرداء، فصاح به شيخه حمَّاد: لحنت يا سيبويه[1]، (ليس أبا الدرداء)، فقال سيبويه: لا جرم، لأطلبَنّ علمًا لا تلحنني فيه أبداً. فطلب النحو، وأخذ عن الخليل بن أحمد، وعن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم[2]، وصار إمام العلم، وصنَّف كتابه الذي لم يسبقه إليه أحد مثله ولا لحقه أحد من بعده. ولو لم يكن المحدِّثون حريصين على لغة الرواة يتتبعون لحنهم ويقَوِّمُون خطأهم لما استشعر أولئك الرواة أهمية تعلم العربية ولما اتجهوا لها خاصة. وحمَّاد هذا هو الذي كان يقول: "مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار علية مخلاة ولا شعير فيها"[3].

وأفرد أهل الحديث في مصنفاتهم أبوابًا في أهمية معرفة العربية؛ توجيهًا إلى ضرورة تعلُّمها، فالخطيب البغدادي عقد في كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) فصلاً سماه (الترغيب في تعلم النحو والعربية؛ لأداء الحديث بالعبارة السوية)، جمع فيه جملةً من أقوال السلف في الحض على تعلُّم النحو واتقاء اللحن. وقال: "ينبغي للمحدِّث أن يتقي اللحن في روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دَرْسِه النحو ومطالعتِه علم العربية"[4]، وكذا فعل السخاوي في كتابه (الغاية في شرح الهداية)، فأفرد بابًا سماه (التحذير من اللحن والتصحيف والحث على تعلم النحو واللغة وكذا مشتبه الأسامي من أقوال العلماء).

وفي (غريب الحديث) أفرد الخطّابيّ بابًا أسماه (القول فيما يجب على مَن طلب الحديث مِن تعلُّم كلام العرب)، وفيه وجّه طلبة الحديث النبويّ إلى ما تمس بهم الحاجة إليه من معرفة العربية فقال: "وملاك الأمر فيما تمس بهم إليه الحاجة منها معرفة أبواب ثلاثة وهي: أمثلة الأسماء، وأبنية الأفعال، وجهات الإعراب. فإن مَن لم يُحكِم هذه الأصول لم يَكمُل لأن يكون واعيًا لعلم، أو راويًا له، وبالحَرِيّ أن يكون ما يُفسِده منه أكثر مما يصلحه، وقد قال ﷺ: (نَضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَحَفِظَهَا وَوَعَاهَا وَأَدَّاهَا كما سمعها، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْه)"[5].

---

(١) ووجه اللحن فيه هو أنّ (ليس) هنا فيها معنى الاستثناء وحقّ ما بعدها النصب، لأنه خبر لها، والتقدير في قولك: (ليس أبا الدرداء) أي: ليس بعضُهم أبا الدرداء؛ فبعضهم الاسم وما بعده الخبر، وخبر ليس منصوب كما لو لم يكونا في باب الاستثناء. **ينظر: أسرار العربية، للأنباري، ص٢١٣**.

(٢) **ينظر**: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، ص٥٤. أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني، ص١١٧.

(٣) فتح المغيث ٣/ ١٥١.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٤.

(٥) غريب الحديث، للخطابي ١/ ٥٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

على أن أهل العلم لا يقصدون من الحضِّ على تعلُّم العربية معرفةَ دقائق اللغة وتعليلات النحو والغوص في تفصيلاتها، وإنما معرفة طرائق العرب في كلامهم، وسننهم في تراكيبهم معرفةً عامّةً تقيهم مَعَرَّة اللحن والتحريف، قال السخاويّ: "وأقل ما يكفي من يريد قراءة الحديث أن يعرف من العربية أن لا يلحن. ويُستَأنَس له بما رويناه: أنهم كانوا يُؤْمَرُون أن يتعلموا القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض، ثم العربية الحروف الثلاثة -وفسرها بالجر والرفع والنصب-؛ وذلك لأن التوغل فيه -يعني في النحو- قد يُعَطِّل عليه إدراك هذا الفن الذي صرح أئمته بأنه لا يَعْلَقُ إلا بمن قَصَر نفسَه عليه ولم يضم غيره إليه"[1].

وقد أشار ابن فارس إلى هذا فقال: "من أراد معرفة ما في كتاب الله جلّ وعَزّ، وما في سنة رسول الله ﷺ، من كل كلمة غريبة أو نظم عجيب - لم يجد من العلم باللغة بُدًّا. ولسنا نقول: إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب؛ لأن ذلك غير مقدور عليه، ولا يكون إلا لنبيّ، بل الواجب علم أصول اللغة، والسنن التي بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة. فأما أن يُكَلَّف القارئ أو الفقيه أو المحدِّث معرفة أوصاف الإبل وأسماء السباع ونعوت الأسلحة، وما قالته العرب في الفلوات والفيافي، وما جاء عنهم من شواذ الأبنية وغرائب التصريف – فلا"[2].

وجمهور أهل الحديث على أنه ينبغي للراوي أن يتعلّم من النحو ما يستقيم به لسانه. ومن أئمتهم من كان **يجعل تعلُّم العربية بمنزلة الواجب على طالب الحديث**، ويشترط على تلاميذه تعلم النحو قبل إملاء الحديث، فعن حاجب بن سليمان قال: سمعت وكيعًا يقول: "أتيت الأعمش أسمع منه الحديث، وكنت ربما لحنت، فقال لي: يا أبا سفيان، تركت ما هو أولى بك من الحديث. فقلت: يا أبا محمد، وأيُّ شيء أولى من الحديث؟ فقال: النحو، فأملى عَلَيَّ الأعمشُ النحوَ ثم أملى عَلَيَّ الحديث"[3].

قال ابن الصلاح: "وحقٌّ على طالبِ الحديث أن يتعلّمَ من النحو و اللغة ما يتخلَّصُ به عن شَيْن اللحن، والتحريف، ومَعَرَّتهما"[4]. قال السخّاويّ معقِّبًا على قول ابن الصلاح: "وظاهره الوجوب، وبه صرَّح العز بن عبد السلام، حيث قال في أواخر القواعد: البدعة خمسة أقسام: **فالواجبة** كالاشتغال بالنحو الذي نقيم به كلام الله تعالى ورسوله ﷺ؛ لأن حفظ الشريعة واجب لا يتَأَتَّى إلا بذلك، فيكون من مقدمة

(١) فتح المغيث ٣/ ١٤٧.

(٢) الصاحبيّ في فقه اللغة، ص٥٠.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٦.

(٤) علوم الحديث، ص٢١٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الواجب؛ ولذا قال الشعبي: النحو في العلم كالملح في الطعام لا يستغني شيء عنه... وكذا صرح غيره بالوجوب أيضاً، لكن لا يجب التوغل فيه، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده بحيث يفهمها، ويميِّز بها حركاتِ الألفاظ وإعرابَها؛ لئلا يلتبس فاعل بمفعول، أو خبر بأمر، أو نحو ذلك"(١).

ولّما كانت معرفة اللغة والإعراب أصلٌ لمعرفة الحديث وغيره، لورود الشريعة بلسان العرب(٢)؛ شنَّع أهل الحديث على مَن لا يستوثق من هذا الأصل، فيطلب الحديث وليس له علم بالعربية، من ذلك ما رُوِيَ عن حماد بن سلمة أنه قال: "مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة(٣) لا شعير فيها"(٤). على أن من أهل الحديث من ثقل عليه علم النحو فانصرف عنه، واهتم بتجويد الضبط ودقة التحمل والأداء، كما فعل بشر بن الحارث(٥).

ومن مظاهر عناية أهل الحديث بالعربية، وصفُهم لبعض الرواة باللحن؛ تنبيهًا للآخذ منهم -وإن لم يعتبروا ذلك مما يقدح في الراوي إلا إذا فَحُش وكثُر-، فنبَّهوا إلى لحن إسماعيل بن أبي خالد وهو عندهم تابعيّ ثقة حافظ، قال الذهبيّ: "أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به"(٦)، قال الإمام أحمد فيه: "كان فاحش اللحن، كان يقول: حدثنا فلان عن أبوه"(٧). وكذا وكيع بن الجراح، وهُشَيم ونافع مولى ابن عمر وغيرهم. وكانوا يعتبرون عدم لحن الرواة فضيلةً ترفع من منزلتهم وتزيد من عوامل الثقة بهم. مقدِّمين الرجل الذي يحسن العربية على الذي يلحن فيها، وذلك إن استويا في الصفات الأخرى.

ومجمل القول في موقف أهل الحديث من معرفة الراوي وطالب علم الحديث للنحو هو: أنهم يجمعون على أنه ينبغي لراوي الحديث أن يعرف من العربية ما يتقي به اللحن. وإن أراد رواية الحديث بالمعنى، ولم يكن خبيرًا بالألفاظ ومقاصدها عالمًا بما يحيل معانيها؛ لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم.

---

(١) فتح المغيث ٣/ ١٤٦- ١٤٧.

(٢) **ينظر**: جامع الأصول لابن الأثير ١/ ٣٧.

(٣) **المِخْلاة**: كيس يعلَّق على رقبة الدَّابّة يُوضع فيه عَلَفُها. **يُنظر**: معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عمر ١/ ٦٩٤، (خ ل ي).

(٤) فتح المغيث ٣/ ١٥١.

(٥) **ينظر**: اقتضاء العلم العمل، ص٩٤.

(٦) سير أعلام النبلاء ٦/ ١٧٧.

(٧) العلل ومعرفة الرجال، ١/ ٣٤٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وهم لا يعُدُّون اللحن من مسقطات عدالة الراوي التي يُردُّ بها الحديث، وإنما شروط الراوي وشروط قبول الرواية معروفة عندهم، ومتى ما توافرت تلك الشروط في الراوي وفيما يرويه قبلوا منه دون التفات إلى لحنه، إلا إذا كثر لحن الراوي وغلطه وتصحيفه في روايته فإن ذلك مما يقدح في ضبطه، وينزل برتبته عند أئمة الجرح والتعديل فيقدِّمون عليه غيره. وإن كان لحنه شنيعًا يحيل المعنى ويخالف به غيره من الثقات رُدّت روايته ولم تُقبل منه. ولعلهم لم يشترطوا عدم اللحن في الراوي لأنهم وضعوا من الاحترازات والضوابط للراوي وللرواية المقبولة ما يأمنون به من اللحن، فاشترطوا العدالة في ذات الراوي، مما يمنعه من أن يُدخِل في الحديث ما ليس منه أو يغير لفظ الحديث النبويّ الشريف وهو غير عالم بما يحيل معاني الألفاظ، واشترطوا الضبط واصطلحوا على ضوابط تضمن ضبط الراوي لما يرويه. وأما لحن الراوي في كلامه دون روايته فهذا مما لا يلتفت إليه عند قبول الرواية.

وأما طالب علم الحديث فعلوم العربية من مبادئ ما عليه الإلمام به، ولا خلاف بين العلماء أن معرفة العربية بحق طالب علم الحديث مقدمة على طلب علم الحديث نفسه؛ لذلك قالوا: إن من لم يعرف الكلام العربي وأبجدياته، وقانونه الذي بيّنه النحاة بتفاصيله، وقواعد استعمال العرب فيه، فهو بمعزل عن علم الحديث النبويّ[1]. **ثم إن الناظر إلى علماء الحديث وصلتهم بالنحو لَيدركُ مدى عناية المحدثين بالعربية، وغوص بعضهم فيها؛ رغبةً في الإلمام بالحديث النبويّ، ألفاظًا ومعاني وتراكيب.**

د. الصلة بين علماء الحديث وعلوم العربية:

إن المستقرئ لتراجم علماء الحديث وعلماء النحو يجد أن كثيرًا من أهل الحديث لهم باعٌ في علم النحو وعلوم العربية، وكثير من أهل النحو لهم صلةٌ وثيقة بعلم الحديث النبوي وروايته، فأبو الأسود الدؤلي (٦٩هـ) أول من أسس علم النحو، قال عنه السيوطي: "وهو معدود في التابعين والفقهاء والمحدّثين والنحاة، وكان ثقة في حديثه"[2]. وكان أبو عمر الجرميّ (٢٢٥هـ) عالمًا بالنحو واللغة وجليلاً في الحديث والأخبار، وكذلك أبو بكر الأنباريّ (ت٣٢٧هـ)، والسيرافيّ (٣٦٨)، وأبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) – عالم العربية والقراءات والحديث والتفسير– الذي عرف له أهل الحديث مكانته في علم الحديث، وشهد له كتابه (الروض الأنف) بهذه المكانة، فقد دلّ على معرفته بالأسانيد والعلل وأسماء الرجال، وعلى حفظه

(١) **ينظر**: الحطة في ذكر الصحاح الستة، للقنوجي، ص٩٧.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي ٢/ ٢٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

للمتون وضبطه، فاستحق أن يلقِّبه الذهبيّ (بالحافظ)[1]. وجمال الدين ابن مالك صاحب الألفية (ت٦٧٢هـ)، يقول عنه السيوطي: "كان أمة في الاطلاع على الحديث "[2]. وغير هؤلاء كثير[3].

وأما أهل الحديث فمنهم قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ (ت١١٨هـ) من حُفَّاظ الحديث وأئمة التابعين، قال عنه الذهبي: "كان قتادة مع حفظه وعلمه بالحديث رأسًا في العربية واللغة وأيام العرب والنسب"[4]، وهو الذي قال فيه همام: كل شيء أقوله لكم: قال قتادة، فأنا سمعته منه، فإذا كان فيه لحن فأعربوه؛ فإن قتادة كان لا يلحن[5].

وحماد بن سلمة (ت١٨٢هـ)، محدِّث من أفصح الناس وأعلمهم بالنحو واللغة، يذكره أهل الحديث في طبقاتهم ويذكره أهل النحو في طبقاتهم، وهو مقدَّمٌ عند أهل الصناعتين، قال الذهبي: كان مع إمامته للحديث إمامًا كبيرًا في العربية، فقيهًا، فصيحًا، رأسًا في السُنَّة، صاحب تصانيف[6]. وكان أهل النحو يعرفون له مكانته في العربية، فيُروَى أن سيبويه شكا حماد بن سلمة إلى الخليل بن أحمد فقال له: سألته عن حديث هشام بن عروة عن أبيه في رجل رَعُف، فانتهرني، وقال: أخطأت، إنما هو رعَف بفتح العين. فقال الخليل: صدق أتلقى بهذا الكلام أبا سلمة[7]. وكان لحن سيبويه في الحديث سبب انصرافه إلى النحو.

وابن الأخرم، محمد بن يعقوب الشيباني (٣٤٤هـ)، قال الحاكم: كان صدرَ أهل الحديث ببلدنا بعد ابن الشرقي، وكان من أنحى الناس، ما أُخِذَ عليه لحن قطّ[8].

ولاستجلاء صلة علماء الحديث بعلوم العربية اتبعت طريقة وصفية تقوم على النظر في مصنفي أهمّ الكتب التي عنيت بلغة الحديث النبويّ الشريف، وهي مصنفات (إعراب الحديث، وغريبه، وإصلاح غلطه)؛ وذلك لمعرفة هل كان هؤلاء المصنفون من علماء العربية أم من علماء الحديث -خاصة وأن (غريب

(١) **ينظر**: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البنا، ص١١٣- ١١٤.

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ١٣٤.

(٣) أفرد حسن الشاعر في كتابه (النحاة والحديث النبويّ) مبحثًا سماه (النحاة والحديث)، استقرأ فيه علاقة أهل النحو بالحديث عن طريق تتبع تراجم أشهر النحاة. ينظر: ص٩٤- ١٢٤.

(٤) تذكرة الحفاظ وذيوله ١/ ٩٣.

(٥) **ينظر**: الكفاية، ص١٩٦.

(٦) **ينظر**: ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ٧/ ٤٤٧.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢٧.

(٨) **ينظر**: ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٦٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الحديث وإعرابه وإصلاح غلطه) من علوم العربية لا من علوم الحديث؟- وإن كانوا من علماء الحديث فما هي مكانتهم عند أهل العربية؟

- **المحدِّثون وإعراب الحديث:**

إن مصنفات إعراب الحديث النبويّ الشريف التي وصلت إلينا ثلاثة، هي: إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، وشواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وعقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ للسيوطيّ (ت٩١١هـ).

وأبو البقاء العكبريّ(١) نحويّ علّامة، برع في جُمْلةٍ من الفنون، منها: اللغة والنحو والقراءات والحساب والفرائض والفقه، وحاز قصب السبق في علوم العربية، وله روايةٌ في الحديث، قال ابن خلكان: "سمع الحديث من ابن البَطِّيِّ، ومن أبي زُرْعَةَ المَقْدِسِيُّ، وغيرهما"(٢). وذكره الذهبيّ في طبقات المحدّثين(٣).

وأما ابن مالك فنحوي في المقام الأول، وهو مع ذلك على محلّ كبير من الحديث اطلاعًا ومعرفة بعلومه، قال عنه السيوطي: كان أمةً في الاطلاع على الحديث(٤). وذكره الحافظ الذهبيّ في طبقات المحدّثين(٥).

وأما السيوطيّ فنحوي محدِّث، ومحدِّث نحوي. يقول عن نفسه: "رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع؛ على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة"(٦). وكان السيوطيّ عالي القدر بين أهل العلم، فخر المتأخرين، وخاتمة الحفاظ، صنَّف في مختلف العلوم، من تفسير وحديث وفقه ولغة ونحو وبلاغة وتاريخ(٧)، قال عنه ابن العماد الحنبليّ: "كان يُملي الحديث، ويجيب عن المتعارض منه بأجوبة حسنة، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، رجالاً، وغريبًا، ومتنًا، وسندًا، واستنباطًا للأحكام منه. وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث، قال:

---

(١) ينظر: ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٢/ ٩٢- ٩٣، وبغية الوعاة في طبقان اللغويين والنحاة ٢/ ٣٨- ٣٩.

(٢) وفيات الأعيان ٣/ ١٠٠.

(٣) المعين في طبقات المحدثين، ص٢٦٨.

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ١٣٤.

(٥) المعين في طبقات المحدّثين، ص٢٩٧.

(٦) **ينظر**: ترجمة السيوطي لنفسه في كتابه (حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة)١/ ٣٣٨.

(٧) من مصنفاته في الحديث شروحه على كتب السنة، كموطأ مالك، وصحيح مسلم، وسنن النسائيّ وابن ماجة، وله كلام في الرجال، ومن مصنفاته في ذلك (تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي)، وغيرها كثير. ومن مصنفاته في اللغة والنحو: همع الهوامع، الأشباه والنظائر في النحو، الاقتراح في أصول النحو وجدله، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، وغيرها.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ولو وجدت أكثر لحفظته"[1].

أما جهود علماء الحديث في الإعراب فهي مبعثرة في مصنفات المتأخرين الذين شرحوا كتب الصحاح والسنن، ومن شُرّاح كتب الحديث الذين عنوا بهذا الجانب: ابن عبد البَرّ أبو عمر يوسف النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ) في كتابه (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) في (إكمال المعلم شرح صحيح مسلم)، ومحيي الدين أبو زكريا النووي (٦٧٦هـ) في شرحه لصحيح البخاري ومسلم، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في (فتح الباري)، وبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) في شرحه لصحيح البخاريّ وسنن أبي داوود، وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) في شرحه لصحيح مسلم وسنن النسائيّ، وغيرهم.

وقد اهتموا بتجلية الجوانب النحوية والصرفية للنصوص الحديثية؛ لما لها من تأثير على معاني الأحاديث وأحكامها، ففي حديث سفيان بن أبي زهير الذي رواه الإمام مالك في الموطأ، أن رسول الله ـ ﷺ قال: (تُفْتَحُ اليَمَنُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبِسُّونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أطاعَهُمْ، والمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لوْ كانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الشَّامُ، فَيأْتِي قَوْمٌ يُبِسُّونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أطاعَهُمْ، والمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ، وتُفْتَحُ العِراقُ، فَيأْتِي قَوْمٌ يُبِسُّونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ ومَنْ أطاعَهُمْ، والمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ)[2].

قال ابن عبد البر: "وأما قوله (يُبِسُّون) فمن رواه يبسون برفع الياء وكسر الباء من أَبَسَّ يُبِسُّ **على الرباعي،** قال: معناه يزينون لهم البلد الذي جاءوا منه، ويحببونه إليهم، ويدعونهم إلى الرحيل إليه من المدينة... وقال ابن بكير: يَبسون –بفتح الياء– وكذلك روايته، وفسَّره: يسيرون، من قوله: (وبُسَّت الجبالُ بَسًّا)... وقال ابن القاسم عن مالك (يَبسون): يدعون، وأظن رواية ابن القاسم بفتح الياء وضم الباء، ورواية ابن بكير بكسرها، وكل ذلك من الثلاثي... أما الرباعي لا خلاف فيه وفي معناه وليس له إلا وجه واحد، وأما الثلاثي ففيه لغتان (بس يَبِسُّ) بكسر الباء و (بَس يبُسُّ) بضمها[3].

ومن أهل الحديث مَن كان يبسط القول في الجوانب النحوية، فيذكر أصل المسألة، ومذاهبهم الخلافية فيها، والأوجه الجائزة في ذلك البناء أو التركيب، ثم ينظر في اختلاف المعنى حسب اختلاف وجه الإعراب

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٠/ ٧٦.

(٢) الموطأ (كتاب الجامع)، (باب ماجاء في سكنى المدينة والخروج منها) ٢/ ٨٨٧.

(٣) التمهيد لما في موطّأ مالك من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر ٢٢/ ٢٢٤– ٢٢٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

فيه، ففي الحديث الذي أخرجه البخاري[1] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، (أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِطَعَامٍ قَدْ صَنَعَتْهُ لَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: "قُومُوا فَلأُصَلِّيَ لَكُمْ". قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ). قال بدر الدين العيني : "قوله (فَلأُصليَ لكم)، فيه ستة أوجه من الإعراب، **الوجه الأول**: (فَلأصلِّيَ) بكسر اللام، وضم الهمزة، وفتح الياء، ووجهه أن اللام فيه لام (كي) والفعل بعدها منصوب بأن المقدرة ، تقديره (فلأن أُصليَ)... **الوجه الثاني**: (فَلأُصَلِي) مثلها إلا أنها ساكنة الياء ، ووجهه أن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف وفي مثل هذا لغة مشهورة . **الثالث**: (فَلْأُصَلِّ) بحذف الياء، لكون اللام لام الأمر ، وهي رواية الأَصِيْلِيُّ. **الرابع**: (فَأُصَلِّي) على صِيغةِ الإخبار -عن نفسه- وهو خبر مبتدأ محذوف، تقديره (فأنا أصلي)، والجملة جواب الأمر. **الخامس**: (فَلْنُصَلِّ) بكسر اللام في الأصل، وبنون الجمع. ووجهه أن اللام لام الأمر، والفعل مجزوم بها، وعلامة الجزم سقوط الياء. **الوجه السادس**: (فَلَأصلي)، بفتح اللام، وروي هكذا في بعض الروايات. ووجهه أن تكون اللام لام الابتداء للتأكيد، أو تكون جواب قسم محذوف، والفاء جواب شرط محذوف، تقديره (وإن قمتم فوالله لأُصَلِّي لكم)، ثم قال: قوله (فصففتُ أنا واليتيمُ) هكذا رواية الأكثرين، وفي رواية المستملي والحموي (فصففت واليتيمَ) بغير لفظ (أنا).

وفي مثل هذا خلاف بين البصريين والكوفيين، فعند البصريين لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد أن يؤكد بضمير منفصل؛ ليحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزًا كان أو مستترًا، كقوله تعالى: ﴿**اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ [البقرة: ٣٥، والأعراف: ١٩]، وعند الكوفيين يجوز ذلك بدون التأكيد، والأول هو الأفصح. قوله (واليتيم) يجوز فيه الرفع والنصب، أما الرفع؛ فلأنه معطوف على الضمير المرفوع، وقال الكرماني بالنصب، ولو صحت رواية الرفع فهو مبتدأ، و (وراء) خبره، والجملة حال، قلت: وجه النصب هو أن تكون الواو فيه واو المعية، والتقدير: (فصففتُ أنا مع اليتيم)، قوله: (والعجوز من ورائنا) جملة اسمية وقعت حالاً، وفي حالة الرفع تكون معطوفةً فافهم"[2].

وكثيرًا ما كانوا يردّون على أهل النحو في إنكارهم لبعض الأبنية والتراكيب، ويستشهدون بالقرآن والشعر وكلام العرب على بطلان زعمهم وصحة استعمال ما منعوه. قال القاضي عياض في الحديث الذي أخرجه مسلم عَن أبي سعيد الْخُدْرِيّ رَضِيَ اللهُ عَنْه أَنّ رَسُول الله ﷺ قال: (**إن من أشر النَّاس عِنْد الله منزلَة**

(١) صحيح البخاري، (كتاب الصلاة)، (باب الصلاة على الحصير) ١/ ٨٦.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٤/ ١١١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

يَوْم الْقِيَامَة الرجل يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَة، وتفضي إِلَيْهِ ثمَّ ينشر سرها)[1] "أما قوله: (من أشر الناس): فإن أهل النحو يأبون أن يقال: فُلان أَشَرّ أو أَخْيَرِ منِ فلان، وانما يقال: شر وخير، وهو مشهورُ كلامِ العرب، قال تعالى: ﴿**مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا**﴾ [مريم: ٧٥]. وقال تعالى: ﴿**خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا**﴾ [الكهف: ٤٦، مريم: ٧٦]. وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللفظين على وجهها، وهى حجة عليهم باستعمال الوجهين"[2].

وفي حَدِيث جُنْدُب: (أَبْطَأَ جِبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللهَّ -ﷺ- فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وُدِّعَ مُحَمَّدٌ. فَأَنْزَلَ اللهُّ عَزَّ وَجَلّ: ﴿**وَالضُّحَى* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى* مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ [الضحى: ١ -٣]، قال القاضي عياض: "قراءة الجمهور: (ودَّعكَ) بالتشديد، وقرأها بعضهم (وَدَعَكَ) مخففة. قال أبو عبيدة: من وَدَعَه يَدَعه، معناه: ما تركك. وأهل النحو ينكرون أن يأتيَ منه ماضٍ أو مصدر، وإنما جاء منه المستقبل والأمر لا غير عندهم، وكذلك (يذر). وقد جاء الماضي والمستقبل منهما، وفي مسلم: (لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ) ، وفى مسلم والبخاري: (إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ)"[3].

وقد يستند أهل الحديث إلى الجانب النحوي والصرفي في ترجيح معنى بعينه على المعاني الأُخَر، كما في حديث: (لاَ يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً. إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقاً رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ)[4]، فالقاضي عياض يراه إخبارًا، والنوويّ يراه نيًا، وعلى هذا ردّ النوويّ على القاضي عياض في قوله إن المراد من الحديث هو الإخبار، والمعنى: لا يقع منه بغض تام لها، ولهذا قال إن كَرِه منها خُلُقًا رضِيَ منها آخر. قال النوويّ: "وهو ضعيف أو غلط، بل الصواب أنه نهي، أي: ينبغي أن لا يبغضها؛ لأنه إن وَجَد فيها خُلقًا يُكْره وجد فيها خُلقًا مرضيًا، بأن تكون شرسة الخلق لكنها ديِّنة أو جميلة أو عفيفة أو رفيقة به أو نحو ذلك، وهذا الذي ذكرته من أنه نهي يتعين لوجهين، **أحدهما**: أن المعروف في الروايات (لا يفرَكْ) بإسكان الكاف لا برفعها، وهذا يتعين فيه النهي، ولو رُوِيَ مرفوعًا لكان نهيًا بلفظ الخبر، **والثاني**: أنه قد وقع خلافه، فبعض الناس يبغض زوجته بغضًا شديدًا، ولو كان خبرًا لم يقع خلافه، وهذا واقع. وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير"[5].

---

(١) صحيح مسلم، (كتاب النكاح)، (باب تحريم إفشاء سر المرأة) ٢/ ١٠٦٠.

(٢) **ينظر**: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ٤/ ٦١٤.

(٣) **ينظر**: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ٦/ ١٧٠- ١٧١.

(٤) صحيح مسلم، (كتاب الرضاع)، (باب الوصية بالنساء) ٢/ ١٠٩١.

(٥) **ينظر**: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٠/ ٥٨- ٥٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وربما اتخذوا ضعف الوجه النحوي أو الصرفيّ واحدًا من حججهم على وهن الرواية، كما في حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، **وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ**)[1]. فإن السيوطي قال بتصرُّف الرواة في ألفاظ هذا الحديث، وحكم على هذه الرواية بالوهن؛ لمخالفتها قواعد النحويين؛ ذلك أن (أجمعون) توكيد لضمير الفاعل في قوله (صَلُّوا)، ولا يجوز التوكيد بـ (أجمعون) مالم تسبق بـ (كل)، ورُوِيَ (أجمعين) بالنصب، قال السندي في حاشيته على سن النسائيّ: "قال السيوطي في حاشية أبي داود: نصبه على الحال، وبه يعرف أن رواية (أجمعون) بالرفع على التأكيد من تغيير الرواة؛ لأن شرطه في العربية تقدم التأكيد بـ (كل). قلت: وهذا الشرط فيما يظهر ضعيف، وقد جَوَّزَ غير واحد خلاف ذلك، فالوجه جواز الرفع على التأكيد. وقال البدر الدماميني: نُصِب على الحال، أي: (مجتمعين)، أو على أنه تأكيد لـ (جلوسًا)، وكلاهما لا يقول به البصريون؛ لأن ألفاظ التأكيد معارف. قلت: والوجه صحة الوجهين، أعني الرفع والنصب وقد جاءت الرواية بهما"[2].

ومن أهل الحديث من أفرد مصنّفات لمعالجة المشكِل من الحديث النبويّ من جهة العربية، كما فعل القاضي عياض في كتابه (مشارق الأنوار في صحاح الآثار)، قال عنه السخاويّ: "وهو أجلُّ كتاب جُمِعَ فيه بين ضبط الألفاظ، واختلاف الروايات، وبيان المعنى، لكنه خصَّه (بالموطأ) و(الصحيحين)، مع ما أضاف إليه من مشتبه النسبة"[3]، وقد قام القاضي عياض في كتابه هذا بفحص وتصحيح متون الأحاديث النبوية الواقعة في الموطأ والصحيحين، منبهًا إلى ما يصحِّفه الرواة منها، وما يغلطون فيه، معنيًّا بضبط الألفاظ على نحو دقيق. وقد اختصره ابن قرقول (ت٥٦٩هـ) في كتاب مشهور نقل عنه الشراح كثيراً، واسمه: (مطالع الأنوار على صحاح الأخبار).

وفي الأسئلة التي بعث بها الإمام النووي إلى ابن مالك –رحمهما الله– يستفتيه فيها عن مجموعة من الأحاديث النبوية المشكِلة من جهة العربية[4]**، دليلٌ على عظيم عناية أهل الحديث بالنحو**، وهذا –إضافةً إلى

---

(١) صحيح البخاري، (كتاب الصلاة)، (باب إنما جعل الإمام ليؤتمَّ به) ١/ ١٤٠.

(٢) حاشية السندي على النسائي ٢/ ٩٩.

(٣) فتح المغيث ٣/ ٤٢١.

(٤) تقع هذه الأسئلة والأجوبة في بضع ورقات حققها يوسف العيساوي ونُشِرَت ضمن سلسلة بحوث وتحقيقات مجلة الحكمة في عددها (٣٦).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ما سبق- يكشِف عن فقه كثير من أئمة الحديث لعلوم العربية ومسائلها الدقيقة من نحو وصرف وغريب، فقهًا يتيح لهم الترجيح بين مذاهب أهل العلم في تلك المسائل الخلافية، وردّ بعضها والاحتجاج عليهم بما يُبطِل ما ذهبوا إليه أحيانًا، كما كان يفعل ابن عبد البر، والقاضي عياض، وأبو زكريا النووي، وبدر الدين العيني، وجلال الدين السيوطي، وغيرهم.

- **المحدِّثون وغريب الحديث:**

قيل إن أوّلَ من جَمعَ في هذا الفنّ شيئًا وألَّف، هو أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنّى التيمي (ت٢٠٩هـ)، الذي جمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتابًا صغيرًا ذا أوراق معدودات، وكان بعده النضر بن شميل (ت٢٠٣هـ)، وقطرب (٢٠٦هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ) وتبعه آخرون.

- وهؤلاء كلهم رواة للغة، فأما أبو عبيدة فنحويّ لغويّ، ذكره البخاري في صحيحه، وذكره ابن حِبَّانَ في (الثقات)، وقال: كان الغالب عليه معرفة الأدب و الشعر(١).
- وأما النضر بن شميل فهو إلى جانب ذلك صاحب حديث، قال الذهبي في ترجمته: "شيخ مرو، ومُحَدِّثِها، ثقة، إمام، صاحب سنة، وكان من فصحاء الناس وعلمائهم بالأدب، قال العباس بن مصعب: كان النضر إمامًا في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السنة بمرو وجميع خراسان، وكان أروى الناس عن شعبة"(٢).
- والأصمعي كان إمامًا في اللغة، وقد سمع الحديث عن شعبة وكثير غيره، روى له مسلم، وأبو داوود والترمذي، وهو عند أهل الحديث ثقة(٣).
- وأما قطرب فلغويّ نحويّ، ولم يكن بصاحب حديث ولم تكن له رواية فيه(٤).

ثم صنَّف في غريب الحديث بعد هؤلاء أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بنُ سَلاَّمٍ (ت٢٢٤هـ)، الذي جمع كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار، وصار هو القدوة في هذا الشأن، وبقي كتابه في أيدي الناس يرجعون إليه إلى عصر ابن قتيبة (ت٢٦٧هـ)، صاحب (غريب الحديث) و (تأويل مختلف الحديث)، وكان في زمانه إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ)، الذي جمع كتابًا كبيرًا في غريب الحديث، واستقصى فيه الأحاديث بأسانيدها

(١) **ينظر**: تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠/ ٢٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٣٠.

(٣) **ينظر**: ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٧٦-١٨٠.

(٤) **ينظر**: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة١/ ٢٤٢- ٢٤٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ومتونها فطال لذلك كتابه.

- أما أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بنُ سَلاَّمٍ الهروي البغداديّ الخزاعي بالولاء، صاحب الغريب والغريب المصنَّف، فهو محدِّثٌ من كبار الآخذين عن تبع التابعين، قال ابْنُ دَرَسْتَوَيْه النحوي: "ومن علماء بغداد المحدّثين النحويين ورواة اللغة والغريب ومَنْ جَمَعَ صنوفًا من العلم وصنَّف الكتب في كل فن: أبو عبيد"(١). وهو ثقة مأمون عند أهل الحديث، معترَف له بالحفظ عند أهل اللغة.
- وأما عبدالله بن مسلم بن قتيبة، فهو إمام اللغة، صاحب التصانيف، وكان صاحب حديث، وهو عند أهل العلم ثقة، قال الذهبي في ميزان الاعتدال: "هو صدوق، قليل الرواية، روى الحديث عن إسحاق بن راهويه وجماعة"(٢).
- وأما أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي صاحب الغريب، فهو مُحَدّث فقيه، وإمام في جميع العلوم، قال أبو بكر الخطيب: كان عارفًا بالفقه، حافظًا للحديث، مميِّزًا لعلله، قيِّمًا بالأدب، جمَّاعًا لِلُّغة. ورُوِيَ أن إبراهيم لما صنَّف (غريب الحديث) قال ثعلب: ما لإبراهيم وغريب الحديث؟ رجُلٌ محدِّث، ثم حضر مجلسه، فلما حضر المجلس قال ثعلب: ما ظننتُ أنّ على وجه الأرض مثل هذا الرجل(٣).

ثم صنَّف في غريب الحديث جَمْعٌ من أهل اللغة والنحو منهم: أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، وأبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، وأبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، وأبو محمد سلمة بن عاصم النحوي (ت٣١٠هـ)، وابْنُ دَرَسْتَوَيْه النحوي (ت٣٤٧هـ)، وغيرهم. وأكثر هؤلاء وإن كانوا من أهل النحو واللغة إلا أنه قلما تجد منهم من ليس له صلة بعلم الحديث النبويّ الشريف وروايته.

- فثعلب -إمام الكوفيين في النحو واللغة- كان صاحب حديث، قال عنه الذهبي: "العلّامة المحدِّث إمام النحو"(٤).
- وكذلك أبو بكر الأنباريّ، يقول الذهبي: إنَّ في كتابه (الرد على من خالف مصحف عثمان) من قوله (أخبرنا، حدَّثنا) ما يقضي بأنه حافظ للحديث(٥).

---

(١) نقله الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٩٣.

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي ٢/ ٥٠٣.

(٣) **ينظر**: ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٥٦- ٣٦١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- وابْنُ دَرَسْتَوَيْه له رواية في الحديث وهو ثقة، روى عنه الدارقطني وابْن رَزْقُوَيْه، وقال الخطيب: جعفر بن دَرَسْتَوَيْه من كبار المحدثين[1].
- أما أبو العباس المبرد، وسلمة بن عاصم النحوي، فلم أقف في كتب التراجم على خبرٍ يوحي بأنه كانت لهما رواية للحديث النبوي.

ثم كان عهد الإمام أبي سليمان الخطابي البستي (٣٨٨هـ)، فألَّف كتابه المشهور الذي صار -مع كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، والحربي- من أمهات كتب غريب الحديث. وصنّف الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) كتابه (الفائق في غريب الحديث)، ثم كان ابن الأثير (٦٠٦هـ) ومصنَّفه (النهاية في غريب الحديث والأثر).

- وكان أبو سليمان الخطابيّ محدِّثًا، فقيهًا لغويًّا، له التصانيف البديعة في الحديث كـ (أعلام الحديث) في شرح البخاري، و (معالم السنن) في شرح سنن أبي داود و (غريب الحديث) و(كتاب إصلاح غلط المحدثين)[2].
- وأما الزمخشري فهو نحويّ لغويّ مفسِّر، عاش إحدى وسبعين سنة متفنناً في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان، وكان إمام عصره من غير مدافع، طاف البلاد، وسمع الحديث، وجاور بمكة، وصنف التصانيف البديعة[3]، قال السيوطيّ: "وأسندنا حديثه في الطبقات الكبرى وتكرر في جمع الجوامع"[4].
- وأما ابن الأثير فقد جمع بين علم القرآن والحديث والفقه وعلوم العربية. وروى الكتب، فأسند موطّأ مالك، وصحيح البخاري ومسلم، وسنن أبي داوود والترمذي والنسائي، وقرأ النحو على ابن الدهان وغيره، وله مصنفات عدة: فله في الحديث جامع الأصول وشرح مسند الشافعي، وفي اللغة كتابه النهاية في غريب الحديث والأثر، والفروق في الأبنية وغيرها.

وقد توقف أصحاب الغريب عند بعض المسائل النحوية والصرفية، وناقشوها بفهم نحوي وصرفي دقيق، مرجِّحين بعض الآراء على بعض، فهذا ابن الأثير مثلاً في كتابه (النهاية) يتعامل مع المسائل الصرفية

(١) تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٣١- ٥٣٢.

(٢) **ينظر**: وفيات الأعيان ٢/ ٢١٤.

(٣) **تنظر** ترجمته في وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨- ١٧٤.

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٢٨٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

تعامل الخبير بأغوارها، العارف بأوزانها وجذورها، وما يلحقها من إعلال وإبدال وحذف. فهو يقول في "حديث (فأدخلتُها الدَّوْلَجَ) أصله وَوْلَج لأنه فَوْعَلٌ، من وَلَجَ يَلِجُ إذا دخل، لكنهم أبدلوا من الواو تاء فقالوا: تَوْلَج، ثم أبدلوا من التاء دالاً فقالوا: دَوْلج، والواو فيه زائدة"(١).

ويقول في "حديث الأضحية: (كُلُوا وَادَّخِرُوا) يقول ابن الأثير: وأصل الادِّخار (اذْتِخار)، وهو افتعال من الذُّخْر، فلما أرادوا أن يُدْغموا ليخفَّ النطق؛ قلبوا التاء إلى ما يقاربُها من الحروف، وهو الدال المهملة؛ لأنهما من مَخْرَج واحد، فصارت اللفظة (مُذْدَخِرٌ)، بذال ودال، ولهم حينئذٍ مذهبان: أحدهما: وهو الأكثر أن تُقْلَبَ الذال دالاً، وتُدْغم فيها، فتصير دالاً مشددة. والثاني: وهو الأقل أن تُقْلَبَ الدال المهملة ذالاً، وتُدْغَم فتصير ذالاً مشددة"(٢).

ولابن الأثير التفاتات نحوية تدلُّ على فقهه علم النحو وأدواته. من ذلك قوله في "حديث عطاء: (كان معاوية رضي الله عنه إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة كانت إياها) اسم كان ضمير السجدة، و(إياها) الخبر، أي كانت هي هي، يعني كان يرفع منها ويَنْهض قائما إلى الركعة الأخرى من غير أن يقعد قَعْدة الاستراحة-، و(إيا) اسم مبني، وهو ضمير المنصوب، والضمائر التي تضاف إليها من الهاء والكاف والياء لا موضعَ لها من الإعراب في القول القوي، وقد تكون(إيَّا) بمعنى التحذير"(٣).

ويقول في "حديث زيد بن أرقم: أنَّ رسول الله - ﷺ- خطبهم فقال: (أما بعدُ)، وتقدير الكلام فيها: أمَّا بعدَ حَمْدِ الله تعالى فكذا وكذا، و(بعد) من ظروفِ المكانِ التي بابُها الإضافة، فإذا قُطِعت عنها وحُذِفَ المضاف إليه بُنِيَتْ على الضم كـ (قَبْلُ)"(٤).

وكان للخطابيّ أيضًا وقفات نحوية وصرفية، فهو ينظر إلى بناء اللفظ ومعناه، ثم يقف عند إعرابه وينقل رأي من ارتضاه هو من النحويين في ذلك دون أن يطيل الوقوف عند خلافاتهم النحوية والصرفية. يقول في حديث "بريدة الأسلمي قال: (سَمِعَ رَسُولُ الله صَوْتًا بِاللَّيْلِ -يَعْنِي رَجُلًا يَقْرَأُ القرآن- فَقَال: أَتَقُولُهُ مُرَائِيًا)... قوله (أتقوله) يريد: أتظنه. قال الشاعر -هُدْبة بن الخشرم-:

(١) النهاية ٢/ ١٤١.
(٢) النهاية ٢/ ١٥٥.
(٣) النهاية ١/ ٨٨.
(٤) النهاية ١/ ١٤٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

متـــى تقـــولُ القُلُـــصَ الرَّواسِـــمَا
يَلْحَقْـــنَ أُمَّ عَاصِـــمٍ وعَاصِـــمَا

أي متى تظن القُلُص تلحقها؛ ولذلك نصب (القلصَ). قال الفراء: العرب تجعل ما بعد القول مرفوعًا على الحكاية، فتقول: (قلتُ عبدُ الله ذاهبٌ) و(قلتُ إنك قائمٌ)، هذا في جميع القول، إلا في (أتقول) وحدها مع الاستفهام؛ فإنهم ينزلونها منزلة (أتظن)، فيقولون: أتقول: إنك خارج، ومتى تقول: إن عبدالله منطلق. وأنشد:

أَمَّـــا الرَّحيـــلُ فـــدُونَ بعـــد غَـــدٍ فمتـــى تقـــولُ: الـــدَّارَ تَجْمَعُنَـــا

بنصب الدار، كأنه قال: فمتى تَظُنُّ الدارَ تَجْمَعُنَا"[1].

ولأبي عبيد القاسم ابن سلام التفاتاتٌ نحوية أيضًا، لكنه لم يكن يبسط القول فيها وإنما يعرض لها في كلامه على لفظ الحديث وسياقه، يقول في "حديث النبي عليه السلام : (إِنّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيه)، يعني أن أصلهما واحد، وأصل الصِّنو إنما هو في النخل. قال حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن الابراء بن عازب في قوله سبحانه: ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ [الرعد: ٤]، قال: الصِنْوان: المُجْتَمِعُ، وغير الصِنْوان: المفترق. وفي غير هذا الحديث، هما النخلتان يخرجان من أصل واحد، فشُبِّه الأَخَوان بهما. والعرب تجمع الصِّنو صِنْوانًا، والقِنْو قِنْوانًا، على لفظ الاثنين بالرفع، وإنما يفترقان بالإعراب؛ لأن نون الاثنين مخفوضة، ونون الجميع يلزمها الإعراب على كل وجه"[2].

وأما الزمخشري صاحب (الفائق في غريب الحديث)، فهو مع معرفته بعلم الحديث إلا أنه كان نحويًا في المقام الأول، وإمامًا في علوم العربية؛ لذلك تجده في غريبه يتوسع في مسائل النحو في كثير من الأحيان، ويستشهد بالقرآن والحديث والشعر على مسائل النحو والصرف. من ذلك قوله في "حديث: (مَا مِنْ عَبْدٍ إِلاَّ وَقَدْ أَخْطَأَ أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ لَيْسَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا)، (ليس) تقع في كلمات الاستثناء يقولون: جاءني القوم ليس زيدًا، (كقولهم: لا يكون زيدًا)، بمعنى إلا زيدًا. وتقديره عند النحويين: ليس بعضُهم زيدًا، ولا يكون بعضُهم زيدًا. ومؤَدَّاه مُؤَدَّى (إلا). قال الهذلي:

(١) **ينظر**: غريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٥.
(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ٢/ ٢٤٥- ٢٤٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

لا شيءَ أَسْرَعُ مِنِّـــي لـــيس ذا عُـــذَرٍ أو ذا سَـــبيبٍ بـــأَعْلَى الرِّيْـــدِ خَفَّـــاقِ

ومنه حديثه ﷺ: إنه قال لزيد الخيل: (مَا وُصِفَ لِي أَحَدٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُه فِي الإِسْلام إِلَّا رَأَيْتُه دُونَ الصِفَةِ، لَيْسَك). وفي هذا غرابة؛ من قِبَل أن الشائع الكثير وقوع ضمير خبر كان وأخواتها منفصلا، نحو قوله:

لـــئن كـــانَ إيَّـــاهُ لَقَـــدْ حَـــالَ بَعْـــدَنَا عَـــنِ العَهْـــدِ والإِنْسَـــانُ قَـــدْ يتَغَـــيَّرُ

وقوله:

لَـــــــيْسَ إِيَّـــــــايَ وإِيَّـــــــا كَ وَلاَ نَخْشَـــــــــى رَقِيبَـــــــا

ونحو قوله:

عَدَدْتُ قَوْمي كَعَدِيد الطَّيْسِ
قد ذَهَب القومُ الكرامُ لَيْسِي

وفي الحديث: (كُلُّ مَا أَنْهَرَ الدمَ فَكُل، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ)"[1].

- **المحدّثون وإصلاح الغلط:**

إن الناظر في مصنفات إصلاح الغلط يجد أنها مصنفات لغوية في المقام الأول؛ ذلك أن كتب الإصلاح إنما كانت حركة مضادة لشيوع اللحن على ألسنة العوام أولاً، ثم تسلله بعد ذلك إلى ألسنة الخواص، وذلك بعد انتشار الإسلام واختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم وفساد البيئة اللغوية تبعًا لذلك.

وقد بدأ التصنيف في إصلاح الغلط مع أواخر القرن الثاني الهجري[2]، وبدأ المنهج النقديّ عند أهل الحديث يتشكّل قبل ذلك بما يقرب من قرن من الزمان، فكانت بداياته مع أواخر القرن الأول الهجريّ عند الشعبي (١٠٤هـ)، وابن سيرين (ت١١٠هـ)، مما يعني أن تحصين أهل الحديث لما يروونه من أحاديث وما يقبلونه من روايات كان قبل فساد البيئة اللغوية بهذا الشكل المنذِر بالخطر الذي دفع العلماء إلى التصنيف في كتب اللحن وإصلاح الغلط.

ولم يكن المصنِّفون في إصلاح الغلط من أهل الحديث النبويّ، بل هم من علماء العربية، وإن كان

(١) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٣/ ٣٣٩.

(٢) **ينظر**: مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر، أحمد محمد قدور، ص٥٥- ٥٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

لبعضهم علم بطَرَفٍ من الحديث النبويّ أو لهم فيه رواية، وأول من يُنسَبُ إليه التصنيف في هذا الفن هو الكسائيّ (ت١٨٩هـ)، إمام اللغة والنحو والقراءات في كتابه (ما تلحن فيه العوام)، ثم ابن السكيت (٢٢٤هـ) صاحب (إصلاح المنطق)، و ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في (أدب الكاتب)، وثعلب (ت٢٩١هـ) في فصيحه، والزبيدي (ت٣٧٩هـ) في (لحن العوام)، وابن مكي (ت٥٠١هـ) في تثقيف اللسان، والحريري (٥١٦هـ) في (درة الغواص)، وابن السيد البَطَلْيَوسيّ (٥٢١هـ) في الاقتضاب، وتلاهم غيرهم.

وبدأ الاهتمام بغلط أهل الحديث وتصحيفاتهم منفردةً عن أغلاط غيرهم في أواخر القرن الثالث الهجريّ، فصنَّف أبو سعيد المكفوف (٢٨٢هـ) في تصحيفات المحدِّثين، واتسعت دائرة الاهتمام في القرن الرابع الهجري، فأفرد الخطابي (ت٣٣٨هـ) غلط أهل الحديث بكتابه (إصلاح غلط المحدِّثين)، وأورد فيه نحو مئة وأربعين حديثًا، فيها ألفاظ يخطئ رواة الحديث في لفظها أو معناها، فبيَّنها، ووضح وجه الصواب فيها. وهذا الكتاب هو في أصله جزء ملحق بآخِرِ كتاب (غريب الحديث) وكان غفلاً من العنوان، ثم أفرد الخطابي رحمه الله هذا الجزء وزاد عليه وأملاه[1]، وصار هو المصنَّف الأول في غلط أهل الحديث خاصة.

وكُتُبُ إصلاح الغلط كلها إنما تؤكد على أن أهل الحديث نفر من القوم، وقع منهم الغلط واللحن كما وقع من غيرهم، وشملتهم كتب الإصلاح كما شملت القراء واللغويين ورواة الشعر والشعراء، والحجة لا تقوم على طرفٍ واحدٍ في أمرٍ متحقق عند كل الأطراف، وقد كان اللحن واقعًا عند العوام والخواص، عند أهل الحديث وغيرهم من أصحاب العلوم الأخرى. بل إن أهل الحديث تميزوا عن كل أولئك بمنهج نقدي دقيق يُخضِعون له كل مروياتهم؛ ولذلك فهم أولى بالتنبُّه لما في الروايات من غلط أو لحن أو حتى ضعف لغوي قبل أهل النحو واللغة. ثم ما نُقِلَ عن أهل الحديث في هذه المصنفات من غلط يُعَدّ نزرًا يسيرًا إذا ما قورن مع ما نُقِلَ عن غيرهم في هذا الباب، مما يبطل القول بأن اللحن الواقع في رواية الأحاديث كان هو السبب الذي منع أهل النحو من ترك الاحتجاج بالنصوص النبوية في مسائل النحو والصرف.

وبالرغم من أنهم عدُّوا علم غرائب ألفاظ الحديث وإعرابه وإصلاح غلطه من علوم العربية لا من علوم الحديث، إلا أنه **يتبين مما سبق أن أصحاب المصنفات المشهورة في هذا العلم كانوا إما:**

- من علماء الحديث الذين لهم باع طويل في علوم العربية: كأبي عبيد القاسم بن سلّام، وإبراهيم

(١) نبَّه إلى هذا حاتم الضامن في مقدمة تحقيقه لكتاب (إصلاح غلط المحدِّثين).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الحربي، وأبي سليمان الخطابي، إضافةً إلى أهل الحديث ممن شرحوا المتون، وتناولوا المسائل النحوية والصرفية في الأحاديث النبوية تناول العارفين بالعلم ودقائقه، كابن عبد البر، والقاضي عياض، والنووي، وبدر الدين العيني.

- أو هم ممن جمعوا مع علم الحديث أو روايته علومَ العربية وعلومًا أخرى تفرّدوا بها، أو صنفوا فيها، كالنضر بن شميل، وثعلب، وأبي بكر الأنباري، وابن مالك، وابن السيد البَطَلْيَوسيّ، وابن الأثير، والسيوطي.
- أو هم ممن لهم رواية أو ذكر في كتب الحديث وهم أنفسهم لا يجهلون علم الحديث وإن كانوا لم يتفردوا فيه أو يُعرفوا به، كمعمر بن المثنى، والأصمعي، وابن قتيبة، والزبيدي، والحريري، والعكبري، والزمخشري، وابْن دَرَسْتَوَيْه.
- وقلما تجد من بينهم لغويًا أو نحويًا ليس له ذكْرٌ في كتب أهل الحديث، ولم تؤثر عنه رواية، وهم ثلاثة من بين العلماء السابق ذكرهم (قطرب، وأبو العباس المبرد، وسلمة بن عاصم النحوي).

وبعد، فإنه يتجلَّى بوضوح -بعد النظر في المحدِّثين ولغة الحديث النبويّ الشريف- أن أهل العلم أَوْلَوا العربية وعلومها شطرًا كبيرًا من عنايتهم، وكانوا يرشدون طلبة الحديث إلى سبيل أدائه بالطريقة السوية والسلامة من اللحن، متتبِّعين ما وقع في الروايات من تصحيف وغلط، وفي ذلك إثبات على أن أهل الحديث كانوا أحرص على صون الحديث النبويّ ألفاظًا ومعاني من أهل النحو، وقد سبقوهم إلى وضع المنهجية لذلك. وكثير من علماء الحديث كانوا أئمةً في العربية، عارفين بفنونها، فقهاء في مسالكها، وكان من كمال عنايتهم بالحديث إمعانهم النظر في لغته الشريفة ألفاظًا وتراكيب، فشرحوا متون الحديث النبويّ، وتوقفوا عند دقيق مسائل النحو والصرف واللغة، وجلّوا كثيراً من الغوامض والمبهمات، بتحليلٍ يُنْبئ عن فقه لغوي ونحويّ عميق.

وإن كانت هذه هي مكانة علماء الحديث في العربية، وهذا هو شأنهم مع لغة الحديث النبويّ، فلا يُتَوقُّع -ولا يصح أن يُتوَقع- وقوع اللحن في رواية الحديث بتلك الكثرة الكاثرة التي يوحي بها كلام أهل النحو، ولا يُتوقَّع -ولا يصح أن يُتَوَقَّع- سكوت علماء الحديث عما وقع من بعض الرواة من لحن أو تصحيف وعدم تنبههم له أو تنبيههم عليه، كما لا يتوقع أن يتصدَّر لرواية الحديث من لا يُحسِنُ العربية سليقةً وصناعةً وأن يُترَك له ذلك ويُقبَل منه. بل إن النفس -بعد كل ما سبق- لتطمئن إلى الاحتكام إلى الحديث في

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

مسألة الاحتجاج بالنصوص النبوية في مسائل النحو والصرف، فنقبل الروايات التي قبلها أهل الحديث، ونبني عليها قواعدنا الكلية؛ إيمانًا بسلامة منهج المحدّثين، ودقة تحريهم، وعنايتهم بحفظ لغة الحديث النبويّ ألفاظًا ومعاني وتراكيب؛ لأن الدين لم يكن في المعاني وحدها، ففي ألفاظ الحديث وتراكيبه بلاغة يقصر عنها البشر دون الرسول ﷺ، وهي الجانب الملموس لقوله ﷺ: (أوتيتُ جوامع الكلم)، وهي وحيٌ بلا خلاف، وكل ما قبلناه دينًا أولى أن نقبل به وبرواته لغةً ونحوًا وصرفًا، ولعل في تلك الروايات ما حفظ لنا أبنية وألفاظًا قالتها العرب، أو استعمالاً استعملوه ولم يصل إليه رواة اللغة ولا علماء النحو والتصريف، إذْ الإحاطة بجميع اللغة محالٌ لا شكَّ فيه، أما تركُ الحديث النبوي الشريف إلى ما دونه في البلاغة والتمحيص والتوثق فذاك مما لا يُتصوّر.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ثانياً: موقف النحويين من اللحن في رواية الحديث

أ. معنى الاستشهاد والاحتجاج في النحو:

مما تجدر الإشارة إليه هنا الفرق بين الاستشهاد بالحديث في بناء قاعدة كُليَّة عليه، وإيراد الحديث النبويّ من باب التمثيل والاستئناس به في القاعدة النحوية أو الصرفية؛ ذلك أنه يتردد في كتب النحو ثلاث كلمات بصيغ مختلفة (الاستشهاد، الاحتجاج، التمثيل)، فيقولون: (واستشهدوا بكذا، وهذا لا يستشهد بشعره) وكذا توجد عبارات مثل: (واحتجوا بكذا، والاحتجاج بما قالوه مردود).

فإن كان النص –شعرًا أو نثرًا– منسوبًا إلى شاعر موثق به في عصر الاستشهاد أو إلى قبيلة من القبائل التي وُثّقت لغاتها واعتدوا بذلك النص واعتبروه أساسًا للقواعد، فإن ذلك هو (الاستشهاد أو الاحتجاج).

أما إذا كان النص مصنوعًا، كتلك الأمثلة الصناعية التي تساق عادة منسوبة إلى (زيد)، و (عمرو)، أو كان منقولاً عمن جاوزوا عصر الاحتجاج فهو (تمثيل) للقاعدة، وهو غير ملزم، وإنما هدفه الإيضاح والبيان فقط، ومثله في ذلك ما أوردوه من الأحاديث النبوية على سبيل الاستئناس للقاعدة دون أن يكون نص الحديث النبويّ هو أساس بناء قاعدة كلية في النحو، فهو نص غير ملزم، وإنما هدفه الإيضاح والبيان والاستئناس للقاعدة المقررة.

ويختلف لفظ (الاحتجاج) عن لفظ (الاستشهاد) بأنه يُستخدم في المواقف التي تتطلّب المغالبة والجدل بقصد نصرة الرأي؛ لذلك تجد هذا المصطلح يتردد كثيرًا في المصنفات التي خصصت للجدل حول مسائل النحو كـ(الإنصاف في مسائل الخلاف)[1].

ويتوهم بعض الدارسين أن المتأخرين استشهدوا بالحديث الشريف متى ما وجدوا في مصنفاتهم شيئًا منه، ويأخذون على المؤلفين في أصول النحو المتأخرين كالسيوطي (ت٩١١هـ) أنهم لم يشيروا إلى ذلك، والحق أن ما ورد في أكثر كتب المتأخرين لا يعدو أن يكون أمثلة يستأنس بها، إلا ما كان من ابن مالك والسهيلي وأضرابهم ممن احتج بالحديث النبويّ في بناء قواعد كلية، ويكفي في ردّ هذا الوهم إحسان فهم معنى الاستشهاد كما يقول عبدالفتاح سليم[2]؛ لذلك قال أبو حيان حين أنكر على ابن مالك احتجاجه بالحديث "قد أكثر المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان

(١) **ينظر**: الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد، ص٨٥-٨٨.

(٢) **ينظر**: المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية، ص١١١.

العرب"، وأكثر كُتُب المتأخرين من النحاة واللغويين عمومًا لا يعدو أن يكون ما فيها تكرارًا لما جاء في كتب الأقدمين من قواعد، وإن اختلف اللفظ وتنوّع المثال.

ب. مصادر النحو عندهم ومكانة الحديث بينها.

اعتمد علماء العربية في تقعيد نظام اللغة العربية التركيبي _ النحو _ على مصادر عدّة أقواها السماع، ويندرج تحت هذا المصدر أنواع ثلاثة: القران الكريم، والحديث النبوي، والفصيح من كلام العرب.

ولا خلاف بين النحويين في الاحتجاج بالقرآن العظيم في علوم العربية، والاستدلال به على إثبات قواعد النحو الكلية، وإن كانوا قد وضعوا شروطًا لقبول ما اختلف فيه القراء من أحرفه. ولا خلاف بينهم كذلك في أنَّ كلام العرب كلّه نظمَه ونثرَه يُستدل به على إثبات القواعد العربية مطلقًا، وإنما وقع الخلاف بينهم في معرفة من يُحتجّ بكلامه من العرب ومن لا يُؤخذ بكلامه. وكل ذلك مبثوث في كتبهم.

أما الأحاديث النبوية فكان الاستشهاد بها في مسائل النحو والصرف من القضايا الأصولية التي شكّلت نقطة خلاف بين علماء النحو منذ القرن السابع الهجريّ إلى الآن، وليس ذلك من أجل الحديث نفسه، ولكنهم قالوا: وقع الخلاف بسبب عدم الوثوق في أنّ ما نُقل هو من لفظ النبيّ ﷺ نفسِه. وقد أجمع النحاة واللغويون على أن الرسول ﷺ أفصح العرب، وأن الحديث لا يتقدّمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت أنه من لفظ الرسول ﷺ نفسه؛ فانقسموا فيما يُروى من الأحاديث إلى فريقين: فريق غلب على ظنه أنها لفظه عليه الصلاة والسلام؛ فأجاز الاحتجاج بالأحاديث، واعتمدها أساسًا للتقعيد النحوي. وفريق غلب على ظنه أنها مروية بالمعنى لا اللفظ؛ فلم يُجِزْ الاحتجاج بها في مسائل النحو والصرف؛ لذلك تجدهم في تعريفاتهم للنحو ينصون على أنه استقراء من القرآن والفصيح من كلام العرب دون أن يدرجوا الحديث ضمنها[1].

ولا يكاد علم النحو وعلم الصرف يفترقان في قضية الاحتجاج بالحديث على إثبات قواعدهم، إذ المصادر عند الطرفين واحدة، وأهل الصرف هم أنفسهم أهل النحو في الغالب، وأمهات المصنفات في العلم جمعت النحو والصرف معًا، وقد كان الجدل الحاصل بين النحويين حول مسألة الاحتجاج يشمل مسائل النحو والصرف. ولم يصرِّح المتقدمون من النحاة بموقف تجاه اعتماد الحديث النبوي مصدرًا للتقعيد النحوي، وليس في كتب الذين قعّدوا النحو وأصوله ولا في كتب الصرفيين أي إشارة إلى موقف النحاة

(١) **ينظر**: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، ص٤٦- ٤٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الأوائل من الحديث والاحتجاج به حتى القرن السابع الهجريّ، حيث كان ابن الضائع (ت٦٨٦هـ) أول من خاض في هذه المسألة، مفترِضًا أن النحويين الأوائل لم يحتجوا بالحديث النبوي على إثبات القواعد الكلية في النحو لأن كثيرًا من الحديث مرويٌّ بالمعنى. ووجد رأي ابن الضائع هذا صداه عند تلميذه أبي حيان، الذي استمات في الدفاع عن هذا الرأي وبيان أسبابه.

ولا يُسَلَّم لابن الضائع وأبي حيان بقولهم: إن النحاة القدماء بصريين وكوفيين لم يستشهدوا بالحديث النبويّ في النحو؛ لأن الثابت أنهم استشهدوا به على قِلّة نسبية إذا ما قورن بمصادر السماع الأخرى، فقد أثبتت خديجة الحديثي بالاستقراء أن النحاة الأوائل -في مؤلفاتهم أو فيما رُوِيَ عنهم من أقوالٍ- استشهدوا بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف، على اختلافٍ في كثرة هذه المواضع أو قلتها، وأن شيوخ المدرسة البصرية (أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسيبويه) كوّنوا بداية عصر الاحتجاج بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف، وإنما كان بعض أولئك العلماء يحتجون بالحديث من غير أن يقدموا له بما يدل على أنه حديث نبوي[1]، وأول هؤلاء سيبويه، الذي كانت طريقته في إيراده الشواهد الشعرية والنثرية عدم نسبتها إلى قائليها وإنما نسبتها إلى شيوخه الذين سمعها منهم؛ لذلك تجده لا يصرِّح بنسبة ما ذكره من الحديث والأثر تبعًا لمنهجه هذا، وهو أثناء ذلك يقتصر على موطن الشاهد، فيستشهد بالكلمة وجزء الجملة من الحديث والأثر وكلام العرب، حتى أنه يستخدمها مع القرآن الكريم.

ومضى حين من الدهر وفريقٌ من النحاة ينفي الاحتجاج بالحديث النبوي على إثبات قواعد النحو، متذرّعين بصنيع إمام النحاة سيبويه، حيث لم يرفع في كتابه قولاً إلى الرسول ﷺ، فظنوا أنه لم يحتج بأقواله، واستمر هذا الظن عند بعضهم إلى عصرنا الحاضر، فقد أقام سعدون الرَّبَعِيّ[2] دراسةً سماها (سيبويه أول من جرَّأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف)، ونحا الرَّبَعي منحى نفسيًّا في تفسير هذا العزوف، وتطرف في ذلك، فقال: "التزم سيبويه أسلوباً في عرض الحديث النبوي لا يضفي عليه صفة كونه حديث النبي ﷺ، وإنما بعدِّه كلاماً لعامة الناس، ومُؤَدَّى ذلك أنّ فاقد الشيء لا يعطيه، كونه أخفق في تحصيله بنفسه، فترتب على ذلك عدم اطمئنانه إلى انتهاء لفظه إلى النبي ﷺ... إنه مبدأ التعويض، إذْ أراد سيبويه أن يعوض ما تعثّر في تحصيله من علم الحديث، فعدَّ الحديث من كلام العرب؛ ليتصرّف به

(١) **ينظر**: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة الحديثي، ص٤٢- ١٨٩.

(٢) وهو أستاذ قسم اللغة العربية بجامعة بابل. ونُشِر هذا البحث في مجلة (العميد) وهي مجلة فصلية محكمة، العدد الخامس، ربيع الثاني ١٤٣٤هـ.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

لخدمة المقام الذي هو بصدده، وليعطي رأيه قوة ورصانة باحتكامه إلى لغة العرب، وليبرهن على نبوغه وعلو شأنه في علم العربية"[1].

والحق أن الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو والصرف وارد كثيرًا في كتاب سيبويه -الذي كان أول مرحلة من مراحل تدوين الفكر النحويّ-. وقد تتبّع محمود فجّال[2] شواهد سيبويه من الحديث والأثر في (الكتاب)، فانتهى إلى إثبات ارتكاز كتاب سيبويه على الحديث والأثر، وأيَّد هذا الحكم بالدليل وبما لا يدع مجالاً للشك، فأحصى تلك الألفاظ والأساليب الموافقة للحديث والأثر، وخرّجها من الدواوين الحديثية، وعدَّها إلى مئة وثلاثين لفظًا وأسلوبًا من الحديث والأثر وردت في كتاب سيبويه، وعزاها هو للمجتمع العربيّ؛ ذلك لأن سيبويه كان إذا وَثِق بأن ما ينقله كلام عربيّ محتج به فلا يلتفت إلى كونه حديثًا أو أثرًا أو نثرًا أو شعرًا؛ لأن كل ما يريده هو أن يكون الكلام عربيًا، مع إغفال ذكر من قال هذا الكلام، حتى أنك تجد في كتابه عبارة من القرآن لم يصدِّرها بما يُشعِر أنها من القرآن.

ولعل هذا هو ما جعل ابن الضائع وأبا حيان يفترضان أن الأوائل تركوا الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف، والصواب المتحقِّق هو أنه ليس هناك تركٌ للاحتجاج بالحديث، أو رَفْضٌ له، لا من أوائل النحاة ولا من متأخريهم. هذا فيما يختص بموقف النحويين الذين كانوا قبل القرن السابع الهجريّ –أي قبل زمن ابن الضائع وأبي حيان اللذَيْنِ ابتدآ الخوض في هذه المسألة-. وهنا يتبادر السؤال: **ما الذي دفع ابن الضائع إلى إثارة هذه القضية الأصولية، وافتراض آراءٍ ومواقف للنحويين الأوائل -لم يصرحوا هم أنفسهم بها-، وما الذي دفعه هو وتلميذه للتصدّي للدفاع عن ذلك بتعليلات لا تستقيم واقعًا وتطبيقًا؟**

إن الناظر في بداية هذا الجدل يجد أنه جَدَل مصنوع على أرضية هشّةٍ غير مستقرة، فهو لا يستند إلى منطق أصوليّ سليم، وقد فسَّر المعاصرون سبب إثارة النحويين المتأخرين لهذه القضية بتفسير يقبله العقل، وهو: **أن هذه القضية لم تُثَر بسبب الغيرة على اللغة والنحو، وإنما يرجع سبب إثارتها إلى أمور شخصية كانت بين علماء النحو الأندلسيين بسبب التعصُّب لسيبويه**[3]؛ لذلك كانت كل الحجج التي استندوا إليها في الانتصار لهذا الزعم حججًا واهية لا تستقيم واقعًا ولا تطبيقًا، وهي غير مختصة بالحديث النبويّ، بل كلها

(١) سيبويه أول من جرَّأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف ، سعدون الربعي، ص٣٧٠ – ٣٧٨.

(٢) في كتابه ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه، ص١٦١ وما بعدها.

(٣) هذا التفسير ذكره محمود فجال في كتابه الارتكاز ص٤٦٨– ٤٨٨، وسبقه محمد إبراهيم البنا إلى هذا في كتابه أبو القاسم السهيلي ومنهجه النحوي، ص٢٥٢– ٢٥٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

مُتَحَقِّقٌ في مصادر النحو السماعية الأخرى عدا القرآن، علاوة على أن مبتدئي التنظير لهذه القضية الأصولية لم يقتنعوا هم أنفسهم بما قالوه من أسباب؛ فجاء تطبيقُهم في مصنفاتهم مخالفًا لما نظّروا له في هذه القضية، فاحتجوا بالحديث في مواضع كثيرة، وبنوا عليه أحكامًا كلية في النحو والصرف.

فابن الضائع (ت٦٨٠هـ) الذي ابتدأ الخوض في هذه المسألة كان يتعصّب لسيبويه، وعني بتتبع ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) شيخ السهيلي، وكان ابن الطراوة ممن يستشهد بالحديث ويردُّ به على سيبويه، من ذلك: استشهاده بحديث (كُنْ أَبَا خَيْثَمة، فَكَانَه) على أن الأحسن وصل الضمير مع الفعل الناسخ، مخالفًا لسيبويه في ذلك، ومحتجًّا عليه بهذا الحديث. فبعد أن أورد ابن الضائع رأي الطراوة هذا، قال منكرًا: "وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل، وهذا تكذيبٌ لسيبويه"(١). فهو يرى كل استدراك على سيبويه تكذيب له. ولمّا كان ابن الضائع معنيًّا بالانتصار لسيبويه والرد على ابن الطراوة في تخطئته له أراد أن يوهن أدلته، وكان الحديث النبوي مما يعتمده ابن الطراوة فحَمَل على الاستدلال به، ولم تظهر حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة، وجاء نقده لغير ابن الطراوة تبعًا لا قصدًا(٢).

أما أبو حيان -وهو أكثر من استمات في الدفاع عن هذا الرأي- فقد نحى منحى شيخه ابن الضائع في التعصُّب، وتَتَبَّعَ ابن الطراوة، ورَدَّ عليه فيما خالف فيه سيبويه، متعصِّبًا لسيبويه، يقول فيه: "وابن الطراوة -كما عَلِمَه النحاة- كثير الخلاف لما عليه النحويون، وقد صنَّف كُتُبًا في الرد على سيبويه والفارسي والزجاجي، وردّ الناس عليه ورموه عن قوس واحدة"(٣). وبالرغم من أن أبا حيان كان يجلّ ابن مالك ويعترف له بالبراعة في فنه إلا أنه كان بينه وبين ابن مالك ما يكون بين الأقران من الطعن؛ لذلك قال الذهبيّ: "كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبَأُ به"(٤)، وقال ابن حجر: "إن كلام الأقران غير معتبَر في حق بعضهم بعضًا إذا لم يُفَسّر"(٥)، ويتحقق لك صواب هذا الأمر حين تنظر في ردّ أبي حيان على ابن مالك وهو يعيب عليه توسعه في الاحتجاج بالحديث النبويّ، ويُغلِظ القول في ذلك، واصِفًا إياه بأنه ما أمعن النظر في

(١) شرح الجمل لابن الضائع، ١ورقة ٣٤، نقله محمد إبراهيم البنا في كتابه (أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي)، ص٢٥٣.

(٢) **ينظر**: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ص٢٥٢- ٢٥٤.

(٣) الأشباه والنظائر، للسيوطي ٥/ ٢٤.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ١١١.

(٥) تهذيب التهذيب ٨/ ٧١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ذلك، ولا صحب من له التمييز[1]، ثم يصفه بقلة الإلمام بكتاب سيبويه[2].

وثمة تناقض واضح بين تنظير ابن الضائع وأبي حيان –اللذيْن ابتدآ الخوض في هذه القضية– وبين تطبيقهما في مصنفاتهما النحوية، فتجدهما يستشهدان بالأحاديث النبوية في بناء القواعد، وربما أجازا وجهًا منعه آخرون، ورجَّحَا قولاً على آخر استنادًا إلى ما ورد في الحديث النبويّ. وهذا هو ذات المنهج الذي سار عليه ابن مالك في الاحتجاج بالحديث، وهو ذات المنهج الذي أنكروه، قال ابن الطيب: "وابن مالك لم يثبت قاعدة لم تكن، ولا حكمًا ليس معروفًا، وإنما يرجِّح بالحديث بعض الآراء الضعيفة عند الجمهور، ويقوِّي به بعض اللغات الغريبة، أما اختراع أمر لم يقولوه فليس بكلامه"[3].

وابن الضائع يستشهد بالحديث على نفس هذا المنهج، فمن ذلك ما قاله عند حديثه عن خلاف النحويين في نوع اللام الداخلة على خبر إنْ المخففة، هل هي لام ابتداء اجتلبت للفرق بين (إِنْ) النافية و(إِنْ) المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى فارقة كما في قول الشاعرة:

شَـــلَّتْ يَمِينُـــكَ إِنْ قَتَلْـــتَ لَمُسْـــلِمًا حَلَّـــتْ عَلَيْـــكَ عُقُوبَـــةُ الْمُتَعَمِّـــدِ

وتظهر فائدة هذا الخلاف في نوع اللام في قوله – ﷺ –: (قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنا)، فمَنْ جعلها لام الابتداء أوجبَ كسر همزة (إِنْ)، ومنْ جعلها لامًا أُخرى اجتلبت للفرق بين (إِنْ) النافية و(إِنْ) المخففة من الثقيلة فَتَحَ همزة (أَن)، وقد أرود ابن الضائع الخلاف في هذه المسألة، وصحّح مذهب القائلين إن هذه اللام هي لام ابتداء، وهي نفسها التي تدخل على (أَنَّ) المشددة، قال ابن الضائع: "وعلى هذا جرى الخلاف بين ابن أبي العافية وابن الأخضر فيما ورد من الحديث: (قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنا)، ففتح ابن أبي العافية (أن)؛ لأن هذه اللام عنده ليست لام الابتداء، وكسرها ابن الأخضر؛ لأنها هي. والصحيح عندي أنها لام الابتداء، والحديث عندي دليل على أنها لام الابتداء"[4]. فابن الضائع هنا لم يستأنس بالحديث، وإنما احتج به

---

(١) **ينظر**: الاقتراح للسيوطي، ص٨٩– ٩٤. قال ابن الطيب في شرحه على الاقتراح: أطال أبو حيان –على عادته عفا الله عنه– في التحامل على ابن مالك بلا طائل، وأبدى أدلة حالية بالتمويه خالية من الدلائل، وقوله (إنه ما أمعن النظر، ولا صحب من له الاستدلال) هو من تحامله على ابن مالك. ينظر: فيض الانشراح ١/ ٤٨٩– ٤٩١.

(٢) **ينظر**: تفسير النهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ١/٤٦.

(٣) فيض الانشراح ١/ ٤٥٠.

(٤) **ينظر**: شرح الجمل لابن الضائع، ج٢، ورقة ١٣٠. نقله عبدالقادر الهيتي في كتابه (خصائص مذهب الأندلس النحوي)، ص١١٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

على صحة ما ذهب إليه غيره. وما فعله ابن الضائع هنا هو نفس ما كان يفعله ابن خروف وابن مالك وأنكره هو وأبو حيان عليهما.

أما أبو حيان فإنه أكثَرَ من الاستشهاد بالحديث في مصنفاته النحوية بالرغم من أنه أشدّ القائلين بترك الاحتجاج حماسة، وقد تنبّه ابن الطيب إلى هذا فقال: "ورأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه"(١)، وصحَّ ما ذكره ابن الطيب، فقد أحصت له خديجة الحديثي في كتابيه (ارتشاف الضرب)، و(منهج المسالك) ثمانية وعشرين حديثًا، انفرد هو في الاحتجاج بها، وبنى عليها حكمًا جديدًا، أو معنى جديدًا، أو استعمالًا جديدًا(٢). بل كان أبو حيان يعتمد على الحديث النبويّ وحده في بعض المسائل، دون الاستعانة بالقرآن والشعر، فيثبت حكمًا لكلمة، أو قاعدة لأسلوب من الأساليب، من ذلك احتجاجه على جواز اتباع معمول الصفة المشبهة بالصفة ، خلافًا للزجاج ومن تابعه في منعه ذلك. قال أبو حيان: "واعلم أنه يجوز أن يُتْبَعَ معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفة، فإنه لم يُسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج. وقد جاء في الحديث في صفة الدجال: (أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمنى)، و (اليمنى) صفة لـ (عينه)، و(عينه) معمول للصفة المشبهة (أعور)، فينبغي أن يُنظَر في ذلك"(٣). فاستمسك أبو حيان بالحديث، في الرد على الزجاج ومن تابعه من متأخري النحاة وأثبت به جواز إتباع معمول الصفة المشبهة بالصفة.

وأما النحويون الذين جاءوا منذ زمن ابن الضائع وأبي حيان – أي في القرن السابع الهجريّ وما بعده– فإنهم ذهبوا تجاه قضية الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف إلى ثلاثة مذاهب، فريق قال بالترك مطلقًا، وفريق قال بالاحتجاج مطلقًا، وفريق توسط بينهما:

١. **أما القائلون بالترك مطلقًا**، فإنهم صرّحوا بمنهجهم في ترك الاحتجاج بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف، وقالوا بأن أئمة العلم المتقدمين من المِصرَيْن لم يحتجّوا بشيء منه، وابتدأ هذا المنهج (ابن الضائع ت٦٨٠هـ)، وتبعه تلميذه (أبو حيان ت ٧٤٥هـ)، وحجة هذا الفريق هي: عدم الثقة بأن ما نُقِل من الأحاديث هي من لفظ الرسول ﷺ، وتعللوا لذلك بعلل كلها وارد بصورة أقوى في ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر، فقالوا:

(١) فيض الانشراح ١/ ٤٥٥.

(٢) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، ص ٣٣٩، ٣٦٣.

(٣) منهج السالك لأبي حيان، ص٣٣٦. نقلته خديجة الحديثي في (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)، ص٣٥١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- إن الرواة أجازوا نقل الحديث بالمعنى.
- ووقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولم يتعلموا لسان العرب عن طريق النحو(١).

ونقل السيوطي قول ابن الضائع وأبي حيان في كتابه (الاقتراح)(٢) وفي مقدمة كتابه (عقود الزبرجد) وصحح جُمْلَةَ ما ذكراه من أسباب، وإن لم يوافقهما في مذهبهما تمام الموافقة.

وأيّد -من المعاصرين- محمد خير الحلواني ما قاله ابن الضائع، وردَّ على من أنكر قوله، وزعم أنَّ النحاة المتقدمين أعرضوا عن الاحتجاج بالحديث النبوي، وأورد أسبابًا كثيرة لتأييد ما ذهب إليه، وهي لا تخرج في جملتها عما قاله ابن الضائع وأبو حيان(٣). وإلى هذا الرأي مال عبدالفتاح سليم، إذْ قال: "هل يُحتَجُّ بما جاء في الحديث مخالفًا للمقيس المشهور من كلام العرب، وتؤسَّس عليه قواعد، كما فعل ابن مالك؟ أو يبقى الحكم عليه بالضعف أو الخطأ؛ لأته من تغيير الرواة؛ لعدم تمكّنهم من الفصحى سليقةً واكتسابا؟ أما أنا، فأميل للحكم الأخير"(٤).

٢. **أما القائلون بالاحتجاج مطلقًا**، فقد قدّموا الحديث النبويّ على الشعر وكلام العرب، وجعلوه يلي القرآن الكريم في مرتبة الاحتجاج به، وإمامهم في ذلك ابن مالك (ت٦٧٢ه)، الذي ذهب إلى جواز الاستدلال بالحديث النبويّ كله، وعوّل عليه في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد النحوية. قال الشاطبي: "وابن مالك بنى الأحكام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له سَلَفًا إلا ابن خروف (ت٦٠٩هـ)"(٥).

وسار على هذا النهج كثير ممن جاء بعدهما، كرضي الدين الاسْتَرابادِيُّ (ت٦٨٨هـ)، شارح الشافية والكافية لابن الحاجب -الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم- وكابن هشام (ت٧٦١هـ). وأيّد سراج الدين البلقيني (ت٨٠٥هـ) مذهب ابن مالك(٦)، وكذلك تلميذه

(١) **ينظر**: خزانة الأدب ١/ ٩- ١٢، والاقتراح للسيوطي ص٨٩- ٩٢.

(٢) الاقتراح، للسيوطي، ص ٧٤ – ٨٩.

(٣) أصول النحو العربي ص ٤٨ . ٥٥.

(٤) المعيار في التخطئة والتصويب، ص١٠٩.

(٥) المقاصد الشافية ٣/ ٤٠٤.

(٦) وذلك في جوابه عن سؤال البدر الدماميني، في مكاتبة جرت بينهما، وقد طبعت هذه المكاتبة، بتحقيق رياض الخوام، ص٢٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

البدر الدماميني (ت٨٢٨هـ)[١]، وهو ما اختاره ابن الطيب (ت١١٧٠هـ) وانتصر له فقال: "ما رأيت أحدًا من الأشياخ المحققين إلا وهو يستدل بالأحاديث النبوية على الأحكام النحوية، ويستنبطون منها الأحكام اللغوية والنحوية والصرفية... والحقُّ ما قاله الإمام ابن مالك، لا ما قاله أبو حيان وابن الضائع"[٢]. وإلى هذا الرأي ذهب محمود فجال، فقال: "وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقًا، سواءً أكان مرويًّا باللفظ أم بالمعنى، وسواء أكانت الرواية من العرب أم من العجم"[٣].

٣. **وكان من نتائج الصّراع بين القائلين بالترك والقائلين بالجواز على الإطلاق ظهور اتجاهين اثنين:**

الأوّل: اتّجاهٌ قديم، ذهب إلى التوسّط، وقسّم الحديث إلى قسمين من حيث الكيفيّة الّتي جرى نقله بها، وكان زعيم هذا الاتجاه أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠) الذي كان يتركّز موقفه في رفض التطرّف بشأن المنع أو التّجويز، فقد رفض عمل ابن مالك؛ لتطرّفه في الأخذ بالحديث الشّريف، كما رفض موقف المانعين؛ لتطرّفهم بالرّفض، فقال موضِّحًا موقفه وملخصًا رأيه في (باب الاستثناء) من كتابه (المقاصد الشافية) "وأما الحديث فعلى قسمين: قسمٌ عُرف أنَّ المعتَنَى به فيه نقلُ معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهادٌ من أهل اللسان. وقسمٌ عُرف أنَّ المعتنَى فيه نقلُ ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول اللهﷺ ككتابه إلى هَمْدان، وكتابه إلى وائل بن حُجْر"[٤]. وقد صرَّح الشيخ الراعي (ت٨٥٣هـ) بتأييده لمذهب الشاطبي في هذه القضية، فنقل قول الشاطبيّ كاملاً في المسألة الثانية والعشرين من كتابه (الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية)، وعنونها بـ(الاستدلال بالحديث عند النحاة).

ويمكن أن نعد السهيلي (ت٥٨١) سابقًا الشاطبيّ في منهج التوسط -وإن لم ينظِّر لمنهجه كما فعل الشاطبيّ-، وهو سابق ابن مالك إلى التوسع في الاحتجاج بالحديث أيضًا، إلا أنه كان أكثر تحفّظًا من ابن مالك فيما جاء من الحديث بأكثر من لفظ، وكان يتحرز لذلك كثيرًا، لكنه يحتكم إلى قول أهل الحديث في تصحيحهم للرواية من عدمها، فما لمزه أهل الحديث من الروايات ولو تلميحًا لم يأخذ به، وسار مع ما

(١) وردّ على المانعين بردّ حسن نقله البغدادي في خزانة الأدب، وهو الرأي الذي اختاره البغداديّ، فإنه قال بعد أن أورد ردّ الدماميني : (ولله رده، فإنه قد أجاد الرد) ١/ ١٤. وممن كان على هذا المنهج: ابن الطراوة (ت٥٢٨)، الزمخشري (ت٥٣٨)، ابن يعيش (ت٦٤٣)، وغيرهم كثير. **ينظر: خزانة الأدب ١/ ٩. والاقتراح للسيوطي ص١٥٧.**

(٢) تحرير الرواية في تقرير الكفاية، ابن الطيب الفاسي، ص١٠٠- ١٠١.

(٣) الحديث النبوي في النحو العربي، ص٣١٤- ٣١٥.

(٤) المقاصد الشافية، للشاطبي ٣/ ٤٠١- ٤٠٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وثقوه من الروايات، وطعن في بعض الروايات، وكثيرًا ما كان يحتاط لما يورده من الحديث فيقول مثلاً: (فإن صحَّت الرواية فكذا)، وأمثالها من العبارات[1].

وتبع السيوطيُّ (ت٩١١هـ) الشاطبيَّ في هذه القضية، فبالرغم من أنه صحّح ما ذكره المانعون من أسباب، إلا أنه لا يُقِرّ بتحقُّقها في كل ما ورد من الحديث النبوي، وإنما يستثني منها فيقول: "وأما كلامه ﷺ فيستدلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قِلَّة أيضًا"[2].

الثّاني: اتّجاهٌ حديث: وتقدّم بهذا الاتّجاه عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة الشيخ محمد الخضر حسين (ت١٣٧٧هـ)، من خلال بحثه (الاستشهاد بالحديث في اللّغة)، وقد بناه على نتائج الشّاطبيّ، كما أضاف إليها، **وتبنّى المجمع هذا البحث، وقرر ما يلي:** "اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

الأول: لا يحتج في العربية بحديثٍ لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها. **الثاني:** يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

١. الأحاديث المتواترة المشهورة.
٢. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
٣. الأحاديث التي تُعَدُّ من جوامع الكلم.
٤. كتب النبي ﷺ.
٥. الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قومٍ بلغتهم.
٦. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى.
٧. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة"[3].

وقد ثبت أنه لا تَرْكَ للاحتجاج بالحديث النبوي، لا قديمًا ولا حديثًا، وإنما الأمر في (قلة) الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف في النحو والصرف إذا ما قورن بمصادر السماع الأخرى، وكان ينبغي هنا أن يكون التساؤل عن سبب تلك القلة، لا البحث عن تفسيرات لترك الاحتجاج بالحديث أو رفضه أو منعه.

---

(١) **ينظر:** موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص١٩٢- ٢١٢.

(٢) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص٨٩.

(٣) مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ١٩٣٢.١٩٦٢هـ، ص٣-٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أما عن سبب هذه القلة مقارنةً بالقرآن والشعر وكلام العرب فإن للقوم تفسيرات عدة، حسب ما رآها كل واحد منهم، وحسب ما رجح عنده من أسباب، فمنهم من قال بأن السبب في ذلك هو انصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ما يزوِّدهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافًا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية[1].

وذهب محمد عيد إلى أنهم صرفوا أنفسهم عن الاحتجاج بالسنة قصدًا؛ بسبب (التحرز الديني)، ذلك أن إحساسهم الشديد بتنْزيه الأحاديث منعهم من تناول نصوصها بالتحليل واستنباط القواعد، فسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية[2].

والسبب عند محمود فَجَّال هو أنه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي[3].

أما حسن الشاعر فذهب إلى أن النحاة وجدوا مادة الشعر كثيرة وميسورة لدى الرواة، وقد قامت الجهود الأولى في وضع النحو قبل القيام بجمع الحديث، فضلاً عن شيوع الوضع في الحديث، فكان عليهم أن يدرسوا الحديث –من أجل الاستشهاد به– من حيث السند والمتن، وفي ذاك مشقة لا تنكر، ولم يكن كثير من النحويين المتقدمين على معرفة وثيقة بالحديث[4].

وفسَّر هنداوي ذلك بأحد احتمالين:

الأول: أن يكون ذلك راجعًا إلى أنهم لم يكونوا يعدُّون الحديث النبوي قسمًا مستقلاً عما سواه في قضية الاحتجاج؛ لأنه جارٍ على سَنَن كلام العرب، فالرسول من العرب، وهو أفصح العرب قاطبة، ولو كانوا يرون كلامه مختلفًا في ذلك عن كلام العرب لميَّزوه منه، ولَمَا أوردوه حين استدلالهم به في ثنايا كلامهم غير منسوب إليه في كثير من المواطن من مصنفاتهم.

والثاني: أن يكون زاد النحويين من الحديث النبوي قليلاً؛ لأنَّ معظم أساتذتهم كانوا من رواة اللغة والشعر، ولم يكن فيهم من المحدِّثين إلا قليل، والتلاميذ عادة يقلدون شيوخهم[5].

---

(١) وهذا تفسير سعيد الأفغاني في أصول النحو، ص٤٦.

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١٠٦.

(٣) الحديث النبوي في النحو العربي، ص١٠١.

(٤) **ينظر**: النحاة والحديث النبوي، ص١٢٥– ١٢٨.

(٥) وذلك في بحث له بعنوان (إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية) نشرته مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد (٣٠)، ص١٨٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وإن كان هذا الرأي الأخير هو أقرب الآراء إلى القبول، إلا أن الأقرب إلى القبول عندي هو أن قلة استشهاد النحاة بالحديث النبوي كان نتيجة لكل تلك العوامل مجتمعة، لأنه ليس هناك سبب محدّد يمكن أن نعزو إليه هذه القلة، وليس من تلك الأسباب ما يمكن أن يكون سببًا مقنعًا وهو بمعزل عن بقية الأسباب، فكل تفسير منها يصدُق من وَجْه وينتفي من وجه، ذلك أننا إذا سلمنا بأنه يصدُق على كثير من النحويين الانصراف إلى الشعر عن الحديث، فإن ذلك لا يصدق على نحويين آخرين كانت لهم رواية في الحديث النبويّ الشريف، كأبي الأسود الدؤلي(ت٦٩هـ)، والنضر بن شميل (٢٠٣هـ)، وأبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ)، وأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، وبعضهم روى الحديث كثيرًا ومع ذلك لم يستشهد به في النحو، كابن الخشاب (ت٥٦٧هـ) الذي سمع الحديث من رواة الحديث في عصره وتفقه فيه، وشَغُفَ بروايته، وكان ثقة في الحديث، ومع ذلك لم يستشهد في كتابه (المرتجل في شرح الجمل) إلا بثلاثة أحاديث[1]. فلماذا لم يستشهد أولئك النحويون بما رووه من الأحاديث النبوية في مسائل النحو والصرف؟

ثم إن سلمنا بفكرة التحرز الديني فإنها لا تصدق بالشكل الذي ذكره محمد عيد؛ وذلك لأن النحويين أخضعوا القرآن الكريم للدراسة النحوية ولم يمنعهم التحرز الديني من ردّ بعض القراءات السبعية المتواترة ووصْفِ ما فيها من استعمال بالقبح واللحن أحيانًا، **وقد لحَّن الفراء –وحده– خمسةً من قُرّاء القراءات القرآنية[2]، وحكم على قراءتهم باللحن:**

- **لحَّن عاصم** –أحد أصحاب القراءات السبعية المتواترة– في قراءته لقوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الأنبياء: ٨٨] بنون واحدة، ونصب (المؤمنينَ)، فقال: "كأنه احتمل اللحن، ولا نرى لها جهةً إلا تلك".
- **ولحَّن الأعمش ويحيى بن وثَّاب** في قراءتهما قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ**﴾ [إبراهيم: ٢٢]، بخفض الياء، قال: "ولعلها من وهْمِ القراء من طبقة يحيى، فإنه قلَّ مَن سَلِمَ منهم من الوهم، ولعله ظنَّ أن الباء في (بمصرخيّ) خافضة للحرف كله".
- **ولحَّن الحسن البصريّ** في قراءته قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ**﴾ [الشعراء: ٢١٠]، قال: "وجاء عن الحسن: (الشياطون)، وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة (المسلمين،

(١) **ينظر**: النحاة والحديث النبوي، حسن الشاعر، ص١٠٤.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢١٠، ٧٥، ٢٨٥، ٨١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

والمسلمون)[1]".

- **وخطَّأ ابن عامر** -أحد أصحاب القراءات السبعية المتواترة- في قراءته قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائُهُمْ**﴾ [الأنعام: ١٣٧]، وقوله: ﴿**مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهُ**﴾ [إبراهيم: ٤٧]، بالنصب في (أولادهم)، و(وعده)، والجر في (شركائهم)، و(رسله)، لأنه فصل بين المتضايفين بالمفعول به، يقول: "وليس بشيء، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتُهـــــــا بِمزَجَّـــــــة زَجَّ القلـــــــوصَ أبي مـــــــزادة

قال الفراء: وهو باطل، والصواب (زجَّ القلوصِ أبو مزادة)".

وكذا فعل البصريون مع قراءة حمزة -أحد أصحاب القراءات السبعية المتواترة- في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾ [النساء: ١]، بالجر في (الأرحامِ)، قال أبو جعفر النحاس: "فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به"[2].

ويتضح جليًّا مما سبق أن التحرز الديني لم يمنع كلاً من البصريين والكوفيين من إطلاق هذه الأحكام على قراءات سبعية متواترة لا خلاف في تواترها عن رسول الله ﷺ. **وإنما يمكن أن تكون فكرة (التحرز الديني) سببًا في قلة استشهادهم بالحديث النبويّ من بابٍ آخر**، وذلك لأن كثيرًا من النحويين كان لهم علمٌ بشيء من الحديث النبوي، أو كانت لهم رواية فيه، و هم -على هذا- أعرف الناس بالمعايير الدقيقة التي ينتهجها أهل الحديث للتوثق من الرواية، ومن ثَمّ قبولها. ولمَا كانت بضاعة أهل النحو بعلم دراية الحديث -وعلم الجرح والتعديل خاصة- مزجاة، خشوا أن يأخذوا حديثًا وفي سنده راوٍ مجروح أو علة قادحة، فيحتجون به وينسبونه إلى الرسول ﷺ -كذبًا- وهم لا يعلمون، فكانت القلة تحرزًا من هذا الباب.

أما تفسير محمود فجال، ففيه نظر؛ لأنَّ مثل هذه التراكيب معروف في كثير من نوادر بعض الأعراب، والنحاة مع هذا تكلموا فيما يُحتجّ به من كلام العرب وما لا يحتج به، ولم يكن ذلك سببًا لقلة استشهادهم بكلام العرب. **وأما قول حسن الشاعر** بأن الجهود الأولى لوضع النحو كانت قبل القيام بجمع الحديث، فهذا أمر يعارض الواقع؛ ذلك أن رواية الحديث النبوي والتأليف في جمع نصوصه وكيفية روايته حَدَثَ

---

(١) قال أبو حيان في النهر الماد: "قُرِئ (شياطون)، والعرب تقول: نستان فلان حوله بساتون". ١/ ١١٦.

(٢) لأن (الأرحام) عطفٌ على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار، وهذا لا يجوز عندهم، خلافًا ليونس والأخفش والكوفيين، وصحّح ابن مالك وأبو حيان مذهب الكوفيين. **ينظر: إعراب القرآن للنحاس، ص١٦٩، والدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤/ ٣١٥.**

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

مبكرًا مع المجهودات الأولى في دراسة النحاة للغة، والتي يمكن أن نطلق عليها (فترة الملاحظات العامة) لا (القوانين الصارمة) التي نمت ونضجت في منتصف القرن الثاني الهجري، ومع فترة النشاط العظيم لدراسة النحو في النصف الثاني من القرن الثاني كانت الأحاديث النبوية قد جمعت ووصلت دراستها إلى نضج مماثل، وكانت الحركة اللغوية النشيطة مصاحبة لحركة دينية نشيطة متمثلة في رواية الحديث وتوثيقه(١)، وكان الإمام مالك بن أنس(ت١٧٩هـ) صاحب (الموطأ) -أول مصنف في الحديث النبوي- معاصرًا لسيبويه (ت١٨٠هـ) صاحب المصنف الإمام في النحو.

ومهما كان من أمر، فإن (القِلَّة) أو (الكثرة) في استشهاد النحويين بالحديث لا تمثِّل مسْتَنَدًا لتحديد مكانة الحديث النبويّ الشريف بين مصادر السماع الأخرى؛ لأن العبرة ليست بكثرة الدليل وإنما بقوته. وكما لا يصحُّ أن يُنظَر إلى كثرة وقلة ما استشهد به النحويون من مصادر السماع ويُجعل الشعر مصدرًا أولًا، والقرآن ثانيًا، والحديث ثالثًا –مع اختلاف قيمة كل منها- بناءً على كثرة العدد، فإن اعتماد مبدأ القلة أو الكثرة في النظر إلى الحديث النبوي أمرٌ لا يصحّ كذلك؛ لأن هذا قياس مع الفارق ولا تصح المقايسة بين الأجناس المختلفة(٢).

وجُمهور الباحثين المحدَثين على أن الحديث النبويّ كان جديرًا بأن يتقدم بعد القرآن الكريم سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة والنحو(٣)؛ فنصوص الحديث قد ظفرت بتوثيق لم يُتَح مثله لرواية الشعر والنثر، ولها حُرْمة كونها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية، مما يعطيها المكان الثاني من الأصالة في الفصحى أيضًا، **ولم يقع ذلك كما ينبغي أن يكون**. إلا أنه ليس هناك تركٌ للاحتجاج بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف، لا من أوائل النحاة ولا من متأخريهم، وأما القول بترك اعتماد الحديث النبوي في الاحتجاج النحوي فلا يعدو أن يكون تنظيرًا لا يستند إلى تطبيقٍ يُكْسِبُه شرعيةً وواقعية، فلم يطبِّقه المنظّرون لهذه القضية في مصنفاتهم النحوية بل احتجوا بالحديث النبوي، وبنوا عليه قواعد كُلية في النحو والصرف. وعليه، فإن الأحاديث والآثار تلي القرآن الكريم، مصدرًا معتبرًا للاحتجاج النحوي، على خلافٍ في ضيق واتساع الحدود التي وضعوها لما يحتج به منها.

---

(١) **ينظر**: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد عيد، ص١٠٧- ١٠٨.

(٢) **ينظر**: ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر، محمود فجال، ص٤٨٨- ٤٨٩.

(٣) **ينظر**: أصول النحو لسعيد الأفغاني، ص٤٦، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في النحو لخديجة الحديثي ص٤٠٥، وأدلة النحو لعفاف حسنين ص٨٥، والحديث النبوي في النحو العربي لمحمود فجال ص٩٩، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، ص١٢٢ -١٢٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ج. موقف النحويين مما جاء من الحديث النبوي على خلاف القواعد النحوية.

أفردت كتب أصول النحو العربي مباحث مستقلة لمناقشة الحديث النبويّ مصدرًا من مصادر الاحتجاج، وأُفْردت لهذه القضية الأصولية مصنفات بحثتها بحثًا أصوليًا دقيقًا(١)، وإنما الذي يعنينا هنا هو موقف النحويين مما جاء على خلاف قواعدهم النحوية، **هل أخضعوا نصوص الحديث النبويّ لمعيارية القواعد التي قعدوها، فحاولوا تأويلها وربما تكلفوا ذلك كثيرًا، أو رموها بالشذوذ، أو نسبوا التصرف والتغيير في لفظها إلى الرواة بالرغم من ثقتهم أنه توافر لهذه الأحاديث النبوية من التوثق والتمحيص مالم يتوافر لكلام العرب الذي اعتمدوا عليه في تقعيد قواعدهم عليه بلا خلاف؟ أم اعتبروا الحديث النبويّ أساسًا للتقعيد النحوي ولم يخضعوه لقواعدهم؟**

لا خلاف في أن النحويين لم يستندوا إلى الحديث النبويّ الشريف في بناء القواعد النحوية كما استندوا إلى القرآن وكلام العرب من شعر ونثر، وإنما استشهدوا به على قِلَّة نسبية إذا ما قورن بمصادر السماع الأخرى، حتى كان زمن ابن خروف، والسهيلي اللذَيْن تُنسَب لهما كثرة الاحتجاج بالحديث لا أولّيته، واتسع هذا الأمر في زمن ابن مالك.

وقد كانت مواقفُ النحويين تجاه النصوص مختلفةً باختلاف منهجهم في تناول تلك النصوص، وباختلاف المعيارية التي يتبعونها، ومقاييس الخطأ والصواب عندهم. ومعروفٌ تشدد **البصريين** في السماع كثيرًا، وتساهل الكوفيين فيه، وتوسعهم في القياس خلافًا للبصريين الذين تشدّدوا فيه؛ ذلك أن البصريين حين استقرأوا اللغة، وضعوا قواعدهم على الأعمّ الأغلب، واشترطوا الكثرة الفياضة، ولم يبنوا قواعدهم على القليل والشاذ، مؤوّلين الشواهد التي تخالف قياسهم، فإن لم يمكن تأويلها حكموا عليها بالشذوذ، أو بالحفظ دون القياس عليها. وهم بهذا غلَّبوا القياس على المسموع. **أما الكوفيون** فإنهم يعتدون بالسماع كثيرًا، فيأخذون الأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، ويبنون عليها قواعدهم، حتى اشتهر عنهم أنهم لو سمعوا بيتًا واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه.

(١) من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: دراسات في العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضر حسين، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث في النحو، خديجة الحديثي، والحديث النبوي الشريف و أثره في الدراسات اللغوية و النحوية، محمد ضاري، والنحاة والحديث النبوي، حسن الشاعر، والاستشهاد بالحديث النبوي وأثره على المسائل النحوية والصرفية، لسليمان إبراهيم المطرودي، ومصنفات محمود فجال الثلاثة في هذا الباب.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ومن هنا كان توسع الكوفيين في السماع، وتوسعهم في القياس، بدءاً لخلاف بينهم وبين البصريين في التعامل مع النصوص، على أن **المتقدمين من النحاة** لم يتعرضوا للأحاديث المشكلة من جهة العربية، وإن كانوا يذكرون أحيانًا الأوجه الإعرابية الجائزة للحديث النبويّ دون أن يكون فيه إشكال من جهة الإعراب، كما فعل سيبويه في توجيهه لحديث (كلُّ مولودٍ يولد على الفطرة)، الذي أورده في (باب ما يكون فيه (هو) و(أنت) و(أنا) و(نحن) وأخواتهن فصلًا)، قال: "وأما قولهم: (كلُّ مولودٍ يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يُهوِّدانه وينصِّرانه)[1]، ففي (أبواه) ثلاثة أوجه: الرفع من وجهين والنصب من وجه واحد. فأحد وجهي الرفع أن يكون (المولود) مضمرًا في (يكون)، و(الوالدان) مبتدآن، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما. كأنَّه قال: (حتى يكون المولود أبواه اللذان يهوِّدانه وينصِّرانه) . ومن ذلك قول الشاعر:

إذا مـــا المـــرءُ كـــان أَبـــوه عَـــبْسٌ فَحَسْـــبُك مـــا تُرِيـــدُ مـــن الكـــلامِ

وقال آخر :

متـى مـا يُفِـدْ كسـبًا يكـنْ كـلُّ كسـبه لـه مَطْعَـمٌ مـن صـدرِ يـومٍ ومَأْكَـلُ

والوجه الآخر: أن تعمل (يكون) في الأبوين، ويكون هُما مبتدأ وما بعده خبراً له. أما النصب –يعني نصب (أبوين)– فعلى أن تجعل (هُما) فصلًا"[2].

وابتدأ توجيه الأحاديث المشكِلة من جهة العربية عند النحويين المتأخرين، لا سيما الذين جاءوا بعد القرنين الخامس والسادس الهجريَّيْن، حين نضج الجدل النحوي، وتكونت المدارس النحوية، فبدأوا بتناول الأحاديث مشكِلة الإعراب، وتأويلها، أو تلحينها ونسبة تصرف الرواة إليها، أو بناء حكم نحويّ –يخالف قول السابقين– عليها. وظهرت مواقفهم تلك من خلال ما صنفوه من كتب إعراب الحديث النبوي الشريف وكتب إصلاح الغلط، ومن خلال الأسئلة التي كان يسألها أهل الحديث لأهل النحو حول الأحاديث التي يشكل إعرابها، ومن خلال ما جاء منثورًا في مصنفاتهم النحوية المتأخرة.

(١) الحديث بهذا اللفظ غير موجود في كتب الصحاح والسنن، ولعله من تصرف النحويين فيه، ويظهر أن جميع من أتى بعد سيبويه قد أخذه عنه. أما رواية الحديث في كتب الصحاح والسنن فهي بلفظ: (فأبواه يهوّدانه، أو ينصِّرانه). **وينظر ذلك في:** صحيح البخاري (كتاب الجنائز)، (باب ما قيل في أولاد المشركين) ٢/ ١٠٠، وصحيح مسلم (كتاب القَدَر) باب (كل مولود يولد على الفطرة) ٤/ ٢٠٤٧، وسنن أبي داوود (كتاب السنة) باب (فِي ذَرَارِيّ الْمُشْرِكِينَ) ٧/ ٩٧.

(٢) **ينظر:** كتاب سيبويه ٢/ ٣٩٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **موقف النحويين مما جاء على خلاف القاعدة من خلال كتب إعراب الحديث النبوي:**

من الجدير بالذكر هنا أن النحويين الذين صنفوا في إعراب الحديث النبوي لم يوردوا في كتبهم إعرابَ ما كان متفقًا عليه من الأحاديث، وإنّما أَوردوا ما كان إعرابه مشكلاً، وله حاجة إلى التخريج والتأويل.

وكذلك فعل شراح الحديث الشريف، إذْ توقفوا في شرحهم للأحاديث عند ما احتاج إلى بيان، وإزالة لبسٍ وإشكال، ولم يتوقفوا عند غيره إلا قليلاً.

وبالرغم من أن النحاة المتأخرين، كالزمخشري، والسهيلي، وابن خروف، وابن مالك، خرقوا سنة من كان قبلهم في قلة الاستشهاد بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف، وصاروا يعدون الحديث والأثر مصدرًا ثانيًا بعد القرآن الكريم، يشتقون منه القواعد، ويستشهدون به على القضايا النحوية واللغوية، ويهتمون بإعرابه، إلا أن المصنفاتِ التي صُنِّفت في إعراب الحديث النبويّ ثلاثة مصنفات فقط، قال السيوطي في مقدمة عقود الزبرجد: "أكثر العلماء قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن، ولم يتعرض للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين: أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري... والثاني الإمام جمال الدين ابن مالك... وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث مستوعب جامع..."(١).

١. **إعراب الحديث، للإمام أبي البقاء العكبري (٦١٦هـ).**

على يد العكبريّ بدأ التصنيف في إعراب الحديث النبوي، وجعل كتابه هذا في إعراب ما يُشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، معتمدًا في أخذ الأحاديث على (جامع المسانيد) لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، الذي يضم صحيح البخاري، ومسلم، وسنن الترمذي، ومسند أحمد. يقول العكبريّ مفسِّرًا الداعي إلى تصنيف هذا الكتاب: " أما بعد، فإن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أن أملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها، والنبي ﷺ وأصحابه بريئون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك"(٢).

ومنهج العكبريّ يقوم على إخضاع الأحاديث النبوية للقواعد النحوية عن طريق التأويل، مستخدمًا أكثر من تعبير للدلالة على ذلك كـ (التوجيه، والتقدير، والحمل). **وإذا نظرت إلى موقفه تجاه ما ورد في الحديث والأثر مخالفًا قواعد النحويين، فإنك تجد أن للعكبريّ ثلاث مواقف تجاهها:**

(١) عقود الزبرجد، للسيوطي ١/ ٦٧.

(٢) إعراب الحديث، ص٢٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- فهو إما أن يعرض الأوجه المحتملة لإعراب الحديث وفق القواعد النحوية، أو يشير إلى آراء النحويين السابقين، ويختار منها وجهًا راجحًا عنده، ويستشهد له بالقرآن والشعر وكلام العرب.
- وإما أن يؤوِّل النص على وجه يوافق ما وضعه النحويون من قواعد ولو من وجه، ويتعسّف في التأويل أحيانًا.
- وإما أن يردّ الرواية إذا خرجت الرواية عن المألوف في كلام العرب، ولم يجد لها وجهًا في قواعد النحاة، فحَكَمَ عليها باللحن، أو يقول بتصرُّفِ الرواة فيها، أو يحملها على الشذوذ.

فمن أمثلة ترجيحاته، كلامه فِي قوله ﷺ لفاطمة رضي الله عنها: (هذا أول طَعَامٍ أَكَلَه أَبُوك من ثَلَاثَة أَيَّام)[1]. قال العكبريّ: هَكَذَا فِي هَذِه الرِّوَايَة. وَدخُول (مِن) لابتداء غاية الزمان جائز عند الكوفيين، ومنعه أَكثر البصرِيين[2]. والأقوى عِنْدِي مَذْهَب الْكُوفِيّين. وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: ﴿**أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾[التوبة: ١٠٨]. وَفِي بعض الرِّوَايَات (مُنْذُ ثَلَاث) وَهَذَا لَا خلاف فِي جَوَازه[3].

أما التأويل، فكان منهج العكبريّ يقوم عليه؛ من ذلك قوله في حديث الدجال: (مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ فَإِمَّا أَدْرَكَنّ واحدٌ مِنْكُمْ)[4]، قال العكبري رحمه الله: "(إما) ههنا مكسورة الهمزة؛ لأنها (إن) الشرطية زيدت عليها (ما)، وهو كقوله تعالى: ﴿**إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا**﴾ [الإسراء: ٢٣]. وأما قوله: (أدركن) بالنون، فهكذا وقع في هذه الرواية، وقد رُوِيَ بطريق آخر: (فمن أدرك ذلك)، فيدل هذا اللفظ أن (أدرك) لفظه لفظ الماضي ومعناه المستقبل، والإشكال في إلحاق نون التوكيد لفظ الماضي؛ لأن حكمها أن تلحق بالمستقبل، فإن كانت هذه الرواية محفوظة، فوجهه: أنه لما أريد بالماضي معنى المستقبل، ألحق به نون التوكيد تنبيهًا على أصله. ولا يجوز أن تكون النون هنا ضمير جماعة المؤنث؛ لأمرين: أحدهما أنه لم يتقدم في الحديث جماعة مؤنث يرجع هذا الضمير إليه، والثاني أنه رُفِع ما بعده، وهو قوله: (واحِدٌ مِنْكُم) وهذا مفرد مذكر"[5].

ونتيجة لالتزام الإمام العكبريّ بقواعد النحويين التزامًا شديدًا حاول إخضاع الأحاديث لتلك

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه بهذا اللفظ ٢٠/ ٤٤٠.

(٢) وخلافهم في هذه المسألة وحجج كل فريق مبسوطة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٣٠٦- ٣١٠.

(٣) إعراب الحديث النبويّ، ص١٢٠.

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيح بهذا اللفظ، (كتاب الفتن)، (باب ذكر الدجال) ٤/ ٢٢٤٩.

(٥) إعراب الحديث، ص٢١٤- ٢١٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

القواعد مما دفعه إلى التكلُّف في بعض ما أوَّله، وإلى وقوعه في أخطاء نحوية ردَّ على أساسِها بعضَ الروايات، واستدركها عليه النحويون من بعده. من ذلك حديث: (فَيَأْتِي القبرَ فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا)(١)، حيث عدَّ العكبري قوله (كلاهما) بالألف خطأً، والصحيح أن يقول (كليهما)، مع أن إعراب (كلا) بالألف في كل أحوالها لغةٌ بني الحارث بن كعب (٢). قال العكبري: "في بعض الروايات (كلاهما) بالألف، وهو خطأ، والصواب (كليهما) بالياء؛ لأن (كلا) هنا توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير، فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير"(٣). واستدرك عليه السيوطيّ في عقود الزبرجد(٤)، وأخذ عليه تخطئته لرواية (كلاهما) لأنها تصح على لغة من لغات العرب، ونقل قول ابن النحاس في التعليقة: للعرب في (كلا) ثلاث لغات:

- منهم من يجعلها بالألف على كل حال، مع المظهر والمضمر أحيانًا.
- ومنهم من يجعلها بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر، مع المظهر والمضمر أيضًا.
- ومنهم من يفرق بين حاليها في المظهر والمضمر، فيجعلها مع المظهر بالألف على كل حال، كاللغة الأولى، ويجعلها مع المضمر بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا كاللغة الثانية، وهذه التفرقة هي اللغة الفصحى.

ومن أمثلة قوله بالشذوذ، ما جاء في حديثِ أنسٍ رضي الله عنه من حديث الغار قوله: (إِنَّه كَانَ لِي وَالِدَان، فَكُنتُ أَحْلِبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَآتِيهُما، فَإِذَا وَجَدْتُهمَا رَاقِدَيْنِ قُمْتُ عَلَى رُءُوسِهِما؛ كَرَاهِيَةَ أَنْ أَرُدَّ سِنَتَهُمَا، حَتّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا)(٥). قال العكبري: "هكذا وقع في هذه الرواية، (حتى يستيقظان) بالنون. وفيه عدة أوجه، **أحدهما**: أن يكون ذلك سهوًا من الرواة، وقد وقع ذلك منهم كثيرًا. والوجه حذف النون بـ (حتى)؛ لأن معناها (إلى أن)، ويتعلق بـ (قمت). **والوجه الثاني**: أن يكون ذلك على ما في شذوذ الشعر، قال الشاعر:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما بهذا اللفظ ٢٣/ ٦٥.

(٢) ذكر أبو زيد الأنصاري قول بعض أهل اليمن:

أَيُّ قَلُـــــوصٍ رَاكـــــبٍ تَراهَـــــا طَـــــارُوا عَلَـــــيْهِنّ فشُـــــلْ عَلاَهَـــــا

قال: "(علاها) أراد (عليها)، ولغة بني الحارث بن كعب قَلْبُ الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفًا، يقولون: أخذتُ الدرهمان، واشتريت الثوبان، والسلام علاكم". **النوادر لأبي زيد، ص٢٥٩.**

(٣) إعراب الحديث، ص١٤٧.

(٤) عقود الزبرجد ١/ ٣٠٦.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ (حَتَّى يَسْتَيْقِظَا مَتَى اسْتَيْقَظَا) ١٩/ ٣٤٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أَنْ تُقْـــرَآنِ عَـــلَىْ أَسْـــمَاءَ وَيحَكُـــمَا مِنِّـــي السَّـــلامَ وَأَنْ لاَ تُشْـــعِرَا أَحَـــدًا

فأثبت النون في موضع النصب، وكذلك هو في الحديث؛ لأن المعنى: (إلى أن يستيقظا). **والوجه الثالث**: أن يكون على حذف مبتدأ، أي: حتى هما يستيقظان، وحذف جواب (متى) للعلم به"[1].

ورواية (يستيقظان) التي بني عليها العكبري مسألته هذه ليست في جامع المسانيد، ولعل العكبري وجدها في بعض نسخ المسند. قال ابن مالك: "(حتى) بمعنى (إلى أن)، والفعل بعده مستقبل، فحقه أن يكون بلا نون، لاستحقاقه النصب، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أن) حملاً على (ما) أختها، كقراءة مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، بضم الميم. في (يتم). وكقول الشاعر: (أن تقرآن على أسماء...)، وإذا جاز ترك إعمالها ظاهرةً، فترك إعمالها مضمرة أولى بالجواز"[2].

٢. **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (٦٧٢هـ):**

هذا الكتاب الثاني من كُتُب إعراب الحديث، وواضح من اسم الكتاب أن غايته إعراب ما يشكِل إعرابه من كتاب (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) المعروف بـ (صحيح البخاري). وأورد ابن مالك في كتابه هذا مائة وثمانين نصًّا من حديثٍ وأثر، فيها إشكالات لغوية أو إعرابية، ورتب الكتاب على حسب المباحث النحوية.

وهو في منهجه يختلف عن العكبريّ الذي كان يلحِّن الرواية أحيانًا لمخالفتها قواعد النحاة، ذلك أن منهج ابن مالك يقوم على إخضاع القواعد النحوية لنصوص الحديث النبوي، لا العكس، **فهو لا يُلحِّن الرواية إذا جاءت مخالفة لقواعد النحاة، وإنما يتخذ تجاهها واحدًا من ثلاثة مواقف:**

- إما أن يؤوِّل ما ورد في الحديث على وجه موافق لقواعد النحاة.
- إما أن يقول بالقلة أو الغرابة أو الندرة أو الشذوذ.
- وإما أن يستند إلى الحديث والأثر في تقرير قواعد نحوية يخالف فيها بعض النحاة السابقين، فيحتج بما ورد في الأحاديث المشكلة من ناحية النحو والصرف، ويجيز به وجهًا منعوه، أو يقوِّي رأيًا ضعَّفوه، مرتضيًا القياس عليه. وهو يستشهد لكلٍّ مما سبق بالقرآن والحديث والشعر.

ومثال ما أوله على ما يوافق قواعد النحاة، توجيهه لقوله ﷺ: (يَكْفِيك الْوَجْه وَالْكَفَّيْنِ)[3]، قال ابن

(١) إعراب الحديث، ص٩٥- ٩٨.

(٢) شواهد التوضيح، ص٢٣٥- ٢٣٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ (كتاب التيمم)، (باب التيمم للوجه والكفين) ١/ ٧٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

مالك: "الرفع في (الوجه) هو الوجه الجيد المشهور، فالكاف ضمير مخاطب، ويجوز في (الكفين) حينئذٍ الرفع بالعطف، وهو الأجود، والنصب على أنه مفعول معه.

وفي جرِّ من جَرَّ (الوجه) وجهان: إما أن يكون الأصل: يكفيك مسحُ الوجهِ والكفين. فحُذِف المضاف، وبقي المجرور به على ما كان عليه. أو أن تكون الكاف حرف جرّ زائداً، كما هو في قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]. أي: ليسَ مِثلَه شيء. وعلى هذا يكون (الوجه) في موضع رفع الفاعل"[1]. والتوجيه الأول عندي أقرب، لبعده عن التكلف.

وإذا نظرت إلى منهج ابن مالك في معالجته لمشكلات صحيح البخاريّ، وجدتَه يبتعد عن الحكم على النصوص بالقلة أو الغرابة متى ما وجد إلى ذلك سبيلاً، وهو لم يصرح بالقول بالشذوذ فيما تعرَّض له من مشكلات صحيح البخاري إلا في بضعة مواضع[2]، كقوله في حديث أم حبيبة: (إِنِّي كنتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّة)[3]، حيث دخلت لام الابتداء على خبر (كان) من أجل أنها واسمَها وخبرَها خبرُ (إنّ)، **قال ابن مالك**: "وفيه شذوذ؛ لأن خبر (إنّ) إذا كان جملة فعلية فموضع اللام منها صدرها، نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾ [النمل: ٧٤]، فكان موضع اللام من (كنتُ عن هذا لغنية) صدر الجملة، لكن منع من ذلك كونه فعلاً ماضيًا متصرفًا، ومنع من مصاحبتها أول المعمولين كونه ضميرًا متصلاً، فتعينت مصاحبتها ثاني المعمولين"[4].

ولأن الأحاديث المشكِلة –عند ابن مالك– هي نصوص فصيحة يمكن الاعتماد عليها في الاحتجاج؛ فإنه يستند إليها في تقرير قواعد نحوية يخالف بها بعض المتقدمين من النحاة. وكثيرًا ما يصدِّر ابن مالك كلامه عن ما يستند إليه من الحديث النبويّ في تقرير تلك القواعد بقوله: (وهذا مما خفي على كثير من النحويين)، من ذلك: قوله بجواز وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ (أن) في غير ضرورة الشعر، وهو استعمال منعه النحويون السابقون في السعة، تبعًا لسيبويه، قال سيبويه: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها (أن)، يقولون: (كاد يفعل)، وقد جاء في الشعر (كاد أن يفعل)، شَبَّهُوه بـ (عسى)، قال رؤبة:

قدْ كادَ من طولِ البِلى أنْ يَمْصَحَا "[5]

(١) شواهد التوضيح، ص٢٥٦– ٢٥٧.

(٢) قال بذلك محسن طه في مقدمة تحقيقه لشواهد التوضيح، ص٣١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ (كتاب الجنائز)، (باب حَدّ المرأة على غير زوجها) ٢/ ٧٨.

(٤) شواهد التوضيح، ص ١٦٠.

(٥) الكتاب ٣/ ١٥٩– ١٦٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وجمهور النحويين على أن اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) مخصوص بالشعر. وخالفهم ابن مالك، فذهب إلى جواز ذلك في غير الشعر على وجه القِلّة، يقول في حديث عمر رضي الله عنه: "(مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتّى كَادَتْ الشّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ) تضمن هذا الحديث وقوع خبر كاد مقروناً بـ (أن) وهو ما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه، إلاّ أن وقوعه غير مقرون بـ (أن) أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـ (أن)؛ ولذلك لم يقع في القرآن إلاّ غير مقرون بـ (أن)، نحو قوله تعالى: ﴿**مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ**﴾ [التوبة: ١١٧]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا**﴾ [الإسراء: ٧٤].

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ (أن) من استعماله قياساً، لو لم يَرِد به سماع؛ لأن السبب المانع من اقتران أخبار أفعال الشروع كـ (طفق، وجعل) بـ (أن): هو دلالة الفعل على الشروع؛ فإنّ (أنْ) تقتضي الاستقبال، وأفعال الشروع تقتضي الحال، فتنافيا. وما لا يدل على الشروع كـ (عسى، وأوشك، وقرب وكاد) فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ (أن) مؤكد لمقتضاه، فإنها تقتضي الاستقبال. وذلك مطلوب، فإذا انضمَّ إلى هذا التعليل استعمالٌ فصيح، ونقلٌ صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكّد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل. وقد اجتمع الوجهان في قول النبي ﷺ فيما رَوَيْتُه بالسند المتصل: (كَادَ الحَسَدُ يغلبُ القَدَر، وكادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْراً). وأنشد سيبويه:

فلـــم أرَ مِثلهـــا خُباسَـــةَ واحِـــدٍ ونَهْنَهْـتُ نفسيـ بعـدما كِـدْتُ أفْعَلَـه

قال: أراد: (بعدما كدت أن أفعله). فحذف (أن) وأبقى عملها. وفي هذا إشعار باطراد اقتران خبر (كاد) بـ (أن)؛ لأن العامل لا يُحذَف ويبقى عمله إلا إذا اطرد ثبوته"[1].

وقد سَبَق ابنُ جني ابنَ مالك في تجويزه وقوع (أَنْ) بعد (كاد) في السعة على وجه القِلّة، ولم يرفضه في القياس، فقال: "استعمالك (أَنْ) بعد كاد في نحو: (كاد زيد أن يقوم) هو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحًا ولا مأبيًّا في القياس"[2].

ومن هنا، يظهر أن اعتماد ابن مالك على الحديث النبويّ فيما قرَّره من قواعد نحوية خَالَف فيها بعض النحويين السابقين لا يعني أنه أتى بأسلوب لم تقله العرب، أو ابتدع وجهًا من العربية لم يعرفوه، وإنما كان يقوِّي رأيًا ضعيفًا عند النحاة، أو يقيس على وجه قالوا فيه إنه قليل ونادر لا يقاس عليه، أو يقول بالجواز في

(١) **ينظر**: شواهد التوضيح، ص١٥٩- ١٦١.

(٢) الخصائص ١/ ١٠١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

السعة فيما خصّصه نحويون آخرون بالضرورة في الشعر، كل ذلك استنادًا إلى ما ورد في الحديث النبويّ الشريف من استعمالات.

٣. **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للإمام السيوطي (٩١١هـ).**

هذا هو المصنف الثالث في إعراب الحديث، والسيوطيّ في كتابه هذا يسير على عادته في مصنفاته، إذْ ينقل عن من سبقه من النحويين، فينقل عن العكبري وابن مالك، وربما عقَّب برأيه بعد النقل.

ولمَّا كان السيوطيّ ميالاً إلى ابن الضائع وأبي حيان في قولهما بأنه لا يستدل بالحديث النبويّ على ما خالف القواعد النحوية[١]، فإنه من الطبيعيّ أن يكون في منهجه ميَّالاً إلى العكبريّ أكثر منه إلى ابن مالك، ويكاد يكون كتابه هذا قائمًا على التأويل، فلا يمر بإعراب حديث إلا ورأيت فيه من العبارات ما يشير إلى ذلك، من أَمثال قوله (تقديره كذا)، أو (فيه حذف)، أو (زيادة)، وما إلى ذلك من الأَلفاظ التي تستعمل بدل كلمة (التأويل) في تخريج النصوص. وتجده في معالجته للأحاديث مشكلة الإعراب، إما أن:

- يكتفي بمجرد النقل عمن سبقه من النحويين فيستقصي أقوالهم.
- أو يستدرك عليهم بعض آرائهم، كما استدرك على العكبري في حديث: (فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا) السابق.
- أو يرتضي ما نقله من تأويلات النحاة السابقين. أو يوافقهم فيما حكموا عليه بالشذوذ. أو يؤيدهم في ردهم لبعض الروايات، ويستدل على تصرُّف الرواة فيها بروايات أخرى خاليةٍ من ذلك الإشكال أو الغلط. من ذلك قول أبي البقاء في "رواية أحمد من حديث أُبَيّ رضي الله عنه (**شَاهِدٌ فُلَانٌ؟**): يريد الهمزة، فحذفها للعلم بها، وهو مرفوع بأنه خبر مقدّم، و(فلان) مبتدأ. ويجوز أن يكون (شاهد) مبتدأ؛ لأن همزة الاستفهام فيه مرادة، ولو ظهرت لكان مبتدأً البتة، و (فلان) فاعل يسد مسد الخبر"[٢]. **أَوْرَدَ السيوطيّ هذا الحديث**، ونقل قول العكبريّ في توجيهه للرواية، ثم عقَّب فردّ الرواية استنادًا إلى رواياتٍ أخرى -وردت في كتب الحديث- خالية من هذا الإشكال، قال السيوطيّ: "الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ (أَشَاهِدٌ) بإثبات الهمزة، فَعُرِف أن إسقاطها من تصرّف الرواة"[٣].

(١) ذكر موقفه هذا في كتابه الاقتراح، ص٨٩- ٩٩، وفي مقدمة كتابه عقود الزبرجد ١/ ٦٨- ٧٠.

(٢) إعراب الحديث، ص٦٤.

(٣) عقود الزبرجد ١/ ٩٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **موقف النحويين مما جاء على خلاف القاعدة، من خلال إجاباتهم عن أسئلة أهل الحديث حول ما أشكَل إعرابه منه:**

١. **السهيلي (ت٥٨١هـ) في كتابه (الأمالي):**

وهذا الكتاب ثمان وسبعون مسألة، منها أربعٌ وسبعون مسألةً هي أجوبة السهيلي على أسئلة سألها المحدث الفقيه ابن قُرقُول (ت٥٦٩هـ)(١)، وتتناول مشكلاتٍ وقعت في الحديث، وأغلبها مشكلات نحوية ولغوية. ولمّا كان السهيليُّ نفسه محَدِّثًا، شهد له أئمة الحديث بأنه من أهل الرواية والدراية، تجده لا يقبل أي حديث إلا بعد تحرِّي صحة روايته؛ ذلك أن اتخاذ السهيلي الحديث الشريف أصلاً في تقعيد أحكام النحو لم يكن مطلقًا، بل كان مقيدًا بشروط تتمثل في صحة الرواية، وموافقتها لوجه لغوي أو نحوي ما(٢)، وعلى هذا، فهو يحتكم إلى أهل الحديث فيما يحتج به من الأحاديث في النحو والصرف، فما لم يلمزه المحدِّثون قَبِلَه، واحتج به واحتج له، وما هو مرجوح عند أهل العلم تركه، وما هو فردٌ لا نظائر له في العربية تركه أيضًا.

وهو في إجاباته على ابن قُرْقُول: إما أن يؤوِّل، وإما أن يردّ الرواية إن ظهر له أنها رواية مجروحة من جهة الصناعة الحديثية، أو ليس لها نظائر أو وجوه محتملة من جهة العربية. ولم يردّ السهيلي رواية مقبولة عند أهل الحديث بسبب كونها مشكِلة من جهة الصناعية النحوية. ويحتجّ السهيليّ أحيانًا بالأحاديث والآثار، ويستند إليها في تقرير قواعد نحوية يخالف بها بعض من سبقه.

أما التأويل، فهو يؤوِّل ما ظاهره أنه على خلاف القاعدة النحوية، ويذكر الأوجه المحتملة للرواية، ولا يتكلف في التأويل، ويتحرّز مع ذلك لما يؤوله من الروايات، وكثيرًا ما يقول: إن صَحَّت الرواية فكذا. كما في حديث أبي بكر: (**ذُو بَطْنِ بِنْتِ خَارِجَةَ أُرَاهَا جَارِيَةً**)(٣)، المشهور (بطنِ) بلا تنوين، ورويت (بطنٍ بنتُ خارجة) بتنوين ورفع، قال السهيلي: "**إن** صَحَّت رواية التنوين فرفع ما بعده من وجهين: **أحدهما** على البدل مع حذف المضاف، كأنه قال: (هو ذو بطنٍ جنين بنت خارجة). كما رُوِيَ في قول الأعشى:

---

(١) ابن قُرقُول، هو الحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني الحمزي (ت٥٦٩هـ)، من تلاميذ القاضي عياض، أحد أئمة الحديث في زمانه، كان متقنًا، حافظًا للحديث، بصيرًا به. اختصر كتاب (مشارق الأنوار للقاضي عياض) في كتاب سماه (مطالع الأنوار على صحيح الآثار). **ينظر: الوافي بالوفيات، للصفدي ٦/ ١٠٩.**

(٢) **ينظر:** أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص٢٥٩- ٢٦٠.

(٣) أخرجه الإمام مالك في الموطَّأ (كتاب الأقضية)، (باب ما لا يجوز من النحل) ٢/ ٧٥٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

رَضـــيعَيْ لبـــانٍ ثَـــدْيَ أُمٍّ تقاسَـــما بِأَسْـــحَمَ داجٍ عَـــوْضَ لا نَتَفَـــرَّقُ

أي: لبن ثدي أم، فحذف المضاف. ومن هذا الباب عندي قوله تعالى: ﴿**أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ* النَّارِ**﴾ [البروج: ٤ – ٥]، أي: الأخدود، أخدود النار. وليس هو من بدل الاشتمال كما زعم الفارسي. **أما الوجه الثاني**، فأن يكون (بنتُ خارجة) خبر مبتدأ مضمر، كأنه قال: (ذو بطنٍ أمُّه بنتُ خارجة)، أو (صاحبته بنتُ خارجة)، أي: هو حَبَلٌ لم يولد بعد، وتلده بنت خارجة"[1].

ويحاول السهيليّ قدر الإمكان أن يخَرِّج الأحاديث، ويوجهها، ويلتمس لها في اللغة من الوجوه التي تنهض بها، فإن لم يهتد إلى شيء من ذلك، أو ظهر له أن الرواية ساقطة أو مجروحة فإنه لا يتردد في رفضها، كما في حديث (**لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً يَرِيهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً**)[2]، قال السهيليّ في الرواية المنسوبة إلى الأَصِيْلِيُّ[3]: (قيحًا يَرِيَه) بفتح الياء الآخرة: "لا يجوز فيه النصب، ولا يُنكَر في رواية الأَصِيْلِيُّ مثل هذا، فقد تأملتها، فوجدتها أكثر الروايات لحنًا، وتصحيفًا"[4].

وكان يمكن للسهيليّ أن يجد مخارج لهذه الرواية كما فعل القاضي عياض، حيث قال: "الرواية في كتاب الأَصِيْلِيُّ بفتح الياء الآخرة، والوجه سكونها كما لغيره، أو إثبات الفاء لمن فتح (فيريَه)، أو (حتى يريه) كما جاء في غير هذا الموضع في الصحيحين، لكن قد يخرج لرواية الأَصِيْلِيُّ وجهٌ على العطف مع حذف حرف العطف، كما حكاه المازني عن العرب على بدل الفعل من الفعل، وإجراء إعراب (يريه) على (يمتلئ)"[5].

ثم إن النصب الذي منعه السهيليّ في قوله (يَرِيَه) سبق له أن وجَّه مثله توجيهًا يجوز به النصب، وذلك في المسألة (٣١) من الأمالي، قال: "وأما حديث اليهوديّ (لاَ تَسْأَلُوهُ، لاَ يَجِيءَ بِأَمْرٍ تَكْرَهُونَهُ) فالنصب فيه بعيد، وله وُجَيْه، وهو أن ينتصب بمعنى (أن)، كما قال:

---

(١) **ينظر**: أمالي السهيلي، ص١١٢– ١١٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ (قيحًا يَرِيهِ)، (كتاب الأدب)، (باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر) ٨/ ٣٧.

(٣) الرواية المنسوبة إلى الأَصِيْلِيّ في جملة كتب أهل الحديث هي (حتى يَرِيَه)، بالنصب وثبوت (حتى) فيها. ولم ينسب ابن الجوزي وابن حجر رواية (يَرِيَه) بالنصب مع إسقاط (حتى) إلى الأَصِيْلِيّ، وإنما قالا: (نرى جماعة من المبتدئين يقرءون بالنصب مع إسقاط حتى، وهو غلط)، ونصَّ القاضي عياض على نسبتها إلى الأَصِيْلِيّ. **ينظر**: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٣٦٤، وكشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي ١/ ٢٤٩، وفتح الباري لابن حجر١٠/ ٥٤٨.

(٤) أمالي السهيلي، ص١٠٨.

(٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٣٦٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أَلاَ أَيُّهَــذَا الزاجِــرِي أحضرــ الــوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

رُوِيَ أحضرُ، وأحضرَ، على معنى (أن أحضرَ)"[1].

لم يَرُدّ السهيليّ رواية (قيحًا يريَه) تبعًا للصنعة النحوية إذن، وإنما ردَّها تبعًا للصنعة الحديثية؛ فهذه الرواية بالنصب من غير (الفاء)، أو (حتى) هي رواية منكرة لا نظائر لها عند رواة الصحيح الثقات، ووجود مثل هذه الرواية المخالفة لما ورد عند الرواة -في كتاب الأَصِيْلِيُّ- لا يمكن إلا أن تكون لحنًا وتصحيفًا ممن كتب عنه، ذلك أن الأَصِيْلِيُّ عند أهل الحديث ثقة ثَبْت، ومن العالمين بالحديث وعلله ورجاله[2]، ولذلك قال السهيلي: (ولا ينكر في رواية الأَصِيْلِيُّ مثل هذا)، يعني لا يروي الأصيليّ مثل هذه الرواية الملحونة المصحَّفة المخالفة لرواية الثقات.

ومن أمثلة استناد السهيليّ على الحديث النبويّ الشريف في بناء أحكام نحوية يخالف بها من سبقه من النحويين، احتجاجه بقول أبي طلحة (**يا رَسُولَ الله، لا تَطَاوَلْ، يُصِبْكَ سِهامُهم**)[3] على جواز نحو: (لا تَدْنُ من الأسدِ يأكلْك)، وهو ما منعه النحويون إلا على استقباح. ذلك أن السهيليّ ذهب إلى أن المضارع يُجزَم في جواب الطلب، ولا يُشتَرَط صحة وقوع (إِنْ) الشرطية قبل (لا) النافية، بل يُكتَفى بأن يكون المقدَّر فعلاً يدل على النهي، قال: "وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك (لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك)؛ لأني وجدت في حديث أُحُد قولَ أبي طلحة: (يا رَسُولَ الله، لا تَطَاوَل، يُصِبْكَ سَهْمٌ مِن سِهَامِهِم)، فلو قدَّرتَ هذا: إن لا تَطَاوَل يصبك سهم، كان محالاً، وهو الذي منعه النحويون إلا على استقباح، حكاه سيبويه واعترف بقبحه، ولكنَّه يُخَرَّج على أن تُضمِر فعلاً يدلُّ عليه النهي، كأنه قال: إن تطاولتَ يصبْكَ سهمٌ من سهامهم، أو يكون منجزمًا على نهي آخر، كأنه قال: لا يصبك، واستغنى بالنهي الأول"[4].

---

(١) أمالي السهيلي، ص٨٣.

(٢) قال عنه الذهبيّ: "الأَصيلي، الحافظ، الثبت، العلامة، أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأندلسي". ونقل الذهبيّ قول القاضي عياض في الأصيليّ: "كان من حفاظ مذهب مالك ومن العالمين بالحديث وعلله ورجاله". **ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي ٣/ ١٥٢.**

(٣) الحديث عند البخاري بلفظ: (لَا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ من سهام القوم). **ينظر**: صحيح البخاريّ، (كتاب المغازي)، باب ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ ٥/ ٩٨. وعند مسلم (لاَ تُشْرِفْ لاَ يُصِبْكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ)، (كتاب الجهاد والسير)، (باب غزوة النساء مع الرجال) ٣/ ١٤٤٣. وفي مسند أبي يعلَى عن أنس بن مالك رضي الله عنه: (لا تَشَرَّفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ) ٧/ ٢٤.

(٤) الأمالي، ص٨٥- ٨٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٢. **أجوبة ابن مالك (٦٧٢هـ) على أسئلة الإمام النووي (٦٧٦هـ) في ألفاظ الحديث**[1].

وهي رسالة تجمع الأسئلة التي سألها الإمام النووي، والأجوبة التي أجاب بها الإمام ابن مالك، حول مسائل مشكلة من جهة العربية، في بعض النصوص النبوية.

ومنهج ابن مالك في أجوبته على ما أشكل من الحديث النبويّ قائم على توجيه الحديث وتأويله على وجه موافق للعربية، وذِكْرُ الأوجه الإعرابية المحتملة للرواية، تبعًا لمنهجه القائم على قبول الحديث النبويّ كله في الاحتجاج النحوي وعدم تلحين أي رواية فيه، على ما تبيَّن من خلال كتابه شواهد التوضيح.

ومن أسئلة النووي رحمه الله سؤاله عن توجيه حديث "... **إلا جاءَ كَنْزُهُ يومَ القيامةِ شجاعٌ أقرعُ**"، برفع (شجاع)، كما جاء في الصحيح. وأجاب ابن مالك رحمه الله فقال: فاعل (جاء): ضمير الكانز، وكنزه: مبتدأ، و(شجاع): خبره، والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها تقع حالاً، إلا أن اقترانها بالواو أكثر من تجرّدها. وقد جاءت متجردة في الكتاب العزيز وغيره – من الكلام الفصيح – كثيرًا من ذلك قوله تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾ [البقرة: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾ [الفرقان:٢٠]. ومن ذلك قول العرب: (رجع فلان عَوْدُه على بَدْئه)، ومنه قول الشاعر:

وَتَشْرَبُ أَسْآري القَطَا الكُدْرُ بَعْدَمَا سَرَتْ قَرَباً أَحْنَاؤُهَا تَتَصَلْصَلُ

ويجوز أن يجعل (كنزه): فاعل (جاء)، و(شجاع): خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع الحال، والتقدير: (جاء كنزه، وهو شجاع، أو صورته شجاع).

٣. **الشيخ الراعي (ت٨٥٣هـ) في كتابه (الأجوبة المرضِيَّة عن الأسئلة النحوية):**

والكتاب مشتمل على أربعٍ وأربعين مسألة، تضمُّ أبحاثًا مهمة في النحو، منها عدد من المسائل في إعراب بعض الأحاديث النبوية وهي إجابات من الشيخ الراعي على مسائلَ ملقاةٍ عليه من طلابه أو أصحابه أو بعض أهل العلم، وغالبًا ما يقول الشيخ في صدر عرض إجابته: (سأل بعض العلماء، أو الطلاب عن كذا فقلت كذا).

ثم تجده في معالجته للأحاديث يعتمد على التأويل، فينقل آراء سابقيه في توجيه الحديث، وقد يكتفي بمجرد النقل، أو يرجِّح رأيًا على رأي، وقد يظهر له وجه جديد من التأويل يرتضيه، فيحمل لفظ الحديث

(١) هذه الرسالة حققها يوسف العيساوي، ونُشِرت ضمن بحوث مجلة الحكمة في عددها رقم (٣٠).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

عليه، مدعِّمًا رأيه بالأدلة، ومرجِّحًا روايةً على رواية تبعًا للوجه النحويّ الأقوى. ويردّ الشيخ الراعي بعض الروايات، ويصرِّح برفضه منهج ابن مالك في الاحتجاج بالحديث النبويّ مطلقًا، وينقل عن الشاطبي تخطئته لمذهب ابن مالك، موافقًا ومؤيدًا لما قرره الشاطبي حول قضية الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف. وقد أفرد الشيخ الراعي المسألة الثانية والعشرين من كتابه لبحث قضية الاحتجاج بالحديث[1].

ومن أمثلة ما أوله: كلامه حول إعراب حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه: (**كَفَاكَ مُنَاشَدَتَكَ رَبَّكَ**) بنصب لفظ (الرب)، قال الشيخ الراعي: "سأل بعض العلماء رضي الله عنهم عن قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه يخاطب رسول الله ﷺ وهو معه في العريش يوم بدر: (**كَفَاكَ مُنَاشَدَتَكَ رَبَّكَ**)، بنصب لفظ (الرب) و (المناشدة)، فسألتُ عن ذلك شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر رحمه الله تعالى، فذكر لي أنهم ضمَّنوا (كفاك) معنى (دَعْ) أو (اترك)، فقلت له: التضمين وإن كان كثيرًا في كلام العرب على خلاف الأصل، وتضمين الماضي بالأمر أو العكس لا يسلَم، وأيضًا لم يكن لأبي بكر أن يأمر رسول الله ﷺ أن يترك مناشدته ربه، فقال: أجابوا عن هذا بأن أبا بكر رضي الله عنه غَلَبَ عليه حال الشفقة على النبي ﷺ. ثم فتح الله عليّ في حمل هذا الحديث على التنازع على مختار البصريين من إعمال الثاني في الحديث وهو المصدر، ويكون إما على معنى الدعاء، وإما على الإخبار، فيكون أبو بكر لمّا رأى ما فيه النبي ﷺ والمسلمون من الشدة دعا له فقال: (كفاك مناشدتك ربك)، أي: كفاكَ ربُّك مناشدتك إياه، ثم تنازعاه. ويحتمل أن يكون أبو بكر رأى مَخايِل النصر؛ لثبات المسلمين وقوتهم على عدوهم وظفرهم، فأخبره بذلك؛ تسليةً له عليه الصلاة والسلام وتفاؤلاً، فقال: (كفاك مناشدَتَك ربَّك)، فكفى يطلب لفظ الرب بالرفع على الفاعليَّة، والمناشدة تطلبه أيضًا بالنصب على المفعولية؛ لأنها مصدر، فأعمل الثاني وأضمر للأول على مختار البصريين، ولو رفع لفظ الرب لجاز على مختار الكوفيين، وكان فاعلاً مؤخَّرًا بـ (كفى)، والمعنى: كفاك ربُّك نشْدَتَك إياه، وحذف مفعول المناشدة؛ لأنه فضلة.

وقد استظرف هذا الإعراب جميع من سمعه من مشايخنا وأصحابنا الأذكياء، وعلى هذا فرواية نصبهما معًا أولى من رفع المناشدة؛ لأن المناشدة إذا كانت فاعلاً بـ (كفى) لم يتخرّج المعنى الأول، والتنازع أولى، وقد ذكرتها في باب التنازع من كتابي المسمى بـ (فتوح المدارك في إعراب ألفية ابن مالك)"[2].

(١) **ينظر**: الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، ص١٤٠- ١٥٦.

(٢) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، ص٥٣- ٥٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وخُلاصَة كلامه، أنه حمل هذا الحديث على التنازع بين الفعل (كفاك) الذي يطلب (ربك) بالفاعلية، والمصدر (مناشدتك) الذي يطلب (ربك) بالمفعولية، فأعمل الثاني وهو المصدر (مناشدتك)، وأضمر للأول، وهذا اختيار البصريين.

وبالرغم من أن منهج المصنف في مناقشته للأحاديث المشكلة يعتمد على توجيه الأحاديث وإيجاد تخريجات نحوية لها، وهو لم يَرُدّ حديثًا من الأحاديث التي ناقشها، إلا أنه موافق لمبدأ ردّ الرواية إذا خالفت قواعد النحويين ولم يمكن إيجاد تخريجات لها؛ وذلك تبعًا لمنهجه الذي يرى أنه لا يصح الاحتجاج بالحديث النبوي كله في مسائل النحو والصرف، لأن من الأحاديث ما رُوِيَ بالمعنى وغيَّر الرواة -الذين لا يمكن الوثوق بفصاحتهم- كثيرًا من ألفاظه. يقول في كلامه على اسم (هريرة) هل ينصرف أو لا[1]، من قولهم (رواه أبو هريرة): "وقع لي مع بعضهم في البحث معه في مسألة (هريرة)أنه قال في أثناء كلامه فيها: إن (هريرة) سُمِعَ من لفظ رسول الله ﷺ ممنوعًا من الصرف في قوله: (أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَة) ونطق به ساكنًا كالحديث، ولم يتفطن للوقف عليه، ولا لأنه في الوقف لا يظهر فيه صرف ولا منع، فقلتُ -على تسليم أنه في الحديث ممنوع من الصرف-: فإن البصريين وفحول النحاة لا يستدلون بالحديث لجواز نقله بالمعنى، إلا إن كان الحديث قد قُصِد لفظُه لفصاحته أو نحو ذلك، فالإجماع على جواز الاستدلال به"[2].

- **موقف النحويين مما جاء على خلاف القاعدة من خلال آرائهم المنثورة في مصنفاتهم :**

ويمكن النظر إلى مواقف النحويين مما جاء على خلاف قواعدهم من الأحاديث بحسب مدارسهم النحوية. وبالرغم من أن الحركات العقلية ليست مما يمكن أن يؤطّر في حدود زمنية أو مكانية، إلا أن اتفاق جمهور كل مدرسة على معايير عامة يحكمون من خلالها على النصوص يجعل النظر إليها بهذه الصورة جديرة بالقبول. ولأنه قد سبق الكلام عن النحويين الذين شكَّلوا فواصل هامة في قضية الاحتجاج ومعالجة مشكلات الحديث النبوي الشريف؛ فإن العرض هنا سيكون إجمالاً:

- **موقف العراقيين (بصريين، كوفيين، بغداديين) من الأحاديث التي جاءت على خلاف القواعد:**

لم يُعْنَ النحويون المتقدمون -البصريون منهم والكوفيون- بتوجيه الأحاديث المشكلة من جهة الإعراب، ولم يتعرضوا لها في مصنفاتهم النحوية إلا نادرًا، ولا عجب في ذلك إذا ما نظرنا إلى أنهم لم يحتجوا

(١) النحويون يمنعون لفظ (هريرة) من الصرف لعلتي العلمية والتأنيث، والشيخ الراعي يمنعه من الصرف للعدل والتعريف، كما في (سحر) ونحوه، إذا أريد به سحر يومٍ بعينه. **ينظر: الأجوبة المرضية، ص٨٥- ٩٠.**

(٢) الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، ص١٤٠- ١٤١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

بالحديث النبوي الشريف إلا في مواطن قليلة جدًّا، وبعد تحرّج شديد، لأسباب كثيرة تتشارك.

غير أن الكوفيين أوردوا الحديث النبويّ إلى جانب القرآن والشعر من باب الاستئناس في بعض ما خالفوا البصريين فيه. ولم يكن غرضهم أو غايتهم الاحتكام إلى نص الحديث النبويّ باعتباره مصدرًا للتقعيد النحوي، أو معالجة مشكلات الحديث النبويّ من جهة العربية، وإنما كانت غايتهم تعضيد ما قرروه من قواعد، والاحتجاج لها على البصريين بشواهد من القرآن والشعر والحديث، كاستشهادهم على وقوع (إِنْ) الشرطية بمعنى (إذْ)، بما جاء في الحديث عن الرسول ﷺ حين دخل المقابر: **(وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاحِقُونَ)**، أي: (إذْ)؛ لأنه لا يجوز الشك في اللحوق بهم. وكان البصريون يمنعون وقوع (إن) بمعنى (إذْ)[1].

لأجل ذلك لم يؤثَر عن الكوفيين –فيما وقع عليه نظري من آرائهم– تلحينٌ أو ردٌّ لرواية من روايات الحديث النبوي الشريف، بخلاف البصريين الذين كانوا يردّون على الكوفيين فيما ذهبوا إليه من آراء نحوية وصرفية، وينقضون شواهدهم واحدًا واحدًا، إما بالتأويل أو بالرد، فأوّلوا كثيرًا مما جاء من الحديث النبويّ على خلاف قواعدهم، ووجّهوه على ما يوافق قواعدهم من وجه، فإن لم يستقم لهم ذلك، ردّوا تلك الرواية ونسبوها إلى تصرف الرواة، من ذلك ما نقله أبو البركات الأنباري من ردهم لحديث: (كَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا) حين احتج به الكوفيون على استعمال (أَنْ) مع خبر كاد في اختيار الكلام، وهو ما منعه البصريون إلا في ضرورة الشعر، وأوَّلوا ما استطاعوا من شواهد الكوفيين. ثم قالوا بتصرف الراوي في لفظ هذا الحديث، وأن زيادة (أن) من الراوي لا من كلام الرسول ﷺ[2].

وفي الوقت الذي حصل فيه ذلك بين أهل النحو كان قد توافر للحديث النبويّ الشريف كل أسباب التوثق، واكتملت ضوابط دراسته وتمحيصه، إلا أن النحويين لم يحتكموا إلى أهل الحديث فيما يحتجون به من رواياته وفيما يردّونه، مما أدّى إلى أن يحتج الكوفيون ببعض الروايات الواهية عند أهل الحديث كالحديث السابق، ويمنع البصريون بعض الاستعمالات الواردة في الأحاديث النبوية الصحيحة[3].

وقد تعرَّض بعض النحويين لبعض الأبنية الصرفية الواردة في الحديث النبويّ بالتخطئة أيضًا، من ذلك تخطئة أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٠هـ) لجمع (حم) و (طس) –من سور القرآن الكريم– جمع

---

(١) **ينظر**: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥١٨– ٥١٩.

(٢) **ينظر**: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٦٢.

(٣) كمنع سيبويه وقوع (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية [الكتاب ٤/ ٢٢٤]، وقد ورود ما منعه سيبويه في أحاديث الصحاح والسنن، من ذلك ما رواه البخاري [٤/ ١٧٠] (مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟). **تنظر آراء النحويين حول هذه المسألة في:** الجنى الداني للمرادي، ص٣٠٨، ومغني اللبيب، لابن هشام ٤/ ١٣٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

تكسير[1]، فلا يقال (الحواميم، والطواسين)؛ لأن القاعدة في مثله أن يبقى اللفظ على إفراده، ويضاف إلى ما يفيد معنى الجمع، فيقال: (آل حم) و (آل طس)، كقول الكميت:

وجَـــدْنا لكـــم في آل حـــم آيـــةً تَأَوَّلهـــا مِنَّـــا تَقِـــيٌّ ومُعْـــرِبُ

مع أن الجمع الذي خطَّأَه وارد في بعض الحديث، كالحديث الذي رواه ابن ماجة عن أبي الدرداء أنه قال: (سَجَدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً ، لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمُفَصَّلِ شَيْءٌ: -وذكر منها- سَجْدَةُ الْحَوَامِيمِ)[2].

وبالرغم من أن المتقدمين من النحويين منعوا بعض الاستعمالات والأبنية الصرفية الواردة في الأحاديث النبوية، إلا أنهم لم يتعرضوا لنصوص الحديث النبويّ بالتخطئة، ولم يبتدئ وسم الروايات باللحن والغلط ونسبة تصرف الرواة إليها إلا عند المتأخرين، حين نَضَجَ الجدل النحوي، وتَجاوَزَ غرضُهم تقعيدَ نظام اللغة التركيبي، إلى غرض الانتصار للرأي والتعصب للمذهب. وسبب تخطئتهم لتلك الأبنية والاستعمالات -بالرغم من أن كثيرًا منها وارد في الصحاح والسنن- هو عدم اعتمادهم الحديث الصحيح مصدرًا أساسًا للتقعيد النحوي، واحتكامهم للقياس اللغوي والنحوي بدلاً عن ذلك؛ لأجل ذلك عدَّ عبدالفتاح سليم مثل هذه الأحكام بالتخطئة لما ورد في الأحاديث الصحيحة من العَجَل الذي وقع فيه بعض نَقَدة الاستعمال اللغوي[3].

أما البغداديون، فلم تكن مدرستهم تمثل منهجًا جديدًا من حيث الأسس أو طرائق الاستنتاج، إذْ اعتمدوا منهجًا قائمًا على دمج آراء المدرستين (البصرية والكوفية) وانتقاء الأصوب منهما، واستدركوا على المذهبين بعض الآراء النحوية التي تفرّدوا بها. فبالرغم من أن البغداديين احتجوا بالحديث النبويّ في مواطن عديدة، كما فعل الزجاجي، وأبو عليّ الفارسي، وابن جني، والزمخشريّ، إلا أنهم لم يتعرَّضوا لنصوص الأحاديث المخالفة لظاهر القواعد النحوية أو الصرفية بتلحينٍ أو ردٍّ للرواية، وإن كان أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) وافق البصريين في ردّهم لرواية (كَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا).

حتى كان أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) صاحب (إعراب الحديث) الذي خص مصنَّفه بإعراب ما

(١) التخطئة في لسان العرب (حم، طس)، وذكر عبدالفتاح سليم نظائر لهذا في كتابه (المعيار في التخطئة والتصويب)، ص٩١-٩٦.

(٢) سنن ابن ماجة، (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها)، (باب عدد سجود القرآن) ١/ ٣٣٥.

(٣) **ينظر**: المعيار في التخطئة والتصويب، ص١٤- ١٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

يشكل إعرابه من مسند ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وردَّ العكبري بعضًا من الروايات التي جاءت على خلاف قواعد النحويين، وَوَسَمَها باللحن، وقال بتصرف الرواة فيها. وقد استدرك عليه بعض من جاء بعده من النحويين في بعض ما ردّه من روايات، وخرَّج ابن مالك في (شواهد التوضيح) كثيرًا مما خطّأه العكبري أو حكم عليه بالشذوذ، وأوَّلَه على أوجه موافقة للعربية.

وإنما كان موقف علماء النحو العراقيين في تخطئتهم للأحاديث النبوية خاضعًا لمعايير التخطئة التي اعتمدوها، فقد درس عبدالفتاح سليم[1] المقياس العراقيّ في التخطئة بأبعاده المختلفة دراسةً وافيةً، ولخَّصه بقوله: "إن علماء العراق يميلون إلى الأفصح المشهور من كلام العرب للقياس عليه، ويتركون ما عداه مما هو فصيح أحيانًا، أو نادر، أو شاذ، أو رديء أحيانًا أخرى... وجرَّ هذا المقياس العراقيين جميعًا إلى عدم الاعتداد ببعض القراءات القرآنية، وكذلك عدم الاعتداد بما ورد في الأحاديث الشريفة التي صرَّح بعضهم أنها ملحونة من تغيير الرواة، وسكت عنها بعضهم الآخر. وفي مجال اللغات ترتب على مقياسهم عدم الأخذ بلغات فصيحة، كلغات بني أسد، وتميم، والحجاز، وغيرهم"[2].

- **موقف الأندلسيين ومن بعدهم:**

على يد الأندلسيين حدثت النقلة النوعية في اعتماد الحديث النبويّ مصدرًا للتقعيد النحوي، فقد أكثَروا من الاحتجاج به، وظهرت في عصرهم شروح كتب السنة التي اعتنت بالجوانب النحوية والإعرابية للأحاديث النبوية، وصار توجيه الأحاديث المشكلة من جهة العربية غرضًا لأهل النحو وأهل الحديث على حدٍّ سواء. وفي عصرهم ابتدأ الخوض في هذه القضية الأصولية على يد ابن الضائع وأبي حيان.

ومن أبرز مَن تعرَّض لمشكلات الحديث النبويّ الشريف بالتأويل، أو التخطئة، أو التعويل عليها في بناء قاعدة نحوية مغايرة –من الأندلسيين ومَن جاء بعدهم–:

١. أبو الحسين، سليمان المالقي، المعروف بابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) :

الذي عوَّل على بعض ما جاء في الحديث النبويّ من روايات مخالفة لقواعد النحاة، فبنى عليها قواعد نحوية استدرك بها على شيخ النحاة سيبويه، فجوّز ما خطأه؛ اعتمادًا على ورود ذلك في الحديث النبويّ الشريف، من ذلك: أنه كان يجيز وقوع الحال من صاحبها النكرة المحضة من غير ضعف –وهو خلاف

(١) **ينظر**: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه (القسم الأول)، ص٨ وما بعدها.

(٢) اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه (القسم الأول)، ص١٠٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المشهور عند النحاة- ويستشهد بالحديث: (وَصَلَّى خَلْفَه رِجَالٌ قِيَامًا)[1]. وكان يرى أن الأحسن وصل الضمير بالفعل الناسخ -مخالفًا في ذلك سيبويه- ويستشهد بحديث (كُنْ أَبَا خَيْثَمة، فَكَانَه)[2].

٢. أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت٥٨١هـ).

كان السهيليّ محدِّثًا حافظًا -إلى جانب كونه نحويًا فذًّا-، وعدَّه البدر الدماميني ممن اعتمد على الحديث النبويّ في النحو. وفي مصنَّفَيْهِ (نتائج الفكر، والأمالي) كثير من الأحاديث المأتيّ بها لتقرير قاعدة والاحتجاج لها.

ولم يقبل السهيليّ كل روايات الحديث حجةً في النحو والصرف، وإنما قَبِل منها ورفض. وكان مذهبه في القبول والرفض تبعًا لأصل ارتضاه، وهو: أن توجد في نصوص اللغة ما يعضِّد هذه الرواية، فإن وَجَد، فالرواية مقبولة، والحديث أصلٌ من أصول التقعيد عنده، وإن لم يجد فإنه لا يسارع إلى رفض الرواية، وإنما يلتمس من قياس التمثيل، ومن مسالك التعليل ما يقيم به أودها، حتى إذا لم يهتدِ إلى شيء من ذلك لم يتردد في أن يقول: إن فيها تصحيفًا أو تحريفًا، أو إن الراوي وَهِمَ فيها ولَحَن[3]، يقول في ذلك: "وإذا أمكنت هذه الأوجه كلها، وَوُجِدَ لها في العربية نظائر، لم نلحِّن الرواة، ولا أبطلنا التقييد، ولكن لا نقطع على مراد رسول الله ولا على مقصوده منها"[4]. وقد سبق بيان موقفه بالأمثلة في غير موضع.

٣. أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت٦٠٩هـ).

وهو الذي قال عنه ابن الضائع: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرًا"، وقال الشاطبي في كلامه عن توسع ابن مالك في الاحتجاج بالحديث: "وابن مالك بنى الأحكام على الحديث مطلقًا، ولا أعرف له سَلَفًا إلا ابن خروف". وعلى هذا، فإن الحديث النبويّ الشريف أصلٌ من أصول التقعيد النحوي عند ابن خروف، وهو كابن مالك في قبوله كل الحديث النبويّ حجةً في اللغة والنحو، وعدم ردِّه لأي رواية من رواياته. **وإذا نظرت إلى شرح ابن خروف لـجُمَل الزجاجي، وجدته** يورد فيه كثيرًا من الأحاديث النبوية على سبيل تعضيد القاعدة والاستدلال لها، رادًّا على مخالفيه بما صحَّ من الحديث النبويّ الشريف، من ذلك ردّه على ابن بَابْشَاذ قوله بأن (حتى) الخافضة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، بقوله عليه الصلاة والسلام:

---

(١) حكاه عنه السهيليّ في نتائج الفكر، ص٢٣٤.

(٢) حكاه عنه ابن الضائع في شرح الجمل، ١ ورقة ٣٤، ونقله عنه محمد إبراهيم البنا في كتابه (أبو القاسم السهيليّ ومذهبه النحوي)، ص٢٥٣.

(٣) **ينظر**: أبو القاسم السهيليّ ومذهبه النحوي، ص٢٥٩، ٢٦٦- ٢٦٧.

(٤) الأمالي، ص٨٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

(كُلُّ شَيءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ) بالخفض[1].

وبالرغم من أن ابن خروف يحتج بالحديث النبويّ، ولا يَرُدُّ منه شيئًا، إلا أنه يصف بعض الروايات بالغرابة، أو مخالفتها القياس النحوي، من ذلك: حديث (أَلَسْتُم تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ؟ قَالُوا: نَعَم)، قال ابن خروف: "فيه جواب التقرير بـ (نعم)، وهو غريب"[2]. وقال في حديث: (أَسْوَدُ مِنَ القَار): "استعمل (أسود) في موضع (أشدَّ سوادًا)، وهو كثير مع شذوذه عن القياس"[3].

٤. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائيّ الجيَّانيّ الأندلسي (ت٦٧٢هـ).

وهو إمام النحاة في هذا الباب، ويُعَدُّ أشهر النحاة جميعًا –المتقدّمين والمتأخرين– ممن اعتمدوا الحديث النبويّ حجةً في النحو والصرف، فهو لم يخطِّئ شيئًا وَرَدَ على خلاف القواعد المشهورة، بل التمس لكل الروايات وجهًا أو غير وجه موافق للقواعد النحوية، وضعَّف رأي النحاة الذين خطَّأوا مثله، ورأى أن يقاس على بعض ذلك بلا حرج.

فلم يَعُدَّ من الخطأ أن يُحذَف حرف العطف –وهو ما يمنعه أكثر النحاة–؛ اعتمادًا على ما جاء من قول عمر رضي الله عنه: (إذا وَسَّعَ الله عليكم فأوسِعُوا... صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، في إزارٍ وَقَمِيصٍ، في إزارٍ وقَباءٍ)، وقول النبيّ ﷺ: (تَصَدَّقَ امْرُؤٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ)، الأصل أن يُقَال: (صلى رجلٌ في إزارٍ ورداء، أو في إزارٍ وقميص، أو في إزارٍ وقباء)، و (تصدق امرؤ من دينار، ومن درهمه، ومن صاع بره، ومن صاع تمره). وحُذِفَ حرف العطف في الموضعين لصحة المعنى[4]. وقد تقدَّم الكلام –مبسوطًا– عن ابن مالك ومنهجه تجاه ما جاء من الحديث النبويّ على خلاف القواعد النحوية في غير موضع[5].

٥. ابن الضائع، أبو الحسن علي بن محمد الكُتَامِي (ت٦٨٦هـ)، وأبو حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ):

وهما أول من نظَّر لقضية الاحتجاج بالحديث في النحو، وزعما أن أوائل النحاة لم يحتجوا به، لعدم الثقة أنه من لفظ الرسول ﷺ، فقد رُوِيَ بالمعنى، وكثيرٌ من رواته أعاجم لم يتعلموا لسان العرب عن طريق النحو. وقد ناقض تطبيقُهما تنظيرَهما، فاحتجَّا في مصنفاتهما النحوية بالأحاديث النبوية، وأكثر أبو حيان من

(١) **ينظر**: شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، ص٤٩٢.

(٢) شرح الجمل، ص٤٥٤.

(٣) شرح الجمل، ص٥٨٠.

(٤) **ينظر**: شواهد التوضيح، ص١١٧، والمعيار في التخطئة والتصويب لعبد الفتاح سليم، ص٩٨– ٩٩.

(٥) **ينظر**: المبحث الثالث من هذا الفصل.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الاحتجاج بها، وقد أحصت له خديجة الحديثي في كتابيه (ارتشاف الضرب)، و(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) ثمانية وعشرين حديثًا، انفرد هو في الاحتجاج بها، وبنى عليها حكمًا جديدًا، أو معنى جديدًا، أو استعمالًا جديدًا.

وإنما كان ردُّهما لرواية الأحاديث النبوية سبيلاً للانتصار لسيبويه ممن عارضه واحتج بالحديث النبوي في استدراكه عليه، كما فعل ابن الضائع مع ابن الطراوة في استشهاده بحديث (كُنْ أَبَا خَيْثَمة، فَكَانَه) على أن الأحسن وصل الضمير مع الفعل الناسخ، خلافًا لسيبويه الذي قال بأن الفصل أجود، قال ابن الضائع بعد أن أورد هذا الخلاف: "وقد تقدم غير مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف ولحن، هذا مع أنهم يجوِّزون النقل بالمعنى"(١). وكذلك فعل أبو حيان في ردّه على ابن مالك فيما ذهب إليه من رأي خالف به من سَبَقه، فهو يقول في كتابه (ارتشاف الضرب) عند كلامه على (كأيِّن): "زعم ابن مالك أنها قد يُستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه: (كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب)، على عادته في إثبات القواعد النحوية بما رُوِيَ في الحديث والأثر مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتيقن أنه من لفظ الرسول ﷺ، ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة؛ إذْ أجازوا نقل الحديث بالمعنى"(٢).

ويظهر من موقفيهما السابقين، أنهما يريان ترك اعتماد الحديث النبوي الشريف أصلاً من أصول التقعيد النحوي –وقد ناقض تطبيقُهما تنظيرَهما–، ويردَّان على من يحتج به من هذا المنطلق التنظيريّ.

٦. أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ):

وهو على مذهبه في قبول بعض الحديث النبوي الشريف في الاحتجاج النحوي وردّ بعضه الآخر، وكثيرًا ما يردُّ ما احتج به ابن مالك من الأحاديث التي جاءت على خلاف القاعدة النحوية، ويقول: إن ذلك مخصوص بالضرورة، أو نادر لا يقاس عليه، أو يقول: إن الرواية بذلك اللفظ مخالفة للرواية المشهورة. أو نحو ذلك من عبارات، من ذلك قوله في دخول (أن) على خبر (كاد): "إن سيبويه خصَّ ذلك بالشعر، ولم يجعله لغةً لبعض العرب، لكن الناظم بنى على قاعدته في الاستشهاد بالحديث، فلم يجعله مختصًّا بالشعر؛ لأنه جاء في حديث عمر رضي الله عنه: (مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتّى كَادَتْ الشّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ)، وسيبويه لم يَبْنِ على ذلك، والحق مع سيبويه، وما بنى عليه الناظم لا يثبت"(٣).

(١) شرح الجمل لابن الضائع، ١ورقة ٣٤، نقله محمد إبراهيم البنا في كتابه (أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي)، ص٢٥٣.
(٢) ارتشاف الضرب، لأبي حيان ٢/ ٧٩١.
(٣) المقاصد الشافية ٢/ ٢٧٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وفي مسألة اتصال الضمير في (كنته)، قال: إن سيبويه اختار الانفصال، والناظم اختار الاتصال، واحتج بالسماع والقياس، فاحتج بحديث: (إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يا حُمَيرَاء)، وبقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن الصياد: (إِنْ يَكُنْهُ، فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ، فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه)، وفي الحديث: (كُنْ أَبَا خَيْثَمة، فَكَانَه)، قال الشاطبيّ: "والجمهور على خلاف ما اختاره ابن مالك، وأما ما احتج به ابن مالك من السماع فإنه يبقى النظر في اعتماد الناظم على الاستشهاد بالحديث، وليس بمستند عند الجمهور من أهل اللسان"[1]. وقد احتج ابن الطراوة بهذا الحديث في اعتراضه على قول سيبويه بأن الانفصال أحسن، وذهب إلى أن الاتصال أحسن، والانفصال جائز.

ويظهر مما سبق أن الشاطبيّ لم يُخْضِع نصوص الحديث النبويّ للقاعدة فقط، وإنما أخضعها لتنظيره الأصوليّ في أن الحديث النبويّ غير معتمد كأصل للاحتجاج النحوي عند القوم؛ لذلك تجده يردّ بهذا على ما احتج به ابن مالك من أحاديث جاءت على خلاف القاعدة النحوية، دون النظر إلى الرواية وصحتها، وبعض ما ردّه الشاطبيّ وانكر على ابن مالك احتجاجه به وارد في الصحيحين، وله نظائر.

- **موقف النحاة المعاصرين**[2]:

كان الشيخ محمد الخضر الحسين (١٩٥٨م) رحمه الله رائد نقطة التحول في قضية الاحتجاج بالحديث النبويّ في العصر الحديث، وذلك حين تقدَّم ببحثٍ نُشِر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة حول قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو، واستخلص الشيخ رأيًا -أقرّه المجمع- يضع ضوابط لما يحتج به من الحديث الشريف وما لا يحتجّ به.

ويُعدّ محمود فَجَّال أكثر من ناقش قضية الحديث النبوي كأصل من أصول التقعيد النحوي في العصر الحديث، وله في هذا الباب ثلاثة مصنفات، يشمل كُلٌّ منها فصلاً لدراسة الأحاديث النبوية الواردة في كُتُب النحاة، فجعل قسمًا في كتابه (الحديث النبوي في النحو العربي) لدراسة الأحاديث الواردة في أكثر شروح الألفية. وفي كتابه (السير الحثيث) أفرد قسمًا لدراسة الأحاديث الواردة في شرح الكافية للرضي دراسةً نحوية. أما كتابه (ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر) فيقوم على إحصاء ما أورده سيبويه في كتابه من الحديث والأثر، وتخريجه من مظانه، ودراسته دراسة نحوية.

---

(١) المقاصد الشافية ١/ ٣٠٢- ٣٠٦.

(٢) استعرض حسن الشاعر مواقفَ جُملةٍ من علماء العربية المعاصرين حول قضية الاحتجاج بالحديث، وذلك في كتابه (النحاة والحديث النبويّ)، ص٧٦- ٩٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وممن تعرَّض من النحويين المعاصرين للأحاديث النبويّة المشكلة من العربية

١. الشيخ محمد علي النجار (ت١٩٦٢م).

أجاز إدخال (أل) المعرِّفة على العدد المضاف دون معدوده –خلافًا للنحويين–، في نحو: (اشتريت الخمسة كُتُبٍ)، و(بعتُ الستمائةِ قلمٍ) –بالإضافة–؛ اعتمادًا على ورود مثله في الحديث من نحو قول النبيِّ ﷺ في قصة الرجل من بني إسرائيل: (... ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ)، أخرجه البخاريّ في صحيحه[١]. قال النجار: "وإني أميل إلى القول بجوازه، فقد ورد في الحديث فيما رواه البخاريّ... فمن المؤكَّد أنه قيل في عصر البخاريّ، وقد يكون قبله، والرواة له علماء العربية، فلا علينا أن نجيزه"[٢]، وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية هذا الاستعمال بقرار مجمعيّ نصُّه: "يجوز إدخال (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل (الخمسة كتب)، و(المائة صفحة)، و(الثلاثمائة دينار)، استئناساً بورود مثله في الحديث، كما في صحيح البخاري، وبإجازة بعض النحاة لذلك كابن عصفور، وإن عده الشهاب الخفاجي قبيحاً"[٣].

٢. إبراهيم مصطفى (ت١٩٦٢م).

صاحب كتاب (إحياء النحو)، أورد حديث (إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ)، واحتج به على خطأ النحاة حين قالوا: إن اسم (إن) لا يكون إلا منصوبًا، فقد ورد هنا مرفوعًا، وله نظائر من القرآن والشعر، قال إبراهيم مصطفى: "وإنما تعسَّف النحويون حين جعلوا (المصوِّرون) مبتدأً مؤخرًا، وقدَّروا له خبرًا؛ لأن هذا التأويل قد يصحِّح وجه الإعراب، لكنه يقطع الجملة تقطيعًا غير مقبول"[٤].

ثمّ زعم أن النحويين لحنوا راوي هذا الحديث، والأمر ليس كذلك، بل أوَّل النحويون الحديث[٥] على النحو الذي ذكره، فجعلوا (المصورون) مبتدأً، وقدروا له خبرًا، ولم أقف على تلحين أحدٍ من النحاة لهذه الرواية.

---

(١) صحيح البخاري، (كتاب الكفالة)، (باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها) ٣/ ٩٥.

(٢) لغويات، محمد النجار، ص٣٦.

(٣) **ينظر**: القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا، لخالد العصيمي، ص ٣١٩– ٣٢٤.

(٤) **ينظر**: إحياء النحو، ص٦٤– ٧١.

(٥) وقالوا في إعرابه: (إن): حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(المصورون): مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وهذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية. ومنهم من جعل (من) في قوله: (من أشد) زائدة، على مذهب الكسائي الذي يجيز زيادة (من) الجارة في الايجاب، ويجعل (أشد) اسم إن، و (المصورون) خبرها، وهو مبني على رأي ضعيف. **ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محي الدين عبدالحميد ١/ ٣١٨.**

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٣. **عباس حسن (ت١٩٧٨م).**

في كتابه (النحو الوافي) يقبل روايات الحديث النبويّ، ولا يردّ شيئًا منها، بل يأخذ على النحاة تكلفّهم في تأويل النصوص الفصيحة، لكنه لا يقيس عليها كلَّها، ويردّ بعض ما استند إليه ابن مالك من الأحاديث وبنى عليه أحكامًا نحوية، فيقول فيه: إنه من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه، أو يُقَاس عليه أحيانًا على وجه القلة. من ذلك كلامه عن حذف نون الوقاية وإثباتها، يقول: "هناك بعض أمثلة مسموعة، وردت فيها نون الوقاية في آخر اسم الفاعل، واسم التفضيل –مع أنه حقها أن تحذف–، فمن الأول قوله عليه السلام لليهود: (**هَلْ أَنْتُمُ صَادِقُونِي؟**)، ولو حذف النون لقال: (صادِقيَّ). ومثال اسم التفضيل قوله ﷺ: (**غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيكُمُ**)، ورُوِيَ: (أَخْوَفِي عَلَيْكُمْ)، أي: غيرُ الدجال أخوف الأمور التي أخافها عليكم. والشائع أن هذه الأمثلة لا يقاس عليها؛ لقلتها، لكن الرأي السديد: أنه يجوز أحيانًا إذا وجد داعٍ"[(١)].

ومن ذلك أيضًا إيراده لحديث: (**لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا**) في كلامه عن نون الرفع (نون الأفعال الخمسة)، وأنها تحذف وجوبًا للناصب أو الجازم، أو إذا جاءت بعدها نون التوكيد الثقيلة، وتحذف جوازًا عند اتصالها بنون الوقاية، قال: "وهناك لغة تحذف نون الرفع (أي: نون الأفعال الخمسة) في غير ما سبق، وبها جاء الحديث الشريف (**لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**)، أي: لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنون حتى تتحابوا. وقوله أيضًا: (**كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ**) في بعض الآراء، وليس من السائغ اتباع هذه اللغة في عصرنا، ولا محاكاتها، وإنما ذكرناها لنفهم ما ورد بها في النصوص القديمة"[(٢)].

وبعد، فإنه من خلال ما سبق، يظهر أن أكثر عمل النحويين الذين تصدوا لمعالجة الأحاديث المشكلة من جهة الإعراب –في كتب إعراب الحديث، أو في أجوبتهم عما سُئِلوا عنه من هذه الإشكالات، أو في مصنفاتهم النحوية– كان يتمحور حول (التأويل)، ويقوم على إخضاع الحديث النبويّ لما قرره النحاة الأوائل من قواعد، وذلك عن طريق توجيه ما جاء على خلاف قواعدهم النحوية، وتخريجه على وجه موافق لها، ولم يكن السماع هو الحكم الفصل في بعض تقديرات النحويين وحتى بعض المتأخرين منهم[(٣)]. هذا الأمر نفسه هو الذي جعل بعض النحويين يخطِّئ بعض القراءات السبعية؛ لمخالفتها لما وضعوه من قواعد،

(١) النحو الوافي ١/ ٢٨٤– ٢٨٥.

(٢) النحو الوافي ١/ ١٨٠.

(٣) **ينظر**: التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه لفلاح الفهدي، ص ٦– ٢٧، ص٢٥٠– ٢٦٠، ص٢٥٩– ٢٦١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

كما فعلوا مع (حمزة) مقرئ أهل الكوفة، و(ابن عامر) مقرئ أهل الشام. وأغلب عمل العكبري –صاحب أول مصنَّف في إعراب الحديث النبوي– كان قائمًا على التأويل، وربما تطرَّف العكبريّ في التأويل أحيانًا، ورمى الرواية باللحن إذا ظهر له أنه تخالف قواعد النحويين.

ثم كانت المدرسة الأندلسية، التي اعتمدت الحديث النبويّ الشريف مصدرًا للتقعيد النحوي، وخالف بعضُ علمائها بعضَ ما قرره النحاة الأوائل من قواعد؛ استنادًا إلى ما ورد في الحديث النبويّ الشريف. وكما ظهر مما سبق استعراضه من مصنفات عالجت المشكلات النحوية في الأحاديث النبوية، فإنه لم يُفرَد مصنف لدراسة هذه المشكلات قبل تكون المذهب الأندلسي، إلا ما كان من العكبري في إعرابه للحديث، وكان شديد المحافظة على قواعد النحويين السابقين.

وقد نشطت حركة المعالجة النحوية للأحاديث النبوية عند الأندلسيين، فكان ابن خروف والسهيليّ الذين تنسب لهما كثرة –لا أوَّلية– الاستشهاد بالأحاديث النبوية واعتمادها في تقرير قواعد نحوية قد تخالف قول من سبقهم من النحاة، وكان ابن الطراوة يستدرك على سيبويه في بعض آرائه ويخالفه فيها ويحتج بما ورد في الحديث. ثم كان ابن مالك الذي وقف على رأس مرحلة ثانية من تاريخ علم النحو بعد أن وقف سيبويه على مرحلته الأولى، وظهرت عنده مظاهر تجديد في الاحتجاج بالحديث، فلم يقتصر على الأحاديث المتواترة فقط، بل اعتمد في استشهاده على الحديث كله، واستخلص منه قواعد نحوية ذهب فيها مذهبًا خالف فيه أحيانًا من سبقه، وهو بالرغم من ذلك، يستند إلى التأويل كثيرًا، ولا أدلَّ على هذا من كتابه التوضيح، الذي أورد فيه مئتين وستين حديثًا، بنى على اثنين وثمانين منها حكمًا نحويًّا جديدًا، وأوَّل الباقي[1]، إلا أنه لم يتكلف فيما أوَّله، ولم يثبت قاعدة لم تكن، ولا حكمًا ليس معروفًا، ولا أسلوبًا لم تقله العرب، وإنما رجّح بالحديث بعض الآراء الضعيفة عند الجمهور، وقوّى بعض اللغات الغريبة.

وتمَّ رسم إطارٍ معقول لما يُحتَجُّ به من الحديث النبوي وما لا يحتج به، بعد أن تقدَّم الشيخ محمد الخضر حسين (ت١٩٥٨م)، ببحثه حول هذه القضية إلى مجمع اللغة بالقاهرة، ولخصه بقوله: "إننا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مرد له. ويشدّ أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في

(١) التأويل النحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه لفلاح الفهدي، ص٢٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الحديث، ولو على بعض رواياته"[1].

وأقرَّ مجمع اللغة ما استخلصه الشيخ من نتائج، وأصدر قرارًا مجمعيًّا بذلك بعد أن زاد على الضوابط التي وضعها الشيخ للاحتجاج، فحدَّد أنواعًا من الحديث يحتج به، مما دُوِّن في الصدر الأول، كالأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، والأحاديث التي تعد من جوامع الكلم، وكتب النبي ﷺ.

وليس في الحديث النبويّ الشريف مما جاء على خلاف القواعد المشهورة ما هو لحن محض لا يمكن توجيهه على وجه موافق لتلك القواعد، وإنما غاية أمره أنه جاء على خلاف القواعد المشهورة، "ومخالفةُ التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية ليست مضرة، ولا قادحة في الكلام الفصيح؛ لوروده في كلام الله تعالى المعجز، الذي لا يُقدَر على الإتيان بسورة من مثله"[2].

وجُلّ ما رماه أهل اللغة والنحو بالخطأ -مما هو غلط في الحقيقة- فإن أهل الحديث تنبَّهوا له، ونبَّهوا طَلَبَة الحديث إلى ما في الروايات من لحن وتصحيف، وتصرف الرواة، وكان لأبي أحمد الحسن العسكري (٣٨٢هـ) سَبْقٌ إلى التنبيه إلى ما وقع فيه أهل الحديث من تصحيفات وأغلاط، كما نبَّه الخطابيّ (ت٣٨٨هـ) إلى كثير من أغلاطهم، وفصّل القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) القول في كثير من الأحاديث المشكلة من جهة العربية في شرحه على صحيح مسلم، وفي كتابه (المشارق)، وكلهم سابقٌ العكبري (٦١٦هـ)، الذي يُعَدُّ أول من أولى الأحاديث المشكلة من جهة العربية -من النحويين- اهتمامًا، وأفردها بتصنيف مستقل.

ومن ثَمّ، فلا يستقيم بحال من الأحوال إغفال الحديث النبويّ مصدرًا من مصادر اللغة والنحو وتبرير ذلك المنع باللحن، وهو أمر متحقق في كل مصادر النحو السماعية -عدا القرآن-، ولم تحظ تلك المصادر بما حظي به الحديث النبويّ الشريف من ضوابط الحفظ والتوثق والتمحيص.

- **موقف أصحاب كتب الغلط مما جاء على خلاف القواعد[3]:**

كتب إصلاح الغلط إنما وضعها مصنفوها لتتبع أغلاط العامة أو الخاصة، والتنبيه عليها وتصحيحها، ومن ثم فلا مجال للتأويل عند المصنفين في هذا الباب، لأنهم إما أن يخطِّئوا اللفظ أو الاستعمال، أو يقولوا بالقلة أو الندرة أو الشذوذ فيه.

وقد سبق أن كتب إصلاح الغلط تعنى بالجوانب اللغوية أو الصرفية في الغالب، والناظر إلى هذه

(١) وبحثه هذا مضمن في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها) ص١٦٦- ١٨٠

(٢) فيض نشر الانشراح، لابن الطيب الفاسي ١/ ٤٨٠.

(٣) **ينظر**: المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية، عبدالفتاح سليم، ص٩١- ١٠٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المصنفات، يجد أن التخطئة فيها لا تتجه إلى نص الحديث النبوي ذاته غالبًا، وإنما تتجه إلى لفظ أو استعمال وارد في الحديث، إلا في ما اختص بغلط أهل الحديث أو غلط الخواص؛ إذْ تتوجه التخطئة فيها إلى الرواية. ومن مصنفات إصلاح الغلط التي تعرضت لألفاظ واستعمالات في الحديث النبويّ –على سبيل المثال لا الحصر–:

١. (أدب الكاتب)، لابن قتيبة (ت٢٦٧هـ):

وابن قتيبة من المجلِّين للحديث النبويّ، المنافحين عن رواة الحديث تجاه ما وُجِّه لهم من مطاعن بقلة علمهم لما يحملون، وكثرة اللحن والتصحيف في رواياتهم(١)، وهو في تتبعه للأغلاط ينصّ على خطأ الاستعمال دون إشارةٍ إلى وروده في الحديث النبويّ الشريف، ودون تخطئة لنص الحديث.

فهو يخطِّئ قولهم: (عَيَّرتُه بكذا)(٢)؛ لأن الفعل (عَيَّر) يُعَدَّى بنفسه إلى مفعوليه، ولا يعدَّى بالباء، على حدّ قول الشاعر:

وعَيَّرَتْنِـــي بنـــو ذُبْيـــان خَشْـــيَتَه وهَـلْ عـلـيَّ بـأنْ أخشـاكَ مِـنْ عـارِ؟

مع أن تعديته بالباء وردت في غير موضع من الحديث النبويّ، من ذلك حديثُ أبي ذر رضي الله عنه: (إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلاً فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا ذَرٍّ، أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ)(٣).

٢. (لحن العوام)، للزُّبيدي (ت٣٧٩هـ):

وهو على منهج ابن قتيبة في عدم الإشارة إلى ورود اللفظ أو الاستعمال في الحديث، وعدم توجيه التخطئة إلى نص الحديث، من ذلك تخطئته لقولهم في التعجب (ما أبيض هذا الثوب)(٤)، وجعل صحته (ما أشدّ بياض هذا الثوب)، على ما هو القياس في التعجب مما لم يستوفِ الشروط. مع أن ما خطَّأه وارد في حديث الحوض، عن عبدالله بن عمرو أن النَّبِيُّ ﷺ قال: (حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنْ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنْ الْمِسْكِ)(٥). وهذا الذي ورد في الحديث (أبيض من اللبن) يجيز الكوفيون مثله، ويحتجون بقول الشاعر:

---

(١) تأويل مختلف الحديث، ص١٦٧.

(٢) أدب الكاتب، ص٤٢٠.

(٣) الحديث في صحيح البخاري، (كِتَاب الْإِيمَانِ)، (بَاب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ) ١/ ١٥.

(٤) **ينظر**: لحن العوام، ص٢٥١– ٢٥٢.

(٥) الحديث في صحيح البخاري (كِتَاب الرِّقَاقِ)، (بَاب فِي الْحَوْضِ) ٨/ ١١٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

جَارِيَـــةٌ فِي دِرْعِهَـــا الفَضْـــفَاض أَبْـيَضُ مِـــنْ أُخْـــتِ بَنِـــي إِبَـــاضِ[1]

والبصريون يمنعون هذا، ويحملون البيت على الشذوذ[2].

٣. إصلاح غلط المحدثين، للخطابي (ت٣٨٨هـ).

وكتابه هذا خاص بأغلاط رواة الحديث، يخطِّئ الخطابي الرواية وينسبها إلى بعض الرواة أو عامتهم، فيقول: (ترويه عامة الرواة كذا وهو غلط، يرويه المحدثون كذا والصواب كذا) وهي في مجملها تصحيفات وأغلاط لغوية في ألفاظ الحديث، ومنها أغلاط في البنية الصرفية. وستأتي دراسة هذا الكتاب في المبحث الأول من الفصل الثاني.

٤. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي (ت٥٠١هـ).

وابن مكيّ فقيه، محدِّث، لغويّ. عقد في كتابه هذا بابًا في غلط أهل الحديث خاصة، وجُملة مادة هذا الباب منقولة عن إصلاح غلط المحدِّثين، إضافة إلى ما ذكره المصنِّف من التصحيفات الواردة على ألسنة أهل الحديث، وهو ينصّ على خطأ أهل الحديث فيما يذكره في هذا الباب، من ذلك قوله: "يقولون في قول أبي جهل لابن مسعود –رضي الله عنه– : (يا رُوَيْعِيَّ الغنمِ) بتشديد الياء، **والصواب** تخفيفها (يا رُوَيْعِيَ الغنم)، ولولا النصب بالنداء المضاف لما نُطِقَ بالياء؛ لأنه كقولك: (قاضي المدينة)، وتسقط هذه الياء في التنكير من اللفظ والخط جميعًا، فتقول في الرفع والخفض: (رُوَيْعٍ)، كما تقول (قاضٍ)"[3].

وابن مكي في غير هذا الباب من كتابه، يسير على نهج من سبقه في تخطئة اللفظ والاستعمال، دون الإشارة إلى ورود ما خطَّأه في الحديث النبوي، من ذلك تخطئته لإحلال (بلى) محل (نعم) في الجواب، كقولهم: (أَخَرَجَ زيد؟)، فيقول المجيب مثبتًا: (بلى) بدل أن يقول: (نعم). قال ابن مكي: وهذا خطأ لا يجوز[4]. وقد ورد ما خطّأه ابن مكي في أحاديث رواها البخاري في صحيحه، كحديث عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضِيفٌ ظَهْرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ يَمَانٍ، إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا

(١) ذكر ابن السراج هذا البيت وقال: "هذا معمول على فساد البيت، وليس البيتُ الشاذّ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجْمَع عليه في كلامٍ، ولا نحو، ولا فِقه؛ وإنما يَرْكَن إلى هذا ضَعفة أهل النحو ومَنْ لا حجةَ معه، وتأويل هذا ما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعَفة أصحاب الحديث وأتْباع القصَّاص في الفقه". **الأصول في النحو لابن السراج ١/ ١٠٤.**

(٢) **ينظر**: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ١/ ١٢١، والمزهر للسيوطي ١/ ٢٣٢.

(٣) تثقيف اللسان، ص٢٠٨.

(٤) **ينظر**: تثقيف اللسان، ص١٦٢– ١٦٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى)[1].

٥. درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري (ت٥١٦هـ):

والحريري على نهج سابقيه في عدم توجيه التخطئة إلى نص الحديث النبويّ، إلا ما ينقله عمن سبقه من علماء الحديث في تخطئتهم لبعض الروايات، كرواية (اثبت حَرِى) السابقة التي خطَّأها أبو عمرو الزاهد – المحدِّث اللغوي–، وقد خطَّأ الحريري قولهم: (هو سَداد من عَوَزٍ) –بفتح السين والصواب الكسر–، مستشهِدًا بتخطئة النضر بن شميل –في مجلس المأمون– لرواية هشيم، في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: (إذا تَزَوَّج الرَّجُلُ المَرْأةَ لِدينِها وَجَمالِها كانَ فيها سِدَادٌ مِنْ عَوَزٍ)، إذْ قال عنها النضر –إمام الحديث والعربية–: "(سَداد) هنا لحن، وإنما لحن فيها هشيم، وكان لحانة"[2].

ومن الاستعمالات التي خطَّأها الحريريّ تخطئته لقولهم (فلان أشرّ من فلان)[3]؛ لما فيه من استعمال (أشرّ) –اسم تفضيل– بالهمزة، والعرب قد التزمت حذف همزته تخفيفًا (شرّ). وما خطّأه الحريري وارد في كتب الصحاح، فقد أخرج مسلم في صحيحه: (إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا)[4]. **كذلك تخطئته** لوقوع الماضي في خبر (لعل)، فلا يقال: (لعله ندم)؛ لما فيه من التناقض بين مضيّ الزمن الذي دلَّ عليه الفعل الماضي، وبين (لعل) المفيدة لترقب الوقوع وهو أمر مستقبل[5]. وما خطَّأه الحريري وارد في بعض الحديث النبوي، من ذلك قوله ﷺ: (لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ)[6].

٦. تقويم اللسان، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ):

وابن الجوزي مفسِّر محدِّث مؤرِّخ، وهو في كتابه هذا يخالف من سبقه من أصحاب كتب الغلط، فيَنُصُّ على خطأ الرواية نفسها، ويقول إنها من تغييرات الرواة، من ذلك قوله حين تابع ابن قتيبة في تخطئته لقولهم (عيرته بكذا): "وقد رُوِيَ في حديث لأبي ذر: (عَيَّرتُ رَجُلاً بِأُمِّه)، وهو من بعض النَقَلة"[7].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، (كتاب الرقاق)، (باب كيف الحشر) ٨/ ١١٠.

(٢) درة الغواص، ص٩٠– ٩١.

(٣) **ينظر**: درة الغواص، ص٣٨.

(٤) صحيح مسلم، (كتاب النكاح)، باب (تَحْرِيمِ إِفْشَاءِ سِرِّ الْمَرْأَةِ) ٢/ ١٠٦٠.

(٥) **ينظر**: درة الغواص، ص٣١.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب المغازي)، (باب فضل من شهد بدرًا) ٥/ ٧٨.

(٧) تقويم اللسان، ص١٣٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

كذلك يُخَطِّئ وقوع (إِذْ) في جواب (بينا)، فيقول: "العامة تقول: (بينا أنا جالس إِذْ جاء عمرو)، وليس لدخول (إِذْ) هاهنا معنى، وإن كانت قد جاءت في أحاديث، لكنها محمولة على أنها من الرواة"(١). وقد ورد ما خطّأه ابن الجوزي في صحيح البخاري، من ذلك حديث حُذَيْفَةَ رضي الله عنه: (بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ إِذْ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟)(٢).

من خلال ما سبق، يتبيَّن أن المتكلمين في الأغلاط بشكل عام خطَّأوا استعمالات وردت في الصحيح من الحديث النبويّ؛ وإنما كان مَنْعُهم لتلك الأوجه الصرفية أو النحوية نتيجةً لعدم اعتمادهم الحديث النبويّ –أو ما ورد منه في كتب الصحاح على الأقلّ– مصدرًا من مصادر النحو والصرف، مما أدَّى إلى تعطيل منبع لغوي ثقة ثَرّ، وتضييق واسع في اللغة، وإهدار ثروة لغوية ضخمة.

(١) تقويم اللسان، ص٨٢.

(٢) صحيح البخاري، (كتاب الفتن)، (باب الفتنة التي تموج كموج البحر) ٩/ ٥٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

د. ما قيل في الحديث النبويّ، قيل في مصادر السماع الأخرى[1].

كل ما قالوه في الحديث النبويّ الشريف من أسباب تمنع الاحتجاج به في النحو والصرف، قيل مثله في الشعر، وفي كلام العرب أيضًا، ولم يمنعهم ذلك من اعتمادهما مصدرًا من مصادر التقعيد النحوي.

فقد جاء كثير من الشعر على خلاف القواعد النحوية، واضطر النحويون إلى تأويله وتخريجه على أوجه توافق العربية. وكما وُضِعت مصنفات لمعالجة الأحاديث المشكلة من جهة العربية، فإنهم وضعوا مصنفات تختص بتوجيه الأبيات المشكلة أيضًا، وفيها جملة من الأبيات التي يحتج بها أهل اللغة والنحو، ككتاب ابن عدلان النحوي (ت٦٦٦هـ) في كشف الأبيات المشكلة الإعراب، وقد قال في خاتمته، إنه سبقه إلى ذلك المفَجَّع البصري (ت٣٢٩هـ)، والفارقيّ (ت٥٦٤هـ). وفي الموشح للمَرْزُبَانِيُّ (ت٣٨٤هـ) أخبارٌ من هذا الباب أيضًا. قال ابن الطيب الفاسي: "وردت أبياتٌ وشواهد جَمَّة في كلام العرب ظاهرها يخالف القواعد، وفيها روايات تتخالف، فاحتاج النحاة إلى تأويلها وتخريجها على القواعد المستعملة المشهورة، كما لا يخفى على مَنْ مارس العلوم اللسانية. وهذا أبو حيان، كتبه مشحونة بتأويل الأشعار العربية، وإخراجها عن ظاهرها؛ إجراءً لها على القواعد المقررة، دون أن يَدَّعِي فيها تغييرًا أو لحنًا، فلا معنى لادعائه اللحن في الأحاديث تأييدًا لرأيه، وشغفًا بمحبة الاعتراض على الشيخ ابن مالك -رحمه الله- بما لا أصل له"[2].

ولم تكن الأحاديث التي كانوا يروونها تخالف القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربيّ المشتمل على الضرائر والرخص، وعلى الرغم من ذلك راح النحاة يقيمون نحوهم على (الشعر) وهو لغة خاصة غير النثر، ويزهدون في الأحاديث وهي أقل مخالفة لقواعدهم[3].

وكتب التصحيح اللغوي يفوق عددها كتب إصلاح غلط أهل الحديث، وحتى المصنفات التي صنفت في إصلاح غلط الخواص كان ما يختص فيها بأهل الحديث أقل من ما يختص بأهل اللغة والشعر، وما ذاك إلا لأنه كان في رواية الحديث أقل وأندر، وقد تتبع أهل الحديث ذلك القليل ونبهّوا إليه، وحذروا منه.

ومن رواة الشعر واللغة كثير من الأعاجم، ومنهم من كانت اللغة لا تستقيم على لسانه فيلحن. يقول طه الراوي: "القول بأن رواة الحديث أعاجم ليس بشيء؛ لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر الذين يحتج بهما؛ فإن فيهم الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدِّثًا ممن يُعتَدّ به يمكن أن يوضع في

(١) **ينظر**: ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر، ص١٤١- ١٥٦.

(٢) فيض نشر الانشراح ١/ ٤٨٠.

(٣) **ينظر**: الأصول، لتمام حسان، ص ١٠٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

صفّ حماد الراوية الذي كان يكذب ويلحن ويكسر، ومع ذلك لم يتورّع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمروياته، ولكنهم تحرّجوا في الاحتجاج بالحديث"[1].

ولم يُرْوَ كل الشعر بلفظ قائله، بل كان الرواة يسمحون لأنفسهم أن يتصرفوا في ألفاظ الشعر فيضعون لفظًا مكان لفظ، ويغيرون فيها بما يرونه أليق، ولا يمكن تضخيم هذه القضية أو تعميمها، ولا يمكن إنكارها أيضًا[2]. فقد ذكرت المصادر أن خَلَفًا فعل هذا، قال الأصمعي: قرأت على خلف شعر جرير، فلما بلغت:

ويـــوم كإبهـــامِ القَطـــاةِ محبّـــبٍ ... إليّ صـــــباهُ غالـــــبٌ ليَ باطِلُـــــهْ

رُزِقنـــا بـــه الصَّـــيدَ الغزيـــرَ ولم نكـــنْ ... كمـــــن نَبْلُـــهُ مَحْرُومـــةٌ وحبَائِلُـــهْ

فيـــا لـــك يـــومٌ خَـــيْرُه قبـــل شرِّهِ ... تغيّـــبَ واشـــيه وأقْصرَ عاذِلُـــهْ

فقال خلف: ويله! وما ينفعه خير يؤول إلى شر؟ فقلت له: كذا قرأته على أبي عمرو، فقال لي: صدقتْ، وكذا قاله جرير -وكان قليل التنقيح مشّرد الألفاظ-، وما كان أبو عمرو ليُقرِئك إلا كما سمع. فقلت: فكيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجود له لو قال: "فيالك يوماً خيره دون شره"، فاروه هكذا، فقد كانت الرواة قديماً تصلح أشعار القدماء. فقلت: والله لا أرويه بعدها إلا هكذا[3].

وصَدَرَ مثل هذا عن آخرين أشار إليهم ابن جني في الخصائص، فقال: حكى عيسى بن عمر قال: سمعت ذا الرمة ينشد:

وظاهرْ لها منْ يـابسِ الشَّـخْتِ واسـتعنْ ... عَلَيْهَـا الصَّـبَا وَاجْعَـلْ يَـدَيْكَ لَهَـا سـتْرًا

فقلت: أنشدتنى: (من بائس)، فقال: (يابس وبائس) واحد[4]. وفي هذا تغيير للفظ الشعر، ورواية له على غير وجهه الذي قال به الشاعر، و(خَلَف) لم يفعل هذا فقط، وإنما أمر الراوية أن يستبدل لفظ الشاعر بلفظه، وأقرّ بأن هذا هو منهج الرواة القدماء.

وقد جمع محمود فجال[5] جُملة من الأبيات التي أوردها سيبويه في كتابه، وروايتها مخالفة لروايات

(١) نظرات في اللغة والنحو، ص٢١-٢٢، نقلته خديجة الحديثي في موقف النحاة ص٣٨٤.

(٢) **ينظر**: الأعراب الرواة، لعبدالحميد الشلقاني، ص١٩- ٢١.

(٣) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، ص١٢٥.

(٤) الخصائص، لابن جني ٢/ ٤٦٩. والشخت ما دَقَّ من الحطب. **ينظر**: **اللسان (ش خ ت)**.

(٥) **ينظر**: ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر، ص١٥٢- ١٥٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الدواوين، وفي ذلك دليلٌ على أن الشعر لم ينقل كله بلفظه، ومع ذلك لم يقل أحد بأنه لا يُستشهد به لعدم ثقتنا بأنه من لفظ الشاعر لا من تغيير الرواة. قال السيوطيّ: "كثيرًا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وقد سُئِلتُ عن ذلك قديمًا، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرةً هكذا، ومرة هكذا، ثم رأيت ابن هشام قال في (شرح الشواهد): رُوِيَ قوله:

فـــــلا مُزْنَـــــةٌ وَدَقَـــــتْ وَدْقَهَـــــا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَـــــــــلَ إِبْقَالَهَـــــــــا

بالتذكير والتأنيث، مع نقل الهمزة، فإن صحَّ أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير، صحَّ الاستشهاد به على الجواز في غير الضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثَّرت الروايات في بعض الأبيات"(١).

قال ابن الطيب معقِّبًا على قول السيوطيّ وناقدًا له: "هلّا أجاب المصنِّف بهذا عما ورد من الأحاديث كذلك؛ توثيقًا للرواة، وسَدًّا لباب التصرف في الأحاديث بالتغيير والتبديل، فإنها أجدر بذلك من الأبيات"(٢).

ومعلوم أن ضوابط رواية الشعر واللغة لم تكتمل إلا بعد زمن من اكتمال ضوابط الحديث النبويّ، وإنما استمدها أولئك القوم من أهل الحديث، يقول محمد عيد: "إن الضوابط التي اقتبسها متأخرو النحويين من المحدِّثِين قد اختير لها أمثلة خاصة يصعب سحبها على بقية الشواهد، ومن ثَمّ بقيت كثير من تلك الضوابط السلوكية نظرية فقط، كما أن تجريحات النحويين لبعضهم كانت تقوم على أساس المنافسة لا الغيرة على اللغة، ومن ثم بقيت الشواهد المنتقدة دون التفات لما قيل عنها. **ولا مغالاة إن قيل**: إن دارسي اللغة في فترة نضج الدراسة –في النصف الأخير من القرن الثاني وما بعده– كانوا على علم بأن نصوص الحديث النبوي قد توفر لها من التوثق اللغوي مالم يتوفر للنصوص التي وصلتهم مروية عن عصر الاحتجاج، أو النصوص التي كانوا يحصلون عليها في رحلاتهم إلى البادية"(٣). وفي كتاب طبقات فحول الشعراء أخبار تؤكد على أن رواة الشعر لم يكونوا يتوثقون من رواتهم كما كان يفعل أهل الحديث(٤).

وكان هناك وَضَّاعون في الشعر كما كان هناك وضَّاعون في الحديث، إلا أن الوضع في الشعر كان أخفى

(١) الاقتراح، ص١٦١– ١٦٢.

(٢) فيض نشر الانشراح ١/ ٦٤٢.

(٣) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص١١٢– ١١٣.

(٤) **ينظر**: طبقات فحول الشعراء ١/ ٨– ١٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

من الوضع في الحديث، فلم يُميَّز كثير مما وضعه خلف الأحمر وحماد الراوية، مما نسبوه إلى الشعراء القدامى عن ما رووه عنهم حقيقة، واختلط كثير من الشعر المصنوع بغيره وبنى الكوفيون عليه قواعد كلية لمذهبهم النحوي. فهذا أبو الطيب اللغوي في كتابه (مراتب النحويين) يتحدث عن خلف الأحمر فيقول: "وضع على شعراء عبد القيس شعرًا موضوعًا كثيرًا، وعلى غيرهم؛ عَبَثًا به... وكان يُضْرَبُ به المثل في عمل الشعر"(١)، فهو بذلك وَضَّاعٌ غير موثوق، لا يُؤْتَمَنُ. ومع ذلك احتج النحويون بما رواه خلف الأحمر. وعن أبي عثمان المازني، قال: "سمعتُ اللاحقي يقول: سألني سيبويه: هل تحفظُ للعربِ شاهداً على أعمال (فَعِل)؟ قال: فوضعتُ له هذا البيت:

حَـــذِرٌ أُمُـــوراً لا تَضِـــيرُ وآمِـــنٌ مَـــا لـــيسَ مُنْجِيَـــهُ مِـــنَ الأَقْـــدَارِ"(٢)

واعتراف (اللاحقيّ) بوضع البيت على سيبويه رواه عنه غير مصدرٍ من المصادر المعتمدة، ورغم هذا الإقرار بالوضع، بقي البيت في أغلب الكتب النحوية. وكذلك الأمر عند رواة اللغة، فإن منهم من أضاف إلى الشواهد المنسوبة إلى العرب شيئًا من عنده، ومنهم من كان يخطئ، ومنهم من كان غير ثقة ولا مأمون يُدْخِلُ في كلام العرب ما ليس منه(٣)، فإن الخليل بن أحمد يقول: "إن النَّحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللَّبْس والتَّعْنِيت"(٤).

ويتبين مما سبق أن الفساد والخلل يصدُق على جزء معين من اللغة المروية، وعلى بعض الأشخاص والمواقف، دون سائر اللغة، ولا سائر رواتها. وبالرغم من ذلك، فإن علماء النحو استشهدوا بكلام العرب، وبالشعر، وهذا هو المنهج السليم؛ لأن وجود أمثال هؤلاء النفر لا يقدح في الكثرة الكاثرة من علماء اللغة ورواة الشعر الثقات، كالأصمعي، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي زيد الأنصاري، وغيرهم كثير. وعلى هذا فإن وجود بعض من كان يلحن من رواة الحديث، أو وجود الوضّاعين فيه - كذلك - لا يقدحُ في الاستدلال به في مسائل النحو، خاصةً وأنه تيسَّر للحديث النبويّ من التوثّق والتمحيص ما لم يتيسّر مثله للشعر، فميَّز العلماء الحديث الصحيح من الموضوع، وبينوا ما في الأحاديث من مشكلات لغوية ونحوية، وألفوا في ذلك مصنفات كثيرة.

(١) مراتب النحويين، ص٤٦- ٤٧.

(٢) المزهر للسيوطي ١/ ١٨٠- ١٨١.

(٣) **ينظر**: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، لمحمد عيد، ص٤٠- ٤٤.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة، ص٤٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المبحث الرابع: أثر اللحن في رواية الحديث النبوي

- استنباط أحكام مبنية على الخطأ، عارية من الصحة.
- ظهور المصنفات المعنية بغلط أهل الحديث وتصحيفاتهم.
- اتخذه فريق من النحويين حجة في قولهم بترك اعتماد الحديث النبوي مصدرًا للتقعيد النحوي.
- اتخذه بعض أهل الأهواء بابًا للتشكيك في المصدر التشريعيّ الثاني.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أثر اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف

تقرر عند أهل العلم بلا خلاف أن الرسول ﷺ كان أفصح الخلق لسانًا، وأن ما وقع في الأحاديث من لحن إنما كان من الرواة قطعاً، وأن الصحابة كانوا عَربًا خُلَّصًا فصحاء بالسليقة، ولم يقع اللحن منهم، وإنما وقع ممن جاء بعد التابعين، وربما وقع من بعض التابعين في حالات نادرة، قال ابن هانئ في (مسائله عن الإمام أحمد): "سمعت ابن زنجويه يسأل أبا عبد الله: يجيء الحديثُ فيه اللحن، وشيء فاحش، فترى أن يغير أو يحدث به كما سمع؟ قال: يغيره، إن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يلحنون، إنما يجيء اللحن ممن دونهم"(١).

وتقرر أن وقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ أمرٌ لا يمكن إنكاره، ولا يمكن تضخيمه أيضًا، فهو من القلة بحيث لا تصحّ مقارنته مع ما وصلنا من مجموع الأحاديث النبوية، وقد استطاع أهل الحديث جمعه والتنبيه عليه.

وتقرر عند الباحثين أنه ليس في الدواوين الحديثية المشهورة المتداولة تركيب واحد يُحكم عليه باللحن المحض الذي يتعين فيه الخطأ ولا يمكن توجيهه على وجه موافق للعربية(٢)، وإن كان شيء منه فهو لحنٌ في أسماء الرواة، وتصحيفاتٌ وتحريفاتٌ وقعت من بعض رواة الحديث.

ولما كان اللحن في الكلام يخرج به عن صورته، ويصرفه عن المراد منه، كان لابد أن يؤثِّر في ما يقع فيه، وقد كان من آثار اللحن الواقع في رواية الحديث النبويّ ما يأتي:

١. فهم النص على غير وجهه، واستنباط أحكام مبنية على الخطأ، عارية من الصحة.

وهذا يمكن قوله فيما وقع فيه اللحن من ناحية بنية الألفاظ، وفيما وقع من تصحيفات وتحريفات في نصوص الحديث النبويّ، من ذلك قوله ﷺ: (الْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ)، قال ابن الصلاح: "وهذا (الحياء) ممدود، وترك المد فيه لَحْنٌ يحيل المعنى؛ فإنه من غير مد عبارة عن المطر وعن الخصب أيضًا"(٣).

وأما التصحيفات التي تحيل المعنى وتخرجه عن قصده فكثيرة، من ذلك: ما رواه أبو داوود في سننه قال: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ النَّمَرِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ:

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ ٢/٢٣٤-٢٣٥، المسألة رقم (٢٢٩٤).

(٢) **ينظر**: فيض نشر الانشراح، لابن الطيب الفاسي ١/ ٤٨٠، والحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود فجال، ص١١٩، ولحن الرواة وأثره في رواية الحديث للدكتور ملفي الشهري، ص٦٣.

(٣) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص١٩٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

(كُلُّ غُلاَمٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، وَيُدَمَّى). فكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يصنع به؟ قال: إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة، واستقبلت به أوداجها، ثم توضع على يافوخ الصبى حتى يسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه بعد ويحلق. قال أبو داود: "فقد خولف هَمَّام في هذا الكلام، وهو وَهْمٌ من همام، وإنما قالوا: (ويُسَمَّى)، فقال همام: (يُدَمَّى)، وليس يؤخذ بهذا"(١).

وهذا التصحيف الذي وقع في لفظ الحديث كان من نتائجه أنه قال بمقتضاه بعض العلماء، وجعل تدمية رأس المولود من السنة، وهي سنة جاهلية جاء الإسلام لمحوها؛ لأنها تخالف نصوص الشرع، ولأنها مضرة بالمولود(٢).

أما في التراكيب فليس هناك لحن محض، وإنما غاية ما يمكن أن يكون فيها هو اختلاف في الإعراب باختلاف الروايات، مما يؤدي إلى اختلاف الحكم الفقهي تبعًا لذلك(٣)، قال القاضي عِيَاض: "وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم في الإعراب، كاختلافهم في قوله عليه الصلاة والسلام: (ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ)، فالحنفية ترجح فتح (ذكاة) الثانية على مذهبها في أنه يُذَكَّى مثل ذكاة أمه، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته.

وكذلك قوله عليه السلام: (لا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ). الجماعة ترجح روايتها برفع (صدقةٌ) على خبر المبتدأ، على مذهبها في أن الأنبياء لا تُورَثُ. وغيرهم من الإمامية يرجح الفتح على التمييز لما تركوه صدقةً أنه لا يورث، دون غير ما ترك صدقة، وإذا كان هذا لم يكن فرقًا بينهم وبين غيرهم، ولم يكن معنى لتخصيصه الأنبياء. وقد أجاز النحاس نصبه على الحال"(٤).

٢. ظهور المصنفات المعنية بغلط أهل الحديث وتصحيفاتهم.

كان من آثار ظهور اللحن على ألسنة رواة الحديث النبويّ سعي أئمة الحديث وعلماء العربية إلى تنقية الحديث النبويّ الشريف مما دخله من أغلاط، فعمدوا إلى احتواء ما وقع في الروايات من لحن وتصحيف، وذلك بجمع ما وقع فيه الغلط في كتب التصحيف والإصلاح وكتب غريب الحديث، واهتمت كتب الرجال بما وقع من تصحيف في السند، وعنوا ببيان الخطأ الواقع في الروايات ووجه الصواب فيه، محذّرين

(١) سنن أبي داوود، (كتاب الضحايا)، (باب في الْعَقِيقَةِ) ٤/ ٤٥٩.

(٢) **ينظر**: التصحيف وأثره في الحديث والفقه، لأسطيري جمال، ص٢٩١.

(٣) **ينظر**: أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء، للشيخ محمد عوامة، وأثر اللغة في اختلاف المجتهدين، للشيخ عبدالوهاب طويلة.

(٤) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص١٥٠- ١٥٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

طلبة علم الحديث ورواته من الوقوع في اللحن.

وقد صُنِّفت في هذا الجانب مصنّفات عدة تعرّضت إلى ما وقع في رواية الحديث من تصحيف ولحن، وذلك ضمن كتب إصلاح المنطق وأغلاط الخواص، أو في مصنفات مستقلةٍ تعنى به، مثل كتاب: تصحيفات المحدّثين للعسكري (٣٨٢هـ). وتصحيف المحدّثين للدارقطني (٣٨٥هـ). وإصلاح غلط المحدّثين للخطابي (٣٨٨هـ). وكانت باكورة المؤلفات الخاصة بأهل الحديث في نهاية القرن الثالث الهجريّ، حيث صنَّف أبو سعيد المكفوف (٢٨٢هـ) كتاب (تصحيفات المحدِّثين)، وصنَّف ابن قتيبة (٢٦٧هـ)،كتاب (إصلاح الغلط الواقع في غريب الحديث)، ثم توالت المصنفات في هذا الباب[١].

٣. اتخذ فريقٌ من النحويين وقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ حجةً لقولهم بترك اعتماد الحديث النبوي مصدرًا للتقعيد النحوي.

وكان ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ) من نحاة الأندلس أول من اتكأ على هذا الزعم في تنظيرهما لقضية الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو[٢].

وقد تقرر عن أهل العلم أن الاحتجاج بالحديث لم يقع كما ينبغي، إلا أن ليس هناك ترك للاحتجاج بالحديث لا من أوائل النحاة ولا من متأخريهم، كما تقرر أن ما نُقِل عن أهل الحديث من غلط ولحن يُعَدّ نزرًا يسيرًا إذا ما قورن مع ما نقل عن غيرهم في هذا الباب، مما يبطل القول بأن اللحن الواقع في رواية الأحاديث كان السبب الذي دفع أهل النحو إلى الابتعاد عن الاحتجاج بالنصوص النبوية في مسائل النحو والصرف.

٤. وهناك من اتخذ وقوع اللحن في الحديث بابًا للتشكيك في المصدر التشريعيّ الثاني.

حيث عدّ صاحب كتاب (مشكلة الحديث)[٣] وقوعَ اللحن بسبب نقل الموالي، إحدى مشكلات الحديث عند أهل السنة والجماعة؛ لأن ذلك اقتضى إعرابه وإصلاحه، فكان بهذا عُرضةً للتبديل والتحوير وكذا الزيادة والنقصان.

وزعم المؤلف أن الغالب على الرواة عدم إتقان العربية، وأنهم ملحِّنون لما ينقلونه، مما يدفعنا إلى الشك

---

(١) **ينظر**: مقدمة المحققين لكتاب تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، تحقيق: شريف الحسيني، عصام عبدالرحيم، عصام عبدالعظيم.

(٢) سبق الكلام عن موقفهما وآراء من تابعهما في (المبحث الثالث) من هذا الفصل، تحت عنوان: (ثانيًا: موقف أهل النحو).

(٣) مشكلة الحديث، يحيى محمد، ص١٣٢- ١٦٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

في الحديث القوليّ لفظًا ومعنى. يقول: "عادةً ما كان الرواة غير متقنين للعربية، مما جعل أطرافاً عدة تشترك في صياغة الحديث النبويّ، والحديث يبدأ من النبي ﷺ، فيتحول بالتدريج إلى الرواة الملحنين، ثم بعدهم المعربين المصلحين، فيتضاعف الشك في المعنى الذي أراده له صاحبه، ناهيك عن الاعتبارات الأخرى من طول سلسلة السند، وكثرة العنعنة بما لا يدل على السماع المباشر، وكذا قلة فهم الرواة وعدم دقة السماع أو التساهل فيه كما في المستملين الذين يكتبون ما يملى عليهم من غير سماع كاف"(١).

وقد سبقه إلى هذا السبيل أهل الأهواء من المتكلمين ونحوهم، الذين كانوا يمدحون أنفسهم بأنهم أصحاب لُغة، وينتقصون أصحاب الحديث لأنهم ليسوا مثلهم في التعمق، وعابوا عليهم وقوع اللحن من بعض الرواة، وكانوا يستغلون تبحرهم في دهاليز اللُغة والمنطق سلاحًا لتحريف الكلم عن مواضعه، سواء في القرآن أو الآثار أو كلام أهل الحديث، ويقولون بأن في الأحاديث تناقضًا، وفيها ما يعارض القرآن، ولذلك لا يثقون به.

وردَّ ابن قتيبة في كتابه (تأويل مختلف الحديث) على أهل الكلام فيما زعموه، منافحًا عن أهل الحديث، ومجيبًا عن ما وُسِموا به من لحن وتصحيف فقال: "وأما طعنهم –يعني أهل الجدل والكلام– عليهم –أي على أهل الحديث– بقلة المعرفة لما يحملون، وكثرة اللحن والتصحيف، فإن الناس لا يتساوون جميعا في المعرفة والفضل، وليس صنف من الناس إلا وله حشو وشوب، فأين هذا العايب لهم عن الزهري أعلم الناس بكل فن، وحماد بن سلمة، ومالك بن أنس، وابن عون، وأيوب، ويونس بن عبيد، وسليمان التيمي، وسفيان الثوري، ويحيى بن سعيد، وابن جريج، والأوزاعي، وشعبة، وعبد الله بن المبارك، وأمثال هؤلاء من المتقنين. على أن المنفرد بفن من الفنون لا يعاب بالزلل في غيره، وليس على المحدث عيب أن يزل في الإعراب، ولا على الفقيه أن يزل في الشعر، وإنما يجب على كل ذي علم أن يتقن فنه إذا احتاج الناس إليه فيه، وانعقدت له الرئاسة به، وقد يجتمع للواحد علوم كثيرة والله يؤتى الفضل من يشاء.

ولا أعلم أحدا من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط في علمه، كالأصمعي، وأبي زيد، وأبي عبيدة، وسيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، وأبي عمرو الشيباني، وكالأئمة من قراء القرآن، والأئمة من المفسرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني وفي الإعراب، وهم أهل اللغة وبهم يقع الاحتجاج، فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلا كصنف من الناس؟"(٢).

---

(١) مشكلة الحديث، ص١٣٥.

(٢) تأويل مختلف الحديث، ص١٦٧– ١٦٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الفصل الثاني: **إشكالية اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف (دراسة تطبيقية)**.

المبحث الأول: دراسة البنية، تطبيقًا على كتاب (إصلاح غلط المحدثين للخطابي).

المبحث الثاني: دراسة التركيب، تطبيقًا على كتاب (إعراب الحديث للعكبري).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المبحث الأول: **دراسة البنية، تطبيقاً على كتاب**: (**إصلاح غلط المحدثين، للإمام الخطابي ٣٨٨هـ**).

أولاً: جهود علماء اللغة وغريب الحديث والأثر في إبراز الروايات المقيسة والشاذة صرفيًا.

ثانيًا: كتاب (إصلاح غلط المحدّثين) وفيه:

أ. ما يدخل تحت التصحيف والتحريف.

ب. الأسس الصوتية التي استند عليها الخطّابي في تصنيفه لأغلاط أهل الحديث:

ج. **الفعـل، دراسة في البنية والدلالة، ويشمل**: (أبنية الفعل، التجرد والزيادة، ما شدّده أهل الحديث من الأفعال والصواب تخفيفه، ما خففه أهل الحديث من الأفعال والصواب تشديده).

د. **الاسم دراسة في البنية والدلالة، ويشمل**: (ما شدّده أهل الحديث من الأسماء والصواب تخفيفه، ما خففوه من الأسماء، والصواب تشديدها، الحذف والزيادة، صيغة التفضيل، النسب، الإفراد والجمع).

ه. هل كل ما خطَّاه الخطابيّ هو غلط محض؟

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أولاً: جهود علماء اللغة وغريب الحديث والأثر في إبراز الروايات المقيسة والشاذة صرفياً

تردد في كتب غريب الحديث والأثر صدى اجتهاد العلماء في الكثرة التي يقاس عليها، وفي حكم القياس على الشاذ القليل غير المطرد بين القبول والرفض، وفي مقياس الفصاحة، وفي الحكم على فصاحة الوارد القليل، وفي الاعتداد بكل لهجات العرب أو ببعضها، وفي الاعتداد بعصور الفصاحة بين التوسع والتضييق، ولم يتحدث علماء الغريب عن هذه القضايا، والاختلاف فيها على النحو النظري الذي نراه في كتب النحو واللغة وأصولها، وإنما تردد صداها في إبراز أمثلة ما جاء في روايات غريب الحديث والأثر على نسق العربية وخصائصها، وموافقة القواعد المطردة وفق ما رآه جمهور العلماء كثيرًا. وفي إبراز أمثلة أخرى جاءت خارجة عن القياس والقواعد فأشاروا إليها.

أما شرح القواعد وتفصيل الأحكام النظرية؛ فهي في كتب اللغة، وفي تعلمها وقاية من حدوث اللحن؛ ولذا أوصى علماء الغريب مَنْ طلب الحديث أن يتعلم تلك الأحكام، وبخاصة (أمثلة الأسماء، وأبنية الأفعال، وجهات الإعراب)، وهذا غاية ما يحتاج إليه طالب الحديث من معرفة العربية.

قال الخطابي في مقدمة كتابه (غريب الحديث): "فإن من لم يُحْكِم هذه الأصول؛ لم يَكْمُل لأن يكون واعيًا لعلم، أو راويًا له، وبالحري أن يكون ما يفسده منه، أكثر مما يصلحه، وقد قال رسول الله ﷺ: (نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِيَ، فَحَفِظَهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ)"[1].

وضرب الخطابيّ لكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مثالاً، فأورد **للنوع الأول (أمثلة الأسماء)** حديث الرسول ﷺ: (يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَحْرِيفَ الْغَالِينَ)، قال: "الرواية بتحريك اللام في (خَلَف)، وقد رواه بعضهم بسكون اللام، فأزال الخبر عن حقيقته، وأحال معناه؛ لأن الرسول ﷺ لم يقصد بقوله هذا ذم عدول حَمَلةِ العلم، وإنما أراد مدحهم والثناء عليهم. وإنما (الخَلْف) بسكون اللام خلف السوء، قال تعالى: ﴿**فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ**﴾ [الأعراف: ١٦٩]"[2].

---

(١) غريب الحديث، لخطابي ١/ ٥٣.

(٢) غريب الحديث، لخطابي ١/ ٥٤. **وفي اللسان:** و(الخَلَفُ) الولد الصالح يَبْقَى بعد الإنسان، و(الخَلْفُ والخالِفةُ): الطَّالِحُ. وقال الزجاج: وقد يسمى خلَفاً، بفتح اللام، في الطَّلاحِ، وخَلْفاً، بْسكونها، في الصّلاحِ، والأوّلُ أَعْرَفُ. **ينظر: (خ ل ف).**

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أما النوع الثاني وهو (الغلط في التصريف وأبنية الفعل)، فمما ذكره من هذا الباب حديثه ﷺ حين أتاه قوم من العرب كان لهم طَوْلٌ على آخرين، فقالوا: لا نرضى إلا بأن يُقتَل بالعبد منا الحُرّ منهم، فأمرهم ﷺ أن يتباوَأُوا[1]. قال الخطابي: "يرويه المحدّثون (يتباأَوْا)، وكذلك رواه هُشَيْمٌ وغيره من الرواة، والصواب (يَتَبَاوَأُوا)، على مثال (يتقاولوا)، من البَوَاء: وهو التساوي في القصاص. وأما (يتباأَوْا) فإنما يكون من بَأْوِ الكِبْر والزهو[2]، وهذا ضد المعنى الذي أمرهم به من التساوي"[3].

وأما النوع الثالث وهو (الإعراب، وما يختلف من معاني الحديث باختلافه) فكقوله ﷺ: (احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسى)، قال الخطابي: "الوجه أن تَرفَع (آدم)؛ لأن الفعل له، وتنصب (موسى)؛ لأنه المحجوج، فمن أغفل مراعاة الإعراب ونصب (آدم) أحال في الرواية"[4].

وكأن كل نوع من هذه الأنواع السابقة يُتَّقى به نوع من أنواع اللحن والتحريف، فالنوع الأول يُعنى بمعرفة ما يُتَّقى به التحريف والتصحيف، والنوع الثاني يُعنَى بما يتقى به اللحن في بنية الكلمات، في حين يُعنى النوع الثالث بما يتقى به اللحن في التراكيب؛ ولذلك قال الخطابيّ بعد أن أورد هذه الأمثلة: "وإن طالب الحديث إذا أغفل معرفة الأبواب الثلاثة التي بيناها، لم يكد يسلم من التصحيف وسوء التأويل؛ وذلك لأنه تَرِد في الحديث ألفاظ كثيرة، متشابهة في الصورة والخط، متنافية في المعنى والحكم... وإن قومًا أغفلوا هذا الباب، فلحقتهم سمة التحريف، ولزمتهم هجنة التقصير، وصاروا سُبّة على أهل الحديث"[5].

وقد جاءت الأمثلة التي كشف علماء الغريب فيها عن أخطاء رواة الحديث وعوامهم، أو عن خروجهم عما كَثُر واطرد، أكثر ظهورًا وعددًا من الأمثلة التي أشاروا فيها إلى ورودها وفق اللغة وقواعدها، وقياسها ونظامها، وهذا يُحْمد لهم؛ إذ تنقيتهم روايات الحديث والأثر مما وقع فيها من لحن وأخطاء قبل أن يقع ويستشري الداء أجدى للرواة والمحدّثين والقراء من إيقافهم على ما جاء وفق القواعد واطرد.

---

(١) قال أهل التفسير، وفيهم نزلت:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى**﴾ [البقرة: ١٧٨].

(٢) **البأْوُ**: من الزّهو والافتخار والكِبر، يقال: بَأَى، يَبأَى فلانٌ على أصحابه بَأْواً شديداً، أي: يتكبَّر ويفتخر. و(البَأْواءُ) يمدّ ويقصر، وهي: العَظَمة. و(البَأْوُ) مثله. **ينظر: معجم العين (ب أ و)، ولسان العرب (ب أ ى)**.

(٣) غريب الحديث، للخطابي ١/ ٥٦.

(٤) غريب الحديث، للخطابي ١/ ٥٧.

(٥) غريب الحديث، للخطابي ١/ ٥٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وجاءت عبارات علماء الحديث والأثر محاكية لمذاهبهم اللغوية المختلفة، أو لمذهب من تأثروا بهم من شيوخهم، أو ممن نقلوا عنهم؛ ولذا نرى تفاوتًا في ألفاظ الأحكام عندهم، على ما خالف الكثير المطرد من نحو قولهم: نادر، وشاذ، وقليل، ولغة... إلخ.

ثم إن علماء الغريب ذكروا أسبابًا لخروج الرواية عن الصواب، أو العدول بها عن أصلها المعروف في كلام العرب، وهي في جملتها لم تخرج عما ذكره أهل اللغة وأصول النحو من أسباب وقوع اللحن والتصحيف في رواية الحديث النبوي. أما مظاهر هذا الخروج عن القياس فقد اتخذت أشكالاً عدة، يمكن إجمالها في: الإبدال، الإدغام، الفك، الحذف، والزيادة[1].

ولّما نظرت إلى ما أورده أهل اللغة والحديث مما خرج عن القياس الصرفيّ، وجدتهم كثيرًا ما يتكئون على كتاب الخطابيّ (إصلاح غلط المحدّثين) في تفسيرهم وتوجيههم لتلك الألفاظ، وهو أول كتاب عني بغلط أهل الحديث خاصة؛ فآثرتُ دراسة ما نص الخطابيّ على خطئه أو لحنه في كتابه هذا.

ثانياً: كتاب (إصلاح غلط المحدّثين)

عني الإمام الخطابيّ (ت٣٨٨هـ) بلغة الحديث النبويّ الشريف عناية فائقة، ويظهر ذلك جليًا في كتابيه (غريب الحديث، وإصلاح غلط المحدثين)، وترجم حرصه الشديد على ضبط البنية اللفظية للأحاديث النبوية حين أفرد لها كتاباً، ردّ فيه أغلاط المحدّثين اللغوية إلى الصواب، واستفاض في بيان هذا الغلط والتعليق عليه من خلال ضبط البنية. يقول في مقدمة كتابه إصلاح الغلط: "هذه ألفاظ من الحديث، يرويها أكثر الناس والمحدثين ملحونةً ومحرفةً، أصلحناها لهم، وأخبرنا بصوابها. وفيها حروف تحتمل وجوهًا، اخترنا منها أبينها وأوضحها"[2].

وقوله (**ألفاظ**) إشارة إلى أن محور البحث في هذا الكتاب هو دراسة ذات الألفاظ دراسة لغوية وصرفية، وليس محوره الاستعمالات والتراكيب. ولفظ (الحديث) يشمل الأحاديث المرفوعة والموقوفة؛ لأن الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين متى ما جاءت من طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية.

(**يرويها أكثر الرواة والمحدّثين**) فيه إشارة واضحة إلى ما أجمع عليه العلماء -القدماء والمحدثون- من

(١) **ينظر**: دراسات صوتية في روايات غريب الحديث والأثر، لأبي السعود الفخراني، ص ٥- ٦.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص١٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أن اللحن الوارد في رواية الحديث النبويّ إنما هو من رواة الحديث على اختلاف أسباب اللحن، وليس اللحن من الرسول ﷺ قطعًا. وفيه إشارة من المصنِّف إلى أنه لم يتتبع شواذ الألفاظ عند أهل الحديث، بل الألفاظ الواردة في هذا الكتاب هي أكثر ما يخطئ فيه الرواة –أو عوام الرواة غالبًا– ويروونه على غير وجهه الصحيح. **والحق** أن كثيرًا مما ذكره الخطَّابي من أغلاط ليس بوارد في دواوين الأحاديث المشهورة، ولا تكاد تجد من يروي بذاك اللفظ من أئمة الحديث ورواته الثقات، مما يعني أنها كانت من أغلاط عوام الرواة الذين لم تثبت أقدامهم في علم الحديث النبوي الشريف رواية أو دراية.

(ملحونة محرّفة) وهذا سبب إطلاق وصف الغلط على هذه الألفاظ، ذلك أن مصدر الغلط إما أن يكون لحنًا، أو تحريفًا وتصحيفًا.

(أصلحناها وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل وجوهًا، اخترنا أبينها وأوضحها)، فيها بيان لمنهجه التصحيحي في دراسة هذه الألفاظ، من ضبط وشرح معاني الألفاظ التي يخطئ فيها رواة الحديث النبوي، ولم يكن كل ما ذكره الخطابي في كتابه من باب الغلط، بل منه ما له أوجه متعددة، يذكرها الخطابي، ويختار أحسن تلك الأوجه. ومنه ما هو ضعيف من ناحية اللغة، فيشير إلى ذلك، ويقول: والأحسن كذا، أو الأقوى كذا. ومنه ما يُشْكِل من ناحية المعنى، فيوضح المعنى منعًا للبس، ومنه ما هو غلط، فينبه إليه ويذكر صوابه، مستشهدًا بروايات أخرى، وبالقرآن والشعر.

وليس كل ما عدَّه الخطابيّ غلطًا هو من الغلط، بل كثير مما ذكره وارد على لغة من لغات العرب، أو له وجه جائز عند قَوْم من أهل العربية، قال القاضي عياض: "أكثر ما ذكره الخطَّابي مما أنكره على المحدِّثين له وجوه صحيحة في العربية، وعلى لغات منقولة، واستمرت الرواية به"[1]، من ذلك تخطئته لرواية: (الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلاَّ هَاء وَهَاء) بالقصر (ها وها)، قال الخطابي: "هاء وهاء ممدودان، والعامة ترويه بالقصر"[2].

ورواية المدّ أشهر عند أهل الحديث، وكثير من أهل اللغة يقولون بقول الخطّابيّ في تخطئة (ها) مقصورة، لكن من أهل العربية من أجاز القصر وقال بأنها لغة منقولة عن العرب، وردّ الإمام النووي تخطئة الخطابيّ لرواية القصر، وقال: "غلّط الخطابي رواية القصر، وليست بغلط... بل فيه لغتان المد والقصر والمد أفصح وأشهر، وأصله: (هاك) فأبدلت الكاف من المد، ومعناه: خذ"[3].

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع، ص١٨٨.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٥

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ١١/ ١٢. وسيأتي بيان أقوال العلماء في لفظ (هاء وهاء) مفصلاً.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أما عن منهجه في ترتيب الكتاب، فقد وضع المصنِّف ثلاثة عناوين أدرج تحتها جُمْلةً من الألفاظ، وهذه العناوين هي: (**ما حقه أن يثقل وعامة الرواة يخففونه والعكس، وما حقه أن يمد وعامة الرواة يقصرونه والعكس، وما حقه أن يهمز وعامة الرواة يتركون الهمز**)، إلا أنه لم يجمع ألفاظ كل نوع تحت عنوانه، وإنما يذكر بعض ما حقه أن يدرج تحت هذه العناوين منثورًا في ثنايا الكتاب غير مضموم تحت عنوانه، مع كثير من الألفاظ التي لم يضع لها عنوانًا.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الخطابي في كتابه هذا لم يفرق بين المصطلحات، وإنما استعمل للدلالة على الغلط ألفاظًا عدة، فـ(التصحيف، والتحريف، والغلط، والخطأ، والوهم)، كلها مترادفات عنده، تدلُّ على خلاف الصواب. فتجده يشير إلى الغلط بقوله: (وهو غلط، وَهْم، ليس بوجه، خطأ، يرويه عامة الرواة كذا، والصواب كذا).

وإنما الذي يعنينا هنا، هو ما ذكره الخطابي على سبيل الغلط المحض، تصريحًا أو إشارةً إلى هذا القصد؛ لذلك لم ألتفت إلى ما قال فيه (ليس بجيد، والأجود كذا)؛ لأن في مثل هذا التعبير دلالة على أنه لا يعده غلطًا، وإن كان ذلك الوجه ضعيفًا أو مرجوحًا عنده. وإذا أنعمت النظر وجدت أن ما ذكره من أغلاط ينقسم إلى قسمين: منه ما يندرج تحت باب التصحيف والتحريف، ومنه ما يُعَدُّ غلطًا في بنية اللفظ. ولأن مناط الدراسة هنا حول (البنية)؛ فإني سأعرض للنوع الأول دون تفصيل، وسأبسط الدراسة في النوع الثاني.

أ. ما يدخل تحت التصحيف والتحريف.

ويدخل تحت هذا الباب جُملة مما ذكره الخطابي من أغلاط، ومنه ما سماه تصحيفًا صراحةً، إضافةً إلى بعض ما سماه غلطًا أو وهمًا أو غير ذلك من ألفاظ التخطئة.

وفرَّق الحافظ ابن حجر في كتابه (النزهة) بين مصطلحي (التصحيف) و(التحريف)، فقال بأن التغيير إن كان بالنسبة إلى النَقْط فالمصَحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشَكْل فالمُحَرَّف"[1]، والمقصود بالشكل عنده: الضبط بالحركات والسكنات، كسَليم وسُليم. وهذا التفريق لم يسبق الحافظَ ابن حجر أحدٌ إليه، وقد أشار بعض شراح النزهة إلى أن هذا التفريق اصطلاح للحافظ دون غيره، وأما المتقدمون فإنه يُفهَم من عباراتهم أن الكل يسمي بالاسمين، وأن التصحيف مأخوذ من النقل عن الصحف، وهو نفسه التحريف[2].

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ص١١٨- ١١٩.

(٢) **ينظر**: المنهج المقترح لفهم المصطلح، للشريف حاتم بن عارف العوني، ص٢٣٩- ٢٤٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وجمهور أهل الحديث على أنه لا فرق بين المصطلحين، وإنما كل تغيير في صورة الكلمة –سواءً كان في الخط، أو النقط، أو الشكل– فهو تصحيف، وهو نفسه التحريف. ومصطلح (التصحيف) هو الأكثر استعمالاً عندهم. وقد أطلق الخطابيّ على جميع أمثلته التي ذكرها، لفظ (التحريف) حيث قال: "وهذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الناس والمحدثين ملحونة ومحرفة" وعنى بها المصحف والمحرف، وله صور مختلفة:

- **منه ما وقع فيه تغيير في حروف الكلمة مما تختلف فيه صورة الخط**، من ذلك ما جاء في حديث جرير رضي الله عنه قال: (سَأَلْتُ رَسُولَ اللهَّ -ﷺ- عَنْ نَظَرِ الْفُجَاءَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أطرق بَصَرِي)، قال الخطابي: "هكذا يرويه أكثر الناس. وأخبرنا ابن الأعرابي، عن عباس الدوري، عن يحيى بن معين قال: إنما هو (أَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي)"[1].
- **ومنه ما وقع فيه تغيير في نقط الكلمة مع بقاء صورة الخط**، كما جاء في قوله ﷺ: (لَقَدْ حَكَمْت بِحُكْمِ اللهَّ فَوْق سَبْعَة أَرْقِعَة)، قال الخطابي: "بالقاف، يريد: السماوات. ومن رواه (أرفعة) بالفاء فهو غلط"[2].
- **تغيير في شكل الكلمة**، وقد جمع الخطابيّ جملة من الألفاظ التي غيَّر رواة الحديث ضبطها، فتغير معناها، ووضع لها عنوانًا: (ما غيَّروا في شكله فَبَعُدَ معناه أو فَحُش). **من ذلك**: ما جاء في الحديث أن سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقّاصٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سُئِل عَنِ الْمُتْعَةِ؟ فَقَالَ: (فَعَلْنَاهَا. وَهَذَا يَوْمَئِذٍ كَافِرٌ بِالْعُرُشِ)، يريد بالعُرُش: بيوت مكة، جَمْعُ عَرِيش. يعني: مقيم بمكة[3]. قال الخطَّابي: وبعضهم يرويه: (وهذا كافر بالعَرْشِ)، وهو غلط. قال القاضي عياض: وهو تصحيف[4].
- **ومن التصحيف أيضًا ما أسقطت منه بعض الحروف**[5]، كما في لفظ (**حِيرِيَّ الدهر**). قال الخطّابيّ: "في الحديث أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (**ما أُعْطي رجُل قَطُّ أفْضَل من الطَّرْق، يُطْرِق الرَّجلُ**

(١) إصلاح غلط المحدثين، ص٦٠.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٥٨.

(٣) وفي رواية أخرى: (وهذا –يعني معاوية– كافر بالعُرُش). **قال النووي**: وفي المراد بالكفر هنا وجهان: أحدهما ما قاله المازري وغيره، وهو أن المراد: وهو مقيم في بيوت مكة. والوجه الثاني: أن المراد الكفر بالله تعالى، والمعنى: أنا تمتعنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية، مقيم بمكة، وهذا اختيار القاضي عياض وغيره وهو الصحيح، وكان ذلك في عمرة القضاء، وكان معاوية يومئذ كافراً، وإنما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان. **ينظر: المنهاج شرح مسلم بن الحجاج ٨/ ٢٠٤**.

(٤) **ينظر**: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ٤/ ٢٩٨.

(٥) **قال الحافظ العراقي**: "وقد أطلق من صنف في التصحيف ، التصحيف على ما لا تشتبه حروفه بغيره ، وإنما أخطأ فيه راويه أو سقط بعض حروفه من غير اشتباه". **ينظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ١٠٤**.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الفَحلَ فيُلْقِحُ مائةً فيَذْهب حَيْرِيَّ دهرٍ)[1]، والرواة يصحِّفون فيه فيقولون: (حَيْرَ الدهر)... والصواب (حِيرِيَّ الدهر)، وهي كلمة تقولها العرب في التأبيد. يريد: أن أجره يبقى ما بقي الدهر. ويقال أيضًا: حَيْرِيَّ الدهر، وحَارِيَّ الدهر، والأول وهو كسر الحاء أشهر"[2].

ب. الأسس الصوتية التي استند عليها الخطّابي في تصنيفه لأغلاط أهل الحديث:

لا ريب أن (الصرفَ) أشدُّ التصاقًا من (النحو) بالأصوات ونظرياتها ونظمها، إذ ضم بحوثًا كاملة حقُّها أن تُدرج في علم الأصوات، كالإدغام، والإبدال، وتخفيف الهمزة، والمد والقصر ونحوها، بل إن كثيرًا من مباحث الصرف تعتمد على علل صوتية بحتة، عبّر عنها المتقدمون بالخفّة والاستخفاف ودفع الاستثقال وما إلى ذلك[3]. وهنا نظرة مجملة عن المؤثرات الصوتية التي أثَّرت في شكل الكلمة أو بنيتها أو دلالتها، فخرجت بها عن القياس أو عن المشهور في العربية، أو صرفت المعنى عن وجهه. وهو ما دفع الخطّابيّ إلى تخطئة أهل الحديث، **وهذه المؤثرات الصوتية هي: (الهمزة، المقصور والممدود، التشديد والتخفيف)**. وقد اعتمد الخطابيّ هذا الأساس الصوتيّ في تصنيفه لأغلاط أهل الحديث، فوضع ثلاثة عناوين أدرج تحتها ما عدّه غلطًا، **وهذه العناوين هي**: (ما حقه أن يهمز وعامة الرواة يتركون الهمز، وما حقه أن يمد وعامة الرواة يقصرونه والعكس، ما حقه أن يثقل وعامة الرواة يخففونه والعكس).

١. **الهمزة:**

الهمزة حرف بعيد المخرج، وهو حرف ثقيل؛ ولذلك فإن العرب غيَّرته وتصرفت فيه مالم تتصرف في غيره من الحروف، فأتت به على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام: جاءت به محققًا، ومخففًا، ومبدلاً بغيره، وملقى حركته على ما قبله، ومحذوفًا، ومسهلًا بين حركته والحرف الذي منه حركته[4]. **وما ذكره الخطابي من أغلاط تتعلق بالهمزة لم يخرج عن هذا، وقد عَنْوَن لها بـ (ما سبيله أن يهمز لدفع الإشكال وهم يتركون همزه)**. وكانت مظاهر الخروج عن القياس فيها تشمل:

- حذف الهمزة.

---

(١) لم أقف على هذا الأثر في الصحاح والسنن ومسند الإمام أحمد، وإنما هو وارد في كتب الغريب. **ينظر**: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/ ٤٦٦.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٢- ٤٣.

(٣) **ينظر**: المنهج الصوتي للبنية العربية، عبدالصبور شاهين، ص٩.

(٤) **ينظر**: الهمزة بين القراء والنحاة، أكرم علي حمدان، ص٢٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- التخفيف بالإبدال.
- التخفيف بالإدغام. وهذه المظاهر الثلاثة يمكن أن تدرج أيضًا تحت (التخفيف) كأساس صوتيّ قامت عليه التغييرات الصرفية.

٢. **المقصور والممدود:**

يُعَرِّف النحويون المقصور بأنه: الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها. **وعرَّفوا الممدود بأنه**: الاسم المعرب الذى آخره همزة بعد ألف زائدة(١). ومعنى هذا التعريف: أن آخر الأسماء المقصورة صائت طويل مفتوح، وأن كمية هذا الصائت تزداد في الممدود حتى تصبح همزة(٢). وعلى هذا، فإن الاسم الممدود هو ذاته المقصور إلا أنه يزيد عليه في كمية الصائت، واعتماداً على هذا الفهم ذكر النحاة أنه يجوز قصر الممدود؛ لأنه رد إلى الأصل، فالاسم الممدود إذا قصرته حذفت منه، والعرب من كلامها الحذف استخفافاً، وكما زيدت الألف إشباعاً، فقد حذفت اختصاراً، ومن ذلك قصر الممدود(٣)، وقد حكى السيرافيّ وغيره الإجماع على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر(٤)، وحكموا عليه بأنه ضرورة حسنة.

وقولهم بأنه ضرورة لا يتوافق مع الواقع اللغوي، فقد ورد قصر الممدود في القراءات القرآنية، من ذلك قراءة البزي عن ابن كثير –وهي واحدة من القراءات السبعية المتواترة– في قوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ**﴾ [النحل: ٢٧] ، بقصر (شركائي)، قال أبو حيان عنها: "وذكروا أنه من ضرورة الشعر، ولا ينبغي ذلك لثبوته في هذه القراءة، فيجوز قليلاً في الكلام"(٥) وقال عنها ابن الجزري : "وقد طعن النحاة في هذه الرواية بالضعف، من حيث إن الممدود لا يقصر إلا في ضرورة الشعر، والحق أن هذه الرواية ثبتت عن البزي... فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزاً في الكلام على قلته"(٦) . ومما ورد من قصر الممدود في كلام العرب نثراً أن الفراء حكى عن الكسائيّ أنه سمع: (اسقني شربة ما يا هذا) يريد:

(١) **ينظر**: حاشية الصبان ٤/ ١٤٩.

(٢) **ينظر**: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي ص١٦٧.

(٣) **ينظر**: الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد ١/ ٢٨١.

(٤) ضرورة الشعر للسيرافي، ص٩٢. **وينظر**: العمدة لابن رشيق ٢٦٩/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص١١٦، والضرائر للألوسي، ص ٥٧.

(٥) البحر المحيط ٥/ ٤١٧.

(٦) النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٠٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

شربة ماء، فقصر[1].

وقد اعتبر عبده الراجحي قصر الممدود، ومدّ المقصور من لهجات العرب، وليست من ضرورة الشعر؛ فضلاً عن أن تكون غلطًا، يقول: "واضح أن القراء أجازوا القصر والمدّ في القرآن، والقرآن ليس شعرًا، ومن ثمّ فإن قصر الممدود ومدّ المقصور ليسا من ضرورة الشعر. وتتفق الروايات على أن الممدود من لهجات الحجاز، ويذهب بنو تميم وقيس وربيعة وأسد إلى القصر"[2]. **وعلى هذا فإن كل الألفاظ التي ذكرها الخطّابيّ في قصر الممدود** وعدَّها من الغلط، هي من هذا الباب.

أما مدّ المقصور فهو في السَّعة ممتنع عند جمهور النحويين، فلا يجوز في (عصى): (عصاء)، ولا في (رحى): (رحاء). وكل ما ورد من هذا الباب محمول عندهم على الشذوذ، وقد قرأ طلحة بن مُطَرِّفٍ: ﴿**يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ**﴾ [النور: ٤٣]، بمدّ (سناء)، الذي يراد به: الضوء، وهو مقصور. وعدّ ابن جني قراءة ابن مُطَرِّف هذه من شواذ القراءات[3].

واختلفوا في جوازه في ضرورة الشعر، فأجازه الكوفيون، واحتجوا بنحو قول الشاعر:

سَـــيُغنِيني الـــذي أغنـــاكَ عَنِّـــي ... فـــلا فَقـــرٌ يـــدومُ ولا غِنـــاءُ

فمدّ (الغِنى) ضدّ الفقر، وهو مقصور.

ومنعه البصريون، وأوّلوا شواهد الكوفيين، وقالوا: يمتنع عندنا لأنّه لا يثبت سماعاً، ولا يقبله قياس؛ لأنّه ليس فيه رجوع إلى أصل كما في قصر الممدود. وإن كانوا قد أشبعوا الحركات في الضرورة فقالوا في (الكلكل): (الكلكال)، وفي (الصيارف): (الصياريف)، ولكن مد المقصور أبعد من هذا، لأن زيادة الألف والياء تغيير واحد، ومد المقصور تغييران: زيادة ألف، وهمز ما ليس بمهموز[4]. وإلى جوازه في الضرورة ذهب ابن ولاد وابن خروف من المتأخرين[5].

وجمع الخطّابي الأغلاط المتعلقة بهذا الباب تحت عنوانين: ما يمدُّ وهم يقصرونه، وما سبيله أن يُقصَر وهم يمدونه. وشملت مظاهر الخروج عن القياس فيه:

---

(١) **ينظر**: مجالس ثعلب ١/ ٨٧.

(٢) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص١٦٨.

(٣) المحتسب ٢/ ١١٤.

(٤) **ينظر**: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري٢/ ٦١٤- ٦٢٠.

(٥) **ينظر**: ضرائر الشعر لابن عصفور، ص٣٨- ٤١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- الحذف في ما حقه أن يُمَدّ، وعامة الرواة يقصرونه.
- الزيادة في ما حقه أن يقصر وهم يمدونه، وسيأتي بيان ذلك.

٣. التشديد والتخفيف:

التشديد والتخفيف ظاهرتان شائعتان في اللهجات العربية شيوعًا بارزًا، ويعنون بالتشديد: الكلمة التي زيد على حروفها الأصلية، سواء أكانت هذه الزيادة بتضعيف عين الكلمة أو بتكرار أصوات مماثلة، فإذا ما جردت الكلمة من أي حرف زائد فهي مخففة، وإذا تغير شكل الكلمة دون حذف الزائد فهو شكل من أشكال التخفيف، ويدخل التشديد الناتج عن إدغام حرفين ضمن مظاهر التخفيف، فإنهم عدّوا الإدغام وجهًا من أوجه التخفيف[١]. **ومن ثم قالوا: إن للتخفيف مظاهر ثلاثة، هي:**

- تخفيف بالإبدال. ويندرج تحته (تخفيف الهمزة بالإبدال).
- تخفيف بالإدغام. وهو سمة من سمات لغة قبائل شرق الجزيرة وبخاصة تميم؛ حيث ذكر العلماء أن الإدغام لغة تميم، والبيان أو الإظهار أو فك الإدغام لغة الحجاز[٢].
- تخفيف بالحذف. ويندرج تحته (حذف الهمزة تخفيفًا، وقصر الممدود).

(١) **ينظر**: من مظاهر التخفيف في السان العربي، حمزة عبدالله النشرتي، ص٥٧.

(٢) **ينظر**: الكتاب ٤/ ٤٧٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ج. الفعـل، دراسة في البنية والدلالة ويشمل:

١. أبنية الفعل:

ذكر الخطابيّ أفعالاً أربعة، يخطئ أهل الحديث في ضبطها، ويجعلونها على غير أبنيتها المعروفة، وهي:

- **المضارع من (فَضَّ):**

في الحديث أن الرسول ﷺ قال لعمه العباس رضي الله عنه: (لَا يَفْضُض اللهُ فَاكَ)[١]. قال الخطّابيّ: "يقولون (يُفضِض) مضمومة الياء، إنما هو (لَا يَفْضُض اللهُ فَاكَ) مفتوحة الياء، من: فَضَّ يَفُضُّ"[٢].

قال أهل اللغة[٣]: يقال (فَضَّ يفُضُّ فَضًّا)، و(يَفْضُضُ فَضًّا)، **و(فَضَّ) لا يكون إلا مضموم العين في المضارع دائمًا، قالوا: (يَفْضُض) بفتح الياء وضم الضاد الأولى**، وهو دعاء للإنسان، ومعناه: لا يكسِّر الله أسنانَكَ ويُفَرِّقها. **وفيه وجهان**: (لا يَفْضُضِ الله فاك)، بفتح الياء وضم الضاد الأولى وكسر الثانية. و(لا يُفْضِ الله فاك)، بضم الياء وحذف الياء الثانية للجزم، **حكاه الخليل، ونسب ابن سيده هذا الوجه إلى الفراء**[٤]. فمن قال: (لا يُفْضِ اللهُ فَاكَ)، أخذه من: أفضَى يُفضِي إفضاءً، والإفضاءُ: أن يجعله فضاء لا سن فيه، وقالوا: هو سُقوط الثَّنايا من تَحْتٍ ومن فَوقٍ. ومن قال: (لا يَفضُضِ الله فاك)، أخذه من: فضضت الشيء إذا كسَّرته وفرَّقته، ويقال: قد فَضَضْتُ جموع القوم، إذا فرقتها وكسرتها. قال الله تعالى: ﴿**وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾ [آل عمران: ١٥٩]، معناه: لتفرقوا.

قال أبو بكر الأنباري: "والعامة تلحن في هذا، فتقول: (لا يُفْضِض الله فاك)، ولغة النبي ﷺ: (لَا يَفْضُض اللهُ فَاكَ)، بفتح الياء وضم الضاد الأولى وكسر الثانية"[٥]. ويبدو أن هذا اللفظ وإن كان الخطابيّ قد عدّه من غلط أهل الحديث، إلا أنه في حقيقته من أغلاط العوام، ذكره أصحاب إصلاح المنطق في كتبهم[٦]، وهو من غلط عوام رواة الحديث أيضًا، إلا أنه ليس مخصوصًا بهم.

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك، (كتاب المغازي والسرايا)، (باب إنشاد العباس في مدح النبي بحضرته) ٣/ ٣٢٧.

(٢) إصلاح غلط المحدّثين، ص٤٣- ٤٤.

(٣) **ينظر**: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٣٥٩- ٣٦٠، والزاهر في معاني كلمات الناس، للأنباري ١/ ٢٧٤- ٢٧٧، والصحاح (ف ض ض)، وإسفار الفصيح للهروي، ص٣٨٧.

(٤) **ينظر**: العين (ف ض ض)، والمخصص في اللغة ١٢/ ١٨٨.

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٧٤- ٢٧٥.

(٦) **ينظر**: أدب الكاتب لابن قتيبة، ص٣٧٥، والزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري ١/ ٢٧٤- ٢٧٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **المضارع من (بَتَّ) و (بَيَّتَ):**

في قوله ﷺ: (**لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبُتَّ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ**)(١). قال الخطابيّ: "رواه العامة: (يُبِتَّ) مضمومة الياء. واللغة العالية: (يَبُتّ)، من: بَتّ يَبُتُّ: إذا قطع. **ومن رواه (يَبِتّ) فقد وَهِمَ**، إنما يَبِتّ من بَاتَ يَبِيتُ. ورُوِيَ أيضا: (لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ)"(٢). **وذكر النسفي في (طلبة الطلبة) أن هذا الحديث رُوِيَ بألفاظ مختلفة**(٣):

- (**لَمْ يُبيّت**)، بياء مشدّدة بين الباء والتّاء، من التّبييت، يقال: بَيَّت هذا الأمر باللّيل تَبْيِيتًا، أي: فكّر فيه ليلًا ودبّر فيه. قال تعالى: ﴿**بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ**﴾ [النساء: ٨١]. وهذه رواية النسائيّ.
- ورواية أخرى: (لَمْ يُبِتِ الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ)، بضمّ الأوّل وكسر الثّاني وتخفيف الثّالث، من الإباتة. يقال: أَبَاتَ هذا الأمر باللّيل، يُبِيتُه، إباتةً. وهذه الرواية ورواية (لمْ يُبَيِّت) بمعنى: لا صيام لمن لم يفكّر في أمر صومه في ليله.
- ورواية أخرى: (لَمْ يُبِتَّ)، بضمّ الأوّل وكسر الثّاني وتشديد الثّالث، من الإبتات وهو: القطع.
- (لَمْ يَبُتَّ)، بفتح الأوّل وضمّ الثّاني وتشديد الثّالث، من البَتّ وهو القطع. ومعنى هاتين الرّوايتين: لا صيام لمن لم ينوه باللّيل قطعًا من غير تردّد. وذكر المناوي رواية (لم يبت) قال: "وفي رواية حكاها ابن العربي (من لم يبت)، والبتُّ: القطع"(٤). قال أهل اللغة(٥): وسميت النية (بتًّا)؛ لأنها تفصل بين الفطر والصوم. **وهاتان اللغتان ذكرهما الخطَّابيّ ولم يخطِّئهما، وقال بأن اللغة الثانية هي اللغة العالية.**

أما ما خطّأه الخطّابيّ من قولهم: (يَبِتَّ)، فلعله من تصحيفات عوام الرواة؛ إذْ لم ينصّ أحدٌ من أئمة الحديث على هذا الضبط، وليس له اشتقاق سليم عند أهل اللغة؛ ذلك أننا حتى لو سلمنا أنه من (بات يبيت) فإنه لا مسوّغ لحذف الياء والإدغام لتصير (يَبِتّ).

---

(١) أخرجه النسائيّ في السنن الكبرى، (كتاب الصيام)، (باب النية في الصيام) بلفظ: (مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلاَ صِيَامَ لَهُ) ٢/ ١١٧.

(٢) إصلاح غلط المحدّثين، ص ٤٣.

(٣) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية للنسفي، ص١٠٣- ١٠٤.

(٤) فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي ٦/ ٢٢٢.

(٥) **ينظر**: لسان العرب (ب ت ت)، وتاج العروس (ب ت ت).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **الفعل الجامد (نِعْم):**

في قَوْلِه ﷺ: (مَنْ تَوَضَّأَ لِلْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ)[1]. قال الخطابيّ: "(نِعْمَتْ) مكسورة النون، ساكنة العين والتاء، أي: نِعْمَتِ الخُلّة. والعوام يروونه (ونَعِمَت)، يفتحون النون ويكسرون العين، وليس بالوجه. ورواه بعضهم: (ونَعِمْتَ)، أي: نَعَّمَكَ الله"[2].

وضبط شُرَّاح الحديث هذا اللفظ، فقالوا[3]:

- (وَنِعْمَت) بكسر النون وسكون العين على المشهور.
- ورُوِيَ بفتح النون وكسر العين (وَنَعِمَتْ). وهو الأصل على ما قاله أهل اللغة كما سيأتي.
- ورُوِيَ (ونَعِمْتَ)، بفتح النون وكسر العين وفتح التاء، أي: نَعّمَك الله. قال النووي في شرح المهذب: "وهذا تصحيف نبهتُ عليه لئلا يغتر به"[4].

وأجاز أهل اللغة في هذا اللفظ أربع لغات، قالوا[5]: والأصل: (نَعِمَ) بفتح أوَّله وكسر ثانيه، ثم تقول: (نِعِمَ) فتُتبع الكسرة الكسرة، ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول (نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين وهو المشهور، ولك أن تطرح الكسرة من الثاني وتترك الأوَّل مفتوحاً فتقول (نَعْمَ الرجل) .

وعليه فإن ما خطَّأه الخطّابيّ (ونَعِمَت)، هو في الحقيقة لغة من اللغات الجائزة في لفظ (نِعْم) كما تقدَّم، قال ابن سيده: "بل هو الأصل في هذا اللفظ، ثم خُفِّف بإسكان الكسرة على لغة بكر بن وائل"[6]. ومن ثَمّ فلا وجه لتخطئة الخطّابي لهذا اللفظ من جهة العربية، وإن كان المشهور عند أهل اللغة وأهل الحديث لفظ (ونِعْمَت).

---

(١) أخرجه أصحاب السنن الأربعة . **ينظر**: النسائي في السنن الكبرى (كتاب الغسل)، (باب فضل الغسل) ١/ ٥١١، وأبو داوود في (كتاب الطهارة)، (باب الرخصة في ترك غسل يوم الجمعة) ١/ ٢٦٥، والترمذي في (كتاب الجمعة)، (باب ماجاء في الوضوء يوم الجمعة)، ص١٣١، وابن ماجة في (كتاب إقامة الصلاة)، (باب ماجاء في الرخصة في غسل يوم الجمعة) ١/ ٣٤٧.

(٢) إصلاح غلط المحدّثين، ص ٢٥.

(٣) **ينظر**: شرح السيوطي لسنن النسائي ٣/ ٩٥، وعون المعبود شرح سنن أبي داوود لمحمد آبادي ٢/ ١٣، وكشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي ١/ ٤٧٢- ٤٧٣.

(٤) المجموع شرح المهذّب، للنووي ٤/ ٤٠٥.

(٥) **ينظر**: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٢٨٩، والصحاح (ن ع م)، والقاموس المحيط (ن ع م).

(٦) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ن ع م).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **فعل الأمر من (ضحو).**

المحدّثون يروون اللفظ بهمزة قطع، والصواب أن يقال (اضح) بهمزة وصل، وذلك في الحديث الذي أخرجه البيهقيّ، عن نافع قال: أَبْصَرَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما رَجُلاً عَلَى بَعِيرِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ قَدِ اسْتَظَلَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّمْسِ **فَقَالَ لَهُ : (اِضْحَ لِمَنْ أَحْرَمْتَ لَهُ)**[1]. قال الخطابي: "يرويه أكثر المحدِّثين (أَضْحِ) مقطوعة الألف مفتوحتها، وهو غلط، والصواب: (اضْحَ)، أي: ابرز للشمس. وأما (أَضْحِ) فهو من أَضْحَى، كما قيل: أَمْسَى، يُمْسِي"[2].

وقد عني أهل اللغة والغريب بضبط بنية هذا اللفظ، وفرّقوا بين معنى اللفظين، يقول الجوهريّ بعد أن ذكر هذا الحديث: "يرويه المحَدِّثون بفتح الألف وكسر الحاء، من (أَضْحَيْتُ). قال الأصمعي: إنما هو (اِضْحَ لِمَنْ أَحْرَمْتَ لَهُ) بكسر الألف وفتح الحاء، من: (ضَحِيتُ، أَضْحَى)؛ لأنه إنما أمره بالبروز للشمس، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلا تَضْحَى**﴾ [طه: ١١٩]"[3].

قال أبو عبيد: "وهو عندي على ما قال الأصمعي؛ لأنه إنما أمره بالبروز للشمس، وكره له الظلال. وأما (أَضْحِ) من (أَضْحَيْتُ) فإنما يكون هذا من الضَّحاءِ، يقال: أقمت بالمكان حتى أضحيت، ومن هذا قول عمر رضي الله عنه: (يا عِبَاد اللهِ أَضْحُوا بِصَلَاةِ الضُّحَى)، يعني: لا تصلوها إلى ارتفاع الضحى، وحديث ابن عمر السابق من غير هذا"[4].

أما شراح كتب السنة فلم ينصّ جمهورهم على ضبطٍ دقيق لبنْيَة هذا اللفظ، وغاية ما قالوه: إنه بالضاد المعجمة، وإنه فعل أمر بمعنى: ابرز للشمس[5]، وعدَّ العسكريّ (أضحِ) بهمزة قطع من تصحيفات المحدّثين[6]. وعلى هذا، فإنهم يخطِّئون همزة القطع وكسر الحاء، أما همزة القطع، فذلك لأن همزة الوصل تجب في أمر الماضي الثلاثي غير المبدوء بهمزة. وأما كسر الحاء، فذلك لأنه من الفعل (ضَحَى، يضحَى)[7]

(١) أخرجه البيهقيّ في سننه، (كتاب الحج)، (باب مَنِ اسْتَحَبَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَضْحَى لِلشَّمْسِ) ٥/ ١١٢.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٥٣.

(٣) الصحاح (ض ح ا).

(٤) غريب الحديث ٥/ ٢٧١- ٢٧٢.

(٥) **ينظر**: إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض ٤/ ٣٧٤، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي ٣/ ٤٠٠، وعون المعبود شرح سنن أبي داوود، للعظيم آبادي ٥/ ٢٠٢.

(٦) تصحيفات المحدثين للعسكري٢/ ٣١٨- ٣١٩.

(٧) **ينظر**: كتاب الأفعال، لابن القطاع ٢/ ٢٨٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

باب (فَعَل، يفْعَلُ) معتل الآخر، مثل (أبَى، يَأْبَى، نأَى ينأَى) وبناء الأمر من هذا الباب لا يكون إلا بفتح العين.

٢. التجرد والزيادة:

وذلك في بناء (اُفْعِل) و (افْتَعَل)، في لفظ (أُتْبِعَ). **فقد ورد في الحديث: (إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ)**[١]. قال الخطابيّ: "عوام الرواة يقولون: (إذا اتُّبِعَ) بتشديد التاء، على وزن (افْتُعِلَ). وإنما هو (أُتْبِعَ) ساكنة التاء، على وزن (أُفْعِل) من الإتباع، ومعناه: إذا أُحِيلَ على مَلِيءٍ فَلْيَحْتَل"[٢].

واللفظ عند أهل اللغة مخفَّف، قال الخليل: "والتّبيع: هو الذي له عليك مال يتابعك به، أي: يطالبك. وأَتْبَعْتُ فلاناً على فلان، أي: أَحَلْتُه عليه"[٣].

وقد ضبط أهل الحديث هذا اللفظ ضبطًا دقيقًا، فنقل القرطبيّ إجماعهم[٤] على ضبط (أُتْبِعَ)، بضم الهمزة، وتخفيف التاء، وكسر الباء، مبنيًّا لما لم يُسم فاعله، مثل: (إذا أُعْلِمَ فَلْيَعْلَمْ). قال ابن حجر: "وهذا هو المشهور في الرواية واللغة"[٥]. لكن ابن حجر أشار إلى أن قول الخطابي: إن أكثر المحدِّثين يقولونه (اتَّبَع) بتشديد التاء، يردُّ ما ادعاه القرطبيّ من الاتفاق على ضبط (أُتْبِعَ) بالتخفيف.

قلت: إنما نَسَبَ الخطَّابيّ تشديد التاء في (اتّبع) إلى (أكثر المحدِّثين) في كتابه غريب الحديث[٦]، إلا أنه في إصلاح غلط المحدِّثين قال: "عوام الرواة يقولونه بتشديد التاء على وزن افتُعِلَ". ورأي الخطّابيّ في إصلاح الغلط متأخر عن رأيه في الغريب، ومن المعلوم أن إصلاح الغلط كان جزءً من غريب الخطابي، ثم أفرد الإمام هذا الجزء وزاد عليه وأملاه على أنه كتاب آخر[٧]. وعليه فإن نسبة هذا الغلط إلى عوام الرواة هو الرأي الذي استقر عليه الخطابيّ. وهو الرأي الذي يسنده اتفاق أئمة الحديث –الذي نقله القرطبيّ– على ضبط لفظ (أُتْبِعَ) بالتخفيف، بمعنى: (إذا أُحِيل فليحتَلْ)، وهو الوجه المشهور في اللغة[٨].

---

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه (كتاب الحوالات)، (باب إذا أحال على مليء فليس له رد) ٣/ ٩٤، ومسلم في صحيحه، (كتاب المساقاة)، (باب تَحْرِيمِ مَطْلِ الْغَنِيِّ) ٣/ ١١٩٧.

(٢) إصلاح غلط المحدّثين، ص٥٤.

(٣) العين (ت ب ع).

(٤) في كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٤/ ٤٣٩.

(٥) فتح الباري ٤/ ٤٦٥.

(٦) غريب الحديث، للخطابي ١/ ٨٧.

(٧) **ينظر:** مقدمة حاتم الضامن في تحقيقه لكتاب إصلاح غلط المحدِّثين.

(٨) **ينظر:** الصحاح للجوهري (ت ب ع)، ومقاييس اللغة (ت ب ع)، والفائق ١/ ١٤٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وأما قوله: (فليَتْبَع)، فإن بعضهم قَيَّده بتشديد التاء، وبعضهم رواه بالتخفيف، والتخفيف أجود عند الجمهور. قال القرطبيّ: "قيَّدته بالتشديد عن من يوثق به. وقد روي بتخفيفها، وهو الأجود؛ لأن العرب تقول: تَبِعْتُ الرَّجل بحِّقي، أَتْبَعُهُ، تَبَاعَةً: إذا طلبته به، فأنا له تَبِيعٌ -كل ذلك بالتخفيف-، ومنه قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا**﴾ [الإسراء: ٦٩]"(١). وإلى نحو هذا ذهب القاضي عياض(٢)، وابن حجر(٣).

٣. ما شدّده أهل الحديث من الأفعال والصواب تخفيفه:

- **(يُشْبَهُ عليه):**

في الأثر عن ابنِ عُمَر رضي الله عنهما أَنَّه قَال لرَجُل: (أَبْنٌ لبني فلان أنت؟ قال: لا، ولَكِنَّهم أَرْضَعُوني، قال: أما سَمِعْتَ عُمَر يَقُول: (**إِنَّ اللَبَنَ يُشْبَهُ عَلَيْه**)(٤). قال الخطّابي: "قد يثقِّلُه الرواة وهو مخفف. يريد أن الطفل الرضيع ربما نزع به الشَّبه إلى الظئر"(٥).

واللفظ في النهاية وغريب ابن قتيبة(٦) (يُشَبَّه)، بالتشديد، وكذا ضبطه الأزهريّ في التهذيب(٧). وضُبط في (التكملة) بالتخفيف مبنياً للمفعول(٨). ومما يؤيد رواية التثقيل التي أنكرها الخطّابي ما حكاه ابن الأثير: أن النبي ﷺ (نَهَى أن تُسْتَرْضَع الحَمْقاء فإن اللَّبَنَ يتَشَبَّه)، أي إن المرضعة إذا أرضعت غلامًا فإنه يَنْزع إلى أخلاقها فيُشْبهُها؛ ولذلك يُخْتار للرَّضاع العاقلة، الحسنة الأخلاق، الصحيحة الجسم(٩).

قلت: والدلالة واحدة في التخفيف والتشديد، فالمعنى على التخفيف: أن المرء قد يُشْبِه قومًا ليس منهم بسبب الرضاع. والدلالة على التشديد: أن الناس ربما شَّبهوا امرأً بقوم ليس منهم بسبب الرضاع.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٤/ ٤٣٩.

(٢) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم ٥/ ٢٣٣- ٢٣٤.

(٣) فتح الباري ٤/ ٤٦٥.

(٤) أخرجه البيهقيّ في سننه، (كتاب الرضاع)، (باب مَا وَرَدَ فِي اللَّبَنِ يُشَبَّهُ عَلَيْهِ) ٧/ ٧٦٥.

(٥) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٨.

(٦) **ينظر**: النهاية لابن الأثير ٢/ ٤٤٢، وغريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ١٥.

(٧) **ينظر**: التهذيب (ش ب هـ).

(٨) قاله ابن منظور في اللسان (ش ب هـ).

(٩) النهاية ٢/ ٤٤٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **(امْرِ الدَّم).**

وذلك في حديث الذكاة: (**امْرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ وَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**). قال الخطّابيّ: "هو من قولك: مَرَاه، يَمْرِيه، مَرْيًا، إذا أساله. ومَرَيْتُ عيني في البكاء. ومَرَيْتُ الناقة: إذا حلبتها، وناقة مَرِيَّة. وأصحاب الحديث يقولون: أَمِرَّ الدم، مشددة الراء، يجعلونه من الإمرار، وهو غلط، والصواب ما قلته لك"[1].

وهذا اللفظ وارد في كتب أهل الحديث على أربع لُغَات:

- **(أَمْرِرْ)** أخرجه أبو داوود وابن ماجه بهذا اللفظ[2].
- **(أَمِرّ)** أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عديّ بن حاتم[3].
- **(امْرِ)** أخرجه ابن حبان في صحيحه[4].
- **(أَمِر)** أخرجه الحاكم في المستدرك[5].

أما (أَمْرِر الدم): فهو من الإمرار بالفك، ومعناه: اجعل الدم يَمُرّ، أي: يذهب، قاله ابن الأثير[6].

وأما (أَمِرّ) بالإدغام، وهو ما خطّأه الخطّابيّ وغيره[7]، وعدّوه من أغلاط أهل الحديث. وقد أجاب ابن الأثير[8] بأن الإدغام ليس بغلط، ذلك أن هذا الحديث ورد في سنن أبي داود وابن ماجة، براءين مظهرتين. ومعناه: اجعل الدم يَمُرّ، أي: يذهب. فعلى هذا من رواه مشدد الراء يكون قد أدغم وليس بغلط.

ورُوِيَ (امْرِ)، بكسر همزة الوصل وسكون الميم وكسر الراء، أي: استخرجه وأَجْرِهِ، يريد من: مَرَى يَمْرِي، إذا مسح الضرع. وكذا رواه أبو عبيد في غريبه[9]، واختاره الحربيّ أيضًا، قال: "المحدّثون يقولون في

---

(١) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٧.

(٢) سنن أبي داوود (كتاب الأضاحي)، (باب في الذبيحة بالمروة) ٤/ ٤٤٦، وسنن ابن ماجة (كتاب الذبائح)، (باب ما يُذَكّى به) ٢/ ١٠٦٠، أبي داوود (كتاب الأضاحي)، (باب في الذبيحة بالمروة) ٤/ ٤٤٦.

(٣) مسند الإمام أحمد ٣٠/ ٢٠١.

(٤) صحيح ابن حبان، (كتاب البر والإحسان)، (ذكر القصد الذي كان لأهل الجاهلية في استعمالهم الخير في أنسابهم) ٢/ ٤٢.

(٥) المستدرك، آخر كتاب الذبائح ٤/ ٢٤٠.

(٦) النهاية ٤/ ٢٢٢.

(٧) نقل القاري قول التوربشتي: "يلحن كثير من المحدّثين في هذا اللفظ، ويشددون الراء ويحركون الميم؛ ظنًّا منهم أنه من الإمرار، وليس بقويم، وإنما هو بتخفيف الراء من مَرَى يَمْرِي، إذا مسح الضرع ليدر. والمعنى استخرج الدم وَسَيِّلْه". **ينظر**: مرقاة المفاتيح، لعليّ بن سلطان محمد القاري ٨/ ١٩.

(٨) النهاية ٤/ ٢٢٢.

(٩) غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٤٢٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه Alabbasi ١٤٣٦/٠٨/١٦

(امْر الدَّمَ) ضروبًا، والصواب منه (امْرِ الدَمَ) بجزم الميم، وخفض الراء"[1]. **وهو ما اختاره الخطّابيّ وقطع بصحته.**

ورُوِيَ (أَمِرِ) بفتح همزة القطع، وبكسر الميم وكسر الراء المخففة، من: أمار الدم: أي أجراه. ومار بنفسه أي: جرى. قال الحربيّ: "وهو خطأ، والمحدِّثون كلهم يقولون كذا"[2]. **واختار السهيليّ هذا الوجه.** قال: "يقال: دم مائر، أي: سائل. وفي الحديث: (أَمِرِ الدم بما شئت)، أي: أرسِلْه. ورواه أبو عبيد (امْرِ) بسكون الميم، جعله من: مريت الضرع. والنفس إلى الرواية الأولى أميل من طريق المعنى، وكذلك رواه النقاش وفسره"[3].

وعند أهل اللغة[4]: (مرى الشيء والدم): استخرجه وأجراه، و(مار الشيء والدم مَيْرًا، وأماره): أي أساله. ولا شك أن هذه المعاني أنسب بالمقام، وعليه، فإن (امْر، وأَمِر) أدلّ على المعنى وأنسب. على أن الضروب الأخرى واردةٌ في الرواية، ولها وجهٌ من التأويلِ لا تستقيم معه التخطئة.

٤. ما خففه أهل الحديث من الأفعال، وهو على أنواع:

- **ما خففوه بالإبدال:**

ويعدُّ الإبدال مظهرًا صوتيًّا يشير إلى خروج اللفظ عن نمطه المشهور، أو صورته القياسية المُتعارف عليها، وليست الصورة الأخرى للفظ الناتجة عن طريق الإبدال بخطأ دائمًا، فقد تكون مقبولة بل مشهورة شهرة الصورة الأولى، حتى لا يكادُ المرءُ يفرِّق بين الأصل والفرع؛ ولذلك كان للعلماء آراء في الصورة اللفظية الصحيحة المقبولة الناتجة عن الإبدال:

فبعضهم يرى أنّ الإبدال سُنة من سنن العرب في كلامها، وبعضهم يراه لغة أو لهجة، وبعضهم يحاول أن يتعرف على اللفظ الفرعي ويراه بدلًا من اللفظ الأصل بناءً على قلة استعمال هذا الفرع أو قلة تصرُّفه.

والكلام هنا لا يدور في فلك هذه الصورة اللفظية الصحيحة، وإنما يدور في فلك الصورة اللفظية التي أبعدها الإبدال عن شهرة نظائرها الأصلية، فحكم الخطَّابيّ بخطئها، أو عدم قياسيتها أو قلتها... إلى آخر عباراته في هذا الشأن، وهي:

---

(١) غريب الحديث، للحربي ١/ ٨٥.

(٢) غريب الحديث، للحربي ١/ ٧٩.

(٣) الروضُ الأُنُف في شرح السيرة النبوية ١/ ١١٦.

(٤) **ينظر**: الأفعال لابن القطاع ٣/ ٢٠١- ٢٠٣، وتهذيب اللغة (م ر ى).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **(يداريها):**

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قَالَ: (أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ مِنْ ثَنِيَّةِ أَذَاخِرَ، فَحَضَرَتْهُ الصَّلاَةُ، فصلى إِلَى جِدَارٍ فَاتَّخَذَهُ قِبْلَةً وَنَحْنُ خَلْفَهُ، **فَجَاءَتْ بَهْمَةٌ**(١) **لِتَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَا زَالَ يُدَارِئُهَا حَتَّى أَلْصَقَ بَطْنَهُ بِالْجِدَارِ، وَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ**). قال الخطابي: "(يدارئُها) مهموز من (الدرء)، ومعناه: يدافعها. ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا**﴾ [البقرة: ٧٢]. ومن رواه (يداريها) غير مهموز، أحال المعنى؛ لأنه لا وجه ها هنا للمداراة التي تجري مجرى المساهلة في الأمور"(٢).

وهذا الحديث ورد بلفظين: أخرجه أبو داوود والإمام أحمد في مسنده عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما بالهمز (يُدَارِئُهَا)(٣). ورواه البيهقيّ بلفظ (يداريها) بإبدال الهمزة ياءً(٤).

وقد فرَّق العلماء بين معنى اللفظين على النحو الذي فرَّق به الخطابي؛ منهم أبو عبيد في غريب الحديث، وثعلب، وابن السكيت(٥)، وقد سجل الفيروز آبادي المعنيين المتضادين للفعلين (دارأ)، و (دارى) في قاموسه في الدال والراء والهمزة. قال ابن الأثير: "(يدارئها)، أي: يدافعها. ويروى بغير همز، من المداراة. قال الخطابى: وليس منها"(٦). ولا خلاف في أن الأصل (يدارئها) بهمز، وأن من الرواة من يبدل الهمزة ياء.

والحقُّ أن هذا الإبدال له وجه عند أهل التصريف، قال به الأخفش(٧)، وعليه أجاز تخفيف همزة (مستهزئون) بقلبها ياءً محضة، والقياس عندهم في تخفيف مثل همزة (يدارئها)، هو أن يجعلوها بين بين، قال الرضي في شرحه على الشافية: "ولا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمر شنيع؛ لأن تخفيف الهمزة عارض غير لازم"(٨). وعليه، فلا غلط من جهة التصريف على رواة الحديث في هذا اللفظ، وإنما يقال: المشهور عند أهل الحديث همزه، وهو الأوْلى من جهة المعنى؛ دفعًا للإشكال.

---

(١) **البَهْمةُ**: الصغيرُ من أَولاد الغَنَم، الضأْن والمعَز وغيرها. الذكر والأنثى في ذلك سواء. **ينظر: لسان العرب، (ب هـ م).**

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٠.

(٣) **ينظر**: سنن أبي داوود، (كتاب الصلاة)، (سُتْرَةُ الإِمَامِ سُتْرَةُ مَنْ خَلْفَهُ) ٢/ ٣٦، ومسند أحمد ١١/ ٤٤.

(٤) **ينظر**: سنن البيهقيّ (كتاب الصلاة)، (باب الْمُصَلِّى يَدْفَعُ الْمَارَّ بَيْنَ يَدَيْهِ) ٢/ ٣٨٠.

(٥) **ينظر**: غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٣٥٠- ٣٥١، وإصلاح المنطق، ص١٥٤، والفصيح، ص٢٧٨.

(٦) النهاية في غريب الحديث ٢/ ١١٠.

(٧) معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٩- ٥٠.

(٨) شرح الرضي على الشافية ١/ ٣٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **(لا يلاومني):**

في حديث ابن أم مكتوم أنه قال: جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللهَّ -ﷺ- فَقُلْتُ: (يَا رَسُولَ اللهَّ إِنِّي كَبِيرٌ ضَرِيرٌ، شَاسِعُ الدَّارِ، **وَلِي قَائِدٌ لاَ يُلاَوِمُنِي**. فَهَلْ تَجِدُ لِي رُخْصَةً أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ: أَتَسْمَعُ النِّدَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً). قال الخطابي: "يرويه المحدِّثون (يلاومني)، وهو غلط. والصواب: (لا يلائمني)، أي: لا يوافقني ولا يساعدني على حضور الجماعة. قال أبو ذؤيب:

أَمْ مَـــا لِجَنْبِـــكَ لا يُلائِـــمُ مَضْـــجَعاً إِلاّ أَقَـــضَّ عَلَيـــكَ ذَاكَ الْمَضْـــجَعُ

وأما (الملاومة) فإنما تكون من اللوم، ومنه ﴿**فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ**﴾ [القلم: ٣٠]"[١].

وقد ورد هذه الحديث بثلاثة ألفاظ: (يلاومني) في سنن ابن ماجة، والبيهقيّ[٢]. و(يلايمني) في سنن أبي داوود[٣]. و(يلائمني) في مسند الإمام أحمد عن عمرو بن أمّ مكتوم، وبهذا اللفظ رواه الحاكم في المستدرك أيضًا[٤]. ونقل العينيّ في شرحه على سنن أبي داوود قول الخطابي على وجه التأييد والموافقة[٥]، وقال ابن الأثير: "كذا جاء في الرواية بالواو، وأصله الهمز من (الملاءمة)، وهي: الموافقة. ثم يخفف فيصير ياءً، وأما الواو فلا وجه لها"[٦]. وفي اللسان: "ويروى (يُلاوِمني) بالواو، ولا أَصل له، وهو تحريف من الرُّواة؛ لأَن (المُلاوَمة) مُفاعَلة من اللَّوْم"[٧].

وقد سبق ابنُ قتيبة الخطابيَّ إلى التنبيه على هذا اللفظ[٨]. والمعنى اللغويّ والسياق لا يقبل إلا ما قالاه[٩]، فهو (يلائمني) بالهمز، من (الملاءمة) ، و(يلايمني) مخفَّف من (يلائمني).

---

(١) إصلاح غلط المحدثين، ص٢٦.

(٢) **ينظر**: سنن ابن ماجة (كتاب المساجد والجماعات)، (باب التغليظ في التخلف عن الجماعة) ١/ ٢٦٠، وسنن البيهقيّ، (كتاب الصلاة)، (باب ماجاء في التشديد في ترك الجماعة) ٣/ ٨٢.

(٣) قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسنن أبي داوود: "هكذا أثبتناه من (د)، وفي سائر أصولنا الخطية (يلاومني)". **ينظر**: سنن أبي داوود، (كتاب الصلاة)، (باب التشديد في ترك الجماعة) ١/ ٤١٤.

(٤) مسند أحمد ٢٤/ ٢٤٣، والمستدرك على الصحيحين، (كتاب معرفة الصحابة) ٣/ ٦٣٥.

(٥) شرح أبي داود للعيني ٣/ ٢٥- ٢٦.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر٤/ ٢٢١.

(٧) لسان العرب (ل أ م).

(٨) غريب الحديث لابن قتيبة ٣/ ٦٥٨.

(٩) **ينظر**: الصحاح في اللغة (ل ا م)، وتاج العروس (ل أ م)، و (ل و م).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **(بَهَأُوا به):**

في حديث مَيْمُون بِن مَهْرَان، أَنَّه كَتَبَ إلى يُونُس بن عُبَيْد: (**عَلَيكَ بِكِتَابِ اللهِ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ بَهَوا بِه**، واسْتَخَفُّوا، واسْتَحَبُّوا عليه الأَحَادِيثَ أَحَادِيثَ الرِّجَالِ)[1]. **قال الخطابيّ**: "(بَهَوْا)،كذا يروى، وإنما هو (بَهأوا) مهموز. أي: أَنِسُوا به واستخفوا بحقه"[2].

واللفظ عند أهل اللغة مهموز، قال ابن فارس: "(بَهَأَ به) مُثَلَّثَةَ الهاءِ، بَهْئاً وبُهُوءاً وبَهَاءً: إذا أَنِسَ"[3]. وأورد أبو عبيد هذا الخبر في غريبه بإسناده، ورواه بترك الهمز (بَهَوْا)، قال: "سمعت (إسماعيل بن عليّة) يحدثه عن (يونس بن عبيد)، أن (ميموناً) كتب بذلك إليه في حديث فيه طُول. وقوله : (بَهَوْا به) هكذا قال إسماعيل. وهو في الكلام: (بَهَؤُا به) مهموز، ومعناه: أَنِسُوا به. يقال: بَهَأْتُ بالشيء، فأنا أَبْهَأُ به: إذا أَنِسْتَ به. وإنما أراد (ميمون) أنهم قد أَنِسُوا به حتى ذهبت هَيْبَته من قلوبهم، وخرج إعظامه منها؛ وكذلك كلّ شيء أَنِسْتَ به فإن هيبته تَنْقُص من القلب"[4]. وأشار ابن منظور إلى أن أبا عبيد قال: وهو في الكلام (بهؤا) إشارة إلى أن ترك الهمز ورد في الشعر على سبيل الضرورة، فقد أنشد الأعشى:

وفي الحَيِّ مَن يَهْوى هَوَانا ويَبْتَهي ... وآخَرُ قد أَبْدى الكَآبَةَ مُغْضَبَا

فترك الهمزةَ في (يبْتَهي)، لأجل الضرورة[5].

وفرّق الأزهري بين المهموز وغير المهموز فقال: "والبَهاء ممدودٌ: مصدرُ البَهِيّ. والبَهِيُّ: الشيءُ ذو البَهاء، مما يَملأ العينَ رَوْعُهُ وحُسْنُه"[6].

وعلى هذا، فإن ترك الهمز في لفظ (بَهَوْا) الوارد في الحديث لا غلط فيه من جهة التصريف، لأنه من (بهأ) مخففة على غير القياس[7]، فقلبوا الهمزة ألفًا خالصة، ثم أضافوا إليه واو الجماعة فصار (بَهَوْا). وورد

---

(١) هذا الخبر ليس في الموطأ، ولا في الصحاح ولا في السنن ولا في مسند أحمد ولا في سنن البيهقيّ، وإنما وقفت عليه في كتب الغريب، **ينظر**: الفائق للزمخشري١/ ١٤٠، والنهاية، لابن الأثير ١/ ١٦٤، وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٥/ ٥٢٥.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٧٢.

(٣) مقاييس اللغة (ب هـ أ).

(٤) غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام ٥/ ٥٢٥.

(٥) **ينظر**: لسان العرب (ب هـ أ).

(٦) تهذيب اللغة (ب هـ أ).

(٧) والقياس في تخفيف همزة (بهأ) أن تجعل بين بين، ومن العرب من يقلبها ألفًا خالصة فتصير (بَهَا)، وهو –كما قال سيبويه– محفوظ عن العرب لا يقاس عليه، وهو في الشعر ضرورة. **ينظر: الكتاب ٣/ ٥٥٤.**

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

تَرْكُ الهمز في الشعر، وحمله أبو عبيد على الضرورة، وهو عند سيبويه يُحفظ ولا يقاس عليه. أما عند ابن رشيق فهو "كثير جدًا، وجائز في المنثور والفصيح"(١). وحكى الأخفش أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز، إلا أن يكون مبدوءًا بها(٢). ومن ثَمّ فلا معنى لجعل ترك الهمز ضرورة، ويمكن القول بجواز الأمرين. ويؤيد هذا ورود هذه اللهجة في القراءات القرآنية، فقد قرأ الزهريّ: ﴿**وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ**﴾ [السجدة: ٧]، بإبدال الهمزة في (بدأ) ألفًا. قال ابن جني: "ترك الهمز في هذا عندنا على البدل لا على التخفيف القياسيّ، ولو كان تخفيفًا قياسيًا لجعل الهمزة بين بين"(٣).

- **(لو تمالأ):**

في الحديث أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَتَلَ نَفَرًا -خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً- بِرَجُلٍ قَتَلُوهُ غِيلَةً وَقَالَ: (**لَوْ تَمَالأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا**)(٤). قال الخطابي: "(تمالأ) مهموز من الملأ، أي: لو صاروا كلهم ملأً واحدًا في قتله. ويقال: مالأت الرجل على الشيء: إذا واطأته عليه.

والمحدِّثون يقولون: (لو تمالى عليه) غير مهموز، والصواب أن يهمز. و(الملا) -مقصور غير مهموز- هو: الفضاء الواسع. قال الشاعر:

ألا غَنِّـــاني وارْفَعــا الصَّـــوتَ بـــالمَلاَ فـإنّ المَـلاَ عِنْـدي يَزيـد المَـدى بُعْـدَا"(٥)

وإلى مثل هذا ذهب أبو بكر الأنباري(٦)، وضبط ابن حجر بنية هذا اللفظ في شرحه لصحيح البخاري فقال: "(تمالأ) بهمزة مفتوحة بعد اللام، ومعناه توافق"(٧)، قالوا: وهو مشتق من (الملأ) بمعنى الخلق والجماعة. **وعند المُطَرِّزِيِّ أن (تمالأ) مشتق من (المِلْء)** وليس (الملأ)، وأصله من العون في ملء الإناء، ثم عمّ في كل معاونةً، قال: "(مِلْءُ الإناء) ما يَمْلؤُه. و (مالأه ممالأة): عاونَه. ومنه حديث عليّ رضي الله عنه: (والله ما قتلتُ عُثمانَ، ولا مَالأتُ على قتله). و(تمالؤوا): تعاونوا، ومنه: (لَوْ تَمَالأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ

(١) العمدة ٢/ ٢٧٤.

(٢) الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، للبطليوسي ٢/ ١٧٠.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢/ ١٧٣.

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، (كتاب العقول)، (باب ماجاء في الغيلة والسحر) ٢/ ٨٧١، والبيهقيّ في سننه، (كتاب الجراح)، (بَاب النَّفَرِ يَقْتُلُونَ الرَّجُلَ) ٨/ ٧٣. والحديث عندهما بلفظ (تمالأ) مهموز.

(٥) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٢.

(٦) الزاهر في معاني كلمات الناس٢/ ١٧٠- ١٧١.

(٧) فتح الباري ١٢/ ٢٢٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

جَمِيعًا)، وأصل ذلك: العَونُ في المَلْء، ثم عمَّ"[1].

وهذا الإبدال -إبدال الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفًا- مسموع محفوظ عن العرب وإن كان على غير القياس، وقد حكاه سيبويه[2]. ومن ثَمّ، فلا غلطَ في ترك المحدِّثين الهمز، وإنما يقال: الأَوْلَى هَمْزُه تحرّزًا للمعنى، ودفعًا للإشكال.

- **ما خففوه بالحذف:**

- **(لاَ دَرَيْتَ، وَلاَ تَلَيْتَ):**

في حديث سؤال القبر: (لاَ دَرَيْتَ، وَلاَ تَلَيْتَ)[3]. **قال الخطابي**: "(ولا تليت)، هكذا يقول المحدِّثون، والصواب: (ولا ائتليت)، تقديره: افتعلت، أي: لا استطعت، من قولك: ما أَلَوْتُ هذا الأمر وما استَطَعْتُه. وفيه وجه آخر، وهو: أن يقال: (ولا أَتْلَيْتَ)، يدعوا عليه بأن لا تُتْلِي إبلُه، أي: لا يكون لها أولادٌ تتلوها، أي: تتبعها"[4]. **ولهذه الكلمة لغات، جمعها أبو بكر الأنباريّ في كتابه الزاهر**[5]**، وهي:**

- **(ولا تليتَ)**، حكاه ثعلب، ونقله عنه أبو بكر الأنباري، قال: "حكى أبو العباس أحمد بن يحيى: لا دريت ولا تليت، وقال: **الأصل فيه (لا دريت ولا تلوت)**، فردوه إلى الياء فقالوا: (تليت)؛ ليزدوج الكلام، فيكون (تليت) على مثال (دريت)، كما قالوا: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة غدايا؛ ليزدوج مع العشايا، والأصل أن تجمع الغداة على غَدَوات"[6]. **وذهب ابن قتيبة** إلى أن رواية المحدِّثين (تليت) يمكن أن يكون أصلها (ائتليت) بالهمز، فحذفت تخفيفًا، فذهبت همزة الوصل[7]. وجاءت رواية أهل الحديث على هذا اللفظ.

---

(١) المغْرِب في ترتيب المعرِب، للمطرزي ٢/ ٢٧٢.

(٢) قال سيبويه: القياس في تخفيف مثلها أن تجعل بين بين. وقد تُبدَل، وليس ذا بقياس، وإنما يحفظ عن العرب. **ينظر: الكتاب ٣/ ٥٥٢.**

(٣) الرواية عند أهل الحديث (ولا تليت) بلا همز. **ينظر**: صحيح البُخَارِي (كتاب الجنائز) باب (ما جاء في عذاب القبر) ٢/ ٩٩، والسنن الكبرى للنسائي (كتاب الجنائز) باب (مسألة الكافر) ١/ ٦٥٩ ، وسنن أبي داوود (كتاب السنة)، (باب في المسألة في القبر وعذاب القبر) ٧/ ١٣٠. وصحيح ابن حبان (كتاب الجنائز)، (فصل في أحوال الميت في قبره) ٧/ ٣٩٠.

(٤) إصلاح غلط المحدثين، ص٦٩.

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري ١/ ٢٦٨- ٢٦٩، **وينظر**: كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي ٢/ ٢٤٣.

(٦) الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري ١/ ٢٦٩.

(٧) غريب الحديث، لابن قتيبة ١/ ٣٢٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- (ولا **أَتْلَيْتَ**) بفتح الألف وتسكين التاء، والمعنى: ولا أَتْلَتْ إبلُكَ، أي: لا كان لإبلك أولاد تتلوها. يدعو عليه بالفقر وذهاب المال. حكاه ابن السكيت عن يونس بن حبيب[1]، قال القاضي عياض: "قال ابن السراج: وهذا المعنى بعيدٌ في دعاء الملكين للميت"[2].
- (ولا **ائْتَلَيْتَ**) على وزن (افتعلت)، قال به الفراء والأصمعيّ ونقله عنهما المفضّل بن سلمة في الفاخر[3]، وجزم الخطَّابيّ بصحة هذا الوجه. واختلفوا في معنى (ائتليت)، "قال الفراء: (ائْتَلَيْت) افتعلت، من (أَلَوْت)، أي: قَصَّرت. يقول: لا دَرَيْت ولا قَصَّرت في الطلب ليكون أَشقى لك. وأنشد لامرئ القيس:

وما المَرْءُ ما دَامَتْ حُشاشَةُ نَفْسِهِ بمُدْرِكِ أطْرَافِ الخُطُوبِ ولا آلِي

أي: ولا مقصر. **وقال الأصمعي**: ائتليتُ: افتعلتُ، من أَلَوْت الشيء، إذا استطعته. يقول: لا دريتَ ولا استطعتَ أن تدري، وأنشد قول الأخطل:

فمن يَبْتَغي مَسْعاةَ قَوْمِيَ فَلْيَرُمْ صُعوداً إلى الجُوزاء هل هو مُؤْتَلِي"[4]

معناه: هل هو مستطيع.

أما أهل الحديث فالرواية عندهم (تَلَيْتَ) بلا همز، وإنما بمثناة مفتوحة، بعدها لام مفتوحة، وتحتانية ساكنة، قال القاضي عياض: "(لا دريت ولا تَلَيْتَ)، كذا الرواية عندنا بفتح التاء واللام"[5]. ونقل القاضي عياض اللغت التي ذكرها أبو بكر الأنباري في (تليت)، مرجِّحًا قول ثعلب الموافق لرواية المحدِّثين، فقال: "قد بينا من صحة المعاني التي توافق الرواية – (لاَ دَرَيْتَ، وَلاَ تَلَيْتَ)- ما لا يحتاج معه إلى ما قالوه"[6]. وقال العيني بعد أن نقل قول ثعلب: "هذا أصوب من كل ما ذكروه في هذا الباب، والدليل عليه أن هذه اللفظة جاءت هكذا في حديث البراء في مسند أحمد: (لا دريت ولا تلوت)، أي: لم تتل القرآن فلم تنتفع بدرايتك ولا تلاوتك"[7].

---

(١) إصلاح المنطق، ص٣٢١.

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض١/ ١٢٢.

(٣) **ينظر**: الفاخر، للمفضل بن سلمة بن عاصم، ص٣٨.

(٤) الفاخر، ص٣٨.

(٥) مشارق الأنوار١/ ١٢١.

(٦) مشارق الأنوار ١/ ١٢٢.

(٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٨/ ١٤٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وجزم الخطّابي بغلط المحدّثين، وسبقه ابن قتيبة وتبعه ابن الأثير في ذلك[1]، **وليس بغلط**، إنما هو لغة منقولة عن العرب، حكاها أبو بكر الأنباريّ عن ثعلب، وهي جائزة أيضًا على (ائتليت) مخففة بحذف الهمزة.

- **(استقاء):**

في الحديث عن أبي الدرداء قال: (**اسْتَقَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَفْطَرَ، فَأُتِيَ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ**)[2]. **قال الخطابي**: "(استقاء) ممدود، أي: تعمد القيء. ومن قال: (استقى)، على وزن (اشتكى) فقد وَهِم"[3].

و(استقاء) عند أهل اللغة ممدود مهموز، قال الأزهريّ "قال الليث: القَيْءُ مهموز، ومنه استقاءَ، إذا تكلَّف ذلك"[4]، **والقصر لغةٌ فيه**، قال ابن سيده: "يقال: استقاء واستقى: إذا تقيأ"[5].

أما شراح كتب السنة وغريب الحديث فلم يتوقف أكثرهم عند ضبط بنية هذا اللفظ، وغايةُ ما قاله بعضهم إنه (اسْتَفْعَل) من القيء، بمعنى: تكلَّفَ القيء عامدًا[6]، **أما القاضي عياض** فقال بتعيّن المدّ فيه، وفرَّق بين اللفظين في المعنى فقال: "(استقاء، واستقاءه) ممدودًا، أي: تعمد القيء واستدعاه، (استفعل) منه. فأما (استقى) مقصورًا، فمن (استقى الماء استقاء)، والسين فيه أصلية"[7].

ولعل أهل الحديث لم يعتنوا كثيرًا بضبط بنية هذا اللفظ؛ لدلالة السياق على معناه؛ فإنهم يذكرونه في باب (الصائم يستقيء عمدًا)، مما يدل على مصدر اشتقاقه دلالةً واضحةً ينتفي معها اللبس عندهم. **وأما من جهة التصريف**، فإنهم قالوا: "إن كانت الهمزة بعد الألف، وقصدتَ التخفيف، جاز حذف الهمزة على لغة قليلة، نحو (يشا)، في (يشاء)"[8].

ومن ثَمّ، فلا غلط في ترك الهمز في (استقاء)، لأن تخفيف الهمزة بالحذف هنا وجه صرفي جائز –وإن

---

(١) **ينظر**: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٣٢٥، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ١٩٥.

(٢) هذا الحديث أخرجه النسائيّ في السنن الكبرى، والإمام أحمد في مسنده عن أبي الدرداء بلفظ (استقاء) ممدود .**ينظر**: السنن الكبرى، للنسائي (كتاب الصيام)، (باب في الصائم يتقيَّأ) ٢/ ٢١٥. ومسند الإمام أحمد ٤٥/ ٢٥٢. ولم أجد هذا الحديث بلفظ (استقى) في الصحاح ولا السنن ولا مسند أحمد.

(٣) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٢.

(٤) تهذيب اللغة (ق ا ء). **وينظر**: العين (ق ا ء)، والصحاح (ق ي أ)، ولسان العرب (ق ي أ).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (ق س س).

(٦) **ينظر**: الفائق ٣/ ٢٣٩، والنهاية ٤/ ١٣٠، وفيض القدير للمناوي ٦/ ١٢٨، وتحفة الأحوذي للمباركفوري ٣/ ٣٣٧.

(٧) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ١٩٧.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ١/ ٣١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

كان على وجه القِلّة-، وحكى ابن سيده أنه يقال: (استقاء واستقى). أضف إلى ذلك دلالة السياق على المعنى. والهمزُ أولى؛ فَرْقًا للمعنى، ودفعًا للإشكال.

د. الاسم، دراسة في البنية والدلالة ويشمل:

١. ما شدده أهل الحديث من الأسماء، وحقه أن يخفف، وفيه:

- (لُمَته من النساء):

في الأثر، أن عمر رضي الله عنه خطب في الناس فقال: (**لا يَنْكِحَنّ أَحَدُكُم إلا لُمَته مِنَ النِسَاء**)(١). قال الخطابي: "لُمَته من النساء: أي: مثله في السن. واللُمَة خفيفة، ومن الرواة من يثقله (لمّته)، وهو خطأ. قال الشاعر:

فَـدَعْ ذِكْـرَ اللُّـمَاتِ فقـد تَفـانَوْا ونَفْسَـكَ فابْكِهـا قبـلَ المَـماتِ

فأما (لِمَّة الشعر) فمكسورة اللام مثقلة الميم. وأما قوله: (إن للمَلَكِ لَمَّة وللشيطان لَمَّة) مفتوحة اللام مثقلة الميم"(٢).

وأهل اللغة والغريب(٣) على أن (اللُمَة) مخففة الميم: بمعنى المِثْل في السِّن والتِّرْب، قالوا: والهاء عِوض من الهمزة الذاهِبة من وسَطِه، وهو مما أُخِذَت عينُه، كَـ (سَهٍ، ومُذْ)، أصْلها (اللُّؤْمَة) على (فُعْلَة)، من المُلاءمة، وهي: المُوافَقة. ويدلّ على هذا قولهم: هو لُمَتِي ولَئِيمي. قال ابن قتيبة: "يقال: تزوج فلان لمته من النساء، ويقال: لُئْمَتَه: أي مثيله"(٤).

وفرّقوا بين (اللمة) مخففة، ومشددة على نحو ما فرق به الخطابيّ بينها، فالمخففة هي السابقة، وأما المشددة فإن كانت مفتوحة اللام (اللَمَّة): فهي الهِمَّة، بفْتَح الهاء وكسرها، وهي: ما هُمَّ به من أمرٍ ليُفْعَل، جاء في حديث ابن مسعود (لابْن آدمَ لَمَّتان: لَمَّةٌ من المَلَك، وَلَمَّةٌ من الشيطان)، بمعنى: الخَطْرَة تَقَع في القلب،

---

(١) هذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سُننه بلفظ (لُمَته) مخففًا. ولفظه: (أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بامرأة شابة زوجوها شيًا كبيراً فقتلته، فقال: يا أيها الناس! اتقوا الله، ولينكح الرجل لُمَتَه من النساء، ولتنكح المرأة لُمَتَهَا من الرجال. يعني شبهها). **ينظر: سنن سعيد بن منصور (باب الرجل يتزوج شبهه من النساء) ١/ ٢١٠- ٢١١.**

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٨.

(٣) **ينظر:** غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٥٩٠، وتهذيب اللغة (ل م ى)، ومقاييس اللغة (ل م ا)، والفائق للزمخشري ٣/ ٣٣٠، والنهاية لابن الأثير ٤/ ٢٧٣- ٢٧٤، واللسان (ل م ا).

(٤) الجراثيم لابن قتيبة ٢/ ٣٠٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

فَما كان من خَطَرَات الخَيْر فهو من المَلك، وما كان مِن خَطَرَات الشَّرِّ فهو من الشَّيطان. وأما (اللِمَّةُ) بكسر اللام: فهي الشَّعْرُ، إذا جاوز شَحمة الأذن.

ولعلَّ تشديد الـ (لمة) جارٍ على لغة العوام في تشديد ما كان على حرفين، فإنهم يقولون (ديَّة، ولِثَّة، وحُمَّة العقرب) بالتشديد، وهي لغة حكاها عنهم ابن قتيبة وثعلب والجواليقي(١).

ولم أجد –فيما وقفت عليه من كتب شروح الحديث النبويّ– ضبطًا لبنية هذا اللفظ، وذلك لأن هذا الأثر ليس بوارد عندهم في متون الحديث المشهورة، ولم أجده إلا في سنن سعيد بن منصور.

- **(الحديبية، جعرانة)(٢):**

في الحديث: (أَنَّ أَنَسًا رضى الله عنه أَخْبَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، إِلاَّ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ، عُمْرَةً مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ أَوْ **زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ**... **وَعُمْرَةً مِنْ جِعْرَانَةَ** حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ) (٣). قال الخطابيّ: "مما يثقله الرواة من الأسماء وهي خفيفة (سنة الحديبية) و(عمرة الجعرانة)"(٤).

وما أنكره الخطّابيّ في هذين اللفظين هو لغة، فأما لفظ (الحديبية)، فإنه يُقال بتخفيف الياء، وتشديدها، لغتان وردت عند أهل الحديث وأهل اللغة. وأكثر رواة الحديث والخبر يُشدِّدون الياء من الحديبية، والأفصح التخفيف(٥). وقد ذكر النووي اللغتين الجائزتين في (الحديبية) واختار التخفيف، قال: "أما الحديبية ففيها لغتان: تخفيف الياء وتشديدها، والتخفيف هو الصحيح المشهور المختار، وهو قول الشافعيّ وأهل اللغة وبعض المحدثين، والتشديد قول الكسائى وابن وهب وجماهير المحدثين"(٦). واختار غيره

---

(١) **ينظر**: أدب الكاتب، ص٣٧٩، والفصيح، ص٣٠٥، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، للجواليقي، ص١٢٠.

(٢) (**الحديبية**): بئر قرب مكة، وقيل: بل هو واد، بينه وبين مكة عشرة أميال أو خمسة عشر ميلا، على طريق جدة. فيه كان الصلح بين قريش وبين رسول الله صلى الله عليه و سلم، وفيه كانت بيعة الرضوان تحت الشجرة. **و(الجعرانة)**: ماء بين مكة والطائف، وهي إلى مكة أقرب، بها قَسَّم رسول الله ﷺ غنائم حنين، ومنها أحرم بعمرته. **ينظر**: معجم ما استعجم للبكري ٢/ ٣٨٤. وتاج العروس (ح د ب).

(٣) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ (الحديبية)، و (جِعْرَانة) بالتخفيف. **ينظر**: صحيح مسلم، (كتاب الحج)، (باب بَيَانِ عَدَدِ عُمَرِ النَّبِيِّ ﷺ وَزَمَانِهِنَّ) ٢/ ٩١٦.

(٤) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٨.

(٥) **ينظر**: معجم ما استعجم للبكري ٢/ ٤٣٠، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار١/ ١٦٨، ٢٢٠، وإكمال المعلم بفوائد مسلم ١/ ٣٢٩، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ١/ ٢٥٨، والمصباح المنير، ص٤٨.

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٢/ ٦٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

التشديد، قال ابن الجوزي: "أنبأنا ابن ناصر عن أبي زكريا عن الرَّقِّيّ قال: الحديبية بالتخفيف وبالتشديد أجود"(١).

وفي (الجِعرَانة) لغتان: إحداهما اسكان العين وتخفيف الراء (الجِعْرِانة)، وهكذا يقولها الحجازيون، والثانية بكسر الجيم والعين وتشديد الراء (الجِعِرَّانة)، هكذا يقولها العراقيون(٢)، وخطّأها الخطّابيّ، وعدّها العسكريّ من تصحيفات المحدّثين(٣). قال القاضي عياض: "أصحاب الحديث يقولونه بكسر العين وتشديد الراء، وبعض أهل الإتقان والأدب يقولونه بتخفيفهما، ويخطِّئون غيره، وكلاهما صواب مسموع"(٤).

- **(القَدُوم)**:

في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: (**اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَام وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدومِ**). قال الخطّابي: "(القَدُوم) مخفف، ويقال: إنه اسم موضع. وكذلك القَدُومُ الذي يُعْتَمَل به، مخفف أيضًا"(٥).

هذا الحديث أخرجه البخاريّ في صحيحه، وذكَر فيه التشديد والتخفيف ، ورواه مسلم في صحيحه بالتخفيف(٦). واختلف شُراح كتب الحديث في تخفيف دال (القَدّوم) وتشديدها(٧)، واختلفوا في معنى اللفظ أيضًا، فالذي عليه أكثر الرواة هو التخفيف، ويعنى به: آلة النجار، قال الزمخشري: "والتشديد لغة فيه"(٨).

وجمهور أهل اللغة في آلة النجارة أنها (قَدُومٌ) بالتخفيف، وعدّوا تشديد الدال فيها من أغلاط العامة(٩). ورواه بعض أهل الحديث مشدَّدًا، وفسَّره ابن الأنباريّ(١٠): بأنه موضع معروف بالشام، وذكر البكريّ هذا الحديث ثم قال: "(القدوم) مخفّفًا هو قولُ أكثر اللغويين، وقال محمد بن جعفر اللُّغوي: (قدُّوم) موضع، معرفة، لا تدخل عليه الألف واللام، هكذا ذكره بالتشديد، قال: ومن روى في حديث

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين، ص٢٥٦.

(٢) **ينظر**: معجم ما استعجم للبكري ٢/ ٣٨٤، والمنهاج شرح مسلم بن الحجاج للنووي ٨/ ٧٦، والمصباح المنير للفيومي، ص٤٠، وعمدة القاري ١٠/ ١١٣.

(٣) تصحيفات المحدّثين ١/ ٢٥٠.

(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١/ ١٦٨.

(٥) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٩.

(٦) **ينظر**: صحيح البخاري (كتاب الاستئذان)، (باب الختان بعد الكبر) ٨/ ٦٦. وصحيح مسلم (كتاب الفضائل)، (باب من فضائل إبراهيم عليه السلام) ٤/ ١٨٣٩.

(٧) **ينظر**: مشارق الأنوار للقاضي عياض ٢/ ١٧٤، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ٦/ ١٨٣.

(٨) الفائق في غريب الحديث للزمخشري ٣/ ١٦٥.

(٩) قاله ابن السكيت في إصلاح المنطق، ص١٨٣، وابن قتيبة في أدب الكاتب، ص٣٧٨، وأبو بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث ١/ ٥٦١، وغيرهم.

(١٠) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٥٦١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

إبراهيم عليه السلام (اختتن بالقدُوم) مخففًا، فإنما يعني الذي يُنجَرُ به"[1]، وحكى الجوهريّ التخفيف في (القدوم) بمعنى الآلة، وبمعنى المكان[2].

وعليه، فإن (القَدُوم) إذا أريد به الآلة فهو مخفف، وإذا أريد به الموضع ففيه التشديد والتخفيف، ويحتمل أن يراد بـ (القدوم) في الحديث: الآلة والموضع. قال النووي: "ورُوَاةُ مسلمَ متفقون على تخفيف (القَدُوم) في هذا الحديث، ووقع في روايات البخاري الخلاف في تشديده وتخفيفه... والأكثرون على التخفيف، وعلى إرادة الآلة"[3].

- **(السُّمَانِي):**

جاء في قصة بني إسرائيل في تفسير قوله عز وجل: ﴿وَأَنْزَلَنا عَلَيْكُمْ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى﴾: إنه السُّمَانَى. قال الخطابيّ: "أصحاب الحديث يولعون بتشديد الميم فيه، وإنما هو (السُّمَانَى)، خفيفٌ، اسم طائر"[4].

ولم أجد لهذا اللفظ ذكر في كتب الصحاح والسنن ولا مسند أحمد، ووجدت ابن حجر يذكره في تفسير (السلوى) ويقول: إنه "طائر يشبه (السُّمَانَى)، وقال بعضهم هو (السُّمَانَى) وهو طير سمين مثل الحمام"[5].

واللفظ عند أهل اللغة بتخفيف الميم[6]، ذكره ثعلب في باب المخفَّف[7]، وقال أبو سهل الهروي: "السُّمَانَى، مقصور مخفف الميم، على وزن (الذُّنَابَى). واختلف أهل اللغة فيها، فقال بعضهم: السُّمَانَى: طائر يشبه الفروجة في قَدْرِها، ويقال: إنه السلوى. وجمعها: سُمَانَيَاتٌ. وقال بعضهم: (السُّمَانَى) جمع، وواحدته (سُمَانَاة)، وليس بين واحده وجمعه إلا حذف الهاء وإثباتها، كما قالوا: حمامة وحمام. وقال آخرون: (السُّمَانَى) يكون واحدًا، ويكون جمعًا، تقول: هذه سُمَانى واحدة، وسُمَانَى كثيرة"[8]. وعدّ ابن السّكِيت والجوهريّ تشديد الميم (السُّمَّانَى) من أغلاط العامة[9]، ولعل من يُشدّد الميم هم العامة من أهل الحديث أيضًا.

---

(١) معجم ما استعجم للبكري ٣/ ١٠٥٣.

(٢) الصحاح (ق د م).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٥/ ١٢٢.

(٤) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٠.

(٥) فتح الباري، لابن حجر ٨/ ١٦٤.

(٦) **ينظر**: إصلاح المنطق، ١٨٣، والمخصص لابن سيده ١٥/ ١٠٩، والمصباح المنير (س م ن)، ولسان العرب (س م ن).

(٧) الفصيح، ص٣٠٦.

(٨) إسفار الفصيح، ص٧٦٤- ٧٦٥.

(٩) **ينظر**: إصلاح المنطق، ص١٨٣، والصحاح (س م ن).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **(الصناع):**

وفي حديث عثمان رضي الله عنه: (**لاَ تُكَلِّفُوا الأَمَةَ غَيْرَ الصَّنَاعِ كَسْبًا**). قال الخطّابي: "الصَنَاع -خفيفة النون-: التي تصنع بيدها، ضد الخرقاء التي لا تصنع. يقال: رجل صَنَعٌ، وامرأة صَنَاعٌ. قال الحطيئة:

هُـــمُ صَـــنَعٌ لِجَـــارِهِمُ وليســـت يَـــدُ الخَرْقَـــاءِ مِثْـــلَ يَـــدِ الصَّـــنَاعِ

ورواية العامة: غير الصنَّاع، مثقلة النون، لا وجه له"(١).

ولم أجد هذا الحديث **بهذا اللفظ** في الصحاح ولا في السنن ولا في مسند أحمد، وإنما هو في كتب الغريب واللغة(٢). ورواه الإمام مالك في الموطَّأ، والبيهقيّ في سننه بلفظ: (لاَ تُكَلِّفُوا الأَمَةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ الْكَسْبَ)(٣).

والنون مخففة عند أهل اللغة(٤)، فإنه يقال: رجلٌ صَنَعٌ، وامْرَأة صنَاعٌ، إذا كان لهما صَنْعَة يعملانها بأيديهما ويَكْسَبان بها. وفي حديثِ عمر رضي الله عنه لمّا جُرِحَ قال لابنِ عَبّاسٍ رضي الله عنهما: (انْظُرْ مَن قَتَلَني؟ فجالَ ساعةً ثمّ أتاه فقال: غُلامُ الْمُغيرَةِ بنِ شُعبَةَ. فقال: الصَّنَع؟ قال: الصَّنَع. قال: مالَه؟ وقاتَلَه اللهُ، واللهِ لقد كنتُ أَمَرْتُ به مَعْرُوفاً)(٥). فـ (الصَّنَع) للمذكر، وللمؤنَّث (صَنَاع) بفتح الصاد والنون وألف قبل الآخر، على وزن (سحاب)، قال ابن جني: "ومما يدلك على مشابهة حرف المد قبل الطرف لتاءِ التأنِيث قولهم: رجل صَنَعُ اليد، وامرأة صَنَاعُ اليد، فأغنت الألفُ قبل الطرف مُغْنَى التاء التي كانت تجبُ في (صَنَعةٍ) لو جاءت على حكم نظيرها، نحو حَسَن وحَسَنةٍ وبَطَلٍ وبَطلة"(٦). وفي إسفار الفصيح أنه يقال: (امرأةٌ صَنَاعُ اليَدِ) على وزن (فَعَال) بفتح أوله، أي: حاذقة، رفيقة بما تعمله. وجمعها: (صُنُع) بضم الصاد والنون، مثل: حَصَان، وحُصُن(٧). أما (الصنَّاع) بتشديد النون فلا معنى له.

---

(١) إصلاح غلط المحدّثين، ص ٥٥.

(٢) **ينظر**: تهذيب اللغة (ص ن ع)، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٥٦.

(٣) **ينظر**: موطأ مالك (كتاب الاستئذان)، (باب الأمر بالرفق بالمملوك) ٢/ ٩٨١، وسنن البيهقيّ (كتاب النفقات)، (باب ما جاء في النهي عن كسب الأمة) ٨/ ١٥.

(٤) **ينظر**: تهذيب اللغة (ص ن ع)، والنهاية لابن الأثير ٣/ ٥٦، وتاج العروس (ص ن ع).

(٥) أخرجه البخاريّ في صحيحه (كتاب فضائل الصحابة)، (باب مناقب عثمان) ٥/ ١٦.

(٦) الخصائص لابن جني ٢/ ١١٢.

(٧) لأبي سهل الهروي، ص٩٠٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٢. ما خففه أهل الحديث من الأسماء: وفيه:

- تخفيف بالإبدال، وذلك في:

- (الكمأة):

قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (**الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ**)، قال الخطابي: "الكَمْأَة مهموزة، والعامة يقولون (الكَمَاة) بلا همز"(١).

هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه مرةً بلفظ (الكمأة) مهموز، ومرةً بلفظ (الكماة) بلا همز(٢)، وأخرجه مسلم في صحيحه بلفظ (الكمأة) مهموز(٣). وعند أهل اللغة (كَمْأَة) مهموز، مشتق من (الكَمْء)، قال الخليل: "الكَمْأَة: نبات ينقض الأرض، فيخرج كما يخرج الفطر، وأحدها: كَمْءٌ، والجميع: الكَمْأَةُ على عكس القياس"(٤). ونصّ بعض شراح كتب السنة على ضبط بنية هذا اللفظ(٥)، فقالوا: هو بفتح الكاف وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة (كَمْأَة)، ونسبوا إلى العامة ترك الهمز فيه كما فعل الخطابيّ.

وتَرْكُ الهمز في هذا اللفظ، هو من باب تخفيف الهمزة بإبدالها ألفًا، والقياس في تخفيف مثل هذه الهمزة -المتحركة الساكن ما قبلها- أن تحذف، فتقول (كَمَة). وإبدال الهمزة ألفًا -في مثل هذا الموضع- مسموع محفوظ عن العرب، حكاه سيبويه قال: "وقالوا في الكَمْأَة والمَرْأَة: الكَمَاةُ، والمَرَاةُ. ومثله قليل"(٦). قال ابن السيد البَطَلْيَوسيّ: "لا أعلم خلافًا بين النحويين أن من العرب من يخفف (الكمأة)، فيُلقي حركة الهمزة على الميم ويحذفها، فيقول: (كَمَه). ومن العرب من يُلْقِي حركة الهمزة على الميم، ويُبقِي الهمزة ساكنة، ثم يقلبها لانفتاح ما قبلها، فيقول: (كَمَاة) على وزن (قَطَاة)، وهذا على نحو قولهم في تخفيف (رَأْس)، (راس). وكذلك كل همزة سكن ما قبلها، إذا كان ما قبلها حرفًا صحيحًا أو معتلًا أصليًا، فإلقاء حركتها على ما قبلها جائز، إذا لم يعرض عارض يمنع ذلك"(٧).

---

(١) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٤.

(٢) **ورد مهموزًا في** (كتاب التفسير)، (باب تفسير سورة البقرة) ٦/ ١٨، وفي (كتاب الطب)، (باب المنُّ شفاء للعين)، ٧/ ١٢٧، **وورد بلفظ (الكماة) بلا همز في** (كتاب التفسير)، (باب سورة الأعراف) ٦/ ٥٩.

(٣) صحيح مسلم (كتاب الأشربة)، (باب فضل الكمأة) ٣/ ١٦١٩.

(٤) العين (ك م ء). وقال (على عكس القياس)؛ لأن بناء الكلام أن يكون الواحد بتاء والجمع بطرح التاء.

(٥) **ينظر**: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٤/ ٤، وفتح الباري ١٠/ ١٦٣، وعمدة القاري ١٨/ ٨٨.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٤٥.

(٧) الاقتضاب ٢/ ١٧٣- ١٧٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

قلت: **ومن ثَم، فاللفظ بترك الهمز (كَمَاة) ليس بغلط، وإنما هو جائز من جهة التصريف، ومحكي عن العرب، وإنما يُقال يجوز الأمران**، والأَوْلَى همز (الكَمْأَة) على الأصل عند أهل العربية والمشهور عند أهل الحديث[1]؛ دفعًا للإشكال، ومنعًا للبس الذي يمكن أن يحدث بين هذا اللفظ وبين لفظ (الكُمَاة) بضم الكاف وفتح الميم غير مهموز، جمع (الكَمِيّ)، وهو الشجاع.

- **(فئام الروم):**

في الحديث: (**يُقَاتِلُكُم فِئَامُ الروم**). **قال الخطَّابيّ**: "يريد جماعات الروم، مهموز بكسر الفاء. وأصحاب الحديث يقولون (فَيَّام الروم)، مفتوحة الفاء مشددة الياء، وهو غلط، وإنما (الفِئَام) مهموز. قال الشاعر:

كـــأنَّ مَوَاضِـــع الـــرَّبَلات منهـــا فِئَـــامٌ يَنْهَضُـــونَ إلى فِئَـــام"[2]

ولم أجد الحديث بهذا اللفظ في الصحاح ولا في السنن، وإنما ورد لفظ (فِئَام) في أحاديث أُخِر أخرجها الشيخان في الصحيحين، من ذلك قوله ﷺ: (يَأْتِي زَمَانٌ يَغْزُو فِئَامٌ مِنْ النَّاسِ، فَيُقَالُ: فِيكُمْ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ ؟ فَيُقَالُ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ عَلَيْهِ)[3].

والحديث في الصحيحين بلفظ (فِئَام) بكسر الفاء وبالهمزة. وعدّ ابن السكيت ترك الهمز من أغلاط العوام[4]. وليس بغلط، إنما التخفيف وترك الهمز لُغةٌ محكية عن العرب، حكاها ابن دريد[5]. ونسب القاضي عياض لغة أخرى بفتح الفاء إلى الخليل[6]، وقال: "وهي رواية القابسي"[7]. ونقلها العينيّ أيضًا[8].

وعلى هذا، فإن الهمز وتركه لغتان جائزتان، وإن كان الهمز هو الأصل عند أهل اللغة، والمشهور عند أهل الحديث. قال النووي في شرحه على مسلم: "(فِئَام)، -بفاء مكسورة ثم همزة- أي: جماعة. وحكى

---

(١) رواه بالهمز الإمام مسلم في صحيحه ٣/ ١٦١٩، والبخاريّ في أحد المواضع ٦/ ١٨، والنسائي ٤/ ١٥٦، والترمذي، ص٤٦٧، وابن ماجة ٢/ ١١٤٢.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٣.

(٣) **ينظر**: صحيح البخاري (فضائل الصحابة)، (باب فضائل أصحاب النبي ﷺ) ٤/ ٣٦، وصحيح مسلم (كتاب الفضائل)، (باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم) ٤/ ١٩٦٢.

(٤) إصلاح المنطق، لابن السكيت، ص١٤٦.

(٥) الجمهرة (ف ي م).

(٦) ولم أجد هذه اللغة في معجم العين.

(٧) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ١٤٤.

(٨) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٤/ ١٧٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

القاضي فيه بالياء مخففة بلا همز، ولغة أخرى حكاها عن الخليل وهي (فَئَام) بفتح الفاء، والمشهور الأول"[1].

وإبدال الهمزة ياء وجه من أوجه تخفيف الهمزة عند أهل التصريف، وإن كان القياس في تخفيف مثل هذه الهمزة –المفتوحة المكسور ما قبلها– أن تجعل بين بين، إلا أن التخفيف بين بين ليس عليه كل العرب، فبعضهم يقلبها حرف مد من جنس حركة ما قبلها، يقول سيبويه : "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً"[2]. أما (فَيَّام) بفاء مفتوحة، وياء مشددة كما حكاها الخطابي فقد خطَّأها القاضي عياض أيضًا[3]، لأنه وإن كان فتح الفاء في هذا اللفظ لغة، وإبدال الهمزة ياءً وجهٌ من أوجه تخفيف الهمزة عند أهل التصريف، إلا أن التثقيل لا وجه له.

- **(موجوءين):**

في الحديث: (**ضَحَّى رَسُولُ اللهِّ – صلى الله عليه وسلم – بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ**). قال الخطَّابي: "يقولون (مُوجيَيْن)، والصواب: مَوْجُوءَيْن. من (وَجَأْتُه، أَجَأُه)، والاسم منه: (الوِجَاء)"[4].

وورد هذا الحديث في السنن ومسند الإمام أحمد بثلاثة ألفاظ:

أ. **موجوءين**: رواه ابن ماجة بهذا اللفظ في باب (أضاحي رسول الله صلى الله عليه و سلم)[5]، وهذا اللفظ هو الذي قال عنه الخطابيّ إنه الصواب. **وعند أهل اللغة**، أن (موجوء) من: وُجِئَ التَّيْسُ وَجْأً، ووِجاءً. و(الوِجَاء) بالمدّ والكسر على (فِعالٍ): نوع من الخِصاء[6].

ب. **مَوْجِيَّيْنِ: بكسر الجيم وبالياء من غير همزة**، وبهذا اللفظ رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي الدرداء[7]. ورواه البيهقيّ بهذا اللفظ في باب (الرَّجُلِ يُضَحِّى عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ)[8]. إلا أن أنه في المسند بفتح الميم (مَوْجِيَّيْنِ)، وعند البيهقيّ بضمها (مُوجِيَّيْنِ). ونصّ المُطَرِّزِيِّ على خطأ ترك الهمز في هذا اللفظ،

(١) المنهاج شرح مسلم بن الحجاج ١٦/ ٨٣– ٨٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٥٤.

(٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ١٤٤.

(٤) إصلاح غلط المحدثين، ص٤١.

(٥) سنن ابن ماجة ٢/ ١٠٤٣.

(٦) **ينظر**: تهذيب اللغة (و ج ا)، الصحاح (و ج أ)، لسان العرب (و ج أ)، وتاج العروس (و ج أ).

(٧) مسند أحمد ٣٦/ ٣٥.

(٨) السنن الكبير للبيهقيّ ١٩/ ٢٧٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

فقال: "وفي الحديث: (ضَحّى بكبشين مَوْجُوءَين). وأما (مَوْجِيَّيْنِ)، أو (مُوجَيَيْن) فخطأ"(١). وعدّ ابن السكيت ترك الهمز فيه من غلط العوام(٢).لكن ابن الأثير جعل هذا اللفظ لغةً مخففة من (موجوءين) ولم يخطّئه، قال: "ومنهم من يرويه (مَوْجِيّيْنِ) بغير همز على التخفيف، فيكون من: (وَجَيْتُه وَجْياً فهو مَوْجِيٌّ)"(٣). ونقل الأزهريّ هذه اللغة المخففة فقال: "عن سلمة عن الفراء، يقال: وَجأتَه وَجَيْته وِجاءً"(٤). وذكر ابن عباد في محيطه(٥) لفظ (مَوْجِيَّيْنِ) على أنه لغة من (موجوءين).

ج. **مُوجَأَيْنِ**: وخطَّأه ابن الأثير في النهاية، قال: "ومنهم من يرويه (مُوْجَأَين) بوزن مُكْرَمَيْن، وهو خَطَأٌ"(٦)، وتابعه في تخطئة هذا اللفظ ابن منظور والزبيدي(٧). وورد الحديث بهذا اللفظ في سنن أبي داوود في باب (مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الضَّحَايَا)(٨). ووجدته فيها بهذا الإملاء (مُوجَئَيْن) ولعله تصحيف من (مَوْجِيَّيْنِ) المخففة من (موجوءين).

وقد خطَّأ الخطابيّ لفظ (موجيْنِ) بترك الهمز، ولم يضبطه، وضبطه (حاتم الضامن) محقق إصلاح غلط المحدِّثين بضم الميم وفتح الجيم وتخفيف الياء. وظاهر كلام الخطابيّ أنه يخطِّئ إبدال الهمزة ياءً.

فأما إن قصد بالتخطئة لفظ (مَوْجِيَّيْنِ) بتشديد الياء مع فتح الميم وكسر الجيم، فهو جائز من جهة العربية؛ وذلك لأنه على التخفيف من (مَوْجُوءَين) كما قال ابن الأثير. وكذلك إذا قصد بالتخطئة لفظ (مَوْجِيَيْن) بتخفيف الياء فإنه ليس بغلط؛ لأن تخفيف المشدد أمرٌ تفعله العرب. **وأما إن قصد بالتخطئة لفظ (مُوجَيَيْن)** -بضم الميم وفتح الجيم- وياء مشدَّدة أو مخففة، فإن هذا اللفظ مخفف من لفظ (مُوجَأَينِ) على وزن (مُكْرَمين) وهو اللفظ الذي خطَّأه ابن الأثير. ولعله مصحَّف من لفظ (مَوْجِيَّيْنِ) المخفف من (موجوءين).

---

(١) المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٣٤٢.

(٢) إصلاح المنطق، ص١٥٠.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ١٥٢.

(٤) تهذيب اللغة (و ج أ).

(٥) المحيط في اللغة (و ج أ)

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ١٥٢.

(٧) **ينظر**: لسان العرب (و ج أ)، وتاج العروس (و ج أ).

(٨) سنن أبي داوود ٤/ ٤٢١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ولم تعنَ شروح الصحاح والسنن وكتب غريب الحديث كثيرًا بضبط بنية هذا اللفظ، إلا ما كان من ابن الأثير في النهاية في قوله الذي سبقت الإشارة إليه، ونقل ابن حجر في فتح الباري ضبط الخطابيّ لهذا اللفظ فقال: " قال الخطابي: الموجوء -يعني بضم الجيم وبالهمز- منزوع الأنثيين، والوجاء: الخصاء"(١).

وخلاصة القول في هذا اللفظ: أن أصله (موجوءين)، وتَرْك الهمز لغة مخففة نقلها الأزهريّ عن الفراء، وأن الميمَ مفتوحةٌ، وأن الجيمَ مضمومةٌ مع الهمز، ومكسورةٌ مع تَرْك الهمز. وأما ما عداه من ضبط حركة الميم والجيم فإنه يحمل على التصحيف.

- **(أدوأ من البخل):**

في الحديث قول النبي ﷺ: (**وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَأ مِنَ الْبُخْلِ**).

قال الخطابي: "(أدوى من البخل)، هكذا يرويه أصحاب الحديث، لا يهمزونه. والصواب أن يُهمز (أدوأ)؛ لأن الداء أصله من تأليف (دال وواو وهمزة). يقال: دَاءٌ، وفي الجمع: أَدْوَاءٌ، والفعل منه: (دَاءَ، يَدَاءُ، دَوْأً)، وتقديره: (نَامَ، يَنَامُ، نَوْمًا). و(دَوَّأَه المرض) مثل (نَوَّمَه). أنشدنا أبو عمر قال: أنشدنا ثعلب، عن ابن الأعرابي لرجل عَقَّه ابناه:

وكنتُ أُرَجِّي بَعْدَ عُثْمانَ جابِراً ... فَدَوَّأَ بالعَيْنَيْنِ والوجهِ جابِرُ

ويقال: دَوِيَ الرجل، يَدْوَى، دَوًى، إذا كان به مرض باطن. فأما الداء -ممدود مهموز- فاسم جامع لكل مرضٍ ظاهرٍ وباطنٍ. قال عيسى بن عمر: سمعت رجلًا يقول: بَرِئْتُ إليك من كل دَاءٍ تَدَاؤه الإبل"(٢).

هذا الحديث أخرجه البخاريّ في الأدب المفرد بلفظ (أدوى) بلا همز، وأخرجه في الصحيح بلفظ: (أدوأ من البخل) مهموزًا(٣). وهذا البيت الذي استشهد به الخطّابي رواه الأزهريّ(٤) (فَلَوَّأَ بالعَيْنَيْنِ والوجهِ جابِرُ) باللام لا بالدال في (لَوَّأ)(٥). **وصوَّب ابن الأثير** الهمز، إلا أن يُجْعل (أدوأ) من باب (دَوِيَ يَدْوَى دَوًى فهو دَوٍ)، إذا هَلَك بمرض باطن(٦). **أما الزمخشريّ** فلم يصوِّب أحد اللفظين، وإنما فرَّق بينهما فقال: "دَوَأَ دَاء

(١) فتح الباري ١٠/ ١٠.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٦١.

(٣) **ينظر**: الأدب المفرد، ص٨٣، (باب البخل). وصحيح البخاري (كتاب المغازي)، (باب قِصَّةُ عُمَانَ وَالْبَحْرَيْنِ) ٥/ ١٧٢.

(٤) تهذيب اللغة (ل و ى).

(٥) حكى ابن منظور في لفظ (لوَّأ) نفسه لغة ترك الهمز، قال: "لَوَّأ: أي شَوَّه. ويقال: هذه والله الشَوْهَة واللَّوْأَة. ويقال: اللَّوَّة، بغير همز". **لسان العرب (ل و أ)**.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ١٤٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الرجل، يدَاءُ داءً، فهو داءٌ، والمرأة داءةٌ، وتقديرهما: فَعِل وفَعِلة. وفي كلام بعض الأعراب: كَحَلَني بما تُكحل به العيون الدّاءة؛ فهو نظير شَاء في أن عينه حرف عّلِة ولامُه همزة أصلية غير منقلبة. وأما دَوِيَ يَدْوَى دَوًى فهو دوٍ فتركيبٌ برأسه. وليس لقائل أن يقول: إن (دَاءٌ) من (دَوَى)، قلبت واوُه ألفًا، وياؤه همزةً، وجمع بين إعْلالِيْن"[1].

والرواية عند أهل الحديث ثابتة بالهمز وبترك الهمز، رواها البخاريّ باللفظين، وصرَّح بهذا العينيّ في شرحه لصحيح البخاري، قال: "(أدوأ)، ضبطه الدمياطي بخطه بالهمزة، وقال ابن التين إنه غير مهموز"[2]. وذهب القاضي عياض والنووي إلى أن الصواب فيه هو الهمز[3]. **قلت**: ورواية المحدّثين (أدوى) يمكن أن تُجْعل من باب (دَوِيَ يَدْوَى دَوًى فهو دَوٍ)، إذا هَلَك بمرض باطن؛ ذلك أن المعنيين لا يتعارضان، فكلا اللفظين يستعمل للدلالة على مرض. والهمز أصحّ، وأشهر. ويمكن القول بأن (أدوى) هي (أدوأ) مخففة، على مذهب من يقلب الهمزة المتحركة المسبوقة بفتحة ألفًا خالصة، وإن كان القياس فيها أن تجعل بين بين[4].

- **تخفيف بالإدغام، وذلك في:**

- **(الحوأب):**

في الحديث أنه ﷺ قال لنسائه: (**أَيَّتُكُنَّ تَنْبَحُ عليَهَا كِلاَبُ الْحَوْأَبِ؟**)[5]. **قال الخطَّابيّ**: "يقولون (الحُوَّب) مضمومة الحاء مثقلة الواو، وإنما هو (الحَوْأَب) مفتوحة الحاء مهموزة: اسم بعض المياه. أنشدني الغنوي قال: أنشدني ثعلب:

مَـــا هِـــيَ إلاَّ شَرْبَـــةٌ بِـــالْحَوْأَبِ فَصَـــعِّدِي مِـــنْ بَعْـــدِهَا أَوْ صَـــوِّبِي

و (الحوأب): الوادي الواسع. قال بعض رجاز الهذليين يصف حافر فرس:

يَلْـــتَهِم الأَرضَ بَـــوأْبٍ حَـــوْأَبِ كالقُمْعُـــلِ المُنْكَـــبِّ فـــوقَ الأَتْلَـــبِ

---

(١) الفائق ١/ ٤٤٤.

(٢) عمدة القاري ١٨/ ٢٩.

(٣) **ينظر**: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض ١/ ٢٦٤، وفتح الباري، لابن حجر ٦/ ٢٤٢.

(٤) شرح الشافية، للرضي ٣/ ٣٤.

(٥) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عائشة رضي الله عنها، وابن حِبّان في صحيحه بلفظ (الحوأب) مهموز. **ينظر**: مسند أحمد ٤١/ ١٩٧، وصحيح ابن حِبَّان (كتاب التاريخ)، (باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن) ١٥/ ١٢٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الوأب: الخفيف. والقمعل: القدح الضخم بلغة هذيل"[1].

و(الحوأب) في اللغة مهموز، كَكَوْكَبٍ، وهو: ماءٌ مِن مِياهِ العرب على طريق البصرة، نزلته عائشةُ رضي اللهّ عنها لمَّا جاءَت إلى البَصرة في وَقْعة الجَمل[2]. وضبط ابن حجر في شرحه لصحيح البخاريّ بنية هذا اللفظ فقال: "(الحوأب): بفتح الحاء المهملة، وسكون الواو، بعدها همزة، ثم موحدة"[3]. وعدّ ابن السكيت[4] ضم الحاء، وإبدال الواو من الهمزة ثم إدغامها في الواو التي قبلها (حُوَّب) من أغلاط العوام.

أما الإبدال والإدغام فليسا بغلط من جهة اللغة والتصريف -وإن كانت الرواية على خِلافهما-، وإنما (الحَوَّب) لغة منقولة عن العرب، حكاها سيبويه في كتابه، وقال إن القياس في تخفيف همزة (الحَوْأَب) أن تُنقَل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تُحذف الهمزة فيُقال: (الحَوَب). ومن العرب مَن يقلب الهمزة حرف علة من جنس حركة ما قبله، ويدغمه فيه، فيقول فيه: (حَوَّب)[5]. **وأما ضم الحاء فلعله تصحيفٌ**.

- **(قيئه):**

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (**الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ**)[6]. **قال الخطّابيّ**: "هو مهموز، والعامة تثقله ولا تهمزه"[7]. وهذا الحديث أخرجه البخاريّ ومسلم بلفظ (قيئه) بالهمز، وجاء هذا الحديث بألفاظ أخرى في الصحيحين والسنن، واللفظ فيها (قيئه) بالهمز[8]. قال ابن فارس: "(قيأ) القاف والياء والهمزة كلمةٌ واحدة. قاءَ يَقيء قَيْئاً، إذا أخرج ما بداخله"[9].

وإنما خفف الرواة الهمزة، فأبدلوها ياءً وأدغموها في الياء التي قبلها، كما فعلوا في (الحَوْأَب). وهذا

---

(١) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٣.

(٢) **ينظر**: العين (ح و ب)، وتهذيب اللغة (ح و أ ب)، والمحيط في اللغة (ح و ب)، والصحاح (ح و ب)، واللسان (ح أ ب).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١٣/ ٥٥.

(٤) إصلاح المنطق، ص١٤٦.

(٥) **ينظر**: كتاب سيبويه ٣/ ٥٥٦، وشرح الشافية، للرضي ٣/ ٢٨.

(٦)هذا الحديث أخرجه البخاريّ ومسلم بلفظ (قيئه) بالهمز. **ينظر**: **صحيح البخاريّ** (كتاب الهبة وفضلها)، (باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته) ٣/ ١٦٤، **وصحيح مسلم** (كتاب الهبات)، (باب تحريم الرجوع في الصدقة) ٣/ ١٢٤٠- ١٢٤١.

(٧) إصلاح غلط المحدثين، ص٣٢.

(٨) **ينظر**: السنن الكبرى للنسائي (كتاب الهبة)، (رجوع الوالد فيما يعطي ولده) ٤/ ١٢١- ١٢٥، وسنن الترمذي (كتاب الولاء والهبة)، (باب ماجاء في كراهية الرجوع في الهبة)، ص٤٨١، وسنن أبي داوود (باب الرجوع في الهبة) ٥/ ٣٩٧- ٣٩٩. وسنن ابن ماجة (كتاب الهبات)، (باب الرجوع في الهبة) ٢/ ٧٩٧- ٧٩٨.

(٩) مقاييس اللغة (ق ي أ).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

النوع من تخفيف الهمزة جائز عند العرب وإن كان على خلاف القياس، قالوا: من أحوال تخفيف الهمزة أن تتحرك بعد ساكن يمكن تحريكه، كأن يكون من أصل الكلمة، فالقياس في تخفيفه نقل حركة الهمزة بعد حذفها إلى ذلك الساكن، فيقال في نحو(سَوأَة): (سوَة)، و(كَمْأَة): (كَمَة)، وبعض العرب يقلب الهمزة حرف علة من جنس حركة ما قبله، ويدغمه فيه، فيقول فيما سبق:(سوَّة). وعلي هذا فإنه يقال في تخفيف همزة (قَيْء): (قَي) بالتخفيف، و(قيّ) بالتشديد(١). ولم تتعرض كتب شروح السنة إلى ضبط بنية هذا اللفظ؛ لأمن اللبس في المعنى، فاللفظ واحد، والمعنى واحد، وإبدال الهمزة وإدغامها مما تفعله العرب.

يتبين مما سبق، أن مجمل ما ذكره الخطابيّ في تخفيف الهمزة بالإبدال والإدغام (في الأسماء والأفعال) ليس من الغلط المحض، وأكثره له وجهٌ جائز في العربية، وإنما اتكأ الخطّابيّ على المعنى في تخطئته وتصويبه لرواية المحدّثين، فليس بالضرورة أن يكون ما قاله الرواة خطأً من ناحية اللغة والتصريف، وليس تحقيق الهمز فيها مطلبًا لغويا أو صرفيًا بالضرورة، بل في الأمر سعة من هذه الناحية، وإنما هو مطلب يستدعيه المعنى ودفع الإشكال فيه؛ لأجل ذلك قال الخطّابيّ في تصديره لهذه الألفاظ: (ما سبيله أن يُهمَزَ -لدفع الإشكال- وعامة الرواة يتركون همزه).

٣. الحذف والزيادة، وفيه:

- **الحذف في (ألآء).**

في حديث أبي هريرة رضي اللهّ عنه أنه قال: (يُوشِك أَنْ يجيء من قِبَل المَشْرق قوم عِراضُ الوجوه، فُطْس الأُنُف، صِغار الأعين، حتى يُلْحِقوا الزَرْع بالزرع، والضَرْع بالضَرْع، **والراوية يومئذ يُسْتَقَى عليها أَحبُّ إِليَّ من لاءٍ وشَاء**)(٢). قال الخطابي: "(من لاءٍ وشاء)، هكذا يرويه المحدثون، وإنما هو من (أَلْآء)، تقديره: (أَلْعَاء)، وهي الثيران، واحدها (لَأَى)، مثل: قفا وأقفاء"(٣).

وقد سبق ابنُ قتيبة (ت٢٧٦هـ) الخطّابيّ (ت٣٨٨هـ) إلى تخطئة المحدّثين في روايتهم لهذا اللفظ، فقال

(١) **ينظر**: كتاب سيبويه ٣/ ٥٤٨، ٥٥٦. وشرح الشافية، للرضي ٣/ ٢٨.

(٢) لم أقف على هذا الحديث في الصحاح ولا في السنن ولا في مسند أحمد ولا في سنن البيهقيّ ولا في صحيح ابن حبَّان ولا في جامع المسانيد. وإنما وجدته في كتب الغريب واللغة، **ينظر**: غريب الحديث لابن قتيبة ٢/ ٢٨٩، والنهاية ٤/ ٢٢١، والفائق ٣/ ١٢٨، ولسان العرب (ل أ ى)، وتاج العروس (ل أ ى).

(٣) إصلاح غلط المحدّثين، ص٧٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

في غريبه: "هكذا يرويه المُحَدِّث: (لاء) مثل ماء، وهو غَلَط من بعض نَقَلَةَ الحديث. وانَّما هو: ألْآء"(١). وتبعه في هذه التخطئة الزمخشري وابن الأثير(٢). وأصحاب المعاجم اللغوية(٣)على ما قاله ابن قتيبة والخطَّابيّ من أن: جمع (لأَى) ألآء على وزن (أَلْعَاء)، كـ(جبل وأجبال).

لكن السهيْليّ خرَّج رواية (لاء) بلا همز تخريجًا وجيهًا، وردَّ على ابن قتيبة تخطئته هذا اللفظ، فقال: "وفي الحديث من قول أبي هريرة: (والراوية يومئذ يُسْتَقَى عليها أَحبُّ إِليَّ من شاءٍ ولاءٍ)، فاللاء ههنا جمع اللائي، وهو الثور، مثل الباقر والجامل. وتوهَّم ابن قتيبة أن قوله (لاء) مثل (ماء)، فخطَّأَ الرواية، وقال: إنما هو (ألآء)، مثل ألعاع، جمع (لأًى)، وليس الصواب إلا ما تقدم وأنه (لاء) مثل (جاء)"(٤).

ويظهر مما سبق أن (لاء) عند السهيليَّ (جمعٌ) على وزن (فاعل)، أصله (لائي)، كـ (جَامِل) في جمع (الجمل)، وهذا نوعٌ من الجمع قالته العرب(٥). ويبدو أن ابن قتيبة نظر إليها باعتبارها اسمًا مفردًا على وزن (فَعَل)، فقال إنها (مثل: ماء)؛ ولذلك خطَّأها.

وقد أشكل عليّ فهم معنى قول السهيليّ إن (لاءٍ) مثل (جاءٍ)، فسألت أستاذي، فقال: "المقصود أنها تُنطَق مثلها بفتح اللام بعد ألف فهمزة، فـ (لَاءٍ) مثل (جَاءٍ) منونة صورة، فهي اسم منقوص حذف ياؤه، وهي اسم جمع على وزن فاعل. وهناك من يرى أن (جائي) على وزن (فالع). بتقديم لام الاسم. وقد يكون مراد السيهلي الإشارة إلى هذا القلب المكانيّ. والله أعلم"(٦).

---

(١) غريب الحديث، لابن قتيبة ٢/ ٢٨٩.

(٢) **ينظر**: الفائق ٣/ ١٢٨، والنهاية ٢٢١.

(٣) **ينظر**: تهذيب اللغة (أ ل ى)، والصحاح (ل أ ى)، والمخصص ٨/ ٣٨، ولسان العرب (ل أ ى).

(٤) الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية، للسهيلي ١/ ٥٥.

(٥) **قال الأزهريّ في التهذيب (س م ر)**: "جاءت حروف على لفظ (فاعِلٍ) وهي جمع عن العرب: فمنها الجامل والسامر والباقر والحاضر، والجامل: للإبل ويكون فيها الذكور والإناث، والسَّامِرُ: الجماعة من الحيّ يَسْمُرُونَ ليلاً، والحاضِر: الحيّ النزول على الماء، والباقر: البقر فيها الفُحُولُ والإناث"، **وذكر ابن منظور** أن من هذا الباب أيضًا: الكالب، والعاسُّ، والجانُّ، قال: وهي اسم للجمع. **ينظر**: اللسان (ج م ل)، (ع س س)، (ج ن ن).

(٦) هذا كان جواب مشرفي، د/ سعد الغامدي.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **الحذف في قصر الممدود:**

- **(عاشوراء).**

قوله ﷺ: (**صِيَامُ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةُ سَنَةٍ**)(١). **قال الخطابيّ**: "(عاشوراء) ممدود، والعامة تقصره. ويقال ليس في الكلام (فَاعُولاء) –ممدود– إلا عاشوراء، هكذا قال بعض البصريين. وهو اسم إسلامي لم يعرف في الجاهلية"(٢).

وجاء هذا اللفظ على اختلاف الأحاديث التي ورد فيها (عاشوراء) ممدودًا. وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن بهذا اللفظ في (كتاب الصيام)، (باب صوم يوم عاشوراء)(٣). وجمهور أهل اللغة على أن (عاشوراء) ممدود(٤)، ووزن (فاعولاء) عندهم واحد من أبنية الممدود(٥)، وقد جاءت أحرف قليلة على هذا الوزن غير (عاشوراء)، كالضّارُورَاءُ: من الضَّرّاءُ، والسّارُورَاءُ: من السَّرّاءُ، والدَّالُولاءُ: من الدَّلاَلُ، وقد أُلْحِقَ به تاسُوعاءُ. فهذه الأَلْفَاظ يُسْتَدْرَك بها على من قال إنه ليس لهم (فاعُولاءُ) غير (عاشُوراءَ)(٦).

وذهب صاحب (تثقيف اللسان)، إلى أن (عاشورا) بالقصر لغة محكيةٌ عن أبي عمرو الشيبانيّ، لكنه –بالرغم من ذلك– اختار المدَّ وخطَّأ رواية أهل الحديث فقال: "الصواب عاشوراء بالمد. وحُكِيَ عن أبي عمرو الشيبانيّ (عاشورا) بالقصر. ورُوِي عن أبي عمران رحمه الله أنه قال: ذكر سيبويه فيه بالمد والهمز، وأهل الحديث لم يضبطوه وتركوه على القصر وترك الهمز"(٧). وعلى هذا، فالقصر في (عاشورا) ليس بغلط، وإن كان على خلاف المشهور في الرواية، وهو لغة محكيّة عن أبي عمرو الشيبانيّ، وقَصْرُ الممدود وجه جائز عند أهل التصريف.

(١) أخرجه الترمذي في سننه (كتاب الصوم)، (باب ماجاء في الحث على صوم يوم عاشوراء)، ص١٨٦.

(٢) إصلاح غلط المحدّثين، ص٤٤.

(٣) **ينظر على سبيل المثال**: (كتاب الصيام)، (باب صوم يوم عاشوراء) في صحيح البخاري ٣/ ٤٣، وصحيح مسلم ٢/ ٧٩٢، والسنن الكبرى للنسائي ٢/ ١٥٦، وسنن أبي داوود ٤/ ١٠٤، وسنن ابن ماجة ١/ ٥٥٢.

(٤) **ينظر**: جمهرة اللغة لابن دريد (ع ش ر)، وتهذيب الغة (ع ش ر)، والصحاح (ع ش ر)، ولسان العرب (ع ش ر).

(٥) **ينظر**: المقصور والممدود، للقالي، ص٤٨٨. وابن سيده في المخصص ١٥/ ٩٩.

(٦) **ينظر**: تاج العروس (ع ش ر).

(٧) ابن مكي الصقلي النحوي، ص٢٠٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **(حراء)، و (قُبَاء).**

مما يمد وهم يقصرونه، ما رُوِيَ عنه ﷺ، أنه كَانَ جَالِسًا عَلَى حِرَاء[1]، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فَتَحَرَّكَ الْجَبَلُ، **فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (اثْبُتْ حِرَاءُ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلاَّ نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أَوْ شَهِيدٌ)**[2]. قال الخطابي: "سمعت أبا عمر -الزاهد- يقول: أصحاب الحديث يخطئون في هذا الاسم وهو ثلاثة أحرف في ثلاثة مواضع: يفتحون الحاء وهي مكسورة، ويكسرون الراء وهي مفتوحة، ويقصرون الألف، وهو ممدود. قال: وإنما هو حراء (ممدود)، قال الشاعر:

بثَــوْرٍ ومَــن أرســى ثَبــيراً مَكانَــه ... وراقٍ لــــبِرٍّ في حِـــــرَاء ونـــــازلِ

وكذلك (قُبَاء)، لمسجد رسول الله ﷺ، ممدود"[3].

وحكاهما سيبويه (حِرَاء، وقباء) بالمدّ[4]، وعدَّ الحريريّ فتح الحاء وكسر الراء وقصر الألف وإمالتها من أوهام الخواص[5]. وقد ضبط بعض أهل الحديث اللفظ بكسر أوله والمدّ (حِرَاء)، قالوا[6]: هو الصحيح رواية، وهو الأفصح، وإن كان حُكِي فيه غير ذلك جوازًا لا رواية. قال ابن حجر: "وحُكِيَ تثليث أوله مع المد والقصر، وكسر الراء، والصرف وعدمه، فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحرفه. ونظيره (قُبَاء)، لكن الخطابي جزم بأن فتح أوله لحن، وكذا ضمه، وكذا قصر الألف، وكسر الراء، وزاد التميمي: ترك الصرف. وقال الكرماني: إن كان الذي كسر الراء أراد الإمالة فهو سائغ"[7].

وليس ذلك بسائغ عند أهل العربية، قال الزمخشريّ: "يقصرون الألف ويميلونها ولا يسوغ فيها

---

(١) في روايات أُخَر أنه ﷺ (صعد أُحُدًا) وهو الجبل المعروف بالمدينة. ويبدو أنهما حادثتان متفرقتان، أما حادثة (أُحُد) فلم يكن إلا النبي ﷺ، وأبو بكر وعمر وعثمان ﷺ، وأما حادثة (حراء) فالأربعة وجماعة معهم وردت أسماؤهم في بعض الطرق صحيحة الأسانيد -كما قال ابن حجر-؛ مما يؤيّد تعدد القصة فيه. **ينظر: فتح الباري ٧/ ٣٨.**

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (كتاب المناقب)، (فضل أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ) ٥/ ٤٧، والترمذي في سننه (كتاب المناقب)، (باب مناقب أبي حفص عمر ﷺ)، ص٨٣٧. وأبو داوود في سننه (كتاب السنة)، (باب في الخلفاء) ٧/ ٤٥، وابن ماجة في سننه (المقدمة)، (باب في فضائل أصحاب النبي) ١/ ٤٨.

(٣) إصلاح غلط المحدّثين، ص٤٥.

(٤) **ينظر**: الكتاب ٣/ ٢٤٤- ٢٤٦.

(٥) درة الغواص في أوهام الخواص، ص١١٧.

(٦) **ينظر**: إكمال المعلم ٧/ ٤٣٠، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١/ ١٩٨، وفتح الباري ١/ ٢٣. وعمدة القاري ١/ ٤٨- ٤٩.

(٧) فتح الباري ١٢/ ٣٥٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الإمالة؛ لأن الراء سبقت الألف مفتوحة وهي حرف مكرر، فقامت مقام الحرف المستعلي، ومثل (رافع، وراشد) لا يُمال"[1]. والزمخشريّ بقوله إن (حرى) لا تسوغ فيها الإمالة، يشير إلى أن الراء هنا سبقت الألف، وإذا سبقت الراء الألف تعيَّن فيها الفتح، وإذا كانت الراء مفتوحة، أو مضمومة، لم تُمَل[2].

وقد ضعَّف القاضي عياض رواية القصر، قال: "وقع في رواية السمرقنديّ مقصوراً وليس بشيء"[3]، وقال في موضع آخر: "وقال بعضهم فيه: (حَرى) بالقَصرِ وفتح الحاء، وكذا ضبطه الأُصَيْلِيّ في كتاب البخاري بخطه بالوجهين، والأول أعرفُ وهو الصحيح"[4]. وخطَّأ القرطبي رواية القصر أيضًا[5].

والقول بأن قصر الألف الممدودة غلطٌ قَوْلٌ ليس بدقيق؛ فإن قصر الممدود أمرٌ تفعله العرب كثيرًا في الشعر، وقد جاء في القراءات القرآنية، وعليه أجازه أبو حيان في غير الشعر على وجه القلة[6]. وقد صرّح الصبان في حاشيته بجواز القصر في (حراء، وقباء)، فقال عند كلامه عن النسب في الاسم الممدود المؤنث الذي همزته لام الكلمة: "حِرَاء: فِعَال بالكسر، وقُبَاء: فُعَال بالضم. وفي كل من (حِرَاء) و(قُبَاء) المد والقصر، والتذكير باعتبار المكان فيصرف، والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف"[7]. وظاهر كلام الخطابيّ أنه لا يخطّئ القصر وحده، وإنما يخطّئه إذا فتحت معه الحاء وكسرت الراء –ولا يكون ذلك إلا في الإمالة–. ومن ثم فإن القصر، وإن كان مخالفًا للرواية -كما أشار إلى ذلك القاضي عياض- إلا أنه ليس بغلط من جهة العربية، والمدُّ أكثر وأفصح. أما ما خطَّأه الخطابي من فتح الحاء وكسر الراء مع القصر، فلم أجد له وجهًا عند أهل العربية.

(١) الفائق في غريب الحديث ١/ ٢٧٢.

(٢) أسرار العربية، للأنباري ٤٠٩- ٤١٠.

(٣) إكمال المعْلِم شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض ١/ ٤٨٠.

(٤) إكمال المعْلِم ٧/ ٤٣٠.

(٥) في كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٦/ ٢٩٠.

(٦) وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧]، فقد قرأ البزي عن ابن كثير بخلاف عنه: (شركاي) مقصوراً وفتح الياء هنا خاصة، قال أبو حيان: "وذكروا أنه من ضرورة الشعر ، ولا ينبغي ذلك لثبوته في هذه القراءة ، فيجوز قليلاً في الكلام". **ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٧١.**

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ٢٦٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **(هاء وهاء):**

جاء في الحديث (**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلاَّ هَاء وَهَاء**)، قال الخطابي: "هاء وهاء ممدودان، والعامة ترويه بالقصر. ومعنى (هاء): خذ. يقال للرجل: هاء، وللمرأة: هائي، وللاثنين من الرجال والنساء: هاؤما، وللرجال، هاؤم، وللنساء: هاؤن. وهذا يستعمل في الأمر ولا يستعمل في النهي، فإذا قلت: (هاك)، قصرت، وإذا حذفت الكاف مددت، فكانت المدة بدلًا من كاف المخاطبة"(١).

هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن(٢) بالمد (هاء وهاء). ورواه البيهقيّ في السنن الكبرى (ها) بالقصر(٣). وعدَّ الحريري القصر لحنًا، يقول في درة الغواص: "يقولون لمن يُنَاوَلُ الشيء (ها) بقصر الألف، فيلحنون فيه؛ لأن ألفه ممدودة، كما جاء في الحديث: (الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلاَّ هَاء وَهَاء). ولا تقصر هذه الألف إلا إذا اتصلت بها كاف الخطاب، فيقال: (هاك)... وعند النحويين أن المدة في قولك (هاء) جُعِلَت بدلًا من كاف الخطاب؛ لأن أصل وضعها أن تقترن كاف الخطاب بها"(٤).

ورواية المد هي الرواية المشهورة عند أهل الحديث، وذكر سيبويه في (هاء) –المدّ والهمز–(٥)، وكذا ضبطه الزمخشري ولم يذكر فيه لغة القصر(٦). إلا أن **القصْر ليس بغلط**، فقد ذكر جماعة من أهل اللغة عدة لغات لهذا اللفظ، ونقلها عنهم شُرَّاح كتب الحديث(٧)، وهذه اللغات هي:

- **(هاء)** ممدودة مهموزة، وفيها لغتان، **إحداهما**: أنها تُقال للمذكر والمؤنث، والواحد والاثنين والجمع، بلفظ واحد (هاء) من غير زيادة. **وثانيهما**: أنها تلحق بها العلامات المفرّقة، فتقول للمذكر: هاءَ، وللمؤنث: هائي، وللاثنين: هاءا، وللجمع: هاؤوا. قال ابن جني: "وتقول للاثنين:

---

(١) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٥

(٢) **ينظر**: صحيح البخاري (كتاب البيوع)، (باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة) ٣/ ٦٨، وصحيح مسلم (كتابالمساقاة)، (الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا) ٣/ ١٢١٠، والسنن الكبرى للنسائي (كتاب البيوع)، (باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً) ٤/ ٢٥. وسنن الترمذي (كتاب البيوع)، (باب ماجاء في الصرف)، ص٢٩٦، وسنن أبي داوود (كتاب البيوع)، (باب في الصرف) ٥/ ٢٣٦، وسنن ابن ماجة (كتاب التجارات)، (باب الصرف) ٢/ ٧٥٧.

(٣) السنن الكبرى للبيهقيّ (كتاب البيوع)، (باب الأجناس التي ورد النص بجريان الربا فيها) ٥/ ٤٥٣.

(٤) درة الغواص، للحريري، ص١١٧.

(٥) الكتاب ١/ ٢٤٤.

(٦) الفائق ٤/ ٨٧.

(٧) **ينظر**: سر صناعة الإعراب، لابن جني ١/ ٣١٩– ٣٢٠، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٢/ ٩٠، وإكمال المعْلِم بفوائد مسلم للقاضي عياض ٥/ ٢٦٢– ٢٦٣، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ١/ ٢٠٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

(هاؤما)، وللنساء: (هاؤن)، لجمع الذكور (هاؤم)، كما يقال: هاكَ، وهاكِ، وهاكُما، وهاكُم، وهاكُنّ"[1]. وعليه قوله تعالى: ﴿**هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ**﴾ [الحاقة: ١٩].

- **(هأ)، بالقصر والهمزة الساكنة**، فتقول: (هأ)، كما تقول: خَفْ. وفيها اللغتان المتقدمتان.
- **الثالثة: (هاءِ)** بالمد وكسر الهمزة. وهي للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد، غير أنهم زادوا ياءً مع المؤنث، فقالوا: (هائي).
- **وحكيت لغة رابعة**: وهي أن تترك الهمزة مفتوحة على كل حال، وتلحقها كافًا مفتوحة للمذكر، ومكسورة للمؤنث، فتقول: هاءَكَ وهاءَكُما وهاءَكُم، وهاءَكِ وهاءَكُما وهاءَكُنّ.
- **الخامسة: (ها)، بالقصر وترك الهمز**، عدّها ابن جني[2] واحدة من اللغات الجائزة في هذا اللفظ، وهي عنده بمنزلة أسماء الأفعال، كـ (صَهْ، ومَهْ، ورُوَيْد، وإِيهِ) وما أشبه ذلك مما يصلح للواحد والواحدة فما فوقهما.

وعلى هذا، فإن رواية المحدثين تصح على لغتين من هذه اللغات الخمس، على لغة القصر، أو على اللغة الثانية بعد تسهيل الهمزة، كما أشار إلى ذلك القاضي عياض، وقال إن ذلك يصحح رواية المحدّثين[3].

وبالرغم من أن الخطَّابي لم يصرِّح بتخطئة من يقول (ها) بالقصر، إلا أنه نسب القصر في هذا اللفظ إلى العوام، وفهِم النووي من هذا أنه يخطِّئ القصر فقال: " وأكثر أهل اللغة ينكرون (ها) بالقصر، وغلَّط الخطابيُّ وغيرُه المحدِّثينَ في رواية القصر وقال: إن الصواب المد والفتح، وليست رواية القصر بغلط بل هي صحيحة وإن كانت قليلة"[4].

- (القَصْوَاء).

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ -رضي الله عنهما- قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ يَخْطُبُ). قال الخطابي: "(القَصْوَاء) مفتوحة القاف، ممدودة الألف: وهي المقطوعة طرف الأذن. يقال: قَصَوْتُ البعير فهو مَقْصُوٌّ. ويقال: ناقة قصواء، ولا يقال جمل أقصى. وأكثر أصحاب الحديث يقولون

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ٣١٩.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٠.

(٣) إكمال المعْلِم بفوائد مسلم للقاضي عياض ٥/ ٢٦٢- ٢٦٣.

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١١/ ١٢-١٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

(القُصْوَى) وهو خطأ فاحش. إنما القصوى (نعت) تأنيث الأقصى، كالسفلى في نعت تأنيث الأسفل"[1].

هذا الحديث أخرجه الترمذيّ في سننه بلفظ (القصواء) [2]، ومجمل المواضع التي ورد فيها لفظ (القصواء) في الصحاح والسنن ورد ممدودًا مهموزًا. وأورد ابن دقيق العيد في كتابه (الإلمام بأحاديث الأحكام) أحاديث فيها لفظ (القصوى) بالقصر[3]. و(قصواء)[4] عند أهل اللغة ممدود؛ وهو من قَصَوت البعير قَصْواً وقُصُوًّا: إذا قطعت أذنيه، فهو مَقْصُوّ، والناقة قَصْوَاء[5]. "ويقال بعير أَقْصَى ومُقَصَّى ومَقْصُوّ. وناقة قَصْوَاء، ومُقَصَّاة، ومَقْصُوّة"[6].

ولفظ (قصواء) من (فَعْلاء) المختلف في أَفْعَلها، فقد أنكر بعضهم أن يقال للذكر (أقصى)[7]، قالوا: إنما يقال للجمل مقصوٌ ومُقَصّى. واختلفوا في أي اللفظين جاء على خلاف القياس، أهو (مقْصُوّ) للجمل وقياسه (أقصى)، أم (قصواء) للناقة، وقياسها (مقصوّة)؟

وعدّ الخليل (مقصو) على خلاف القياس، قال: "ناقة قَصْواءُ، وبعير مَقْصُوٌّ، والقياس أَقْصَى، ولم يقولوا"[8]. وعلى هذا فهو يجعله من باب أفعل فعلاء، وتابعه أبو عبيد في غريب الحديث، وابن دريد في الجمهرة، والأزهريّ في التهذيب، والجوهري في الصحاح[9]. أما ابن القطاع فقال: إن (القصواء) على خلاف القياس[10]، وعلى هذا فسّر ابن بري قولهم (تركوا فيها القياس) بأن ذلك في (القَصْواء)، وكان القياس فيها (مَقْصُوَّة)[11].

والحاصل أن (فعلاء) الذي مذكّره (أفعل) قياسًا إنما يكون من باب (فَرِح يفرَح)، والفعل (قصا) ليس

---

(١) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٦.

(٢) سنن الترمذيّ، (كتاب المناقب)، (باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ)، ص٨٥٥.

(٣) الإلمام بأحاديث الأحكام، (كتاب الحج)، (باب صفة الحج) ١/ ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤.

(٤) وكانت ناقة النبي ﷺ تسمَّى (القَصْواء) فزعم قومٌ أنه اسمٌ لها ولم تكن قصواء، وقال قوم: بل كانت قَصواء، قال الداوودي: سميت بذلك لأنها كانت لا تكاد أن تسبق، فقيل لها القصواء لأنها بلغت من السبق أقصاه. **ينظر: فتح الباري ٥/ ٣٣٥.**

(٥) **ينظر:** كتاب الأفعال، لابن القطاع ٣/ ٥٥.

(٦) لسان العرب (ق ص و).

(٧) منهم: ابن السكّيت والجوهري وابن فارس إلى ما قاله الخطابي من منع (جمل أقصى). **ينظر:** إصلاح المنطق، ص٢٤١، والصحاح (ق ص و)، ومقاييس اللغة (ق ص و).

(٨) العين (ق ص و).

(٩) **ينظر:** غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٤٣٧، والجمهرة لابن دريد (ق ص و)، والتهذيب (ق ص ا)، والصحاح (ق ص ا).

(١٠) الأفعال، لابن القطاع ٣/ ٥٥.

(١١) **ينظر:** لسان العرب (ق ص و).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

من هذا القبيل، بل هو من باب (نَصَر ينصُر)، وإنما (قصواء) من (فَعْلاء) الذي تستعمله العرب للدلالة على صفة مؤنث غير (أفعل)، كما قالوا (دِيمَة هَطْلاء)، ولم يقولوا (سَحَاب أَهْطَل)، وإنما هو (هَطِل)، و (امرأة حسناء)، ولم يقولوا (رجل أحسن)[1]. و(قصواء) ليست خارجة عن القياس في بنائها على (فعلاء)؛ لأن هذا البناء عندهم واحد من أبنية نعوت المؤنث، دون اشتراط أن يكون مذكره على (أفعل)[2].

والمشهور عند أهل الحديث (قصواء) بفتح القاف والمد[3]. ووقع في بعض الروايات قصر (القصواء)، وخطَّأها ابن قرقول[4]، والقاضي عياض، قال القاضي: "وضبطه العُذْرِيُّ (القُصْوَى) بالضم والقصر، وهو خطأ"[5]. قال العينيَّ: "ونُقِلَ عن ابن التين أنها ضُبِطَت (القُصْوَى) بضم القاف والقصر، وهي عند أهل اللغة بالفتح والمد"[6].

وحاصل أقوال أئمة الحديث واللغة أن (القصواء) ممدودة. و(القُصْوَى) -بالضم والقصر- في وصف الناقة خطأ؛ لأنها مؤنث (أقصى) وليس هذا هو المراد. ولعلهم لو قصروا وتركوا القاف مفتوحة لقلنا: إن قصر الممدود أمرٌ تفعله العرب، إلا أن ضَمّ القاف مع القصر صَرَف اللفظ إلى معنى غير مراد.

- **(عماء).**

عَنْ أَبِي رَزِين الْعُقَيْلِيّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهَّ، أَيْنَ كَانَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ خَلْقَهُ؟ قَالَ: (**كَانَ فِي عَمَاءٍ، مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ، ثُمَّ خَلَقَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ**)[7]. قال الخطّابي: "يرويه بعض المحدثين: (في عَمَى)، مقصور، على وزن: (عَصَا) و(قَفَا). يريد: أنه كان في عَمًى عن عِلْم الخلق. وليس هذا بشيء، وإنما هو (في عَمَاء) ممدود. هكذا رواه أبو عبيد وغيره من العلماء، قال: والعماء السحاب. وقال غيره: الرقيق من السحاب. ورواه بعضهم (في غمام) وليس بمحفوظ"[8].

---

(١) **ينظر**: شذا العرف في فن الصرف، للحملاوي، ص٨٨.

(٢) **ينظر**: أدب الكاتب، لابن قتيبة، ص٦١٢.

(٣) **ينظر**: فتح الباري، لابن حجر ٥/ ٣٣٥، وإكمال المعلم شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض ٤/ ٢٦٧.

(٤) مطالع الآثار، لابن قرقول ٤/ ٣٧٩.

(٥) مشارق الأنوار، للقاضي عياض ٢/ ١٨٩.

(٦) عمدة القاري ، للعيني ١٤/ ١٦١.

(٧) أخرجه الترمذيّ في سننه، (كتاب تفسير القران)، (باب سورة يونس) ص٦٩٨، وابن ماجه في سننه، (المقدمة)، (باب فيما أنكرت الجهمية) ١/ ٦٥، وابن حِبَّان في صحيحه (كتاب التاريخ)، (باب بدء الخلق) ١٤/ ٨. واللفظ في الجميع (عماء) بالمدّ.

(٨) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وكأن حُكْم الخطابيّ بتخطئة الـ(العمى) -مقصورًا- مبنيّ على عدم قبوله المعنى الذي فسّروه به، وهو ذات المستند الذي استند إليه أبو عبيد في قوله بأن اللفظ ممدود، فهو يقول: "(العماء) في كلام العرب: السحاب الأبيض، قاله الأصمعيّ وغيره، وهو ممدود، وقال الحارث بن حِلِّزَة اليشكريّ:

وكـــأَنَّ المُنُـــونَ تَـــرْدِي بنـــا أَعْـــ ـــصَمَ صُـــمٍّ يَنْجـــابُ عَنْـــهُ العَـــمَاءُ

يقول: هو في ارتفاعه قد بلَغ السحابَ، فالسحابُ ينشَقّ عنه. وقوله: أعصُم، يقول: نحن عُصْمٌ في عزّنا، وامتناعنا مثل الأَعصَم، مَن أرادنا بالمنون، فكأنما يريد أعصَم... وإنما تأَوَّلْنا هذا الحديث على كلام العرب المعقول عندهم ولا ندري كيف كان ذلك (العَماءُ) ولا مبلغه، وأما (العمى) في البصر فإنه مقصور، وليس هو من معنَى الحديث في شيء"[1].

ومن قال بالقصر لم يفسِّرْه على ما نحو ما قال به أبو عبيد والخطّابي، وإنما فسَّره على وجه هو أقرب للقبول، فقال: (في عَمًى) -مقصورٌ- أي: ليسَ مَعَه شيءٌ[2]. وكلُّ أَمرٍ لا تدرِكه القلوبُ بالعُقولِ فهو عَمًى، والمعنى: أَنه كان حيث لا تدْرِكه عقولُ بني آدمَ ولا يَبْلُغُ كنهَه وصْفٌ[3].

ونقل الذهبيّ أن أبا الهيثم خالد بن يزيد الرازي[4] صرّح بأن اللفظ مقصور، وخطَّأ أبا عبيد[5]. قال الأزهريّ في هذا: "بلَغَني ذلك عن أَبي الهيثم -ولم يعْزُه إِليه ثقةٌ-"[6]. ويظهر من قول الأزهريّ أنه يضعّف رواية القصر، ويتابع أبا عبيد فيما ذهب إليه، وقد صرّح بذلك فقال بعد أن نقل عن أبي عبيد: "والقولُ عندي ما قاله أَبو عبيد أَنه العَماءُ -ممدودٌ-، وهو السحاب. ولا يُدْرى كيف ذلك العَماء بصفةٍ تَحْصُرُه، ولا نعتٍ يَحُدُّه. ويُقَوِّي هذا المعنى قولُه تعالى: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ**﴾ [البقرة: ٢١٠]. والغَمام معروف في كلام العرب، إلا أنّا لا ندري كيف الغمام الذي يأتي الله عز وجل يوم

---

(١) غريب الحديث، لأبي عبيد ٢/ ٢٢٧- ٢٢٩.

(٢) **قاله يزيد بن هارون، ونقله عنه الترمذي** في السنن، ص٦٩٨.

(٣) **ينظر**: النهاية ٣/ ٣٠٤.

(٤) خَالِد بن يزِيد، أَبُو الْهَيْثَم الْمقري الْكَاهِلِي الْكُوفِي، رَوَى عَنهُ البُخَارِيّ فِي تَفْسِير ﴿إِنَّا أعطيناك الْكَوْثَر﴾، وبدء الْخلق، وفضائل الْقُرْآن، وَذكر بني إِسْرَائِيل، قَالَ البُخَارِيّ مَاتَ مَا بَين سنة ٢١١هـ- ٢١٥هـ. **ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر البخاري الكلاباذي ١/ ٢٣١.**

(٥) **ينظر**: العلو للعليّ الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، للذهبي، ص١٨.

(٦) تهذيب اللغة (ع م ى).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

القيامة في ظُلَلٍ منه، فنحن نُؤْمن به ولا نُكَيِّفُ صِفَتَه، وكذلك سائرُ صِفاتِ الله عز وجل"[1]

والمشهور عند أهل الحديث هو لفظ (عماء) ممدود، ولم ينكروا رواية القصر من جهة المعنى، ولكلا اللفظين تفسيره المقبول عندهم[2]. قال البيهقيّ: "وجدته في كتابي: (في عماء) مقيدا بالمد، فإن كان في الأصل ممدودًا فمعناه: سحاب رقيق... وقد قيل: إن ذلك من (العما) مقصورًا، والعما إذا كان مقصورًا، فمعناه: لا شيء ثابت؛ لأنه مما يعمى على الخلق؛ لكونه غير شيء. وكأنه قال في جوابه: كان قبل أن يخلق خلقه ولم يكن شيء غيره"[3]. وقد يكون (العما) هو (العماء) بعد قصر الممدود تخفيفًا.

- **(النِّوَاءُ)**

في حديث الشارفَيْن[4]: **أن القَيْنَة غنَّت حمزة، فَقَالَتْ فِي غِنَائِهَا: (أَلَا يَا حَمْزَ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ)**[5]. قال الخطَّابيّ: "عوام الرواة يقولون: (للشَّرَفِ النَّوَى)، يفتحون الشين، ويقصرون النواء. وفسره محمد بن جرير الطبري فقال: (النَّوَى) جمع نواة، يريد الحاجة، وهذا وهم وتصحيف، وإنما هو: (الشُّرُف النِّوَاء)، جمع شَارِف. والنِّوَاء: جمع نَاوِيَة، وهي السمينة"[6].

وذكر ابن سيده في المخصص أن الناقة إذا سمنت فهي ناوية؛ وقد نَوت، تَنْوِي، نَيًّا، ونِوايَةً، ونَوايةً. وهُن نوق نِوَاءٌ، بالمدّ[7]. وأما (النَّوَى) فقال الجوهريّ: "النَّوى، الوجه الذى ينويه المسافر من قرب أو بعد... والنوى جمع نواة التمر"[8]. **وقد ضبط أهل الحديث هذا اللفظ في مصنفاتهم، فقالوا**: إن الرواية الصحيحة المشهورة هي (الشُّرُفِ) بضم الشين والراء، و (النِّوَاء) بكسر النون والمد. أما رواية (النِّوَى) بكسر النون

(١) تهذيب اللغة (ع م ى).

(٢) **ينظر**: تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، للمباركفوي ٨/ ٤٢١، وحاشية السندي على ابن ماجه ١/ ١٦٨.

(٣) كتاب الأسماء والصفات، للبيهقيّ ٢/ ٢٣٦.

(٤) **الشارفَيْنِ**: مثنى شارف، وهي الناقة المسنة. **ينظر**: اللسان (ش ر ف).

(٥) أخرجه البخاريّ في (كتاب الشرب والمساقاة)، (باب بَيْع الحَطَب والكَلَأ) ٣/ ١١٤، وفي (كتاب المغازي)، (باب شهود الملائكة بدرا) ٥/ ٨٢، وأخرجه مسلم في (كتاب الأشربة)، (باب تَحْرِيم الْخَمْرِ) ٣/ ١٥٦٨. **واللفظ فيهما (للشُرُفِ النِّوَاء)**.

(٦) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٧.

(٧) المخصص لابن سيده ٧/ ٦٩.

(٨) الصحاح (ن و ى).

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وبالقصر، فإنهم قالوا فيها: ليست بشيء[1].

وحَكَى الخطّابيّ عن عوام الرواة (الشَّرَف) بفتحتين، و(النّوى) بفتح النون والقصر، ونسب هذه الرواية في كتابه غريب الحديث إلى ابن السمّاك وإلى (أكثر المحدِّثين)، يقول: "كان ابن السماك يرويه (ذا الشَّرَف النَّوى) بفتح الشين والراء في الشرف، وفتح النون في النوى، وقصره على وزن (اللَّوَى) وهكذا يرويه أكثر المحدثين. وأخبرني أبو بكر القَفَّالُ عن محمد بن جرير الطبري أنه رواه أيضا كذلك، وفسَّره فقال: النوى: البعد، والنوى: جمع النواة. قال أبو سليمان: والرواية والتفسير معًا غلط، وإنما هو (النِّوَاء) مكسورة النون، ممدود الألف، على وزن: الرِّوَاء. وأنشدنيه أبو عمر:

أَلاَ يَــا حَمْــزَ ذَا الشُّرُــفِ[2] النِّــوَاءِ وهُــنَّ مُعَقّــلاتٌ بالفِنَــاء"[3]

قال القاضي عياض: "وفسره الداوودي بالحِبَاءِ والكرامة وهذا أبعد"[4].

والــ(النَّوى) بفتح النون والقصر في هذا الحديث تصحيف وغلط كما قال الخطابيّ؛ لأنه تغيير في شَكْل الكلمة تغييرًا يصرف اللفظ إلى معنى لا يستقيم مع سياق الحديث، **أما (النِّوَى)** بكسر النون والقصر، فهو وإن كان عند أهل الحديث على وجه ضعيف، إلا أن له وجهًا مقبولًا في العربية؛ فقصر الممدود أمرٌ تفعله العرب كثيرًا في الشعر، وهو جائز في السعة على وجه القلة، وعلى هذا الوجه جاءت قراءة البزيّ عن ابن كثير: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧] فإنه قرأها (شركاي) مقصوراً[5].

---

(١) **ينظر**: إكمال المعلِم بفوائد مسلم ٦/ ٤٣٦، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٣٣- ٣٤، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٣/ ١٤٣- ١٤٤، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٢/ ٢١٨.

(٢) **قال القرطبيّ**: "الرواية الصحيحة المشهورة في هذا اللفظ : (للشُّرُف) باللام وضم الراء، و(النواء) بكسر النون. فالشرف بضم الراء: جمع شارف على غير قياس... واللام في الشُّرُف لام الجر، وهي متعلقة بفعل محذوف دلَّ عليه الحال، أي: انهض للشُّرُف، أو: قُم لها -تُحرِّضُه على نحرها- ولذلك قام حمزة فنحرها". **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٥/ ٢٤٦- ٢٤٧.**

(٣) غريب الحديث، للخطابي ١/ ٦٥١- ٦٥٢.

(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢/ ٣٣.

(٥) قال أبو حيان في تفسيره لهذه الآية: "ذكروا أنه من ضرورة الشعر ، ولا ينبغي ذلك لثبوته في هذه القراءة ، فيجوز قليلاً في الكلام". **ينظر: البحر المحيط ٥/ ٤٧١.**

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **الزيادة في مد المقصور:**

جمع الخطّابيّ ألفاظ هذا الباب تحت عنوان: (ما سبيله أن يُقصَر وهم يمدونه)، وذكر فيه:

- **(يختلى خلاها):**

في حديث تحريم مكة، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال عنها: **(لَا يُعْضَدُ شوكها، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا**. فَقَالَ العَبَّاس بن عبدالمطلب رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ. فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ)(١). **قال الخطّابيّ**: "الخلا، مقصور: الحشيش. والمِخْلَى: الحديدة التي يُحْتَشُّ بها من الأرض، وبه سميت المِخْلَاة. فأما الخلاء ممدودٌ: فهو المكان الخالي"(٢).

والحديث في كتب الصحاح والسنن بلفظ (خلاها)، مقصور غير مهموز، وهو: الحشيش الرطب، واحدته (خَلَاةٌ)، مثل حصى وحصاة. واختلاؤه: قطعه. ومنه حديث ابن عمر (كَانَ يَخْتَلِي لِفَرَسِه): أي يقطع لها الخلا. -كذا قال أهل اللغة وشراح الحديث النبويّ(٣)-. قال الزمخشري: "يقال: خَلَى الخَلَى يَخْلِيه واخْتَلَاه: إذا جَزّه. وحقه أن يكتب بالياء، ويثنى خَلَيَان"(٤). أما (الخلاء) بالمد، فهو من (خَلَا يَخْلُو)، بمعنى الفضاء والمكان الخالي، قالوا: و(الخَلاءُ) أيضا المتوضَّأ(٥). وواضح من السياق أن المقصود في الحديث هو (الخلا) مقصور، وليس (الخلاء) ممدود، ويدل على ذلك قول العباس رضي الله عنه: (إلا الإذخر يا رسول الله)؛ والإذخر نبات معروف بمكة طيب الرائحة.

وقد ضُبِط اللفظ عند بعض رواة الحديث بالمدّ (الخلاء)، وخطَّأه القاضي عياض وابن حجر، قال القاضي عِياض: "قوله (وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا) مقصور، وضبطه السمرقندي والعُذْرِيُّ مرة بالمد، وهو خطأ"(٦).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب جزاء الصيد)، (باب لا يُنَفَّر صيد الحرم)، و(باب لا يحل القتال بمكة) ٣/ ١٥. ومسلم في صحيحه (كتاب الحج)، (باب تحريم مكة وصيدها وخلاها) ٢/ ٩٨٧، والنسائيّ في السنن الكبرى (كتاب الحج)، (باب النهي عن أن ينفَّر صيد الحرم) ٢/ ٣٨٨، وأبو داوود في سننه (كتاب المناسك)، (باب في تحريم مكة) ٣/ ٣٦٨. **واللفظ في الجميع (خلاها) بلا همز**.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٨.

(٣) **ينظر**: كتاب الأفعال لابن القطاع ١/ ٣١٦، وغريب الحديث لابن سلام ٥/ ١٤١، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني ١٢/ ٢٧٥.

(٤) الفائق في غريب الحديث ١/ ١٧٧.

(٥) **ينظر**: المصباح المنير لأحمد الفيومي، ص٦٩، والنهاية لابن الأثير ١/ ٢٢٤، والفائق للزمخشري ١/١٧٧.

(٦) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١/ ٢٣٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ونقل ابن حجر عن ابن التين أنه وقع في رواية القابسي بالمد، قال ابن حجر: "وهو مقصور ومن مَدَّهُ فقد أخطأ"(١).

- (ثِنَى).

في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: (لا ثِنَى في الصَّدَقَةِ). قال الخطّابي: "(لا ثِنَى) مقصور مكسور الثاء، أي: لا تؤخذ في السنة مرتين، قاله الأصمعي. ومن روى (لا ثناء في الصدقة) ممدودًا -يذهب إلى أن من تصدق على فقير طلب المدح والثناء فقد بطل أجره- فقد أبعد الوهم"(٢).

وهذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف) بلفظ: (لا ثناء في الصدقة)(٣). وذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه (الأموال) بلفظ (لا ثِنَى)(٤)، وهو بهذا اللفظ أيضًا في غريب الحديث عند أبي عبيد والزمخشريّ وابن الأثير(٥). وقد نقل أبو عبيد عن الأصمعيّ ضبط بنية هذا اللفظ فقال: "قال الأصمعيّ: هو-مقصور بكسر الثاء- يعني: ألا تُؤْخَذَ في السنة مرتين. وقال الكسائيّ في (الثنى) مثله"(٦). وضبط الأزهريّ والجوهريّ بنية هذا اللفظ فقالا: إنه "مقصور". وقال الزمخشري: "هو مصدرٌ كالقِلَى والشِّرَى"، وقال ابن الأثير والمطرّزي: "الثِّنَى بالكسر والقصر"(٧). قال أبو عبيد في شرح معنى (لا ثِنَى في الصدقة): "المراد: لا تُؤْخَذُ في السنة مرتين... وقال في ذلك كعب بن زهير أو معن بن أوس -يذكر امرأته- وكانت لامته في بَكْر نحره:

أفي جَنْـــب بَكْـــرٍ قطَّعَتْنـــي ملامـــةً لَعَمـــري لقـــد كَانَـــتْ ملامتهـــا ثِنَـــا

يقول: إن هذا ليس بأوّل لومها، قد فعلته قبل هذا، وهذا ثِنًى بعده"(٨).

وأما رواية ابن أبي شيبة (لا ثناء) بالمدّ، فإنه لا وجه للثناء -بمعنى ذكر المحامد- في باب الزكاة. إلا أن

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر ١/ ٧٧، و ٤/ ٤٨.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٨.

(٣) المصنف لابن أبي شيبة، (كتاب الزكاة)، (باب من قال لا تؤخذ الصدقة في السنة إلا مرة واحدة) ٣/ ١٠٧. **ولم أجد هذا الحديث في كتب الصحاح والسنن.**

(٤) كتاب الأموال، لأبي عبيد، ص٤٧٣.

(٥) **ينظر:** غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٨٠- ٨١، والنهاية لابن الأثير ١/ ٢٢٤، والفائق للزمخشري ١/ ١٧٧.

(٦) غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٨٠.

(٧) **ينظر على التوالي:** تهذيب اللغة (ث ن ى)، والصحاح (ث ن ى)، ولسان العرب (ث ن ى)، والفائق للزمخشري ١/ ١٧٧، والنهاية لابن الأثير ١/ ٢٢٤، والمغرب للمطرزي (ث ن ى).

(٨) غريب الحديث لأبي عبيد ٣/ ٨٠- ٨١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

اللفظ يمكن أن يستقيم إن قلنا (ثِنَاء) بكسر الثاء ممدود، فقد قال الأزهريّ: "روى شَمِرْ في كتابه أنه سأل النبي ﷺ عن الإمارة، فقال: (أولها ملامة، وثِناؤها ندامة، وثِلاثُها عذاب يوم القيامة، إلا مَنْ عَدَل). قال شَمِر: قوله: ثناؤها، أي ثانيها"(١). وعليه، يكون معنى الحديث: أن الصدقة تؤخذ مرة واحدة فقط، ولا ثِناء فيها.

- (مِعًى).

في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: (المُؤْمِنُ يَأْكُلُ في مِعًى وَاحِدٍ). قال الخطابيّ: "(المِعَى) مكسورُ الميم، مقصورٌ لا يمد. والمعنى: أنه يتناول دون شبعه، ويُؤْثر على نفسه، ويبقي من زاده لغيره"(٢).

والحديث في الصحاح والسنن بلفظ (مِعًى) بالقصر(٣)، وأخرجه البيهقيّ في كتابه الآداب بلفظ (معاء) بالمد(٤). واللفظ عند أهل اللغة(٥) (مِعًى) مقصور بكسر الميم والتنوين، و(مِعْيٌ) حكاه ابن سيده، قال: "المِعْيُ والمِعَى: من أعفاج البطن، مذكّر، وروى التأنيث فيه من لا يوثق به، والجمع الأمعاء"(٦)، وعلى التذكير جاء حديث (المُؤْمِنُ يَأْكُلُ في مِعًى وَاحِدٍ) بالتذكير، وهذا هو المشهور رواية، ولأنه موافق لما بعده من قوله (والكافر يأكل في سبعة أمعاء) بالتذكير.

و بعضهم يرويه (مِعًى واحدة)(٧). وحكى الفيوميّ فيه المدّ أيضًا، قال: "وقَصْرُه أشهر من المد، و جمعه (أَمْعَاءٌ)، مثل: عنب و أعناب. و جمع الممدود (أَمْعِيَةٌ)، مثل: حمار و أحمرة"(٨). وقد اقتصر شراح الحديث في ضبط هذا اللفظ بقولهم إنه مكسور مقصور، ويُجمَع على (أمعاء) وهي المصارين(٩)،والقصر أشهر في

---

(١) تهذيب اللغة (ث ن ى). وذكره الزمخشريّ أيضًا في الفائق ١/ ١٧٧.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، (كتاب الأطعمة)، (باب المؤمن يأكل في مِعًى واحد) ٧/ ٧١، ومسلم في صحيحه (كتاب الأشربة)، (باب المؤمن يأكل في مِعًى واحد) ٣/ ١٦٣١، والنسائيّ في السنن الكبرى (كتاب آداب الأكل)، (باب الفرق بين المسلم والكافر في الأكل) ٤/ ١٧٨، والترمذيّ في سننه (كتاب الأطعمة)، (باب المؤمن يأكل في معى واحد)، ص٤٢٠، وابن ماجه في سننه (كتاب الأطعمة)، (باب المؤمن يأكل من معى واحد) ٢/ ١٠٨٤.

(٤) الآداب للبيهقيّ (باب كراهية كثرة الأكل)، ص١٨٨.

(٥) **ينظر**: جمهرة اللغة (ع م و ا ي)، وتهذيب اللغة (م ا ع)، والصحاح (م ع ى)، ولسان العرب (م ع ي).

(٦) المحكم والمحيط الأعظم (م ع ي).

(٧) **ينظر**: المصباح المنير ٢/ ٢٦٩، وشرح الزرقاني على موطأ مالك ٥/ ١٨٢.

(٨) المصباح المنير ٢/ ٢٢٠.

(٩) **ينظر**: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ١٨/ ٥٣، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار ١/ ٣٨٥، وفتح الباري لابن حجر ٩/ ٥٣٧، وعمدة القاري للعيني ٢١/ ٤٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الرواية، وهو قول أهل اللغة أيضًا، **أما المدّ** فقد حكاه الفيوميّ، وبه روى البيهقيّ.

- **(أضاة).**

في الحديث (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَاهُ جِبْرِيلُ وَهُو عِنْدَ أَضَاةِ بَنِى غِفَارٍ)(١). قال الخطابي: "(أضاة) على وزن (قَطَاة)، يقال: أَضَاةٌ وأَضًا، كما يقال: قَطَاةٌ وقَطَا. والعامة تقول (أَضَاءَة) ممدودة الألف، وهو خطأ"(٢).

وضبط أهل الغريب وشروح كتب السنة هذا اللفظ(٣) بقولهم: (أضاة) بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همز وآخره تاء تأنيث، وهو: مستنقع الماء كالغدير، وجمعه (أَضَا) كعَصَا. وقيل: (إِضَاءٌ) بالمد والهمز، مثل: إناء. ونقل ابن الجوزي في غريبه(٤) تخطئة الخطّابيّ لقولهم (أضاءة) على وجه التأييد والموافقة.

لكن ابن سيده ذكر (أضاءة) التي خطَّأها الخطَّابيّ فقال: "الأَضَا والأَضاء والإِضاء: الغُدُر، فواحدةُ الأَضا –مقصوراً– أَضاة، وواحدةُ الأَضاءِ أَضاءَةٌ"(٥). وأضاة بني غفار: موضع بالمدينة المنورة ينسب إلى بني غِفَار لأنهم نزلوا عنده(٦).. وقد حكاه سيبويه، قال: "واعلم أنّ (فِعالاً، وفَعِيلاً، وفُعالاً وفَعالاً) إذا كان شيء منها يقع على الجميع فإنَّ واحده يكون على بنائه ومن لفظه، وتلحقه هاء التأنيث، كدجاجٌ ودجاجةٌ ودجاجاتٌ. وبعضهم يقول: دجاجةٌ ودجاجٌ ودجاجاتٌ. ومثله: أضاءةٌ وأضاءٌ وأضاءاتٌ"(٧). وعلى هذا، فإن (أضاءة) من جهة اللغة ليست بغلط. واللفظ الثابت في كتب الحديث المشهورة (أضاة) بلا مد، وكذا ضبطه جمهور أهل الحديث.

يتبيّن مما سبق: أن قصر الممدود في السعة غلط ولحن عند أهل العربية، إلا أن الأحاديث الواردة في هذا الباب إما أن تكون مما يجوز مدّه وقصره كـ (معي ومعاء)، وإما أنها ليست من باب مد المقصور بل هي

---

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، والنسائيّ في السنن الكبرى، وأبو داوود بلفظ (أَضَاة بني غفار). **ينظر**: صحيح مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها)، (باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه) ١/ ٦٥٠، والسنن الكبرى للنسائي (كتاب افتتاح الصلاة)، (باب جامع ما جاء في القرآن) ١/ ٣٢٦، وسنن أبي داوود (كتاب الصلاة)، (باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) ٢/ ٦٠٠.

(٢) إصلاح غلط المحدثين، ص٤٩.

(٣) **ينظر**: كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي ٢/ ٧٠، والنهاية لابن الأثير ١/ ٥٣، وإكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض ٣/ ١٩٥، وفتح الباري لابن حجر ٩/ ٢٨.

(٤) غريب الحديث لابن الجوزي ١/ ١٩– ٣٠.

(٥) المخصص في اللغة لابن سيده ١٥/ ١٥٨.

(٦) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري ١/ ١٦٤.

(٧) الكتاب ٣/ ٦١١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ألفاظ ممدودة بذاتها، محكية عن العرب، وتؤدي ذات المعنى، كما في (أضاءة)، و(ثناء)، وإما هو لفظ خطَّأه أهل الحديث ونبّهوا عليه كما في (يختلى خلاؤها).

وكل ما نبّه عليه الخطّابيّ وعدّه غلطًا -في هذا الباب- كان على خلاف الرواية المشهورة عند أئمة الحديث، إلا أنها لم تكن في مجملها أغلاطًا من جهة اللغة.

٤. صيغة التفضيل:

- (طُولَى الطوليين).

ففي حديث زيد بن ثابت قال: (**رَأَيتُ رَسُولُ اللهَّ -ﷺ- يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ**)، يعني سورة الأعراف. قال الخطابي: "يرويه المحدثون (بِطِوَلِ الطُولَيَيْن)، وهو خطأ فاحش، فالطِوَلُ: الحبل. وإنما هو (بطُولَى) تأنيث أطول، و(الطُولَيَيْن) تثنية (الطُوْلَى). يريد: أنه كان يقرأ فيها بأطول السورتين، يعني الأنعام والأعراف. قال الشاعر:

فأعْضضْتُهُ الطُّولَى سَناماً وخَيرَها ... بَلاءً وَخيرُ الخَيرِ ما يُتخَيَّرُ"[١]

وهذا الحديث ورد بلفظين:

- (بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ)، وبهذا اللفظ أخرجه النَّسائيّ في السنن الكبرى، وأبو داوود[٢]، قال ابن حجر: "وهذه رواية الأكثر"[٣].
- (بِطُولِ الطولَيَيْن) -بضم الطاء وسكون الواو وباللام فقط، وبهذا اللفظ أخرجه البخاريّ في صحيحه، وفي بعض نسخ البخاريّ (بطُولَى الطوليين)[٤].

وذهب القاضي عياض والعينيّ[٥] إلى أن الرواية هي (طُولَى الطوليين)، بضم الطاء، على وزن (فُعْلَى)، تأنيث (أَطْوَل)، كـ (كُبْرَى) تأنيث (أَكْبَر)، ومعناه: أطول السورتين الطويلتين. و(الطُوليين) بضم الطاء

(١) إصلاح غلط المحدِّثين، ص٢٧.

(٢) **ينظر**: السن الكبرى للنسائي، (كتاب صفة الصلاة)، (باب القراءة في المغرب بـ "المص") ١/ ٣٤٠، وسنن أبي داوود (كتاب الصلاة)، (باب قدر القراءة في المغرب) ٢/ ١٠٨.

(٣) فتح الباري ٢/ ٢٤٧.

(٤) صحيح البخاري (كتاب الأذان)، (باب القراءة في المغرب) ١/ ١٥٣. وفي الحاشية اليسرى من هذه الصفحة أن لفظ (بطولى الطوليين) رواه الأصيليّ وأبي الوقت عن البخاريّ.

(٥) **ينظر**: مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/ ٣٢٢، وعمدة القاري للعيني ٦/ ٢٤.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

تثنية (طُولَى). وبنحو هذا قال أصحاب الغريب، وأهل اللغة[1]. **أما رواية البخاريّ (بطُوْلِ الطوليين)** فقد قال فيها ابن حجر: "وقع في رواية كريمة (بِطُول الطوليين) بضم الطاء وسكون الواو، ووجَّهَهُ الكرماني بأنه أطلق المصدر وأراد الوصف، أي: كان يقرأ بمقدار طول الطوليين. وفيه نظر؛ لأنه يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السورتين، وليس هو المراد"[2]. وبنحو هذا قال العينيّ في شرحه لصحيح البخاريّ[3].

ولعلَّ (طُول الطوليين) هي (طُولَى الطوليين)، فدخلها تصحيف أُسقط به الحرف الأخير منها، وإلا فسياق المعنى لا يستقيم إلا بـ (طُولَى) مؤنث صيغة التفضيل (أطول)، ويقوِّي هذا أن الحديث ورد عن طريق أبي الأسود عن عروة بلفظ: (بأطوَل الطوليين) على صيغة المذكر من أفعل التفضيل[4].

ونقل ابن حجر عن الخطابي ضَبْطَه وتخطئته لقول بعضهم (بِطِوَل الطوليين) بكسر الطاء وفتح الواو، ولم ينسب ابن حجر هذه الرواية إلى راوٍ بعينه[5].

٥. النسب:

- (القَسِّيّ):

في الحديث عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِى طَالِبٍ رَضِىَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: (**نَهَى رَسُولُ اللهِ** -ﷺ- **عَنْ لُبْسِ الْقَسِّيّ**)[6]. قال الخطابيّ: "أصحاب الحديث يقولون (القِسِيّ) مكسورة القاف، خفيفة السين، وهو غلط؛ لأن (القِسِيّ) جمع (قَوْس). وإنما هو (القَسِّيّ) مفتوحة القاف مثقلة السين، وهي: ثياب تنسب إلى بلاد يقال لها: القَسُّ. ويقال: إنها ثياب فيها حرير يؤتى بها من مصر. فأما الدراهم القَسِيّة فإنما هي الرديئة، يقال: درهم قَسِيٌّ، مخففة السين مشددة الياء على وزن (شَقِيّ)، وأُرَاه مشتقًا من قولهم: في فلانٍ قَسْوَةٌ، أي: جفاء وغلظة؛ وإنما سمي الدرهم الزائف قَسِيًّا لجفائه وصلابته، وذلك أن الجيد من الدراهم يلين وينثني"[7].

---

(١) **ينظر**: كشف المشكل من حديث الصحيحين ٢/ ١٠٢. والنهاية لابن الأثير ٣/ ١٤٤، واللسان (ط و ل).

(٢) فتح الباري ٢/ ٢٤٧.

(٣) عمدة القاري ٦/ ٢٤.

(٤) ينظر: السنن الكبرى للنسائي ١/ ٣٣٩.

(٥) فتح الباري ٢/ ٢٤٧.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب اللباس)، (باب لبس القَسِّي) ٧/ ١٥١، ومسلم في صحيحه (كتاب اللباس والزينة)، (باب النَّهْيِ عَنْ لُبْسِ الرَّجُلِ الثَّوْبَ الْمُعَصْفَرَ) ٣/ ١٦٤٨.

(٧) إصلاح غلط المحدّثين، ص٣٥- ٣٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وفي المعاجم[1]: (القَسِّيّ) هي ثياب من الحرير –وقيل من كتان مخلوط بحرير– تُعْمَل بـ (القَسَّ) –بفتح القاف– وهي قرية على ساحل البحر من بلاد مصر، قريبة من (تِنِّيس)[2]، وكذا قال أهل غريب الحديث[3]. وذكر ابن الأثير في النهاية[4] أنه قيل: إن اللفظ بالزاي لا بالسين، نسبةً إلى (القَزّ) وهو رديء الحرير، وأصله (القَزِّيّ)، فأبدل من الزاي سينًا. وقيل: هو منسوب إلى القَسّ، وهو الصقيع؛ لبَياضه. قال ابن حجر: "وهذا القول والذي قبله كلام من لم يعرف أن القَسَّ القرية"[5].

وقد ضبط النووي وابن حجر والعينيّ[6] هذا اللفظ كما ضبطه الخطّابيّ، بفتح القاف، وتشديد المهملة، بعدها ياء نسبة (قَسِّيّ)، ومنهم من يكسر القاف، قال أبو عبيد: "أصحاب الحديث يقولون (القِسِّي) –يعني بكسر القاف–، وأما أهل مصر فيقولون: (القَسِّي) –يعني بفتحها–، وقد رأيتُها"[7]، وخطَّأ القرطبيّ من كسر القاف[8]. **وأما (القِسِيّ) بتخفيف السين** فجمع (قوس)، ولا معنى له ها هنا، وعدَّه العسكريّ من تصحيفات المحدّثين[9].

٦. الإفراد والجمع:

- (الخبث):

في الحديث أن النَّبِيّ ﷺ كان إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: (**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ**)[10]. قال الخطابيّ: "أصحاب الحديث يروونه (الخُبْث) ساكنة الباء، وكذلك رواه أبو عبيد في كتابه، وفسَّره فقال: أما (الخُبْثُ) فإنه يعني الشر، وأما (الخبائث) فإنها الشياطين. قال أبو سليمان: وإنما هو (الخُبُث)، مضموم الباء: جمع

---

(١) **ينظر**: الصحاح (ق س س)، والعباب الزاخر للصاغاني (ق س س)، ولسان العرب (ق س س).

(٢) (**القَسّ، وتِنِّيس**): كانت مدنًا على ساحل بحر دمياط، وكان يعمل بها ثياب فاخرة، ويتاجر بها في البلاد، وقد خربت هاتان المدينتان ودرست. **ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي ٤/ ٣٤٦.**

(٣) **ينظر**: غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٢٨٣، ومشارق الأنوار ٢/ ١٩٣، والنهاية لابن الأثير ٤/ ٥٩.

(٤) النهاية ٤/ ٦٠.

(٥) فتح الباري ١٠/ ٢٩٣.

(٦) **ينظر**: المنهاج للنووي ١٤/ ٣٣– ٣٤، وفتح الباري ١٠/ ٢٩٣،، وعمدة القاري ٢١/ ٢٠٣– ٢٠٤.

(٧) غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٢٨٣،

(٨) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ٥/ ٣٩٠.

(٩) تصحيفات المحدّثين ١/ ١٦٦.

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الوضوء)، (باب ما يقول عند الخلاء) ١/ ٤١، ومسلم في صحيحه (كتاب الحيض)، (باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء) ١/ ٢٨٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

خبيث، وأما الخبائث: فهو جمع خبيثة. استعاذ بالله من مردة الجن ذكورهم وإناثهم. فأما (الخُبْث) ساكنة الباء، فمصدر (خَبُثَ الشيء يخْبُث خُبْثًا). وقد يجعل اسمًا.

قال ابن الأعرابي: أصل (الخُبْث) في كلام العرب: المكروه، فإن كان من الكلام، فهو: الشتم، وإن كان من المِلَل، فهو: الكفر، وإن كان من الطعام، فهو: الحرام، وإن كان من الشراب، فهو: الضار.

وأما (الخَبَث) مفتوحة الخاء والباء، فهو ما تنفيه النار من رديء الفضة والحديد ونحوهما. فأما (الخِبْثَة)، فالريبة والتهمة، يقال: هو ولد الخِبْثَة: إذا كان لغير رِشْدَةٍ. ويقال: بِعْ وقُلْ لا خِبْثَة: أي لا تُهْمَة فيه من غَصْبٍ أو سرقة أو نحوها"[1].

واللفظ عند أهل الحديث على الوجهين بإسكان الباء وضمها، وهما وجهان مشهوران في رواية هذا الحديث، والإسكان أشهر عندهم[2]، وهو ما اختاره أبو عبيد[3]، والضم رواية فيه، وهو ما اختاره الخطّابيّ.

وخطّأ الخطابيّ من سكّن الباء –وإن لم يفعل ذلك تصريحًا– لكن يُفهَمُ هذا من قوله: "(إنما هو الخُبُث) مضموم الباء"[4]. قال ابن الجوزيّ: "وزعم أبو سليمان الخطابي أن تسكين الباء غلط، وأن الصواب ضمها... ولا أدري من أين له هذا التحكم، وهو يروي أن ابن الأعرابي كان يقول: أصل الخبث في كلام العرب المكروه، فإن صح التعوذ من المكروه فما وجه الإنكار؟ بل ما عليه الجماعة أولى؛ لأنه يحصل فائدتين: التعوذ من المكروه، فيدخل في ذلك كل شر، والتعوذ من الشياطين، وهو اسم يعم ذكورها وإناثها، كذلك قال أبو عبيد: الخبائث الشياطين، ولم يجعله اسمًا للإناث دون الذكور"[5].

ومن هنا، فإنه يجاب عن تخطئة الخطابيّ لأهل الحديث في روايتهم (الخبْث) ساكنة الباء: بأن ذلك هو الأعم والأشهر في الرواية، وقد اختاره بعض أئمة الغريب واللغة[6]، وفسروه على معانٍ أشمل يستقيم بها السياق. ثم إنه يجوز عند أهل العربية تسكين العين إذا تتابعت ضمتان في كلمة واحدة على وزن (فُعُل) سواءً كانت جمعًا كـ (كُتُب)، أو واحدًا كـ (عُنُق)، وهو أمر تفعله العرب لأجل التخفيف على سبيل

(١) إصلاح غلط المحدِّثين، ص٢٢.

(٢) **ينظر**: مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/ ٢٢٨، والمفهم للقرطبي١/ ٥٥٤، وعمدة القاري للعيني ٢/ ٢٧٠.

(٣) غريب الحديث ١/ ٤١٦.

(٤) إصلاح غلط المحدِّثين، ص٢٢.

(٥) كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣/ ٢٧١.

(٦) قاله أبو عبيد في غريب الحديث، وفسّره بالشر ١/ ٤١٦، وقاله أبو بكر الأنباري في الزاهر، وفسّره بالكفر ٢/ ١٤٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الاطراد[1]، فيقولون في (الكُتُب، كُتْب)، وفي (الرسُل، رسْل)، وفي (الخُبُث، خُبْث). قال النوويّ: "وهذا باب معروف من أبواب التصريف، لا يمكن إنكاره، ولعل الخطابي أراد الإنكار على من يقول: إن أصله الإسكان، فإن كان أراد هذا، فعبارته موهِمة. وقد صرَّح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنه، منهم الإمام أبو عبيد إمام هذا الفن والعمدة فيه، واختلفوا في معناه، فقيل: هو الشر، وقيل: الكفر"[2].

- **(أواقي):**

في قوله ﷺ: **(لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقِيَّ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ)**. قال الخطابي: "الأواقيُّ: مفتوحة الألف، مشددة الياء، غير مصروفة، جمع (أُوقِيَّة)، مثل: أُضْحِيَّة وأَضَاحِيّ، وبُخْتِيَّة وبَخَاتِيّ. وربما خُفِّفَت فقيل: أَوَاقٍ، وأَضَاحٍ. والعامة تقول: خمس آواق، ممدود الألف بغير ياء، و(الآواق) إنما هي جمع (أَوْق)، وهو: الثُقْل"[3].

هذا الحديث أخرجه البخاريّ بلفظ **(أواقٍ)**، وأخرجه مسلم بلفظ: **(أَوَاقِيَ)** مرةً، وبلفظ (أواقٍ) ثلاث مرات[4]، ولم أجد في الصحاح ولا في السنن ولا في مسند الإمام أحمد ولا في سنن البيهقيَّ روايةً لهذا الحديث بلفظ **(آواق)** على وزن (أفعال) منسوبةً إلى راوٍ بعينه، لكن القاضي عِيَاض أشار في كتابه المشارق إلى أن بعض الرواة يمدون ألف (آواق)، وهو خطأ[5]، ونقل ابن الجوزي[6] عن الخطابيّ قوله السابق.

فاللفظ عند أهل الحديث على وجهين: (أواقي) على وزن (أفاعل)، وبحذف الياء التي هي لام الكلمة (أواقٍ) على وزن (أفاعٍ). قال العينيّ في شرحه على صحيح البخاري: "وقع هنا في صحيح البخاريّ (أَوَاق) بدون ياء، وكذا في رواية أبي داود، ووقع في رواية مسلم (أَوَاقي) بالياء، قال النووي: ووقع أيضا بدون الياء، وكلاهما صحيح، وهي جمع (أُوقِيَّة) بضم الهمزة وتشديد الياء، ويجمع على (أَوَاقِيّ) بتشديد الياء

(١) ذكر ذلك سيبويه في الكتاب ٤/ ١٦٧، وأفرد له ابن السراج بابًا في كتابه في أصول النحو، سماه (باب ما يسكن استخفافًا من الاسم والفعل) ٣/ ١٥٨.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ٤/ ٧١.

(٣) إصلاح غلط المحدّثين، ص٣٤.

(٤) **ينظر:** صحيح البخاري (كتاب الزكاة)، (باب زكاة الورق) ٢/ ١١٦، وصحيح مسلم، في أول (كتاب الزكاة) ٢/ ٦٧٣-٦٧٥.

(٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ١/ ٥١.

(٦) كشف المشكل ٣/ ٢٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وتخفيفها، و(أَوَاق) بحذفها"[1]. وأشار ابن السكيت في إصلاح المنطق[2] إلى أن كل ما كان من هذا النوع واحده مشدد، فإنه في جمعه التشديد والتخفيف، كالأُوقِيَّة، والأَوَاقِي، والأُثْفِيَّة، والأثافيّ، وأثافٍ. ونظائرهما.

ولا شكّ أن المراد من (الأواقيّ) هنا (أفاعل)، جمع (أوقية) أُفْعُولة، وحكى اللحياني في الواحد (وُقَيَّة)، قال: ويجمع على (وَقَايَا)، مثل: ضَحِيَّة، وضَحَايا، قال أهل اللغة: والأوقية نوعٌ من الأوزان معروف، وكانت قديمًا عبارة عن أربعين درهمًا، وتختلف باختلاف البلدان[3].

أما (الآواق) فهي على وزن (أفعال)، جمع (الأَوْق) وهو الثقل، ولا مكان له في هذا السياق، وعدَّ الحريريّ[4] جمع (الأوقيّة) على (آواق) من أوهام الخواص.

- **(مُغَوَّيَات لمال الله):**

في حديثِ عُمَرَ رضي الله عنه[5]: (**إِن قُرَيْشاً تريدُ أن تَكُونَ مُغَوَّيَاتٍ لِمَالِ اللهِ**)[6]. **قال الخطّابيّ**: (مُغَوَّيات) مشددة الواو مفتوحتها، جمع مُغَوَّاة، وهي: كالحَفِيرَة والوَهْدَة تكون في الأرض. وعوام الرواة يقولون: (مُغْوِيَات) ساكنة الغين مكسورة الواو، وهو خطأ، والصواب هو الأول"[7].

ولم أقف على هذا الأثر في مجمل كتب الحديث النبويّ، وإنما هو في كتب الغريب واللغة، وأورده الإمام الحربيّ[8] بإسناده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وأهل اللغة والغريب[9] على ما قاله الخطّابيّ، من أن (مُغَوَّيات) مضمومة الميم مشددة الواو مفتوحتها لا غَير، جمع (مُغَوَّاة)، والتخفيف غلط، **قال أبو عبيد:**

---

(١) عمدة القاري ٨/ ٢٥٦.

(٢) إصلاح المنطق، ص١٧١.

(٣) **ينظر**: إسفار الفصيح، ص٧١٧، ومشارق الأنوار ١/ ٥٢، والنهاية ١/ ٨٠.

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص، ص٥٣.

(٥) قالها عمر حين منع المهاجرين من أعلام قريش من الخروج من المدينة إلى الأمصار، إلا بإذن وأَجَل –أي سفر مؤقت للضرورة– فشكوه، فبلغه ذلك، فقال مقولته هذه. **ينظر: تاريخ الطبري ٤/ ٣٩٦.**

(٦) لم أقف على هذا الأثر في متون الحديث النبويّ، وإنما هو وارد في كتب التاريخ، وكتب الغريب واللغة. **ينظر**: غريب الحديث لأبي عبيد ٤/ ٢٢٢– ٢٢٣، والفائق ٣/ ٨٠، والنهاية ٣/ ٣٩٨.

(٧) إصلاح غلط المحدّثين، ص٣٦.

(٨) غريب الحديث للحربيّ ١/ ٢٢٣.

(٩) **ينظر**: تهذيب اللغة (و غ ى)، والفائق ٣/ ٨٠، وغريب الحديث لابن الجوزي٢/ ١٦٧، النهاية ٣/ ٣٩٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

"(مُغْوِياتٍ)، هكذا يُروَى الحديث بالتخفيف وكسر الواو، يحدِّثونه عن عَوْفٍ عن الحسن عن عمر رضي الله عنه. وأما الذي تكلَّمُ به العرب فـ (المُغَوَّيَات) بالتشديد وفتح الواو، واحدتها (مُغَوَّاة)، وهي: حفرة كالزُبْيَة، تُحفر للذئب، ويُجعل فيها جدي، إذا نظر الذئب إليه، سقط يريده، فيُصْطَاد. ومن هذا، قيل لكل مَهْلَكَة: (مُغَوَّاة)، قال رؤبة:

إلى مُغَوّاةِ الفتى بالمرصاد

يعني: إلى مَهْلكته ومنيَّته، شبّهها بتلك المُغَوَّاة. وأما (الزُّبْيَة)، فإنها تحفر للأسد في مكان مرتفع، وكل حفرة في ارتفاع فهي (زُبْيَة)؛ ولهذا قيل: بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَى؛ وإنما تُجعل على الرابية لئلا يدخلها السيل. **وإنما أراد (عمر)**: أن قريشًا تريد أن تكون مُهْلِكَة لمال الله عز وجل، كإهلاك تلك المُغَوَّاة لما سقط فيها"[1]. وقول أبو عبيد هذا هو العمدة فيما قيل في هذا اللفظ، فقد نقل عنه أهل اللغة والغريب[2] ممن أورد الحديث، وتعرَّض إلى هذا اللفظ بالشرح والتفسير.

و(مُغْوِيات) بالتخفيف هو جمع (مُغْوِية)، من الغواية، وهو: الضلال، ولا يستقيم سياق الحديث بهذا المعنى. وعدّ العسكريّ تخفيف الواو في هذا اللفظ من تصحيفات المحدّثين[3].

(١) غريب الحديث لأبي عبيد ٤/ ٢٢٢- ٢٢٣.

(٢) نقل عنه والأزهري في التهذيب (و غ ى)، والزمخشري في الفائق ٣/ ٨٠، وابن الجوزي في غريبه ٢/ ١٦٧، وابن الأثير في النهاية ٣/ ٣٩٨.

(٣) تصحيفات المحدثين للعسكري ١/ ٢٦٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ه. هل كل ما خطَّاه الخطابيّ هو غلط محض؟

إن الناظر إلى ما خطأه الخطَّابي من ألفاظ، يجد أنه في تخطئته يتكئ على أمرين أساسين: **أولهما**: المعنى، وتناسب اللفظة مع السياق؛ ولأجل ذلك تجده يخطّئ ما أدَّى إلى لبس في المعنى، وإن كان صحيحًا من جهة اللغة والتصريف، كتخطئته الألفاظ التي خُفِّفَتْ همزتها بالإبدال أو الإدغام أو الحذف، أو تلك التي قُصِر فيها الممدود. **وثانيهما**: عدم شهرة تلك الرواية أو عدم وجودها عند أهل الحديث. فبعض ما ذكره من أغلاط لم يَرِد في دواوين الأحاديث المشهورة، وإنما ورد في كتب الغريب واللغة، بل بعض ما ذكره من أغلاط هي معدومة يقينًا في أهل الحديث، وإنما هي من أخطاء العامّة؛ لذلك إن أردنا أن نجد قائلاً من أئمة الحديث بها لَعَسُرَ علينا ذلك جدًّا.

وأكثر ما خطَّأه الخطابي ليس بغلط محض من جهة العربية، فكل ما يتصل بالهمزة من إبدال وإدغام وحذف هو في مجمله جائز، وقصر الممدود جائز أيضًا عند أهل العربية، وتخفيف المشدد لغة في أغلبه. وكل ذلك وارد في روايات صحيحة عند أهل الحديث –وإن كان بعضها مخالفًا للرواية المشهورة–، وإلى هذا أشار القاضي عياض حين قال: "وقد نبه أبو سليمان الخطابي على ألفاظ من هذا... لكن أكثر ما ذكره مما أنكره على المحدِّثين له وجوه صحيحة في العربية، وعلى لغات منقولة، واستمرت الرواية به"(١).

ومن ذلك: تخطئة الخطّابيّ لقولهم (يُشَبَّه عليه) بتشديد الباء، و(أمِرّ الدم) بتشديد الراء، و (القَدُّوم) بتشديد الدال، و (لا ثِنَى في الصَّدَقَةِ) بالمدّ في (ثناء) وكسر الثاء، فإن فُتِحَت فهو تصحيف، و(الخُبْث) بإسكان الباء، و(لَاء) بلا همزة.

وبعض ما خطّأه هو (لُغَة) محكية عن العرب، ولا خلاف في أن ما كان لُغَةً لا يُخَطَّأ، من ذلك: تخطئته لـ(نَعِمَت) بفتح النون وكسر العين وفتح الميم، وهو وجه رواه أهل اللغة. و(لا تليت) بلا همزة وصل أو قطع، وخطّأ التشديد في (الحديبيِّة، جِعِرَّانة)، وخطّأ المدّ والهمز في (مِعَاء، أضاءة) وكل ذلك على لغة منقولة عن العرب.

وأما ما وقع فيه غلط محض فإنه في: (فَيَّام) بفتح الفاء وياء مشددة مفتوحة، و(يلاومني) بإبدال الهمزة واوًا، و(القَسِي) بتخفيف السين، و(طِوَل الطوليين) بكسر الطاء وفتح الواو في طِوَل، و(لُمَّته من النساء) بتشديد الميم، و(مُغْوِيَات) بإسكان الغين وتخفيف الياء، و(الصنَّاع) بتشديد النون، و(السُّمَّانَى) بتشديد الميم، و(خَلَاؤها) بالهمز، و(لا ثَناء) بفتح الثاء ممدودًا، و(أَضْح) بهمزة قطع، و(اتَّبَع) بتشديد التاء، و(يَبِتَّ

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع، ص١٨٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الصيام) بفتح الياء وكسر الباء، و(لا يُفضِض)، بضم الياء وكسر الضاد الأولى، و(آواق) في جمع (أوقيّة). **وكلها ليس بمنسوب إلى أحد من أئمة الحديث مضبوطًا بذلك الغلط** إلا في لفظ (يلاومني) بإبدال الهمزة واوًا، فإنه ورد بهذا اللفظ الذي خطَأه الخطابيّ في سنن ابن ماجة، وسنن البيهقيّ. ولعل الخطَّابيّ سمع ما خطَّأه على لسان بعض الرواة فبيّنَه، تحذيرًا لطلبة الحديث من الوقوع في مثله.

وبعض تلك الأغلاط المحضة التي عدّها الخطّابيّ من غلط أهل الحديث هي في حقيقتها من أغلاط العوام، غير مخصوصة بأهل الحديث، وقد ذكرها أصحاب إصلاح المنطق في كتبهم، كقولهم: (لا يُفضِض)، بضم الياء وكسر الضاد الأولى، وجمعهم (الأوقية) على (آواق)، وتشديد الميم في (السَّمَّانَى). وما كان من هذا النوع فإن أئمة الحديث لم يقولوا به، بل أنكروه، ونبهوا على خطأ رواية العامة فيه، وضبطوه على وجهه الصحيح.

وبعض ما خطَّأه الخطابيّ خطَّأه أهل الحديث كذلك، وضبطوه على الصواب الذي ضبطه هو به، من ذلك: تشديد التاء في (من أتبع)، و(يُختلى خلاؤها) بالمدّ والهمز في الأخيرة، و(طِوَل الطوليين) وهو ليس بوارد عند أهل الحديث مضبوطًا بهذا الغلط. و(القِسِيّ) بتخفيف السين، وقد غلّطه أهل الحديث أيضًا، وعدُّوه من تصحيفات المحدّثين.

وكل ما عدَّه الخطّابيّ غلطًا محضًا مما سبق يمكن أن يندرج تحت التصحيف، لأنه في مجمله خلل في ضبط شكل الكلمة، أو حذف حرف منها، أو زيادة حرف. وكلُّ ذلك شكل من أشكال التصحيف، من ذلك: (لُمَّته من النساء) بتشديد الميم، و(يَبِتَّ الصيام) بفتح الياء وكسر الباء، و(أَضْح) بهمزة قطع وكسر الحاء، و(فَيَّام) بفتح الفاء وياء مشددة مفتوحة، و(لَاء وشاء) بحذف الهمزة من (ألْآء)، و(مُغْوِيَات) بإسكان الغين وتخفيف الياء، و(الصنَّاع) بتشديد النون، و(لا ثَناء) بفتح الثاء ممدودًا.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المبحث الثاني: دراسة التركيب، تطبيقاً على كتاب: (إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري ٦١٦هـ).

أولاً: تاريخ إعراب الأحاديث النبوية.

ثانيًا: (إعراب الحديث) لأبي البقاء العكبريّ.

أ. مراتب التخطئة عند العكبري.

ب. ما خطّأه العكبريّ ينقسم إلى:

- إشكال في الموقع الإعرابي والعلامة الإعرابية.
- إشكال في الحذف والزيادة
- إشكال في المطابقة والمخالفة.

ج. هل كل ما خطَّأه العكبريّ هو خطأ في رواية الحديث.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أولاً: تاريخ إعراب الأحاديث النبوية[1]:

كان بيان وتفسير الأحاديث الشريفة أول الأمر مكفولاً بما يفسره النبي ﷺ حين يقولها، وبما يسأله الصحابة ﷺ عما يحتاج إلى تفسير، فيفسرها ﷺ لهم. ثم بدأ تدوين الأحاديث في منتصف القرن الأول، وكان على شكل جَمْعٍ لما تفرق من الأحاديث بأسانيدها، وتلا ذلك جمعٌ وتدوينٌ أوفى وأدق بأمْرِ الخليفة عمر بن عبدالعزيز، وأُلِّفَت مصنفات في القرن الثاني يقال لها: (السنن والمسانيد والمجاميع)، ثم كان جمع الموطأ والكتب الستة وما بعدها.

ومجمل النصوص في هذه المدونات كان يكتفي بضبط الأسانيد والرواية، ولم يكن ثمة حاجة إلى معالجةٍ وتوضيح أو إعراب، حتى أواخر القرن الثاني الهجريّ، إذْ بدأت تظهر كتب (غريب الحديث)، فصنَّف فيه النضر بن شميل، وأبو عبيدة، وأبو عمرو الشيباني، والأصمعي، وقطرب، وأبو زيد الأنصاري.

وكانت تلك مرحلة بدائية بسيطة، نمّاها ووسّع آفاقها أبو عُبيد القاسم بن سلّام الهَرَوي بتفصيلٍ من التفسير، وقليلٍ من مسائل الإعراب. ثم شاركه في ذلك ابن قُتيبة، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وغيرهما بمشروعات أكثر تنوعًا للشرح والبيان فيما أشكل من النصوص الشريفة، ذلَّلَتِ الصعاب وزَوَّدَت العلماء والدارسين بما يحتاجون إليه؛ ولذا جاء (الموطأ) مع الكتب الستة خاليًا من الشرح والإعراب، إلا ما انتثر من قليل ذلك في (صحيح البخاري)، وبعض مصنفات السنن، إذْ كان همّ أصحابها ضبط الأسانيد والنصوص، ثم بيان الأحكام الشرعية كما ظهر بالتفصيل في الموطأ.

وقد تابع خطوات الشرح كثير من علماء العربية، فكان لهم مصنفات لتفسير المفردات وشيءٍ من نماذج الإعراب والصرف، بما يساعد على فهم المعاني، حتى رأينا مثل (الغريبين) لأحمد بن محمد الهَرَوي، و(الفائق) للزمخشري، و(النهاية) لابن الأثير، حيث استقرت مناهج الشرح بتفسير الغريب من المفردات، وشرح العبارات، مع شذرات من التحليل الصرفي ومعاني الأدوات ونادر من الإعراب.

وعلى يد العكبريّ (ت٦١٦هـ) بدأ التصنيف في إعراب الحديث النبوي، وتلاه ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، في (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح)، ثم السيوطيّ (ت٩١١هـ) في (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ).

---

(١) **ينظر**: كتب إعراب الحديث النبوي (تعريف، تحليل، متابعة)، سلمان القضاة، ص١٩- ٢١، ومقال (تاريخ الإعراب للأحاديث النبوية الشريفة)، فخر الدين قباوة. نُشِر في مجلة (الوعي الإسلامي) الكويتية، العدد ٥٧٩، تاريخ العدد سبتمبر- أكتوبر ٢٠١٣م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

واختلف الدافع إلى تأليف كل كتاب من هذه الكتب، فكان الهدف من كتاب **العكبريّ** هدفًا تعليميًّا، وهو يذكر ذلك في مقدمته، فيقول: "إن جماعة من طلبة الحديث التمسوا مني أَنْ أمليَ مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وأن بعض الرواة قد يخطئ فيها، والنبي ﷺ وأصحابه ﷺ بريئون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك"[1].

وأما **ابن مالك** فقد كان كتابه ثمرة سلسلة من الجلسات العلمية التي كان الإمام اليونينيّ الحنبلي واحدًا من روادها، حيث عرض عليه كتاب البخاريّ الذي كان يقوم بجمعه وتحقيقه، واستمع إلى توجيهاته لكثير من الأحاديث التي كان يظن أن فيها لحنًا، وقد بلغ عدد هذه المجالس واحدًا وسبعين مجلسًا، حصل فيها اليونينيّ على حل لكل المشكلات التي واجهته أثناء جمعه وتحقيقه لـ (صحيح البخاري)، وانتهت بابن مالك إلى تدوين حصيلة تلك المناقشات الغزيرة في كتابه (شواهد التوضيح)[2].

وأما السيوطيّ فلم يذكر الداعي إلى تأليف كتابه (عقود الزبرجد)، ويبدو أن هدفه كان –كعادته– جمع ما سبقه في هذا الفن والزيادة عليه بالمقدار الذي يراه ضروريًّا. **ومهما يكن الدافع من تأليف هذه الكتب**، فهي ظاهرة بارزة في تاريخ الدراسات النحوية التطبيقية، حَدَثَ على إثرها تحولٌ ظاهرٌ في نظرة النحاة إلى قضية الاستدلال بالحديث النبويّ في تقرير الأصول النحوية.

وفي العصر الحديث، عني الشيخ محمود فجال بالجانب التطبيقيّ للاستشهاد بالأحاديث في النحو، وإن لم يخصّ المُشْكِل منها بالدراسة، إلا أنه قدّم في القسم الثاني مِنْ كلٍّ من كتابيه (الحديث النبويّ في النحو العربيّ)، و (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربيّ) دراسة نحوية تطبيقية للأحاديث الواردة في أكثر شروح الألفية، وفي شرح الكافية للرضيّ. **وللدكتور محمد بن خالد الفاضِل** بحث غزير الفائدة بعنوان: (توجيه ما خرج عن القاعدة من الأسماء المعربة بالحروف)[3]، وقد شمل بحثه هذا دراسة جُملة من الأحاديث النبويّة المشكِلة من جهة العربية.

أما جهود علماء الحديث في الإعراب فهي مبعثرة في مصنفات المتأخرين الذين شرحوا كتب الصحاح والسنن، ومن شُرّاح كتب الحديث الذين عنوا بهذا الجانب: ابن عبد البر، أبو عمر يوسف النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ) في كتابه (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) في (إكمال

(١) إعراب الحديث، ص٢٩.

(٢) **ينظر**: مقدمة صحيح البخاري ١/٣.

(٣) نُشِر هذا البحث على جزأين في (مجلة الدرعية) –وهي مجلة فصليَّة محكَّمة–، وذلك في العددين السادس والثامن، ربيع الآخر ١٤٢٠ هـ/ أغسطس ١٩٩٩ م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المعلم شرح صحيح مسلم)، ومحيي الدين أبو زكريا النووي (٦٧٦هـ) في شرحه لصحيح البخاري ومسلم، وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) في (فتح الباري)، وبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ) في شرحه لصحيح البخاريّ وسنن أبي داوود، وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) في شرحه لصحيح مسلم وسنن النسائيّ، وغيرهم[1].

ولّما كان كتاب العكبريّ أول مصنَّف في إعراب الحديث النبويّ الشريف، وأوجزها، وأكثرها شمولاً بالنسبة للأحاديث التي عالجها، آثرتُ دراسة ما نصّ العكبريّ على تخطئته، وما جعل خطأ الرواة فيه وجهًا راجحًا مع وجود أوجه أخرى للتأويل.

ثانياً: (إعراب الحديث) لأبي البقاء العكبريّ:

جعل العكبريّ كتابه هذا في إعراب ما يُشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، معتمدًا في أخذ الأحاديث على (جامع المسانيد) لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، الذي يضم صحيح البخاري، ومسلم، والترمذي، ومسند أحمد.

والعكبريّ في نحوه بصريُّ المذهب، وإن كان يوافق الكوفيين في بعض مسائل هذا الكتاب، إلا أنه يتبنّى آراء البصريين، ويسوق حججهم، ويعلل بعللهم، ويحتكم إلى القاعدة لا إلى النص؛ لذلك كان منهجه في كتابه هذا يقوم على إخضاع الأحاديث النبوية للقواعد النحوية عن طريق التأويل، نتيجة لالتزامه بتلك القواعد التزامًا شديدًا، فإذا خرجت الرواية عن المألوف مِنْ كلام العرب، ولم يجد لها وجهًا في قواعد النحاة ردَّ الرواية وحكم عليها باللحن وقال بتصرُّفِ الرواة فيها، أو حملها على الشذوذ. وقد دفعه التزامه بقواعد النحويين إلى التكلُّف في بعض ما أوَّله، وإلى وقوعه في أخطاء نحوية ردَّ على أساسها بعض الروايات، واستدركها عليه النحويون من بعده[2].

ولأن العكبريّ رحمه الله كان ضريرًا، وكان يعتمد على ذاكرته، وعلى قراءة تلاميذه له؛ تجده يبني بعض المسائل في كتابه هذا على ألفاظ ليست في (جامع المسانيد) وإنما هي تصحيفات وقعت إما في قراءة التلاميذ،

(١) تقدم الكلام عن جهود أهل الحديث في إعراب الحديث في المبحث الثالث من الفصل الأول، تحت عنوان (المحدّثون وإعراب الحديث).

(٢) تقدم الكلام عن منهجه في معالجة الأحاديث المشكلة من جهة الإعراب في المبحث الثالث من الفصل الأول.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وإما في نسخة (جامع المسانيد) التي كانوا يقرأون منها[1]. وبعض تلك الروايات ثابت في دواوين الحديث الأخرى. **من ذلك حديث:** (والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَخْتَصِمَنَّ كُلُّ شَيء يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى الشَّاتَيْنِ فِيمَا انْتَطَحَتَا)[2]. قال العكبريّ: "الصواب: (حتى الشاتان)، أي: حتى تختصم الشاتان، فهو معطوف على (كل). وقد وقع في هذه الرواية بالنصب، فإن صَحَّت فالوجه فيه أن يكون التقدير: حتى يُرى اختصام الشاتين، فحذف الفعل، والمضاف، وأقام المضاف إليه مقامه... ويجوز أن يكون (الشاتين) جُرَّ على تقدير: إلى الشاتين"[3]. والرواية في جامع المسانيد (حتى الشاتان)، وهي الرواية المشهورة. وأوردها الهيثميّ في زوائد المسند بالياء (حتى الشاتين)[4].

وليس كل ما عالجه العكبريّ هي مشكلاتٍ من جهة التركيب والإعراب، وإنما عالج جُمَلَةً من مشكلات البنية والألفاظ أيضًا، وخطَّأ أهل الحديث في بعضٍ منها أو جعل سهو الرواة فيها وجهًا محتملاً، من ذلك قوله في حديث (**لَهَذَا عِنْدَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**)[5]: "لفظة (أَخْيَر) يريد بها: (خير) التي للتفضيل، كقولك: زيد خير من عمرو، فيجوز أن يكون السهو من الراوي، والصواب: خير، ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها، مثل: أفضل"[6].

وكذلك قوله في حديث: "(**فَإِذَا اسْتَنْقَأْتِ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ**)[7] وقع في هذه الرواية بالألف (استنقأتِ)، والصواب (استنقيت)؛ لأنه من نقي الشيء، وأنقيته، إذا نظفته. ولا وجه فيه للألف ولا للهمزة"[8].

ومن الألفاظ اللغوية التي وقع فيها خلاف، وعالجها العكبريّ (لا هَا اللهِ إذن)[9]، في حديث قصَّة

---

(١) **ينظر**: مقدمة عبدالإله النبهان في تحقيقه لكتاب العكبريّ (إعراب الحديث)، ص١٨.

(٢) جامع المسانيد لابن الجوزي ٥/ ٤٨٣.

(٣) إعراب الحديث، ص٣٥٢.

(٤) **ينظر**: غاية المقصد في زوائد المسند في (كتاب البعث)، (باب ليختصمن كل شيء) ٤/ ٤٢٩.

(٥) جامع المسانيد ٢/ ٢٣٠.

(٦) إعراب الحديث، ص١٨٨.

(٧) الرواية في جامع المسانيد بلفظ (واسْتَفَأْتِ) ٨/ ٥٢.

(٨) إعراب الحديث، ص٤٦٤.

(٩) ألف السيوطي في هذه المسألة رسالة سماها (الأَذَنُ، في توجيه لا ها الله إذن)، جمع فيها أقوال أهل اللغة والنحو والحديث حول هذه المسألة.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

جُلَيْبِيب، (فَقَالَت: لا هَا الله إِذن)(١)، قال العكبريّ: "الجيِّد: لاها لله ذا، التقدير: (هَذَا وَالله) ، فأخَّر (ذَا). وَمِنْهُم من يَقُول: (هَا) بدل من همزَة الْقسم المبدلة من الْوَاو، و(ذَا) مُبْتَدأ، وَالْخَبَر مَحْذُوف، أَي: هَذَا مَا أَحْلف بِهِ. وَقد رُوِيَ فِي الحَدِيث (إِذن) وهو بعيد. ويمكن أَن يُوجد لَهُ وَجهٌ تَقْدِيره: لَا وَالله لَا أزوجها إِذن"(٢). وهذا اللفظ الذي قال عنه العكبري إنه بعيد هو اللفظ المشهور عند المحدِّثين، قال ابن حجر: "وأما (إذًا) فثبتت في جميع الروايات المعتمدة، والأصول المحققة من الصحيحين وغيرهما، بكسر الألف، ثم ذال معجمة منونة، واختلفوا في كتابة (إذًا) فمنهم من كتبها بالألف ومنهم من كتبها بالنون. وتوارد عن كثير ممن تكلم في هذا الحديث أن الذي وقع في الخبر بلفظ (إذًا) خطأ، وإنما هو (ذا) تبعًا لأهل العربية، ومن زعم أنه ورد في شيء من الروايات بخلاف ذلك فلم يصب، بل يكون ذلك من إصلاح بعض من قلد أهل العربية. قال ابن مالك: وهو ليس ببعيد، خلافًا للعكبري الذي قال إنه بعيد"(٣).

وقد عالج العكبريّ جُمْلة من نحو هذه الألفاظ. وإنما الذي يعنينا هنا هو ما خطَّأه ونصّ على خطئه من جهة التركيب والإعراب.

أ. والتخطئة عند العكبريّ على مراتب:

فهو أحيانًا يقطع بخطأ الرواية، من ذلك قوله في حديث القبر: (فَيَأتي القبرَ فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا)(٤): "في بعض الروايات (كلاهما) بالألف، وهو خطأ، والصواب (كليهما) بالياء؛ لأن (كلا) هنا توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير، فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير"(٥). وما خطَّأه العكبريّ هنا ليس بخطأ؛ ذلك أن إعراب (كلا) بالألف في كل أحوالها لغةٌ ذكرها النحويون.

وأحيانًا يَرْجح عنده أن الخطأ من الراوي، دون أن يقطع بذلك أو يَرُدَّ به الرواية: من ذلك قوله في حديث (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)(٦): "الوجه (تاركون)؛ لأن الكلمة ليست مضافة؛ لأن حرف الجر يمنع الإضافة... والأشبه أن حذفها من غلط الرواة"(٧). وقد جعل ابن مالك هذا الحديث من شواهده على جواز

(١) جامع المسانيد ١/ ٢٧٣.

(٢) إعراب الحديث، ص ١٢٢- ١٢٣.

(٣) **ينظر**: فتح الباري شرح صحيح البخاري ٨/ ٣٧.

(٤) جامع المسانيد ٢/ ١٣٢.

(٥) إعراب الحديث، ص١٤٧.

(٦) جامع المسانيد ٦/ ٣٩٩.

(٧) إعراب الحديث، ص٣٨٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الفصل بين المتضايفين بجار ومجرور في السعة دون ضرورة[1].

وأحيانًا يحترز من أن يكون في الرواية خطأ من الرواة، ثم يقوم بتأويل الرواية بعد ذلك على وجه موافق للعربية، أو يحمل ما جاء في الرواية على الشذوذ، وهو يقول في مثل ذلك: (وقع في الرواية كذا، والصواب كذا، فإن صحّت الرواية فالتقدير كذا)، أو يقول: (جاء مثله في ضرورة الشعر)، ونحو هذه العبارات.

فمما أوَّله قوله في حديث: (حَتَّى يَعْدِلُوا إِلَى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ: ذَا قَرَدٍ)[2]: "وقع في هذه الرواية (ذا قرد) بالألف، والوجه الرفع، كقوله تعالى: ﴿**يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ويبعد أن يجعل (له) في موضع رفع قائمًا مقام الفاعل، ويكون (ذَا) مفعولاً؛ لأن (ذَا) مفعول صحيح فلا يقوم مقام الفاعل غيره، فإن كانت الروايات كلها كذلك، جاز أن يكون سماه (ذا قَرَدٍ) بالألف في كل حال"[3]. ومعلوم أن لزوم الأسماء الستة الألف مطلقًا، وإعرابها بحركات مقدرة كإعراب الاسم المقصور لغة من لغات إعراب الأسماء الستة عند أهل النحو.

ومما حمله على الشذوذ قوله في حديث: (يَا أَبَا ذَرٍّ أَتَدْرِي فِيمَا تَنْتَطِحَانِ؟)[4]: "(فيما تنتطحان) بألف، والأشبه أنه استفهام، والوجه أن يكون بغير ألف، فإن كان ذلك من تخليط الرواة فينبغي بغير ألف، وإن حُفِظَ هذا عن النبي ﷺ هكذا كان من الشذوذ وقد جاء في الشعر:

علامـــا قـــامَ يَشْـــتُمُني لَئِـــيمٌ كخِنْزِيـــرٍ تَمَـــرَّغَ في رَمـــادِ

ولا يجوز أن يكون بمعنى (الذي)؛ لأنه قد عُدِّيَ إليه الفعل بـ (في)"[5].

وثبوت ألف (ما) الاستفهامية المسبوقة بحرف جر شاذ، وقد عَدَّ ابن جني قراءة ﴿**عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ**﴾ [النبأ: ١]، بثبوت الألف من القراءات الشاذة، ونسبها إلى عكرمة وعيسى، وقال: "هذا أضعف اللغتين"[6].

وأحيانًا يجعل العكبريّ سهو الرواة وتخليطهم أحد الأوجه التي يخرج عليها الرواية، من ذلك قوله في حديث (حَتّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا)[7]: "هكذا وقع في هذه الرواية (حتى يستيقظان) بالنون، وفيه عدة

(١) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص٢٢٣.

(٢) جامع المسانيد ٣/ ٢٢١.

(٣) إعراب الحديث، ص٢٤٩- ٢٥٠.

(٤) جامع المسانيد ٢/ ٢٣٦.

(٥) إعراب الحديث، ص١٩١- ١٩٢.

(٦) المحتسب، لابن جني ٢/ ٣٤٧.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ (حَتَّى يَسْتَيْقِظَا مَتَى اسْتَيْقَظَا) ١٩/ ٣٤٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أوجه، أحدهما: أن يكون ذلك سهوًا من الرواة، وقد وقع ذلك منهم كثيرًا، والوجه حذفها بـ (حتى)؛ لأن معناها: (إلى أن). والوجه الثاني: أن يكون ذلك على ما في شذوذ الشعر، قال الشاعر:

أَنْ تَقْـــرَآنِ عَـــلَىْ أَسْـــماءَ وَيحَكُـــمَا مِنِّـــي السَّـــلامَ وَأَنْ لاَ تُشْـــعِرَا أَحَـــدًا

فأثبت النون في موضع النصب، وكذلك هو في الحديث؛ لأن المعنى: (إلى أن يستيقظا). والوجه الثالث: أن يكون على حذف مبتدأ، أي: حتى هما يستيقظان"[1].

وأحيانًا يذكر العكبريُّ الحديثَ ثم يقول: والصواب كذا، دون نصّ على خطأ رواية بعينها، كقوله في توجيه حديث(إنّ لِي قَرابةً أُصِلُهُمْ وَيَقْطَعُونِي)[2]: "الصواب (يقطعونني) بنونين، أو بنون واحدة مشددة؛ لأن هذا الفعل مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والنون الأخرى نون الوقاية، ومما جاء من المشدد قوله تعالى ﴿أَتُحَاجُّونِّي فِي اللهِ﴾ [الأنعام: ٨٠]"[3].

وقد يشير العكبريّ إلى خطأ ضبطٍ بعينه دون أن ينسِبَ ذلك الخطأ إلى الرواية، وربما يكون العكبريّ سمع ذلك الخطأ على لسان بعض الرواة فيُبيّنه؛ تحذيرًا لتلاميذه من أن يقعوا فيه، من ذلك قوله في حديث الأشعث بن قيس: (خَاصَمْتُ ابْنَ عَمٍّ لِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بِئْرٍ كَانَتْ لِي فِي يَدِهِ فَجَحَدَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: بَيِّنَتُكَ أَنَّهَا بِئْرُكَ وَإِلَّا فَيَمِينُهُ)[4]، قال العكبريّ: "(أنها) بالفتح لا غير، والكسر خطأ فاحش"[5].

والذي أخصه بالدراسة هنا هو: ما قطع العكبريّ بأنه خطأ في الرواية، سواءً نصّ على ذلك أو فُهِمَ من كلامه، وسواء عبر عن ذلك بأنه (من سهو، أو تخليط، أو تغيير الرواة)، أو قال فيه: (لا وجه له)، أو (والأشبه أنه من تخليط الرواة)، أو (وقع في الرواية كذا والصواب كذا) دون أن يؤوِّل الوجه الوارد في الرواية. وقد عمدتُ إلى ذكر الحديث كاملاً كما ورد عند أهل الحديث في بعض المواضع، لحاجة الإعراب إلى النظر في التركيب ومواقع الألفاظ.

(١) إعراب الحديث، ص٩٦.
(٢) جامع المسانيد ٥/ ٤٥٨.
(٣) إعراب الحديث، ص٣٤٩.
(٤) جامع المسانيد ١/ ٨١.
(٥) إعراب الحديث، ص٨٩.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ب. وما خطَّأه العكبريّ، ينقسم إلى:

- **إشكال في الموقع الإعرابي، والعلامة الإعرابية:**

١. في الرواية (فركعتين)، قال العكبريّ: بالياء خطأ، والصواب (فركعتان).

جاء في الحديث: عَنْ قَابُوسَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَرْسَلَ أَبِي امْرَأَةً إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها يَسْأَلُهَا: أَيُّ الصَّلَاةِ كَانَتْ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يُوَاظِبَ عَلَيْهَا؟ قَالَتْ: (كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، يُطِيلُ فِيهِنَّ الْقِيَامَ، وَيُحْسِنُ فِيهِنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ يَدَعُ صَحِيحًا وَلَا مَرِيضًا وَلَا غَائِبًا وَلَا شَاهِدًا **فَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ**).

قال العكبريّ: "قولها: (ما لم يكن يدع) معناه: الذي لم يكن، فـ (الذي) مبتدأ، (ولم يكن) صلته، واسم كان مضمر فيها، أي: لم يكن هو، و(يدع) خبر كان، والتقدير: يدعه، و (صحيحًا، ومريضًا) حالان في ضمير الفاعل في (يدع)، أي: كان يفعله على كل حال. **وقولها: (فركعتين) الياء خطأ، بل الواجب أن يقال: (فركعتان)**؛ لأنه خبر (ما) -الموصولة-، ولا معنى للنصب هنا، وهذا مثل قولك: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، وأمَّا الذي عندنا فكريمٌ"[(١)]. وهذا الحديث رواه ابن الجوزيّ في جامع المسانيد بلفظ (فركعتين) بالياء –الذي خطَّأه العكبري-، وكذا رواه الإمام أحمد في مسنده عن عائشة رضي الله عنها. وورد في مصنّف ابن أبي شيبة بلفظ (فركعتان) بالألف[(٢)].

وغريب أن العكبريّ خطَّأ هذه الرواية، ولم يقدِّر مضافًا محذوفًا، فإنه خرَّج رواية (**فَضْلُ الصَّلاةِ بِالسِّوَاكِ عَلَى الصَّلاةِ بِغَيْرِ سِوَاكٍ سَبْعِينَ صَلاةً**)، على جعل (سبعين) مضافًا إليه لمضاف محذوف، هو الخبر، قال أبو البقاء: "كذا وقع في هذه الرِّواية... والتقدير: فضلُ سبعين؛ لأنَّه خبرُ (فضل) الأول"[(٣)]. **وعليه، فإنه يجاب عن تخطئة العكبريّ لرواية (فركعتين) بالقول:** إنها على تقدير مضاف محذوف (فصلاة ركعتين). وقد أجاز النحاة حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه، وجعله ابن هشام[(٤)] **على قسمين: حذف في الغالب:**

---

(١) إعراب الحديث، ص ٤٦٧.

(٢) **ينظر:** جامع المسانيد ٨/ ١٠٤، ومسند أحمد ٤٠/ ١٩٤، مصنف ابن أبي شيبة (كتاب الصلاة)، (باب ركعتا الفجر تصليان في السفر) ٢/ ٣٠٧.

(٣) إعراب الحديث، ص٤٧١.

(٤) **ينظر:** أوضح المسالك ٣/ ١٥٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه Alabbasi ١٤٣٦/٠٨/١٦

وهو مشروط بأن يكون المحذوف معطوفًا على مضاف بمعناه، نحو قول الشاعر:

أكـــلَّ امـــرئٍ تحســـبينَ امـــرَأً ونَـــارٍ تَوَقَّـــدُ بالليـــل نـــارًا

أي : وكل نارٍ. **والثاني: حذف في غير الغالب**: وهو إذا لم يعطف على مضاف بمعناه، وعليه قراءة ابن جَمَّاز: ﴿**تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ**﴾ [الأنفال: ٦٧] بجر (الآخرة)، أي: عمل الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفًا؛ بل المعطوف جملة فيها المضاف. وبالرغم من أن ابن جني ذكر هذه القراءة في المحتسب وعدَّها من شواذ القراءات، إلا أنه صرَّح بأن هذا التركيب على عِزَته وقلة نظيره جائز لا يُنكَر مثله[١]. والتركيب الوارد في الحديث السابق هو من هذا الباب.

٢. في الرواية (كلاهما) بالألف توكيدًا لمنصوب، قال العكبري: وهو خطأ، والصواب (كليهما).

روى جابر بن عبدالله رضي الله عنهما في حديث القبر أن المَلَك يقول للمؤمن: (انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ الَّذِي كَانَ فِي النَّارِ، قَدْ أَنْجَاكَ اللهُ مِنْهُ، وَأَبْدَلَكَ بِمَقْعَدِكَ الَّذِي تَرَى مِنْ النَّارِ مَقْعَدَكَ الَّذِي تَرَى مِنْ الْجَنَّةِ، **فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا**)، قال العكبري: "في بعض الروايات (كلاهما) بالألف، وهو خطأ، والصواب (كليهما) بالياء؛ لأن (كلا) هنا توكيد للمنصوب، وهي مضافة إلى الضمير، فتكون بالياء في الجر والنصب لا غير"[٢].

والحديث في جامع المسانيد (فيراهما كليهما) بالياء، ورواه الإمام أحمد في مسنده عن جابر بن عبدالله بلفظ: (كلاهما) بالألف[٣]. **وتخطئة العكبري -رحمه الله- هذه الرواية غريبة منه؛ لأن** له مندوحة عن التخطئة، وهي الحمل على لغة بني الحارث بن كعب[٤]، فإن ابن مالك نقل أنهم يجرون المثنى، وشبهه مجرى المقصور، فتثبت ألفه في النصب والجر، كما تثبت في الرفع، ويعرب بالحركات المقدرة، ومنه قراءة من قرأ: ﴿**قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾ [طه: ٦٣]، وذكر ابْنُ دَرَسْتَوَيْه أن بني الهُجَيْم، وبني العَنْبَر يوافقون بني الحارث في لزوم ألف المثنى[٥]. **وحكى الفرَّاء في (كلا وكلتا) ثلاث لغات**[٦]:

---

(١) **ينظر**: المحتسب ١/ ٢٨١.

(٢) إعراب الحديث، ص١٤٧.

(٣) **ينظر**: جامع المسانيد ٢/ ١٣٢، ومسند أحمد ٢٣/ ٦٥.

(٤) هذه اللغة ذكرها أبو زيد الأنصاري، قال: "لغة بني الحارث بن كعب قَلْبُ الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفًا، يقولون: أخذتُ الدرهمان، واشتريت الثوبان، والسلام علاكم". **النوادر لأبي زيد، ص٢٥٩**.

(٥) **ينظر**: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ١٨٥.

(٦) نقلها المراديّ في شرحه للألفية ١/ ٣٢٦- ٣٢٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- الأولى: أن يُعرَبا مع الظاهر إعراب المقصور، ومع المضمر إعراب المثنى.
- الثانية: أن يُعرَبا إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر، ونسَبَها إلى كنانة.
- الثالثة: أن يُعرَبا إعراب المقصور مع النوعين أيضًا، وجعل من ذلك قول بعضهم: (كلاهما وتمرًا)[1] بالألف.

وعلى هذا، فإنه لا تصح تخطئة رواية (كلاهما) بالألف توكيدًا للضمير المنصوب في (فيراهما)؛ لأنها تجوز على لغة من يُجري المثنى وشبهه مجرى المقصور فتثبت ألفه مطلقًا. وما كان لغة من لغات العرب فإنه لا يؤول ولا يُخَطَّأ. وقد استدرك السيوطيّ[2] على العكبريّ في إعرابه لهذا الحديث، وأخذ عليه تخطئته لرواية (كلاهما) بالألف، ونقل عن ابن النحاس في التعليقة[3] قوله إن في (كلا) ثلاث لغات، وهي التي حكاها المراديّ عن الفراء.

٣. <u>في الرواية (شيئًا) بالنصب، قال العكبريّ: وهو خطأ من الراوي، والصواب الرفع.</u>

جاء في حديث جُبَير بن مطعم: أَن رسول الله ﷺ قَالَ: (**إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْئا وَاحِدًا**)، قال العكبريّ: "هكذا في الرواية (شيئًا) بالنصب، **وهو خطأ من الرَّاوِي**، وَالْوَجْه: الرّفْع على أَنه خبر (بَنو)، وَلَيْسَ هُنَا خبر غَيره"[4]. ورواية الرفع هي الرواية الثابتة في جامع المسانيد[5].

وبالرجوع إلى جُملةٍ من كتب الحديث النبويّ وجدت أن هذا الحديث مَرْوِيٌّ عندهم في (كتاب الجهاد) عن مطعم بن جبير بثلاثة ألفاظ:

- (إِنَّمَا أَرَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْئًا وَاحِدًا) ورد بهذا اللفظ في في سنن ابن ماجة[6].
- (إِنَّمَا أَرَى هَاشِمًا وَالْمُطَّلِبَ شَيْئًا وَاحِدًا)، أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن جبير بن مطعم بهذا اللفظ[7].

(١) مثَل مشهور يُنسَب لعمرو بن حُمْرَان الجَعْدِي في قصةٍ ذكرتها كتب الأمثال. **ينظر: مجمع الأمثال للميداني ١/ ١٥١.**

(٢) عقود الزبرجد ١/ ٣٠٦.

(٣) التعليقة، لابن النحاس، ص٣١٤.

(٤) إعراب الحديث، ص ١٥٣.

(٥) جامع المسانيد ٢/ ١٦٠.

(٦) سنن ابن ماجة (كتاب الجهاد)، (باب قسمة الخمس) ٢/ ٩٦١.

(٧) مسند أحمد ٢٧/ ٣٣٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- (إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ)، وورد بهذا اللفظ في صحيح البخاريّ، وسنن النسائي، وسنن أبي داوود[1].

ولم أهتدِ إلى رواية (شيئًا) التي خطَّأها العكبري في كتب الصحاح ولا السنن ولا مسند أحمد ولا سنن البيهقيّ، ولا حتى في جامع المسانيد -الذي اعتمد عليه العكبريّ في إعرابه للأحاديث-.

وقد وجَّه حسن الشاعر النصب في هذه الرواية على أن (شيئًا) خبر لـ (كان) محذوفة مع اسمها وخبرها، أي: كانوا شيئًا واحدًا[2].

٤. <u>في الرواية (المُحَجَّلُ ثلاثٍ) بالجر، قال العكبريّ: ولا يجوز جره، والصواب (ثلاثٌ) بالرفع:</u>

في حديث أبي قتادة الحارث بن رِبْعِيّ، أن رسول الله ﷺ قال: (خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ، الأَقْرَحُ، الأَرْثَمُ، **المُحَجَّلُ ثَلاث**)[3]. قال العكبريّ: "في هذه الرواية: (ثلاثٍ) نكرة بالجر، **والصواب أن يُرفَع**، فيكون التقدير: المُحَجَّل ثلاثٌ منه. و(ثلاثٌ) مرفوع بـ(المُحَجَّل)، ولا يجوز جره؛ لأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة، ولو كان (المُحَجَّلُ الثَّلاثِ) لجاز الجر".[4]

وبالرجوع إلى جُملةٍ من كتب الحديث النبويّ وجدت أن هذا الحديث مَرْوِيٌّ عندهم بأربعة ألفاظ:

- (المُحَجَّلُ ثلاثٍ)[5]: وهو اللفظ الذي خطَّأه العكبري، أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي قتادة بهذا اللفظ[6]، وضبط محقق (جامع المسانيد)[7] هذا الحديث برفع (ثلاث) -وهو الوجه الذي صوَّبه العكبريّ-، إلا أن ابن مالك[8] صرّح بأن الرواية الواردة في الجامع هي بالجر، واستشهد برواية

---

(١) **ينظر**: صحيح البخاري (كتاب فرض الخمس)، (باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام) ٤/ ٩١، والسنن الكبرى للنسائي (كتاب الخمس) ٣/ ٤٥، وسنن أبي داوود (كتاب الخراج والفيء والإمارة)، (باب بيان مواضع قسم الخمس) ٤/ ٥٩٥.

(٢) وذلك في تحقيقه لكتاب (إعراب الحديث) للعكبريّ، ص١٥٠.

(٣) (**الخيل الأدهم**): هو الأسود، و(**الأَقْرَح**): هو الذي في وجهه قُرْحة -بالضم- وهي دون الغُرَّة، والقرحة بياض بين عينيه مثل الدرهم الصغير، و(**الأَرْثَم**): من الرَّثَم، وهو: بياض في شفة الفرس العليا، و(**المُحَجَّل ثلاثٌ**): أي الذي في ثلاث من قوائمه بياض. **ينظر**: فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ٣/ ٤٧٠.

(٤) إعراب الحديث، ص١٩٩.

(٥) (**المحجَّل ثلاثٍ**): المحجل: صفة ثالثة للأدهم الذي هو خبرٌ لخير، وثلاثٍ: مضاف إليه لمضاف محذوف وقع بدلاً، وحُذِفَ لدلالة المبدل منه عليه، والتقدير (المحجَّلُ محجَّلُ الثلاثِ). وهذا هو تخريج ابن مالك.

(٦) مسند أحمد ٣٧/ ٢٥٣.

(٧) وهو علي حسين البواب ٢/ ٢٦٧.

(٨) شواهد التوضيح، ص١١٢.

الجر تلك على جواز حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه.

- (الْمُحَجَّلُ الثَلاَثِ)[1]: وورد بهذا اللفظ في سنن البيهقيّ[2].
- (مُحَجَّلُ الثَّلَاثِ)[3]: وورد بهذا اللفظ في بعض نُسَخِ مسند أحمد[4].
- (الْمُحَجَّلُ ثَلاثًا)[5]: وورد بهذا اللفظ في صحيح ابن حِبَّانَ[6]. وهذه التراكيب كلها جائزة عند أهل النحو، فإنها على نحو قولهم: (الحسنُ الوجهِ)، و(حَسَنُ الوَجْهِ)، و(الحسنُ وجهًا)[7].

أما قول العكبريّ في تخطئته لـ (المحجَّلُ ثلاثٍ) بامتناع إضافة المعرَّف بـ(أل) _إن كان مفردًا- إلى نكرة، فإن هذا هو الصواب الذي عليه أهل النحو؛ وذلك لما بينهما من تناقض بين التعريف والتنكير[8]، **وأما ما خطَّأه من لفظ هذه الرواية (المحجل ثلاثٍ) فهو ليس بخطأ**؛ لأن ظاهره إضافة المعرف بـ(أل) إلى النكرة وهو ليس منه، وإنما هو من قبيل حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه. **وله نظائر من الحديث النبويّ**، ففي صحيح البخاري[9]: (ثُمَّ قَرَأَ **الْعَشْرَ آيَاتٍ** خَوَاتِيمَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ) وفيه أيضًا: (فَأَتَى **بِالْأَلْفِ دِينَارٍ**).

وقد استشهد الإمام ابن مالك برواية **(المحجَّلُ ثلاثٍ)** -بالجر- على جواز حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه. وتقدير الكلام عنده: (المحجَّلُ مُحَجَّلُ ثلاثٍ)، فـ(ثلاثٍ) مجرورة على تقدير مضاف محذوف هو البدل (محجَّل)، وقد حُذِفَ لدلالة المبدل منه عليه (المحجَّل)، وأُبْقِيَ المضاف إليه على ما كان عليه من

---

(١) (**الْمُحَجَّل الثلاثِ**): المحجل: صفة للأدهم، وهو مضاف، و(الثلاثِ): مضاف إليه. والإضافة لفظية، والمضاف إليه مقرون بأل لذلك جاز اقتران المضاف بأل.

(٢) سنن البيهقيّ (كتاب الفيء والغنيمة)، (باب ما يكره من الخيل وما يستحب) ٦/ ٥٣٦.

(٣) (**مُحَجَّلُ الثَّلَاثِ**): (مُحَجَّلُ): صفة الأدهم، وقد أضيفت إلى (الثلاثِ)، ومع أن الإضافة لفظية لا تُكسب التعريف إلا أنها تقرب منه، فيسوغ عدها صفة لمعرفة، ولو نصبت (مُحَجَّل) على الحالية لكان وجهًا جيدًا؛ لأنه نكرة بما أنّ الإضافة لفظية لا معنوية.

(٤) ذكر ذلك شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد ٣٧/ ٢٥٣.

(٥) (**ثَلاثًا**): تمييز نسبة، وفي المحجل ضمير يعود على الأدهم وهو نائب الفاعل.

(٦) صحيح ابن حبان (كتاب السير)، (باب الخيل) ١٠/ ٥٣١.

(٧) **ينظر**: الأصول لابن السراج ١/ ١٣٤.

(٨) وقالوا بأن المضاف لا يقترن بأل ولا ينون؛ لأن الإضافة وأل لا يجتمعان، وكذلك الإضافة والتنوين يتعاقبان فلا يجتمعان. **ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ١٣٤.**

(٩) **ينظر**: صحيح البخاري (كتاب الحوالة والكفالة)، (باب الكفالة في القرض) ٣/ ٩٥، و(كتاب العمل في الصلاة)، (باب استعانة اليد في الصلاة) ٢/ ٦٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الجر. وعدَّ ابن مالك هذا التوجيه أجود التقديرات. ومثله يُقَدّر في الحديث: (فقرأ العشرَ، عشرَ آياتٍ)، و(أتى بالألفِ، ألفِ دينارٍ). **وخرَّجه أيضًا على وجه آخر**، وهو أن يكون (المحجَّل) مضافاً إلى (ثلاثٍ)، والألف واللام زائدتان؛ فلذلك لم يمنعا من الإضافة. وكذلك (العشر آياتٍ) و(الألفِ دينار)[1].

٥. (بخمسين يمينًا) بالنصب تمييز للعدد، ولا وجه للجر:

في حديث القسامة الذي رواه رافِع بن خَدِيج أن رَسُولُ اللهَّ ﷺ قال: (اسْتَحِقُّوا صَاحِبَكُمْ -أَوْ قَتِيلَكُمْ- بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهَّ، أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْ فَكَيْفَ نَحْلِفُ؟ قَالَ: فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ **بِخَمْسِينَ يَمِين**). قال العكبريّ: "الصواب (يَمِينًا) بالنصب؛ لأنه تمييز للعدد، ولا وجه للجر"[2]. والحديث في جامع المسانيد[3] بالنصب (يمينًا)، وهو كذا في صحيح مسلم، وسنن النسائيّ والترمذيّ وأبي داوود[4].

أما تمييزُ ألفاظ العقود فلا يكون إلا مفردًا منصوبًا، (خمسين يمينًا)، إلا أن الجر يمكن تخريجه على:

- أنَّ (يمين) بدلٌ أو عطف بيان من (خمسين)[5]، كما نُصِبَت (سنين) على أنها بدل أو عطف بيان من (ثلاث) في قوله تعالى: ﴿ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] ، ولا يجوز أن يكون (سنين) تمييزًا للمائة؛ لأنّ تمييزها مفرد مجرور بالإضافة، وتنوين (ثلاثمائة) يمنع الإضافة[6]. ومثلها (يمين) بدل مجرور من (خمسين).
- وقد تكون (يمين) منصوبة، لكن طُرِحت الألف منها على لغة ربيعة[7].

٦. في الرواية (ولستم لابثون) برفع (لابثون)، قال العكبريّ: وهو سهو، والصواب نصبه.

في الحديث الذي رواه سَلَمَة بن نُفَيْل السَّكُونِيّ، عن رَسُول الله ﷺ قوله: (**وَلَسْتُمْ لابِثُونَ** بَعْدِي إِلا قَلِيلا). **قال العكبريّ**: "كذا وقع في هذه الرواية، وهو سَهْوٌ؛ لأنه خبر (ليس)، ولا يمكن أن يُجْعَل مبتدأ، إذ

(١) شواهد التوضيح، ص١١٢- ١١٤.

(٢) إعراب الحديث، ص٢٢٩.

(٣) جامع المسانيد ٢/ ٤٢٩.

(٤) **ينظر**: صحيح مسلم (كتاب القسامة)، (باب القسامة) ٣/ ١٢٩١، والسنن الكبرى للنسائي (كتاب القسامة)، (باب تبدئة أهل الدم بالقسامة) ٤/ ٢٠٨، وسنن الترمذيّ (كتاب الديات)، (باب ماجاء في القسامة)، ص٣٣٥، وسنن أبي داوود (كتاب الديات)، (باب القتل بالقسامة) ٦/ ٥٧٦.

(٥) على هذا خرَّج حسن الشاعر هذه الرواية في تحقيقه لكتاب (إعراب الحديث) للعكبريّ، ص١٩٣.

(٦) **ينظر**: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ص٨٤٤، والدر المصون للسمين الحلبي ٧/ ٤٧١.

(٧) **ينظر**: خزانة الأدب للبغدادي١٠/ ٤٧٨، واللهجات العربية في التراث، أحمد الجندي ٢/ ٤٨١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

لا خبر له. وقوله: (إلا قليلاً): يجوز أن يكون التقدير: إلا زمنًا قليلاً، وأن يكون: لبثًا قليلاً"[1]. ونقل السيوطي في (عقود الزبرجد)[2] كلام العُكْبَري السابق بنصِّه دون زيادة أو نقص، ولم يوجِّه الرواية بأيِّ توجيه، وعليه فإنه يوافق العكبريّ في قوله: إن الرفع في هذه الرواية سهو من الراوي.

والحديث في جامع المسانيد[3] على الصواب، (لابثين) بالنَّصْب على أنها خبر ليس، وكذا رواه الإمام أحمد في مسنده عن سلمة بن نفيل ، ورواه ابن حِبَّان في صحيحه بهذا اللفظ أيضًا[4]. ووجدت الهيثميّ في (غاية المقصد إلى زوائد المسند)[5] يورد الحديث باللفظ الذي خطَّأه العكبريّ: (وَلَسْتُمْ لابِثُونَ بَعْدِي). وكتاب الهيثميّ إنما هو في زوائد مسند الإمام أحمد على الكتب الستة، والرواية في مسند الإمام أحمد نفسه – الذي جمع الهيثميّ زوائده- هي على الصحة (وَلَسْتُمْ لَابِثِينَ)، مما يرجِّح أن رواية (لابثون) عند الهيثميّ تصحيف.

وقد حاولتُ تلمُّسَ توجيه نحويّ مناسب، ولم يظهر لي شيء في ذلك، ثم وجدت أن محمد الفاضِل[6] تنبَّه إلى ما يمكن أن يكون وجهًا جيدًا لتخريج هذه الرواية، وهو الحمل على لغة بني الحارث بن كعب، اللذين الذين يجعلون المثنَّى بالألف على كلِّ حال، والجمع بالواو على كلِّ حال. وإلى هذا أشار العُكْبَري وهو يُعدِّد الأوجه التي وُجِّه بها رَفْع كلمة ﴿**والصابئون**﴾ [المائدة: ٦٩]، فقال: "الوجه السادس هو: أنَّ (الصابئون) في موضع نصْب، ولكنَّه جاء على لغة بلحارث، الذين يجعلون المثنَّى بالألف على كلِّ حال، والجمع بالواو على كلِّ حال"[7]. وهذا الذي ذكَرَه العُكْبَري عن بني الحارث بن كعب ثابتٌ في المثنَّى، والعكبريّ خرّج به في الجمع أيضًا، فإن ثَبتت هذه اللغة في الجمع أيضًا فإن ذلك يُعدُّ مخرجًا جيدًا لكلمة (لابثون) التي في هذا الحديث.

---

(١) إعراب الحديث، ص٢٥٣.

(٢) عقود الزبرجد ١/ ٣٧٤.

(٣) جامع المسانيد ٣/ ٢٣٧.

(٤) **ينظر**: مسند أحمد ٢٨/ ١٦٣، وصحيح ابن حِبَّان (كتاب التاريخ)، (باب إخباره عما يكون في أمته من الفتن) ١٥/ ١٨٠.

(٥) (كتاب الفتن)، (باب ما يكون من الفتن) ٤/ ٢٣٤.

(٦) وذلك في بحثه (توجيه ما خرج عن القاعدة من الأسماء المعربة بالحروف ٢) الذي نشرته مجلة الدرعية، في عددها الثامن، بتاريخ: (شوال ١٤٢٠هـ / فبراير ١٩٩٩م)، ص٢٧١- ٢٧٢.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٥٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

- **إشكال في الحذف أو الزيادة.**

٧. في الرواية (ألم ألقاكم) بثبوت الألف، قال العكبريّ: والصواب حذف الألف.

في الحديث عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال: (**أَلَمْ أَلْقَاكُمْ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ**). قال العكبريّ: "بالألف في هذه الرواية، والصواب: (ألم أَلْقَكُم) بغير ألف، مجزومًا بـ (لم)[١]".

والحديث في جامع المسانيد[٢] بلفظ (ألم أَلْقَكم) بغير ألف، ولا إشكال فيه، وكذا أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما، وبهذا اللفظ أيضًا أخرجه الحاكم في المستدرك[٣]. ولم أهتدِ إلى الكتاب الذي وردت فيه رواية (ألقاكم) التي خطَّأها العكبريّ. **ويمكن الجواب عن تخطئة العكبريّ بجوابين:**

أولهما: أن المتكلم أشبع فتحة القاف، فنشأت عنها الألف، فتكون هذه الألف للإشباع وليست لام الفعل، وقد ذكر العكبريّ هذا التفسير في تخريجه لرواية: (لاَ يَتَعَاطَى أَحَدُكُمْ مِنْ أَسِيرِ أَخِيهِ فَيَقْتُلَهُ) بالألف في (يتعاطى) بالرغم من أنه مجزوم بـ (لا) الناهية[٤].

ثانيهما: أنه جاء على لغة من يكتفي في الجزم بحذف الحركة المقدرة ويُبقِي حرف العلة[٥]، فيجزم المضارع المعتل الآخر بسكون مقدر لا بحذف حرف العلة. وعلى هذا الوجه تُحمَل قراءة: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] بالياء في (يَتَّقِي)، وهي قراءة (قُنْبُل) -أحد رواة القراءات السبعة المتواترة- فإنه قرأها بإثبات الياء بعد القاف وصلًا ووقفًا[٦].

٨. (هل أنتم تاركو لي صاحبي) بحذف النون في الرواية، قال العكبريّ: الأشبه أنها من غلط الرواة، والوجه (تاركون).

في الحديث عن أبي الدرداء عويمر بن قيس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: (إِنَّ اللهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ، وَوَاسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، **فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي** صَاحِبِي). قال العكبري:

---

(١) إعراب الحديث، ص٢٧٩.

(٢) جامع المسانيد ٤/ ٢٣٦.

(٣) **ينظر:** مسند أحمد ٤/ ٢٢٨، والمستدرك للحاكم (كتاب تعبير الرؤيا)، (بيان الرؤيا التي تصدق والرؤيا التي تكذب) ٤/ ٣٩٧.

(٤) **ينظر:** إعراب الحديث، ص٢٥٤.

(٥) **قال ابن النحاس:** وهذا مذهب بعض العرب. **ينظر:** التعليقة، ص٧٤- ٧٥.

(٦) **ينظر:** النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ٢/ ٢٩٧. والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبدالفتاح القاضي، ص١٦٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

"الوجه (تاركون)؛ لأن الكلمة ليست مضافة؛ لأن حرف الجر منع الإضافة، وإنما يجوز حذف النون في موضعين، **أحدهما: الإضافة**، ولا إضافة هنا. **والثاني: إذا كان في (تاركون) الألف واللام**، مثل قول الشاعر:

الحـــــافِظُو عَـــــوْرَةَ العَشِـــــيْرَةِ

والأشبه أن حذفها من غلط الرواة"[1].

والحديث في جامع المسانيد[2] بلفظ (تاركو) الذي خطَّأه العكبريّ، **ويجاب على قول العكبريّ – برجحان غلط الرواة في هذه الرواية– بأجوبة ثلاثة:**

الأولى: أن الرواية ثابتة في موضعين من صحيح البخاري[3]بإسقاط النون من (تاركو). وفي صحيح مسلم[4] حديث آخر بلفظ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي أُمَرَائِي، لَكُمْ صَفْوَةُ أَمْرِهِمْ وَعَلَيْهِمْ كَدَرُهُ). ولا يمكن أن تُحمل تلك الروايات في أصحّ كتب الحديث النبويّ على أنها من تغييرات الرواة.

والثانية: أن التركيب الوارد في هذه الرواية هو من قبيل (الفصل بين المتضايفين)[5]، وعليه فإن (تاركو) مضاف، و(صاحبي) مضاف إليه، وفُصِل بين المتضايفين بالجار والمجرور (لي). وحذفت النون من (تاركو) لأجل الإضافة. وأكثر البصريون يمنعون الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقًا، والكوفيون يجيزونه في الشعر فقط[6]، وابن مالك وجماعةٌ على جوازه في السعة دون ضرورة. واحتجوا بقراءة ابن عامر: ﴿**وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائُهُمْ**﴾[الأنعام: ١٣٧]، بنصب (أولادهم)، وخفض (شركائهم)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (أولادهم).

واحتج ابن مالك بهذا الحديث: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي) على جواز الفصل –دون ضرورة– بجار ومجرور، بين المضاف والمضاف إليه، إن كان الجار متعلقًا بالمضاف، وقال: إن هذا من أحسن الفصل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف[7]. وعلى هذا الوجه خرّج القرطبيّ وابن حجر في شرحهما لصحيح مسلم

---

(١) إعراب الحديث، ص٣٨٩– ٣٩٠.

(٢) جامع المسانيد ٦/ ٣٩٩.

(٣) **ينظر**: صحيح البخاري (كتاب فضائل الصحابة)، (باب فضل أبي بكر) ٥/ ٥، وكتاب التفسير)، (باب تفسير سورة الأعراف) ٦/ ٦٠.

(٤) صحيح مسلم (كتاب الجهاد والسير)، (باب استحقاق القاتل سلب القتيل) ٣/ ١٣٧٠.

(٥) درس محمود فجال آراء النحويين في هذه المسألة، في كتابه: (الحديث النبويّ في النحو العربيّ)، ص٢٣٤– ٢٣٧.

(٦) **ينظر**: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٣٤٩ ومابعدها.

(٧) **ينظر**: شواهد التوضيح، ص٢٢٣، وشرح الألفية للمرادي ٢/ ٨٢٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

والبخاري[1] هذه الرواية، وردّا على العكبري قوله بأن الراجح تَصَرُّفُ الرواة في لفظ هذا الحديث. وقال العيني في شرحه لصحيح البخاريّ: "في قوله (لي) فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور؛ عنايةً بتقديم لفظ الاختصاص، وذلك جائز، كقول الشاعر:

فَرِشْـــني بخـــيرٍ لا أَكـــونَنْ ومِـــدْحَتي كناحِـــتِ يومـــاً صـــخرةٍ بعَســـيلِ[2]

وبهذا يُرَدّ على أبي البقاء حيث يقول: إن حذف النون في (تاركو) من خطأ الرواة... فإنه لا وجه لإنكاره؛ لوقوع مثل هذه كثيرًا في الأشعار، وفي القرآن أيضًا في قراءة ابن عامر"[3].

والثالثة: أنه يمكن حَمْلُ حذف النون على التخفيف؛ لأن الكلام استطال، وهم يحذفون مما طال في كلامهم تخفيفًا[4]. **قال عباس حسن: "تحذف نون التثنية والجمع للإضافة** في نحو: سافر والدا عليٍّ، وهو حذف لازم. وتحذف جوازًا؛ للتخفيف: إذا كانت في آخر اسم مشتق، في أوله (أل) الموصولة، ومنه قراءة من قرأ: ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾ [الحج: ٣٥] بنصب (الصلاةَ). ويجيز سيبويه وآخرون حذف نون ما دل على تثنيةٍ أو جَمْعٍ من أسماء الموصول؛ نحو: اللذان، واللتان، والذين. وقد جاء هذا كثيرًا في الشعر. **وقد تحذف نون الجمع جوازًا** إذا وقع بعدها لام ساكنة، كقراءة من قرأ: ﴿**غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ**﴾ [التوبة: ٢]، بنصب كلمة (اللهَ) على أنها مفعول به، أصله: (معجزين الله). **وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها؛** كقراءة من قرأ: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وأصلها: (بضارين به)"[5].

وعليه، فإن يمكن حمل رواية (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي) على هذا النوع الأقل، فنقول: إن نون (تاركون) حذفت تخفيفًا، وهو أحد الوجهين اللذيْن خرج عليهما القرطبي وابن حجر[6] الرواية السابقة. وكلا الوجهين جائز، ولنا في التخريج الأول مندوحة عن سلوك مسلك الأقلّ هذا.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ٣/ ٥٥٢، وفتح الباري لابن حجر ٧/ ٢٦.

(٢) **والشاهد** في قوله (يومًا)، فإنه ظرف، فُصِلَ به بين المضاف -وهو قوله (كناحت)- وبين المضاف إليه -وهو (صخرة)- والتقدير: (كناحت صخرةٍ يومًا بعَسِيل)، **وعسيل** -بفتح العين المهملة وكسر السين المهملة- هو: قضيب الفيل، قاله الجوهري في الصحاح (ع س ل).

(٣) عمدة القاري ١٦/ ١٨٠.

(٤) **ينظر**: كتاب سيبويه ١/ ١٨٦، والمقتضب ٤/ ١٤٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦- ٥٣٩.

(٥) النحو الوافي، عباس حسن ١/ ١٥٧.

(٦) **ينظر**: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي ٣/ ٥٥٢، وفتح الباري، لابن حجر ٧/ ٢٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٩. (حتى ترون) بالنون في الرواية، قال العكبريّ: ولا وجه له.

في حديث حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيّ رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال عن الساعة: (**إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ**). قال العكبريّ: "في هذا الحديث: (حتى ترون) بالنون، ولا وجه له؛ لأن (حتى) بمعنى (إلى أن)"(١). ورواية النون هي الرواية الثابتة في جامع المسانيد(٢)، وفي صحيح مسلم أيضًا(٣).

وفي هذا الحديث إشكال؛ لأن (حتى) فيه بمعنى (إلى أن)، فحقه أن يكون بلا نون، لاستحقاقه النصب. **ويمكن أن تُخَرَّج هذه الرواية على وجهين، ذكرهما العكبريّ نفسه في كتابه (إعراب الحديث)، عند توجيهه لرواية: (حَتّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا)**(٤)، والغريب أنه رحمه الله لم يخرّج هذه الرواية على ما خرّج به تلك الرواية.

- **أما الوجه الأول فهو**: أن يكون ذلك على تقدير مبتدأ محذوف، يكون (ترون) خبرًا له، و على هذا، فتقدير الكلام: (حتى أنتم ترون).
- **وأما الوجه الثاني فهو**: أن تكون الرواية جاءت على لغة من يرفع الفعل بعد (أن) –وهي هنا مضمرة– حملاً على أختها (ما)(٥)،كقراءة مجاهد: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾ [البقرة: ٢٣٣] بضم الميم في (يتمّ). وكقول الشاعر:

أَنْ تَقْــرَآنِ عــلى أَسْــماءَ وَيْحَكُــما مِنِّــي السَّــلامَ وَأَنْ لاَ تُشْــعِرَا أَحَــدًا

والشاهد في: (أن تقرآن) حيث أثبت النون في موضع النصب. قال ابن مالك: "وإذا جاز ترك إعمال (أن) ظاهرةً، فترك إعمالها مضمرة أولى بالجواز"(٦). وجعل العكبريّ هذا الوجه من شذوذ الشعر(٧).

---

(١) إعراب الحديث، ص٢٠٥.

(٢) جامع المسانيد ٢/ ٣٠٠.

(٣) صحيح مسلم (كتاب الفتن)، (باب فِي الآيَاتِ الَّتِي تَكُونُ قَبْلَ السَّاعَةِ) ٤/ ٢٢٢٥.

(٤) إعراب الحديث، ص٩٦.

(٥) **قال أبو البركات الأنباري**: "من العرب من لا يُعمِل (أن) مظهرة، ويرفع ما بعدها؛ تشبيهًا لها بـ(ما)؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كما أن (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك تقول: (يعجبني أن تفعل)، فيكون التقدير: (يعجبني فعلك)، كما تقول: (يعجبني ما تفعل)، فيكون التقدير: (يعجبني فعلك)، فلما أشبهتها من هذا الوجه؛ شُبهت بها في ترك العمل". **ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٥٨– ٤٥٩.**

(٦) شواهد التوضيح، ص٢٣٦.

(٧) إعراب الحديث، ص٩٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وعليه فإن إثبات النون بعد (حتى) (ضرورة) عند العكبريّ، وهو عند ابن مالك (لغة)، والقول بأنها لغة أولى بالقبول من القول بالشذوذ أو الضرورة؛ لورودها في القرآن، وفي الصحيح من الحديث النبويّ، ونَقْل أهل العربية أن من العرب من يفعل ذلك. وعلى هذه اللغة خرَّج النوويّ حديث: (لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ، **حَتَّى يَقُولُونَ**: مَنْ خَلَقَ اللهَّ؟)، فإنه قال في شرحه لصحيح مسلم: "هكذا هو في بعض الأصول: (يقولوا بغير نون)، وفي بعضها: (يقولون) بالنون وكلاهما صحيح، وإثبات النون مع الناصب لغة قليلة، ذكرها جماعة من محققي النحويين، وقد جاءت متكررة في الأحاديث الصحيحة"[1].

١٠. (يقطعوني، يتبعوني) بنون واحدة مخففة في الرواية، قال العكبريّ: الصواب بنونين، أو نون مشدّدة.

في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قَالَ: (يَا رَسُول الله، إنّ لِي قَرابةً أَصِلُهُمْ **وَيَقْطَعُونِي**).

قال العكبريّ: "الصواب (يقطعونني) بنونين، أو بنون واحدة مشددة؛ لأن هذا الفعل مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والنون الأخرى نون الوقاية، ومما جاء من المشدد قوله تعالى: ﴿أَتُحَاجُّونِّي فِي اللهَّ﴾ [الأنعام: ٨٠]"[2]. ورواية جامع المسانيد (يقطعوني) بنون واحدة، وكذا رواه الإمام مسلم وابن حِبَّان في صحيحهما[3].

ومثله حديث خال أَبِي السَّوَّارِ أن رسول الله ﷺ قال: (اللَّهُمَّ إِنَّ أُنَاسًا يَتْبَعُونِي)، قال العكبريّ: "الصواب في هذا: (يتبعونني)؛ بنونين لأنه فعل مرفوع، وإن رُوِيَ بتشديد النون جاز، وأما نون واحدة مخففة فلا"[4]. والحديث في جامع المسانيد بنون واحدة، وكذا رواه الإمام أحمد في مسنده عن أبي السوار عن خاله[5].

وبالرغم من أن العكبريّ خطَّأ رواية النون الواحدة المخففة هنا إلا أنه رحمه الله أجاز في موضع آخر حذف إحدى النونين، فقد قال في إعرابه لحديث **عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما**: **"(إِنَّهُمْ كَانُوا عِبَادًا يَعْبُدُونِي)**: كذا وقع في هذه الرواية، بنون واحدة، والأصل: (يعبدونني)؛ إذ لا سبب لحذف النون، ويحتمل وجهين: **أحدهما**: أن تشدد النون، فتكون كقوله تعالى: ﴿**أَتُحَاجُّونِّي فِي اللهَّ**﴾ [الأنعام: ٨٠]"، فتدغم

(١) المنهاج شرح صميم مسلم بن الحجاج ٢/ ١٥٧.

(٢) إعراب الحديث، ص٣٤٩.

(٣) **ينظر**: جامع المسانيد ٥/ ٤٥٨، وصحيح مسلم (كتاب البر والصلة)، (باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها) ٤/ ١٩٨٢، وصحيح ابن حِبَّانَ (كتاب البر والإحسان)، (باب صلة الرحم) ٢/ ١٩٥.

(٤) إعراب الحديث، ص٤٥٤.

(٥) **ينظر**: جامع المسانيد ٧/ ٣٧٦، ومسند الإمام أحمد ٣٧/ ١٨٧.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

النون في النون. **والثاني**: أن تكون النون خفيفة، فيكون قد حذف إحدى النونين، كقول الشاعر:

كـــلُّ لـــه نِيَّـــةٌ في بغـــضِ صـــاحِبِهِ بنعمـــةِ الله نَقْلِـــيكُمْ وتَقْلُونـــا"[1]

يريد: (تقلوننا).

وحذف نون الرفع قبل نون الوقاية أمر جائز عند العرب، قال ابن هشام في تذكرته[2]: "حذف نون الرفع على ثلاثة أقسام: **(واجب)**، وذلك بعد الناصب والجازم. **و(جائز)**، وذلك قبل لفظ (ني)، أي: قبل نون الوقاية. فالحاصل أنها تحذف باطراد بعد الناصب والجازم وقبل (ني)، لكن الأول واجب، وهذا جائز، يجوز معه الإثبات وهو الأصل، ولك فيه الفكّ على الأصل، والإدغام تخفيفًا. **و(نادر)**، لا يقع إلا في ضرورة أو شذوذ، وذلك فيما عدا هذين، نحو حديث: (لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا)"[3]. وحذف النون في الأحاديث السابقة كلها من النوع الثاني وهو جائز من غير ضرورة أو شذوذ، وعليه فإنه لا إشكال فيها.

١١. (فسيكن) في الرواية بغير واو، وهو خطأ، والصواب (فسيكون).

في الحديث عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الزُّرَقِيّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَشْجَعَ: **(إِنَّ مَا يُقَدَّرُ فِي الرَّحِمِ فَسَيَكُن)**. **قال العكبريّ**: "هكذا وقع في هذه الرواية بغير واو وهو خطأ؛ لأن الفاء جواب الشرط، والسين تمنع من عمل الفاء فيما بعدها، ففيه إذن شيئان مانعان من الجزم البتة"[4]. وقد نقل السيوطيّ في عقود الزبرجد[5] قول العكبريّ من دون تعقيب. **وبالرجوع إلى جُمْلةٍ من كتب الحديث ، وجدت أن لهذا الحديث ثلاث روايات:**

- **(إِنَّ مَا يُقَدَّرُ فِي الرَّحِمِ فَسَيَكُونُ)** بالواو، وهي رواية جامع المسانيد، وكذا رواه البخاريّ في التاريخ الكبير، والإمام أحمد في مسنده عن أبي سعيد الزُّرَقِي[6]، وهذا اللفظ هو الذي قال عنه العكبريّ إنه

(١) إعراب الحديث، ص٢٩٠.

(٢) ذكر محقق كتاب (الجامع الصغير في النحو) أحمد محمود الهرميل: أن كتاب (التذكرة في النحو لابن هشام) يقع في خمسة عشر مجلدًا، وأنه مفقود، وفي كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي عشرون نصًّا منه. ا.هـ. وقد اختصره محمد الحنفيّ التبّابي (ت٨١٨هـ)، وطُبع هذا المختصر محققًا، وحققه (جابر بن عبدالله السريع) في رسالة ماجستير نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بتاريخ ٧/٧/ ١٤٣٣هـ.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٥٨.

(٤) إعراب الحديث، ص٤٥١.

(٥) عقود الزبرجد ٢/ ٣٧١.

(٦) **ينظر**: جامع المسانيد ٧/ ٣٤٨، والتاريخ الكبير للبخاري ٣/ ١٩٢، ومسند أحمد ٢٤/ ٥١١.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الصواب. وعليه تكون الجملة الفعلية (فسيكون) هي جملة جواب الشرط، والفاء رابطة، وقد اطرد اقتران الفاء بجملة جواب الشرط المسبوقة بالسين أو سوف.

- **(مَا يُقَدَّرُ فِي الرَّحِمِ يَكُنْ)**، بدون الفاء والسين والواو، وبهذا اللفظ رواه الطيالسيّ في مسنده عن أَبِي سَعدٍ الزُّرَقِيّ[1]. وهذا اللفظ لا إشكال فيه؛ فإن (ما) هنا اسم شرط جازم[2]، و(يكن) جواب الشرط مجزوم بالسكون.
- **(مَا يُقَدَّرُ فِي الرَّحِمِ فَسَيَكُنْ)**، وهي الرواية التي خطَّأها العكبريّ، أوردَها ابن حجر في (إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي) بهذا اللفظ[3]، ولعله دخل تلك الرواية تصحيف؛ لأن (الإطراف) إنما هو ترتيب ابن حجر لمسند الإمام أحمد على الأطراف[4]، والرواية في مسند الإمام أحمد بالواو ولا إشكال فيها.

وقد تقرر عند النحاة أن الفعل المضارع الواقع بعد فاء الجزاء يكون مرفوعًا، والجملة كلها في محل جزم جواب الشرط؛ لأن حق (الفاء) إذا جاءت للجواب أن يُبتَدَأَ بها الكلام، ولا يجوز أن يعمل فيما بعدها شيءٌ مما قبلها[5]، وعليه فإنه لا جازم للفعل (فسيكن).

- **إشكال في المطابقة والمخالفة:**

١٢. (عشرة من الإبل)، بالتاء خطأ، والصواب (عشر). لأن حق العدد أن يخالف معدوده.

جاء في الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **(دِيَةُ أَصَابِعِ اَلْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ: عَشَرَةٌ مِنْ اَلْإِبِلِ لِكُلِّ إِصْبَعٍ)**، قال العكبريَّ: "وقع في هذه الرواية (عشرة) بالتاء، وهو خطأ، والصواب (عَشْرٌ)؛ لأن الإبل مؤنثة، والتاء لا تثبت في العدد مع المؤنث"[6].

---

(١) مسند أبي داوود الطيالسيّ ٢/ ٥٧٢.

(٢) قال الشيخ محمد العثيمين رحمه الله في شرحه للأربعين النووية: "قوله (مَا دَعَوتَنِي): (ما) هنا شرطية ... وإذا أردت أن تعرف: (ما) الشرطية فاجعل بدلها: (مهما) فلو قلت: مهما دعوتني ورجوتني غفرت لك: صحّ. **ينظر**: شرح الأربعين النووية لابن عثيمين، ص٤٢٩.

(٣) لابن حجر٧/ ٧.

(٤) **(كتب الأطراف)**: هي نوع من المصنفات في الحديث، والمقصود منها: الدلالة على الحديث من خلال ذكر بعضه أو ما يدل عليه، وتكون إما لكتاب معين أو لكتب مخصوصة، وترتب على مسانيد الصحابة باعتبار من روى عنهم.

(٥) **ينظر**: الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ١٥٩- ١٦٠.

(٦) إعراب الحديث، ص٢٧٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وأخرج البخاريّ هذا الحديث في التاريخ الكبير، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة أيضًا[1] بلفظ: (عَشْرٌ مِنَ الإبِلِ) من غير تاء، ولا إشكال فيه. وأخرجه الإمام مالك في الموطَّأ وابن حِبَّانَ في صحيحه[2] بلفظ: (عَشَرَةٌ مِنْ اَلْإِبِلِ) وهو اللفظ الذي خطَّأه العكبريّ.

وقد تقرر عند أهل النحو أن العدد من ثلاثة إلى عشرة يخالف المعدود، فيكون من غير تاء مع المؤنث، وبتاء مع المذكر، و(الإبل) اسم مؤنث عند جمهور أهل العربية، يشمل الناقة والجمل، قال ابن السكيت: "وتقول: له خمس من الإبل، وإن عنيت أجمالاً؛ لأن الإبل مؤنثة"[3]. ونقل الصبّان عن الفارضيّ[4] أن الإبل تُذَكَّر أيضًا[5]. **وعليه فإنه يمكن أن تُخَرَّج رواية (عشرة) بالتاء على أن الـ (الإبل) تُذَكَّرُ أيضًا**، وتكون (عشرة) بالتاء مخالفة للمعدود المذكر. ولعلّ النوويّ كان على هذا الرأي حين قال: "ولو قال: أعطوه عشرًا من الإبل، أو عشرة، جاز للذكر والأنثى"[6].

ويمكن أن تخرَّج أيضًا على وجهٍ صحيحٍ صناعةً لكنه فاسدٌ من ناحية المعنى، وذلك بتقدير معدودٍ مذكرٍ محذوفٍ هو (ذكور)، وتكون (من الإبل) مفسِّرة لهذا المعدود، وقد أجاز سيبويه هذا الوجه، قال: "وتقول: له خمسٌ من الإبل ذكورٌ، وخمسٌ من الغنم ذكورٌ؛ من قِبَل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان، كما أنّ ما فيه الهاء مؤنث الأصل وإن وقع على المذكر... . وتقول: له ثلاثةٌ ذكورٌ من الإبلِ؛ لأنك لم تجئ بشيء من التأنيث، وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير. فـ (من الإبل) لا تُذْهِب الهاء، كما أن قولك: (ذكورٌ) بعد قولك: (من الإبل) لا تُثْبِتُ الهاء"[7]. وهذا التخريج صحيح من ناحية الصناعة النحوية، فاسد من ناحية

---

(١) **ينظر**: التاريخ الكبير ٢/ ٤٥، والسنن الكبرى للنسائي (كتاب القسامة) ٤/ ٢٤٥، وسنن الترمذيّ (كتاب الديات)، (باب ما جاء في دية الأصابع)، ص٣٢٩، وسنن أبي داوود (كتاب الدات)، (باب ديات الأعضاء) ٦/ ٦١٥، وسنن ابن ماجة (كتاب الديات)، (باب دية الأصابع) ٢/ ٨٨٦.

(٢) **ينظر**: الموطَّأ (كتاب العقول)، (باب ما جاء في عقل الأصابع) ٢/ ٨٦٠، وصحيح ابن حِبَّان (كتاب الديات)، (باب ذكر الإخبار عما يجب على المرء من الدية في قطع أصابع أخيه المسلم) ١٣/ ٣٦٦.

(٣) إصلاح المنطق، ص٢٩٨.

(٤) هو الشيخ عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن إبراهيم الفارسكوري الفارضيّ النحوي (ت٩٨١هـ)، له: (شرح الفارضي على ألفية ابن مالك في علم اللغة العربية). نسخة فلمية محفوظة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم : ٧٤٤٤ ، والأصل محفوظ في المكتبة الأزهرية تحت رقم : ٤٧٧٤.

(٥) حاشية الصبان ٤/ ٩٠.

(٦) روضة الطالبين ٥/ ١٥٠.

(٧) الكتاب ٢/ ٥٦٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المعنى؛ **لأن فيه صرفًا للمعنى عن وجهه، وتخصيصًا غير مراد لذكور الإبل، والدية تشمل ذكور الإبل وإناثها**. لهذا؛ أميل إلى القول بأن قاعدة مخالفة العدد للمعدود في التذكير والتأنيث -في المجموعة العددية من الثلاثة إلى العشرة المفردة- إنما أفضى إليها الاستقراء وواقع اللغة، وحسبنا أن نجد ذلك في النصوص المعتمدة وبخاصة القرآن الكريم، وكل ما قدَّمه النحويون من تفسيرات لهذه المخالفة هو محل تقدير(١)، إلا أنها تظل تحليلات واجتهادات، ويظل الاستقراء وواقع اللغة هما اللذان أقرَّا هذه الظاهرة، ولولاهما لما وُجِد مانع من جريان الأمر على طبيعته، فيتوافق المذكر مع المذكر والمؤنث مع المؤنث. يقوِّي ذلك إمكان الأمرين (المطابقة وعدمها) في حالة تقديم المعدود على العدد في مثل: قرأت الكتب الثلاث أو الثلاثة، علمًا بأن المركب الوصفي لا يقل ثقلًا عن المركب الإضافي. وحسبنا أن نقول إن المخالفة استقرائية، وإن ما ورد في النصوص الفصيحة مما يخالف ذلك يُحْمَل على القلة من غير تخطئة، أو تعسُّف تأويل بعيد(٢).

١٣. في الرواية (يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثٌ)، قال العكبريّ: الأشبه أنه من تغيير الرواة، والصواب: (ثلاثة).

في حديث أَنَس بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: (**يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثٌ: أَهْلُهُ، وَمَالُهُ، وَعَمَلُهُ، فَيَرْجِعُ اثْنَانِ، وَيَبْقَى وَاحِدٌ، أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَيَبْقَى عَمَلُهُ**). قال العكبري: "الوجه أن يقال (ثلاثةٌ)؛ لأن الأشياء المذكورة مذكَّرات كلها؛ ولذلك قال: (يرجع اثنان ويبقى واحد)، فَذَكَّر، **والأشبه أنه من تغيير الرواة من هذا الطريق**. ويحتمل أن يكون الوجه فيه: (ثلاث عُلَق) والواحدة (عُلْقَة)(٣)؛ لأن كلًّا من هذه المذكورات عُلْقَة. ثم إنه ذَكَّر بعد ذلك؛ حملًا على اللفظ، بعد أن حمل الأول على المعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا**﴾ [الأحزاب: ٣١] بتأنيث الأول وتذكير الثاني"(٤). ونقل السيوطيّ في

(١) ما ذكروه من أسباب يدور في معظمه حول خفة التذكير وثقل التأنيث فجعلوا المؤنث بلا هاء؛ ليكون أخف له. وأن العدد مبني على الجمع، فلما كانوا يثبتون الهاء في جمع المذكر، فيقولون في جمع (صبي): (صِبْيَة)، و(حجر): (حجارة) أثبتوها في عدده؛ لأن العدد مبني على الجمع، ولما كانوا لا يدخلونها في جمع المؤنث، فيقولون في جمع رَكْبَة رَكَب، وغرفة غُرف لم يدخلوها كذلك في عدد المؤنث. **ينظر**: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، ص٥١، وحاشية الصبان ٤/ ٧٨. وقد استفاض مصطفى النحاس في سبر هذه العلل في الباب الثاني من كتابه (العدد في اللغة، دراسة لغوية نحوية) ، ص٢٢٣-٢٣٤.

(٢) بحث هذا الرأي محمد سمير اللبدي، في بحثه (العدد بين الحساب واللغة)، ونشرته مجلة مجمع اللغة العربية الأردني على موقعها الالكتروني بدون تاريخ.

(٣) **العُلقَةُ**: بمعنى شيء. قال الجوهريّ: " يقال: لم تبق عنده عُلْقَةٌ، أي: شيءٌ". **ينظر**: الصحاح (ع ل ق).

(٤) إعراب الحديث، ص٩٩- ١٠٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

(عقود الزبرجد)[1] قول العكبريّ هذا على سبيل الموافقة، ولم يزد عليه.

والرواية في الصحيحين وسنن النسائيّ[2]: (يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلاَثَةٌ) بالتاء. **أما رواية: (ثلاث)** فقد جاءت في جامع المسانيد[3]، وهي رواية الترمذيّ في سننه، قال الترمذيّ بعد أن رواه: وهذا حديث حسن صحيح، وبهذا اللفظ رواه الإمام أحمد في مسنده عن أنس بن مالك رضي الله[4].

أما الإشكال النحويّ في هذه الرواية فهو (ثلاثٌ) من غير تاء، والمعدودات كلها مذكَّرات، وحقه أن يكون العدد مخالفًا للمعدود فتكون (ثلاثة). ويجاب عن هذا الإشكال بجوابين:

الأول: ما أجاب به العكبريّ وخرَّج عليه الرواية، وذلك بتأويل هذه المعدودات المذكرة المذكورة بمعدود مؤنث هو:(ثلاثُ عُلَقٍ) والواحدة (عُلْقَة)[5]، والمذكر –عند النحاة– يجوز تأنيثه إذا أوِّل بمؤنث، قال ابن مالك: "ومن تأنيث المذكر لتأويله بمؤنث قول تعالى ﴿**مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا**﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فأنَّث عدد (الأمثال) وهي مذكرة؛ لتأويلها بحسنات"[6]. وعليه، فإنه هذه المعدودات المذكرة المذكورة أُوِّلَت بمعدودٍ مؤنثٍ مفردُه هو:(عُلَقٍ)، والواحدة (عُلْقَة)؛ لأجل ذلك قال العكبريّ مفسِّرًا العلاقة بين اللفظ وما أُوِّل به: لأن كلًّا من هذه المذكورات عُلْقَة. ثم إنه ذَكَّر بعد ذلك؛ حملًا على اللفظ، بعد أن حمل الأول على المعنى.

أما الجواب الثاني فيقال فيه: إنه على الرغم من أن المعدودات كلها مذكّرات (أَهْلُهُ، وَمَالُهُ، وَعَمَلُهُ)، وعلى الرغم من أن قوله: (يرجع اثنان) يدل كذلك على أن المعدود مذكر، **إلا أن لفظ المعدود محذوف هنا**[7]، وقد أجاز النحاة حذف التاء من العدد إذا كان المعدود المذكر محذوفًا، وذِكْر التاء أفصح عندهم. قالوا[8]: المعدود المذكر إذا حُذِف لفظًا، جاز في العدد الوجهان: ذِكْرُ التاء وعدمها. والذكر أفصح وأكثر. **قال**

---

(١) عقود الزبرجد ١/ ١٣٤.

(٢) **ينظر**: صحيح البخاري (كتاب الرقاق)، (باب سكرات الموت) ٨/ ١٠٧، وصحيح مسلم (كتاب الزهد والرقاق) ٤/ ٢٢٧٣، والسنن الكبرى للنسائيّ (كتاب الجنائز)، (باب النهي عن سب الأموات) ١/ ٦٣٠.

(٣) جامع المسانيد ١/ ٩٤.

(٤) **ينظر**: سنن الترمذيّ (كتاب الزهد)، (باب ما جاء مثل ابن آدم وأهله وولده)، ص٥٣٥، ومسند أحمد ١٩/ ١٣٥.

(٥) ومعلوم أن المعتبر في المعدود –إذا كان جمعًا– هو تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه، فحذفت التاء من (ثلاث) لأن المفرد (عُلْقة) مؤنث.

(٦) شواهد التوضيح، ص١٤٣.

(٧) والمراد من حذف المعدود: ألا يضاف المعدود إلى العدد لفظًا. **ينظر**: إبراز الحكم من حديث رُفِع القلم، للسبكي، ص٣٣.

(٨) **ينظر**: همع الهوامع للسيوطي ٥/ ٣٠٦، والنحو الوافي لعباس حسن ٤/ ٥٤٥– ٥٤٦.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الصبَّان: "وقد أطْلَقَ هذا الحكم بالجواز جماعة، وقيده السبكي بما إذا كان المعدود المحذوف لفظ (أيام)"[1]. وعلى حذف التاء قوله تعالى: ﴿ **أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وحكى الكسائي عن أبي الجراح: (صمنا من الشهر خمسًا)، وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ: (وَأَتْبَعهُ بِستٍّ مِنْ شَوَّال)، قال المراديّ: "وبهذا يظهر ضعف قول بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح، ولا يُلتفت إليه"[2].

١٤. في الرواية (يقذفون) للدلالة على جمع الإناث، والصواب (يقذفن) لأنه قال: (ينزعن):

وذلك في حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: (**فَجَعَلْنَ يَنْزِعْنَ حُلِيَّهُنَّ وَقَلَائِدَهُنَّ وَقِرَطَتَهُنَّ وَخَوَاتِيمَهُنَّ، يَقْذِفْنَ بِهِ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ يَتَصَدَّقْنَ بِهِ**). قال العكبريّ: "في هذه الرواية: (يَقْذِفُونَ بِهِ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ)، والصواب: (يَقْذِفْنَ)؛ لأنه قال: فَجَعَلْنَ يَنْزِعْنَ و يَتَصَدَّقْنَ"[3].

والحديث في جامع المسانيد بلفظ (يقذفن)[4]، وبهذا اللفظ أخرجه النسائيّ في السنن الكبرى والإمام أحمد في مسنده عن جابر بن عبدالله[5]. ولم أهتد إلى رواية (يقذفون) التي خطَّأها العكبريّ، ولعلها تصحيف

(١) حاشية الصبَّان ٤/ ٨٧.

(٢) شرح الألفية للمرادي ٣/ ١٣١٨.

(٣) إعراب الحديث، ص١٤٣.

(٤) جامع المسانيد ٢/ ١٠٩.

(٥) **ينظر**: السنن الكبرى للنسائي (كتاب صلاة العيدين)، (باب قيام الإمام للخطبة متوكئًا على إنسان) ١/ ٥٤٩، ومسند الإمام أحمد ٢٢/ ٣١٣.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

ج. هل كل ما خطَّأه العكبريّ هو خطأ في رواية الحديث؟

إذا ما نظرنا إلى الروايات التي حكم عليها العكبريّ بأنها خطأ، أو رجَّحَ أنها من تغييرات الرواة، وجدناها تنقسم إلى قسمين: قسم منها لم أجده في (جامع المسانيد) الذي بنى عليه العكبريّ دراسته للأحاديث النبوية، ولا في الموطأ، ولا في الصحاح ولا في السنن الأربعة، ولا سنن البيهقيّ، ولا في مسند أحمد بذلك اللفظ الذي خطَّأه العكبريّ، **وقد قطع العكبريّ بخطئه كله، وهي خمسة أحاديث:**

١. حديث جُبَير بن مطعم رضي الله عنه: (إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْئا وَاحِدًا)، بنصب (شيئًا)، والصواب الرفع (شيءٌ).
٢. حديث القسامة الذي رواه رافِع بن خَدِيج رضي الله عنه: (فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِين)، والصواب (يمينًا)
٣. وحديث أَبِي سَعِيدٍ الزُّرَقِيّ رضي الله عنه: (إِنَّ مَا يُقَدَّرُ فِي الرَّحِمِ فَسَيَكُن)، بلا واو في (فسيكن)، والصواب بواو (فسيكون).
٤. وحديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: (فَجَعَلْنَ يَنْزِعْنَ حُلِيَّهُنَّ وَقَلَائِدَهُنَّ وَقِرَطَتَهُنَّ وَخَوَاتِيمَهُنَّ، يَقْذِفونَ بِهِ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ). بواو الجماعة في (يقذفون)، والصواب بنون النسوة (يقذفن).
٥. حديث سَلَمَة بن نُفَيْل السَّكُونِيّ، عن رَسُول الله ﷺ قوله: (وَلَسْتُمْ لابِثُونَ بَعْدِي إِلا قَلِيلا)، والصواب (لابثين).

وثمة أوجه نحوية يمكن تخريج هذه الروايات عليها، إلا في (فسيكن)، و(يقذفون) فإني لم أهتد إلى وجهٍ تُخرَّج عليه هاتان الروايتان.

وكل ما عدا ذلك مما خطَّأه العكبريّ، أو قال عنه: (والأشبه أنه من تغيير الرواة) له وجه موافق وجائز في العربية، وهو وارد في كتب أهل الحديث، على خلافٍ في شهرة لفظه، فكانت بعض تلك الروايات هي الرواية المشهورة عند أهل الحديث، وبعضها مخالفة للرواية المشهورة، لكنها في ذاتها رواية مقبولة السند والمتن عند أهل العلم. **وتلك الروايات على أنواع: نوع مما خطَّأه العكبريّ، جاء على لغة قوم من العرب، وذلك في:**

١. حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: (فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا)، بالألف في (كلاهما) في موضع النصب،

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

وهو ما خطَّأه العكبريّ. والرواية جاءت على لغة من يُجري المثنى وشبهه مجرى المقصور، فتثبت ألفه مطلقًا، وهي لغة بني الحارث بن كعب، وذكر ابن دَرَسْتَوَيْه أن بني الهُجَيْم، وبني العَنْبَر يوافقون بني الحارث في لزوم ألف المثنى.

٢. حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: (أَلَمْ أَلْقَاكُمْ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ)، بثبوت الألف، فإنه جاء على لغة من يكتفي في الجزم بحذف الحركة المقدرة، ويُبقِي حرف العلة، فيجزم المضارع المعتل الآخر بسكون مقدر لا بحذف حرف العلة[1].

وبعض التراكيب خطَّأها العكبري في موضع، وأوَّلها في موضع آخر على وجه جائز في العربية. وما خطّأه في موضع وأوَّله في موضع آخر هو:

١. حديث عائشة رضي الله عنها: (فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ يَدَعُ صَحِيحًا وَلَا مَرِيضًا... فَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ). بالياء في (فركعتين) وهو ما خطَّأه العكبريّ في هذا الموضع، والصواب أنه يجوز على تقدير (فصلاة ركعتين). وقد أجازه في موضع آخر، وأوَّل عليه حديث: (فَضْلُ الصَّلاةِ بِالسِّوَاكِ عَلَى الصَّلاةِ بِغَيْرِ سِوَاكٍ سَبْعِينَ صَّلاَةً)، بتقدير (فضل سبعين).

٢. حديث حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيّ رضي الله عنه: (لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ)، بالنون في (ترون) بعد حتى، وهو ما خطَّأه العكبريّ في هذا الموضع، وأجازه في حديث (حَتّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا)، فحمله على لغة من يرفع الفعل بعد (أن) –وهي هنا مضمرة– حملاً على أختها (ما). أو بتقدير مبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: (حتى أنتم ترون).

٣. حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (إنّ لِي قَرابةً أَصِلُهُمْ وَيَقْطَعُونِي) بنون واحدة مخففة وهو ما خطَّأه العكبريّ في هذا الموضع، وأولّه في حديث: (إِنَّهُمْ كَانُوا عِبَادًا يَعْبُدُونِي) بأن النون قد حذفت تخفيفًا، وهو أمر جائز عند أهل النحو.

ونوعٌ مما خطَّأه العكبريّ أوَّله غيره على وجه جائز في العربية، وذلك في:

١. حديث أبي قتادة الحارث بن رِبْعِيّ: (الْمُحَجَّلُ ثَلاثٍ) بالجر في (ثلاثٍ) وهو ما خطَّأه العكبريّ، وخرّجه ابن مالك بأنه من قبيل حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه، والتقدير: (المحجَّلُ مُحَجَّلُ ثلاثٍ)، واستشهد بهذه الرواية على جواز حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه.

(١) قال ابن النحاس: وهذا مذهب بعض العرب. **ينظر**: التعليقة، ص٧٤– ٧٥.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٢. حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (عَشَرَةٌ مِنْ اَلْإِبِلِ لِكُلِّ إِصْبَعٍ) بالتاء في (عشرة) وهو ما خطَّأه العكبريّ، ويمكن أن يخرَّج على أن هذا جائز عند من قال: إن الإبل تذكّر وتؤنث.

وقد رجح عند العكبريّ أن بعض الروايات من تغيير الرواة ولم يقطع بخطئها، وإنما أوَّلها بعد ذلك على وجه جائز في العربية، وذلك في:

١. في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي) بلا نون، وهي الرواية الثابتة في الصحيحين، وتُخَرَّج على أنها من قبيل (الفصل بين المتضايفين)، أو أن النون حذفت تخفيفًا.

٦. حديث أَنَس بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه: (يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثٌ) من غير تاء في (ثلاث) وهذا اللفظ هو رواية جامع المسانيد، وخرَّجها العكبريّ على تقدير معدودٍ مؤنثٍ مفردُه هو (عُلْقَة). ويمكن أن يخرَّج أيضًا على أن لفظ المعدود محذوف من الحديث، ومِنْ النحاة مَنْ أجاز حذف التاء من العدد إذا كان المعدود المذكر محذوفًا.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

خاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على عبدالله وصفيِّه محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فقد عرض هذا البحث لإشكالية اللحن في رواية الحديث النبويّ، وحقَّقَ القول في هذا الزعم، وبَسَطَ موقف أهل الحديث وأهل النحو تجاه ما وقع في روايات الحديث النبويّ الشريف من لحن وما جاء من رواياته مخالفًا لأقيسة أهل العربية، ويمكن إيجاز ملاحظ هذا البحث فيما يأتي:

١. وقوع اللحن في رواية الحديث النبوي أمرٌ لا يمكن إنكاره، وله شواهده في كتب أهل الحديث وغيرهم، إلا أنه لا يمكن تضخيمه أيضًا، فهو من القلة بحيث لا تصحّ مقارنته مع ما وصل إلينا من مجموع الأحاديث النبوية، وقد استطاع أهل الحديث جمعه والتنبيه عليه.

٢. تقرر عند أهل العلم بلا خلاف أن الرسول ﷺ كان أفصح الخلق لسانًا، وأنَّ ما وقع في الأحاديث من لحن إنما كان من الرواة قطعاً، وأنّ الصحابة كانوا عَربًا خُلَّصًا فصحاء بالسليقة، ولم يقع اللحن منهم، وإنما وقع ممن جاء بعد التابعين، وربما وقع من بعض التابعين في حالات نادرة.

٣. بذل أهل الحديث جهودًا جبارة في صيانة الحديث النبويّ وحفظه من التغيير والتبديل، فَهُمْ مَنْ أوجد معايير النقد والتحَرِّي للسند والمتن، وأنشأوا مناهج دقيقة لذلك، اقتبسها منهم أهل العلوم الأخرى في تقعيد أسس علومهم وصيانتها، فكانوا يتتبعون مواضع الخطأ في الروايات ويعنون ببيانها وتصويبها، ويحذرون من الوقوع في اللحن ويحثّون على الأخذ بالأسباب التي تقي منه، وإذا كثُر اللحن عند الراوي وعُرفَ به كان ذلك مما يقدح في ضبطه.

٤. رواية الحديث بلفظه هي الأصل عند أهل الحديث، والرواية بالمعنى ضرورة مشروطة بمعرفة الراوي بالعربية، وعِلْمِهِ بمقاصد الكلام وبما يحيل المعاني عن وجوهها، فإن لم يكن كذلك لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم(١).

٥. كان ابن الضائع (ت٦٨٦هـ) أوَّل من خاض في قضية الاحتجاج بالحديث في النحو، وافتعل نزاعًا وتعارضًا -لا أساس له- بين المتقدمين والمتأخرين من النحويين. ووجد رأي ابن الضائع هذا صداه عند تلميذه أبي حيان، الذي استمات في الدفاع عن هذا الرأي وجعل وقوع اللحن واحدًا من

(١) **ينظر**: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي١/ ٥٣٢.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أسباب ترك أوائل النحاة الاحتجاج بالحديث. ولعل هذه الشبهة تسللت إلى ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وأبي حيان (ت٧٤٥هـ) من ابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ(ت٥٢١هـ)، الذي عَرَض لذلك في كتابه (الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم)، وذلك أثناء حديثه عن العلل التي تصيب الحديث النبوي فتحيل معناه وصياغته، فذكر منها: فساد الإسناد، ونقل الحديث على معناه دون لفظه، والجهل بالإعراب؛ لأن كثيرًا من رواة الحديث قوم جُهّال بلسان العرب.

٦. إنَّ الناظر إلى بداية الجدل في هذه القضية يجد أنه جَدَل مصنوع على أرضية هشّةٍ، فهو لا يستند إلى منطق أصوليّ سليم، ولم يُثَر بسبب الغيرة على اللغة والنحو، وإنما يرجع سبب إثارته إلى أمور شخصية كانت بين علماء النحو الأندلسيين بسبب التعصب لسيبويه؛ وذلك لأن ابن الطراوة كان يخالف سيبويه كثيرًا، ويحتج بالحديث النبويّ ويردّ به على سيبويه، وكان ابن الضائع وأبا حيان يتعصبان لسيبويه ويتعقبان ابن الطراوة فيما خالف فيه سيبويه ويردان عليه، فأرادا أن يوهنا من أدلته، فحملا على الاستشهاد بالحديث. ولم تظهر حملتهما على الاستشهاد بالحديث إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن الطراوة، وجاء نقدهما لغيره تبعًا لا قصدًا.

٧. ثبت عند أهل العلم أنه لا تَرْكَ للاحتجاج بالحديث النبوي –واقعًا تطبيقيًّا–، لا قديمًا ولا حديثًا. وثمة تناقض واضح بين تنظير ابن الضائع وأبي حيان –اللذيْن ابتدآ الخوض في هذه القضية– وبين تطبيقهما في مصنفاتهما النحوية، فتجدهما يستشهدان بالأحاديث النبوية في بناء القواعد، وربما أجازا وجهًا منعه آخرون، ورجَّحَا قولاً على آخر استنادًا إلى ما ورد في الحديث النبويّ.

٨. منع المتقدمون من النحويين بعض الاستعمالات والأبنية الصرفية الواردة في الأحاديث النبوية، إلا أنهم لم يتعرضوا لنصوص الحديث النبويّ بالتخطئة، ولم يبتدئ وسم الروايات باللحن والغلط ونسبة تصرف الرواة إليها إلا عند المتأخرين من النحويين، وذلك حين نَضَجَ الجدل النحوي، وتَجَاوَزَ غرضُهم تقعيدَ نظام اللغة، إلى غرض الانتصار للرأي والتعصب للمذهب، فاتبعوا القاعدة دون الاحتكام للنص، وأخضعوا النصوص لما قرروه من قواعد مذهبهم، وتناولوا الأحاديث مشكِلة الإعراب، فأوَّلوها، ولحّنوا بعض الروايات ونسبوا تصرف الرواة إليها، وبنى بعضهم عليها حكمًا نحويًّا يخالف قول السابقين.

٩. تقرر عند أهل العلم أنه ليس في الحديث النبويّ الشريف مما جاء على خلاف القواعد المشهورة ما

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

هو لحن محض في التركيب لا يمكن توجيهه على وجه موافق لتلك القواعد، وإنما غاية أمره أنه جاء على خلاف القواعد المشهورة، "ومخالفةُ التراكيب في الظاهر للقواعد الإعرابية ليست مضرة، ولا قادحة في الكلام الفصيح؛ لوروده في كلام الله تعالى المعجز، الذي لا يُقدَر على الإتيان بسورة من مثله"(١). وإن كان في الحديث النبويّ شيء من اللحن المحض، فهو في البنية، وفي أسماء الرواة، لا التركيب. وهي في مجملها تصحيفات وتحريفات وقعت من بعض رواة الحديث. وتنبه لها أهل الحديث. ولذلك كانت جملة المصنّفات التي عنيت أو عني جزء منها بتعقّب أغلاط أهل الحديث لغوية صرفية لا نحوية.

١٠. اعتمد الخطابيّ أساسًا صوتيًا في تصنيفه لأغلاط أهل الحديث، فوضع ثلاثة عناوين أدرج تحتها ما عدّه غلطًا، وهذه العناوين هي: ما حقه أن يهمز وعامة الرواة يتركون الهمز، وما حقه أن يمد وعامة الرواة يقصرونه والعكس، ما حقه أن يثقل وعامة الرواة يخففونه والعكس.

١١. لم يفرق الخطابيّ في كتابه (إصلاح غلط المحدثين) بين المصطلحات، وإنما استعمل للدلالة على الغلط ألفاظًا عدة، فـ (التصحيف، والتحريف، والغلط، والخطأ، والوهم)، كلها مترادفات عنده، تدلُّ على خلاف الصواب. وتجده يشير إلى ذلك بقوله: (وهو غلط، ليس بوجه، يرويه عامة الرواة كذا، والصواب كذا).

١٢. إنَّ الناظر إلى ما خطأه الخطَّابي من ألفاظ، يجد أنه في تخطئته يتكئ على أمرين أساسين: **أولهما**: المعنى، وتناسب اللفظة مع السياق؛ ولأجل ذلك تجده يخطّئ ما أدَّى إلى لبس في المعنى، وإن كان صحيحًا من جهة اللغة والتصريف، كتخطئته للألفاظ التي دخلها تخفيف في الهمزة بالإبدال أو الإدغام أو الحذف، أو تلك التي قُصِر فيها الممدود. **وثانيهما**: عدم شهرة تلك الرواية أو عدم وجودها عند أهل الحديث. فبعض ما ذكره من أغلاط لم يَرِد في كتب الأحاديث المشهورة، وإنما ورد في كتب الغريب واللغة، بل بعض ما ذكره من أغلاط هي معدومة في أئمة الحديث، وإنما هي من أخطاء العامّة؛ لذلك إن أردنا أن نجد قائلاً من أئمة الحديث بها لعَسُرَ علينا ذلك جدًّا.

١٣. أكثر ما خطَّأه الخطابي ليس بغلط محض من جهة العربية، فكل ما يتصل بالهمزة من إبدال وإدغام وحذف هو في مجمله جائز، وقصر الممدود جائز أيضًا عند أهل العربية، وتخفيف المشدد لغة في أغلبه. وكل ذلك وارد في روايات صحيحة عند أهل الحديث وإن كان بعضها مخالفًا للرواية

(١) فيض نشر الانشراح، لابن الطيب الفاسي ١/ ٤٨٠.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المشهورة-، وإلى هذا أشار القاضي عياض حيث قال: "أكثر ما ذكره -يعني الخطابي- مما أنكره على المحدِّثين له وجوه صحيحة في العربية، وعلى لغات منقولة، واستمرت الرواية به"(١).

١٤. أما ما وقع فيه غلط محض مما خطأه الخطابي فكله ليس بمنقول في كتب الحديث المشهورة بذلك الغلط إلا في لفظ (يلاومني) بإبدال الهمزة واوًا، فإنه ورد بهذا اللفظ الذي خطَّأه الخطابيّ في سنن ابن ماجة، وسنن البيهقيّ، ولم أجد له وجها صرفيًا أخرِّج عليه إبدال الهمزة المكسورة واوًا. وكل ما عدا ذلك مما حكم الخطابي بأنَّ فيه غلطًا محضًا ولم أجد له وجهًا للتخريج فإنه ليس بوارد في (الموطأ، والصحاح، والسنن، ومسند أحمد، وسنن البيهقيّ)، وإنما هو في كتب اللغة والغريب، ومثل هذا لا يعتد به في قياس مدى فشوّ اللحن في روايات الحديث النبويّ، فقد قرّر العلماء قديمًا: أن المسألة المتعلقة ببابٍ تُؤخذ من الباب نفسه، ولا ينبغي أن تؤخذ من باب مغايرٍ فيما ذُكِرَتْ استطرادًا في غير بابها، فما بالك إن أُخذ الحديث من غير كتبه.

١٥. وكل ما عدَّه الخطّابيّ غلطًا محضًا يمكن أن يندرج تحت التصحيف، لأنه في مجمله خلل في ضبط شكل الكلمة، أو حذف حرف منها، أو زيادة حرف. وكلُّ ذلك شكل من أشكال التصحيف، **من ذلك**: (لُمَّته من النساء) بتشديد الميم، و(يَبِتَّ الصيام) بفتح الياء وكسر الباء، و(أَضْح) بهمزة قطع وكسر الحاء، و(فَيَّام) بفتح الفاء وياء مشددة مفتوحة.

١٦. وبعض ما ذكره الخطابيّ من الأغلاط المحضة التي عدّها من غلط أهل الحديث هي في حقيقتها من أغلاط العوام، غير مخصوصة بأهل الحديث، وقد ذكرها أصحاب إصلاح المنطق في كتبهم، **كقولهم**: (لا يُفضِض)، بضم الياء وكسر الضاد الأولى، وجمعهم (الأوقية) على (آوَاق)، وتشديد الميم في (السُمَانَى). وما كان من هذا النوع فإن أئمة الحديث لم يقولوا به، بل أنكروه، ونبهوا على خطأ رواية العامة فيه، وضبطوه على وجهه الصحيح.

١٧. أما العكبريّ، وكتابه (إعراب الحديث)، فإنه بعد النظر في الروايات التي حكم عليها بأنها خطأ، أو رجَّحَ أنها من تغييرات الرواة، **وجدتها تنقسم إلى قسمين**: قسم منها لم أجده في (جامع المسانيد) الذي بنى عليه العكبريّ دراسته للأحاديث النبوية، ولا في متون الحديث النبويّ الشريف المشهورة بذلك اللفظ الذي خطَّأه العكبريّ، **وكل ما لم أجد له وجهًا موافقًا للعربية في التركيب هو من هذا النوع**، وقد قطع العكبريّ بخطئه كله. **وكل ما عدا ذلك مما خطَّأه العكبريّ**، أو قال عنه: (والأشبه

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقيد السماع، ص١٨٨.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

أنه من تغيير الرواة) له وجه موافق وجائز في العربية، وكلها وارد في كتب أهل الحديث، على خلافٍ في شهرة لفظها، فكانت بعضها هي الرواية المشهورة عند أهل الحديث، وبعضها مخالفة للرواية المشهورة، لكنها في ذاتها رواية مقبولة السند والمتن عند أهل العلم.

١٨. وإن كان الشأن كذلك، فأهل الحديث أولى بالاتباع، والاحتجاج بما قبلوه من روايات، وترك ما طعنوا فيه؛ ذلك أنهم أهل العلم الممحصِّون له، المتجردون من تهمة التعصِّب لمذهب أو غيره. ولا خلاف في أن الأحاديث النبوية المتواترة تأتي في المرتبة الثانية –من حيث المكانة لا كثرة الاستشهاد– بعد القرآن الكريم في الاحتجاج، وأما الأحاديث الضعيفة فمن أهل الحديث من يقبلها بشروط ولا يردُّها، ولا ينبغي أن تكون مردودة عند أهل النحو؛ فإنه قد توافر لها من أسباب التوثق والتمحيص مالم يتوفر لكثير من الشعر وكلام العرب، وحقه أن يوازى –في أسوأ الأحوال– بالشعر، الذي فيه المنحول والمشكوك في نسبته، وشطر البيت الذي لا يعرف قائله، وكل ذلك لم يمنع أهل النحو من بناء قواعدهم الكلية عليه، ولا يمنع هذا أيضًا من بناء القواعد الكلية على الأحاديث الضعيفة التي نقبل بها –بشروط–. أما الأحاديث الموضوعة والمنكرة عند أهل الحديث أنفسهم فهي ما لا ينبغي الأخذ به.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

فهرس الآيات

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة		
﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾	٣٦	١٣٦
﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾	٧٢	١٨٣
﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّين بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾	١٠٢	٢٤٤
﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾	٢١٠	٢١١
﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾	٢٣٣	١٢٩، ٢٤٥
﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾	٢٣٤	٢٥٢
سورة النساء		
﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾	١	١٢٢
﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾	٨١	١٧٦
سورة المائدة		
﴿والصابئون﴾	٦٩	٢٤١
سورة الأنعام		
﴿أَتُحَاجُّونِّي فِي اللهِ﴾	٨٠	٢٣٤، ٢٤٦
﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائُهُمْ﴾	١٣٧	١٢٢، ٢٤٣
﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٢٥١
سورة الأعراف		
﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾	١٦٩	١٦٥
﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	١٩	٩٨

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الأنفال		
﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾	٦٧	٢٣٦
سورة التوبة		
﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾	٢	٢٤٤
﴿أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾	١٠٨	١٢٧
﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾	١١٧	١٣١
سورة يوسف		
﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾	٩٠	٢٤٢
سورة إبراهيم (عليه السلام)		
﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾	٢٢	١٢١
﴿مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهُ﴾	٤٧	١٢٢
سورة الرعد		
﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾	٤	١٠٥
سورة الحجر		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	٧١
سورة النحل		
﴿وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ﴾	٢٧	١٧٢، ٢٠٦، ٢١٣
سورة الإسراء		
﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾	٢٣	١٢٧
﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾	٦٩	١٨٠

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الآية	رقمها	رقم الصفحة
﴿وَلَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾	٧٤	١٣١
سورة الكهف		
﴿ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	٢٥	٢٤٠
﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالا﴾	٤٣	٣٨
﴿خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾	٤٦	٩٩
سورة مريم		
﴿مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾	٧٥	٩٩
﴿خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾	٧٦	٩٩
سورة طه		
﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	٦٣	٢٣٦
﴿وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلا تَضْحَى﴾	١١٩	١٧٨
سورة الأنبياء (عليهم السلام)		
﴿قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾	٤٥	٧١
﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾	٦٠	٢٣٣
﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٨	١٢١
سورة الحج		
﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾	٣٥	٢٤٤
سورة النور		
﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾	٤٣	١٧٣

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفرقان		
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾	٢٠	١٣٦
سورة الشعراء		
﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾	٢١٠	١٢١
سورة النمل		
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾	٧٤	١٣٠
سورة السجدة		
﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾	٧	١٨٦
سورة الأحزاب		
﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾	٣١	٢٥٠
سورة الشورى		
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾	١١	١٣٠
سورة محمد صلى الله عليه وسلم		
﴿ولَتَعْرِفنَّهُم في لَحْنِ القول﴾	٣٠	١١، ١٢
سورة الحجرات		
﴿فَتَبَيَّنُوا﴾	٦	٢٥
سورة النجم		
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾	٣-٤	٧١

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة القلم		
﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ﴾	٣٠	١٨٤
سورة الواقعة		
﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ﴾	١٥	١٧
سورة الحاقة		
﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾	١٩	٢٠٨
سورة القيامة		
﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾	١٩	٧١
سورة النبأ		
﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾	١	٢٣٣
سورة البروج		
﴿أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ* النَّارِ﴾	٤_٥	١٣٤
سورة الضحى		
﴿وَالضُّحَى* وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى* مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾	١-٣	٩٩

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

فهرس الأحاديث موضوع الدراسة

طرف الحديث	رقم الصفحة
اثْبُتْ حِرَاءُ	٢٠٥
اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَام وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً بِالْقَدومِ	١٩٢
إِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ	١٧٩
اسْتَقَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَفْطَرَ، فَأُتِيَ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ	١٨٩
اِضْحَ لِمَنْ أَحْرَمْتَ لَهُ	١٧٨
الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلاَّ هَاء وَهَاء	٢٠٧
الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ	٢٠١
الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ	١٩٥
اللَّهُمَّ إِنَّ أُنَاسًا يَتْبَعُونِي	٢٤٦
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ	٢٢٠
أَلَمْ أَلْقَاكُمْ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ	٢٤٢
الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًى وَاحِدٍ	٢١٦
امرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ وَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ	١٨١
إِنَّ اللَبَنَ يُشْبَهُ عَلَيْه	١٨٠
أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَتَاهُ جِبْرِيلُ وَهُو عِنْدَ أَضَاةِ بَنِى غِفَارٍ	٢١٧
إِن قُرَيْشاً تريدُ أن تَكُونَ مُغَوِّيَاتٍ لِمَالِ اللهِ	٢٢٣
إنّ لِي قَرابةً أصِلُهُمْ وَيَقْطَعُونِي	٢٤٦
إِنَّ مَا يُقَدَّرُ فِي الرَّحِمِ فَسَيَكُن	٢٤٧
إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْئا وَاحِدًا	٢٣٧
أَيَّتُكُنَّ تَنْبَحُ عليهَا كِلاَبُ الْحَوْأَبِ	٢٠٠
جاء في قصة بني إسرائيل في تفسير قوله تعالى: (وَأَنْزَلَنا عَلَيْكُمْ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى): إنه السُّمَانى	١٩٣
خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ، الأَقْرَحُ، الأَرْثَمُ، الْمُحَجَّلُ ثَلاثٌ	٢٣٨

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

طرف الحديث	رقم الصفحة
دِيَةُ أَصَابِعِ اَلْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ: عَشَرَةٌ مِنْ اَلْإِبِلِ لِكُلِّ إِصْبَعٍ	٢٤٨
رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِّ ﷺ فِي حَجَّتِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ يَخْطُبُ	٢٠٨
رَأَيتُ رَسُولُ اللهِّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ	٢١٨
صِيَامُ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةُ سَنَةٍ	٢٠٤
ضَحَّى رَسُولُ اللهِّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجُوءَيْنِ	١٩٧
عَلَيكَ بِكِتَابِ اللهِّ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ بَهَوا بِه	١٨٥
عُمْرَةً مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ أَوْ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ... وَعُمْرَةً مِنْ جِعْرَانَةَ	١٩١
فَأَمَّا مَا لَمْ يَكُنْ يَدَعُ صَحِيحًا وَلَا مَرِيضًا وَلَا غَائِبًا وَلَا شَاهِدًا فَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ	٢٣٥
فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِين	٢٤٠
فَمَا زَالَ يُدَارِئُهَا حَتَّى أَلْصَقَ بَطْنَهُ بِالْجِدَارِ	١٨٣
فهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي	٢٤٢
في حديث الشارفَيْن: أن القَيْنَة غنَّت حمزة فقالت في غنائها: (أَلَا يَا حَمْزَ لِلشُّرُفِ النِّوَاءِ)	٢١٢
فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا	٢٣٦
كَانَ فِي عَمَاءٍ، مَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ، وَمَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ	٢١٠
لاَ تُكَلِّفُوا الأَمَةَ غَيْرَ الصَّنَاعِ كَسْبًا	١٩٤
لا ثِنَى في الصَّدَقَةِ	٢١٥
لاَ دَرَيْتَ، وَلاَ تَلَيْتَ	١٨٧
لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتَ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ	١٧٦
لَا يَفْضُض اللهُ فَاكَ	١٧٥
لا يَنْكِحَنّ أَحَدُكُم إلا لُمَّته مِنَ النِسَاء	١٩٠
لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ	٢٤٥
لَوْ تَمَالأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا	١٨٦

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

طرف الحديث	رقم الصفحة
لِي قَائِدٌ لاَ يُلاَوِمُنِي	١٨٤
لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقِيَّ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ	٢٢٢
مَنْ تَوَضَّأَ لِلْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ	١٧٧
نَهَى رَسُولُ اللهَّ -ﷺ- عَنْ لُبْسِ الْقَسِّيّ	٢١٩
والراوية يومئذ يُسْتَقَى عليها أَحبُّ إِليَّ من لاءٍ وشَاء	٢٠٢
وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَأ مِنَ الْبُخْلِ	١٩٩
وَلَا يُخْتَلَى خَلَاهَا	٢١٤
وَلَسْتُمْ لابِثُونَ بَعْدِي إِلا قَلِيلا	٢٤٠
يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلَاثٌ: أَهْلُهُ، وَمَالُهُ، وَعَمَلُهُ	٢٥٠
يُقَاتِلُكُم فِئَامُ الروم	١٩٦
يَقْذِفْنَ بِهِ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ يَتَصَدَّقْنَ بِهِ	٢٥٢

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث	رقم الصفحة
أَبْطَأَ جِبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللهَّ ﷺ	٩٩
أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى	١٥١
أَتَقُولُهُ مُرَائِيًا	١٠٤
احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسى	١٦٦
إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ	٧٧
إذا تَزَوَّج الرَّجُلُ المَرْأةَ لِدينِها وَجَمالِها كانَ فيها سِدَادٌ مِنْ عَوَزٍ	١٥٢
إذا سلَّم أحدكم ثلاثا فلم يُجَبْ فليرجع	٢٦
أَرْشِدُوْا أَخَاكُمْ فَقَدْ ضَلَّ	١٤
أَسْوَدُ مِنَ القَار	١٤٣
أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمنى	١١٦
أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ؟	١٥٠
اقرؤُوا القرآنَ بلُحُونِ العرب وأَصواتها، وإِياكم ولُحُونَ أَهل العِشْق	١١
إلا جاءَ كَنْزُهُ يومَ القيامةِ شجاعٌ أقرعُ	١٣٦
الْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ	١٥٩
الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلاَّ هَاء وَهَاء	١٦٨
أَلَسْتُم تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ؟ قَالُوا: نَعَم	١٤٣
أُمّ قَوْمَكَ	٧٩
أَمَرَ رَسُولُ اللهَّ ﷺ السَّعْدَيْنِ أَنْ يَبِيعَا آنِيَةً مِنْ الْمَغَانِمِ	٨٦
إنَّ أرْواحَ الشُّهَدَاءِ في حواصلِ طيرٍ خُضْرٍ، تَعْلُق من ثمر الجنة	٧٨
أن رَسُولُ اللهَّ ﷺ احْتَجَرَ بِخَصَفَةٍ أَوْ حَصِيرٍ يصلي فيها	٨٧
أنَّ رسول الله ﷺ خطب فقال: "أما بعدُ"	١٠٤
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى عَنَزَةٍ	٤٨
إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَهُ النَّاسُ أَوْ وَدَعَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ	٩٩

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

طرف الحديث	رقم الصفحة
إِنّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيه	١٠٥
انطلقوا حتى تنظروا أحقٌّ ما بلغنا	١٢
إِنكم تَخْتصِمُون إِليَّ، ولعلَّ بعضَكم أَن يكونَ أَلْحَنَ بحجَّته من بعض	١٢
إن للمَلَكِ لَمَّة وللشيطان لَمَّة	١٩٠
إِنّ لِي قَرابةً أصِلُهُمْ وَيَقْطَعُونِي	٢٣٤، ٢٥٤
إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ	١٤٦
إِن من أشر النَّاس عِنْد الله منزلَة يَوْم الْقِيَامَة الرجل يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَة	٩٨
إِنْ يَكُنْهُ، فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ، فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه	٥٣، ١٤٥
انْظُرْ مَن قَتَلَني؟ فجالَ ساعةً ثمّ أتاه فقال: غُلامُ الْمُغيرَةِ بنِ شُعبَةَ	١٩٤
إِنَّهُمْ كَانُوا عِبَادًا يَعْبُدُونِي	٢٤٦، ٢٥٤
إِنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي	٣١، ٣٢
إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلاً فَعَيَّرْتُهُ بِأُمِّهِ	١٥٠
إِنِّي كنتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّة	١٣٠
أَوْ أَطْعِمْ ثَلاَثَةَ آصُعٍ مِنْ تَمْرٍ سِتَّةَ مَسَاكِينَ	٣١
أوتيتُ جوامع الكلم	١٠٩
أولها ملامة، وثِناؤها ندامة، وثِلاثُها عذاب يوم القيامة، إلا من عدل	٢١٦
إِيَّاكِ أَنْ تَكُونِيهَا يا حُمَيرَاء	٥٣، ١٤٥
بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ عُمَرَ إِذْ قَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟	١٥٣
بَيِّنَتُكَ أَنَّهَا بِئْرُكَ وَإِلَّا فَيَمِينُهُ	٢٣٤
تَصَدَّقَ امْرُؤٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِه	١٤٣
تُعِينُ الصَّانِعَ	٤٨
تُفْتَحُ اليَمَنُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبِسُّونَ	٩٧
ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتٍ خَوَاتِيمَ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ	٢٣٩
جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلاَةِ الصّبْحِ	٧٨

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

طرف الحديث	رقم الصفحة
حَتّى يَسْتَيْقِظَانِ مَتَى اسْتَيْقَظَا	١٢٨، ٢٣٣، ٢٤٥، ٢٥٤
حَتَّى يَعْدِلُوا إِلَى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ: ذَا قَرَدٍ	٢٣٣
حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السُّدُس	٢٦
حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنْ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنْ الْمِسْكِ	١٥٠
خُيِّرتُ بين الشفاعةِ أو يَدْخُلَ نصفَ أمتي الجنَّة	٨١
ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ	٧٣، ١٦٠
ذُو بَطْنِ بِنْتِ خَارِجَةَ أُرَاهَا جَارِيَةً	١٣٣
سَجَدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً ، لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْمُفَصَّلِ شَيْءٌ: -وذكر منها- سَجْدَةُ الْحَوَامِيمِ	١٤٠
شَاهِدٌ فُلاَنٌ؟	١٣٢
صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، في إزارٍ وَقَمِيصٍ، في إزارٍ وقَباءٍ	١٤٣
عَيَّرتُ رَجُلاً بِأُمِّه	١٥٢
غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيكُمُ	١٤٧
فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ	١٤٦، ٢٣٩
فأدخلتُها الدَّوْلَجَ	١٠٤
فَإِذَا اسْتَنْقَأْتِ فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ	٢٣١
فَأَمَرَنِي أَنْ أطرق بَصَرِي	١٧٠
فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يتباوَأُوا	١٦٦
فيَسمَعون جَرْس طيرِ الجنة	٧٨
فَضْلُ الصَّلاةِ بِالسِّوَاكِ عَلَى الصَّلاةِ بِغَيْرِ سِوَاكٍ سَبْعِينَ صَّلاَةً	٢٣٥، ٢٥٤
فَعَلْنَاهَا. وَهَذَا يَوْمَئِذٍ كَافِرٌ بِالْعُرُشِ	١٧٠
فَيَرَاهُمَا كِلَاهُمَا	١٢٨، ١٣٢، ٢٣٢، ٢٥٣

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

طرف الحديث	رقم الصفحة
قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنا	١١٥
قُومُوا فَلأُصَلِّيَ لَكُمْ	٩٨
كَادَ الحَسَدُ يغلبُ القَدَر	١٣١
كَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا	١٣١، ١٣٩، ١٤٠
كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء	٢١٠
كان معاوية رضي الله عنه إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة كانت إياها	١٠٤
كَانَ يَخْتَلِي لِفَرَسِه	٢١٤
كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب	٥٣، ١٤٤
كَفَاكَ مُنَاشَدَتُكَ رَبَّكَ	١٣٧
كُلُّ شَيءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ	١٤٣
كُلُّ غُلاَمٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ، تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ، وَيُدَمَّى	١٦٠
كُلُّ مَا أَنْهَرَ الدمَ فَكُل، لَيْسَ السِّنَّ والظُّفْرَ	١٠٦
كلُّ مولودٍ يولد على الفطرة	١٢٥
كلوا وادّخروا	١٠٤
كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ	١٤٧
كُنْ أَبَا خَيْثَمة، فَكَانَه	٥١، ١١٤، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥
لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا	١٤٧، ٢٤٧
لا تُطَاوِل، يُصِبْكَ سَهْمٌ مِن سِهَامِهم	١٣٥
لا تكذبوا عليّ، فإنه من كذب عليّ فليلج النار	٦٧
لا نورث ما تركناه صدقة	١٦٠
لا هَا اللهِ إِذن	٢٣١

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

طرف الحديث	رقم الصفحة
لاَ يَتَعَاطَى أَحَدُكُمْ مِنْ أَسِيرِ أَخِيهِ فَيَقْتُلَهُ	٢٤٢
لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ، حَتَّى يَقُولُونَ: مَنْ خَلَقَ اللهَّ؟	٢٤٦
لاَ يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً	٩٩
لابْن آدمَ لَمَّتان: لَمَّةٌ من المَلَك، وَلَمَّةٌ من الشيطان	١٩٠
لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحاً يَرِيهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْراً	١٣٤
لَعَلَّ اللهَّ اطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ	١٥٢
لَقَدْ حَكَمْت بِحُكْمِ اللهَّ فَوْق سَبْعَة أَرْقِعَة	١٧٠
لِهَذَا عِنْدَ اللهَّ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٣١
لو تعلق العلم بأكناف السماء لناله قوم من أهل فارس	٦٤
ليس من أصحابي إلا من لو شئتُ لأخذتُ عليه، ليس أبا الدرداء	٩٠
لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللهَّ عَلَى قُلُوبِهِمْ	٩٩
مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتّى كَادَتْ الشّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ	١٧، ١٣٢، ١٤٤
مَا مِنْ عَبْدٍ إِلاَّ وَقَدْ أَخْطَأَ أَوْ هَمَّ بِخَطِيئَةٍ لَيْسَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا	١٠٥
مَا وُصِفَ لِي أَحَدٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتُه فِي الإِسْلام إِلَّا رَأَيْتُه دُونَ الصِفَةِ، لَيْسَك	١٠٦
ما ولَّدْتَ يا غلام؟	٤٧
مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ فَإِمَّا أَدْرَكَنّ واحدٌ مِنْكُمْ	١٢٧
مَنْ صامَ رمَضانَ وأتبعه سِتًّا من شَوَّال	٨٨
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمّدًا فَلْيتبوَّأ مقْعَدَه مِن النار	٤٤، ٥٣
مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟	١٣٩
نَحْن الآخِرونَ السابِقُونَ يومَ القِيامَة، بَيْدَ أَنَّهم أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبْلِنَا	٨٨
نَضَّرَ اللهُّ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِيَ، فَحَفِظَهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا	٩١، ١٦٥
نَضَّر اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيئًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَه، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِن سَامِع	٢٥، ٧٧
نَهَى أن تُسْتَرْضَع الحَمْقاء فإن اللَّبَنَ يتَشَبَّه	١٨٠
نهى عن تناشد الأشعار في المسجد، وعن البيع والاشتراء فيه، وأن يتحلق الناس	٤٧

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه Alabbasi ١٤٣٦/٠٨/١٦

طرف الحديث	رقم الصفحة
يوم الجمعة قبل الصلاة	
نهيه صلى الله عليه وسلم عن الحِلَق قبل الصلاة يوم الجمعة	٤٧
هذا أول طَعَامٍ أَكَلَه أَبُوك من ثَلَاثَة أَيَّام	١٢٧
هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي أُمَرَائِي، لَكُمْ صَفْوَةُ أَمْرِهِمْ وَعَلَيْهِمْ كَدَرُهُ	٢٤٣
هَلْ أَنْتُمُ صَادِقُونِي؟	١٤٧
وَأَتْبَعهُ بِستٍّ مِنْ شَوَّال	٢٥٢
وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ	١٠٠
وَأُرِيَ مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ	٣١
والَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَخْتَصِمَنَّ كُلُّ شَيء يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى الشَّاتَيْنِ فِيمَا انْتَطَحَتَا	٢٣١
والله ما قتلتُ عُثمانَ، ولا مَالأتُ على قتله	١٨٦
وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لاحِقُونَ	١٣٩
وَصَلَّى خَلْفَه رِجَالٌ قِيَامًا	١٤٢
يَا أَبَا ذَرٍّ أَتَدْرِي فِيمَا تَنْتَطِحَانِ؟	٢٣٣
يا عباد الله أضحوا بصلاة الضحى	١٧٨
يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ	١٦٥
يُطْرِق الرَّجلُ الفَحلَ فيُلْقِحُ مائةً فيَذْهب حَيْرِيَّ الدهر	١٧٠
يَكْفِيك الْوَجْه وَالْكَفَّيْنِ	١٢٩

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

فهرس الشعر والرجز

البيت	البحر	الصفحة
قافية الهمزة		
وكـأَنَّ المنُـونَ تَـرْدِي بنـا أَعـ ... ـصَمَ صـمٍّ يَنْجـابُ عَنْـه العَـمَاءُ.	الخفيف	٢١١
سَـيُغنِينِي الـذي أغنـاكَ عَنِّـي ... فـلا فَقـرٌ يـدومُ ولا غِنـاءُ	الوافر	١٧٣
أَلاَ يَـا حَمْـزَ ذا الشُّرُـفِ النِّـوَاءِ ... وهُـنَّ مُعَقَّـلاَتٌ بِالْفِنَـاءِ	الوافر	٢١٣
قافية الباء		
وفي الحَيِّ مـن يَهْـوى هَوَانـا ويَبْتَهـي ... وآخَـرُ قـد أَبْـدى الكَآبَـةَ مُغْضَـبًا	الطويل	١٨٥
لَـيْسَ إِيَّـايَ وإِيَّـا ... كِ وَلاَ نَخْشَـى رَقِيبَـا	مجزوء الرمل	١٠٦
وجَـدْنا لكـم في آل حـم آيـةً ... تَأَوَّلهـا مِنَّـا تَقِـيٌّ ومُعْـرِبُ	الطويل	١٤٠
يَلْـتَهِم الأَرضَ بَـوأْبٍ حَـوْأَبِ ... كالقُمْعُـل المُنْكَـبِّ فـوقَ الأَثْلَـبِ	الرجز	٢٠٠
مَـا هِـيَ إلاَّ شَرْبَـةٌ بِـالْحَوْأَبِ ... فَصَـعِّدِي مِـنْ بَعْـدِهَا أَوْ صَـوِّبِي	الرجز	٢٠٠
قافية التاء		
فَـدَعْ ذِكْـرَ اللُّـمَاتِ فقـد تَفـانَوْا ... ونَفْسَـكَ فابْكِهـا قبـلَ المَـماتِ	الوافر	١٩٠
قافية الحاء		
قـدْ كـادَ مـن طـولِ الـبِلى أنْ يَمْصَـحَا	الرجز	١٣٠
قافية الدال		
إلى مُغَـوّاةِ الفتـى بالمرصـاد	الرجز	٢٢٤
أَنْ تَقْـرَآنِ عـلى أَسْـماءَ وَيْحَكُـما ... مِنِّـي السَّـلامَ وَأَنْ لاَ تُشْـعِرَا أَحَـدًا	البسيط	١٢٩،

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

البيت	البحر	الصفحة
		٢٣٤، ٢٤٥
فزججتُهـــــا بِمزَجَّـــــة ... زَجَّ القلـــــوصَ أبي مـــــزادة	مجزوء الكامل	١٢٢
ألا غَنِّـاني وارْفَعـا الصَّـوتَ بـالمَلاَ ... فـإنّ المَـلاَ عِنْـدي يَزيـد المَـدى بُعْـدًا	الطويل	١٨٦
علامـــا قـــامَ يَشْـــتُمُني لَئِـــيمٌ ... كخِنْزِيـــرٍ تَمَـــرَّغَ في رَمـــادِ	الوافر	٢٣٣
شَـلَّتْ يَمِينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَمُسْـلِمًا ... حَلَّـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ	الكامل	١١٥
قافية الراء		
أكـــلَّ امـــرئٍ تحســـبينَ امـــرَأً ... ونَـــارٍ تَوَقَّـــدُ بالليـــل نـــارًا	المتقارب	٢٣٦
وكنـتُ أُرَجِّـي بَعْـدَ عُـثْمانَ جـابِراً ... فَـدَوَّأَ بـالعَيْنَيْنِ والوجـهِ جـابِرُ	الطويل	١٩٩
وظاهرْ لها منْ يابسِ الشَّخْتِ واستعنْ ... عَلَيْهَا الصَّبَا وَاجْعَلْ يَدَيْكَ لَهَا سِتْرًا	الطويل	١٥٥
فأعْضضْـتُهُ الطُّـولَى سَـناماً وخَيرَهـا ... بَـلاَءً وَخـيرُ الْخَـيرِ مـا يُتخَـيَّرُ	الطويل	٢١٨
لـئن كـانَ إيَّـاهُ لَقَـدْ حَـالَ بَعْـدَنَا ... عَـنِ العَهْـدِ والإِنْسَـانُ قَـدْ يتَغَـيَّرُ	الطويل	١٠٦
وعَيَّرَتْنِـي بنـو ذُبْيـان خَشْـيَتَه ... وهَـلْ عـليَّ بـأنْ أخشـاكَ مِـنْ عـارِ؟	البسيط	١٥٠
حَـذِرٌ أُمُـوراً لا تَضِـيرُ وآمِـنٌ ... مَـا لـيسَ مُنْجِيَـهُ مِـنَ الأَقْـدَارِ	الكامل	١٥٧
قافية السين		
عَـــــدَدْتُ قَـــــوْمي كَعَدِيـــــد الطَّـــــيْسِ	الرجز	١٠٦
قـــــد ذَهَـــــب القـــــومُ الكـــــرامُ لَيْسِي	الرجز	١٠٦
قافية العين		
أمْ مَـا لجَنْبِـكَ لا يُلائِـمُ مَضْـجَعاً ... إلاّ أَقَـضَّ عَليـكَ ذَاكَ المُضْـجَعُ	الكامل	١٨٤

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

البيت	البحر	الصفحة
هُــمُ صَــنَعٌ لِجَــارِهِمُ وليســت ... يَــدُ الخَرْقَــاءِ مِثْــلَ يَــدِ الصَّــنَاعِ	الوافر	١٩٤
قافية الفاء		
الحــافِظُو عَــوْرَةِ العَشِــيْرَةِ لا يَــأْ ... تِــيْهِمُ مــن وَرائنــا وَكَــفُ	المنسرح	٢٤٣
قافية القاف		
رَضــيعَيْ لبــانٍ ثَــدْيَ أُمٍّ تقاسَــما ... بِأسْــحَمَ داجٍ عَــوْضَ لا نَتَفَــرَّقُ	الطويل	١٣٤
لا شيءَ أَسْرَعُ مِنِّــي لــيس ذا عُــذَرٍ ... أو ذا سَــبيبٍ بــأَعْلَى الرِّيْــدِ خَفَّــاقِ	البسيط	١٠٦
قافية اللام		
فلــم أرَ مِثلهــا خُباسَــةَ واحِــدٍ ... ونَهْنَهْــتُ نفسي ـ بعــدما كِــدْتُ أفْعَلَــه	الطويل	١٣١
فــــلا مُزْنَــــةٌ وَدَقَــــتْ وَدْقَهَــــا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَــــلَ إبْقَالِهَــــا	المتقارب	١٥٦
وَتَشْرَبُ أَسْآرِي القَطَا الكُدْرُ بَعْدَمَا ... سَرَتْ قَرَباً أَحْنَاؤُهَا تَتَصَلْصَلُ	الطويل	١٣٦
متى مــا يُفِــدْ كسبًا يكــنْ كــلُّ كسبه ... لــه مَطْعَــمٌ مــن صــدرِ يــومٍ ومَأْكَــلُ	الطويل	١٢٥
رُزِقنــا بــه الصَّــيدَ الغزيــرَ ولم نكــنْ ... كمــن نَبْلُــهُ مَحْرُومــةٌ وحبَائِلُــهْ	الطويل	١٥٥
فيــا لــك يــومٌ خَــيْرُه قبــل شرِّهِ ... تغيّــبَ واشــيه وأقْصرَــ عاذِلُــهْ	الطويل	١٥٥
ويــــوم كإبهــــامِ القَطــــاةِ محبّــــبٍ ... إليّ صــــباهُ غالــــبٌ ليَ باطِلُــــهْ	الطويل	١٥٥
ومــا المَــرْءُ مــا دَامَــتْ حُشاشَــةُ نَفْســهِ ... بِمــدْرِكِ أطْــرَافِ الخُطُــوبِ ولا آلِي	الطويل	١٨٨
فمــن يَبْتَغــي مَسْــعاةَ قَــوْمِيَ فَلْــيَرُمْ ... صُــعوداً إلى الجَــوزاء هــل هــو مُــؤْتَلِي	الطويل	١٨٨
بثَــوْرٍ ومَــن أرســى ثَبــيراً مَكانَــه ... وراقٍ لــبِرٍّ في حِــرَاء ونــازلِ	الطويل	٢٠٥
فَرِشْــني بخــيرٍ لا أَكــونَنْ ومِــدْحَتي ...كناحِــتِ يومــاً صــخرةٍ بعَســيلِ	الطويل	٢٤٤
قافية الميم		

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

البيت	البحر	الصفحة
متـــى تقـــولُ القُلُـــصَ الرَّواسِـــمَا ... يَلْحَقْـــنَ أُمَّ عَاصِـــمٍ وعَاصِـــمًا	الرجز	١٠٥
إذا مـــا وَلَّـــدوا يومًـــا تنـــادَوا ... أجَـــدْيٌ تحـــتَ شـــاتِك أَمْ غُـــلَام	الوافر	٤٨
كـــأنَّ مَوَاضِـــع الـــرَّبَلات منهـــا ... فِئَـــامٌ يَنْهَضُـــونَ إلى فِئَـــامِ	الوافر	١٩٦
إِذا مـــا المـــرءُ كـــان أَبـــوه عَـــبْسٌ ... فَحَسْـــبُك مـــا تُرِيـــدُ مـــن الكـــلامِ	الوافر	١٢٥

قافية النون

أفي جَنْـــب بَكْـــرٍ قطَّعَتْنـــي ملامـــةً ... لَعَمـــري لقـــد كَانَـــتْ ملامتهـــا ثِنَـــا	الطويل	٢١٥
أمَّـــا الرَّحيـــلُ فـــدُونَ بعـــد غَـــدٍ ... فمتـــى تقـــولُ: الـــدَّارَ تَجْمَعُنَـــا	الكامل	١٠٥
كـــلُّ لـــه نِيَّـــةٌ في بغـــضِ صـــاحِبِهِ ... بنعمـــةِ الله نَقْلِـــيكُمْ وتَقْلُونَـــا	البسيط	٢٤٧
لقـــد تَرَكَـــتْ فُـــؤادَكَ مُسْـــتَجَنًّا ... مُطَوَّقَـــةٌ عـــلى فَـــنَنٍ تَغَنَّـــى	الوافر	١٢
يَمِيـــلُ بهـــا وتَرْكَبُـــه بلَحْـــنٍ ... إذا مـــا عَـــنَّ للمَحْـــزُون أَنَّـــا	الوافر	١٢
فـــلا يَحْزُنْـــكَ أَيـــامٌ تَـــوَلَّى ... تَـــذَكّرُها ولا طَـــيْرٌ أَرَنَّـــا	الوافر	١٢

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

فهرس الأمثال وأقوال العرب

القول أو المثل	رقم الصفحة
اسقني شربة ما يا هذا	١٧٢
أنسب من دغفل	٢٣
بَرِئْتُ إليك من كل دَاءٍ تَدَاؤه الإبل	١٩٩
بَلَغَ السَّيْلُ الزُّبَى	٢٢٤
رجع فلان عَوْدُه على بَدْئه	١٣٦
صمنا من الشهر خمسًا	٢٥٢
كلاهما وتمرًا	٢٣٧
هذه عصاتي	١٣
هو سَداد من عوز	١٥٢
يا رُوَيْعِيَّ الغنمِ	١٥١

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

قائمة المصادر والمراجع

١. الآداب. للبيهقيّ. اعتنى به وعلَّق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه. ط١. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم. صديق القِنَّوجي. تحقيق: عبد الجبار زكار. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.

٣. أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو. محمد إبراهيم البنا. ط١. جدة: دار البان العربي ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤. أدب الإملاء والاستملاء. السمعاني. شرح ومراجعه: سعيد محمد اللحام. ط١. بيروت: دار ومكتبة الهلال ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٥. أدب الكاتب. ابن قتيبة الدينوري. تحقيق: محمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٦. الأدب المفرد. الإمام البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: المطبعة السلفية ١٣٧٥هـ.

٧. أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف. شرف القضاة، وأمين القضاة. عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٨. أسرار العربية. أبو البركات عبدالرحمن الأنباري. تحقيق: محمد بهجت بيطار. من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٩. الأسماء والصفات. للبيهقيّ. تحقيق: عبدالله الحاشدي. مكتبة السوادي للتوزيع.

١٠. الأشباه والنظائر. جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبدالعال سالم مكرم. ط١. بيروت: دار الرسالة ١٤٠٦هـ.

١١. إصلاح غلط المحدّثين. لأبي سليمان الخطَّابي. تحقيق: حاتم الضامن. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ- ١٩٧٥م.

١٢. الأعراب الرواة. عبدالحميد الشلقاني. ط٢. ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ١٩٨٢م.

١٣. إعراب الحديث. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: عبدالإله النبهان. ط٢. دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٤. إعراب الحديث. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: حسن الشاعر. الأردن: مطابع دار الشعب.

١٥. الأغاني. أبو الفرج الأصفهاني. بيروت: مؤسسة جمال للطباعة والنشر.

١٦. الأمالي. لأبي علي القالي. بيروت: ادر الكتب العلمية.

١٧. أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه. أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. القاهرة: مطبعة السعادة.

١٨. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. بيروت: المطبعة السلفية ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٩. أصول النحو العربي. محمد خير الحلواني. الدار البيضاء: الناشر الأطلسي. مطبعة افريقيا الشرق.

٢٠. الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب). تمام حسان. القاهرة: عالم الكتب ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢١. الأصول في النحو. أبو بكر ابن السراج. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٢. إبراز الحِكَم من حديث رُفِع القلم. تقيّ الدين السُّبْكِيُّ. حققه وخرج أحاديثه: كيلاني محمد خليفة. ط١. بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢٣. الإحكام في أصول الأحكام. ابن حزم الأندلسي. القاهرة: مطبعة العاصمة.

٢٤. إحياء النحو. إبراهيم مصطفى. القاهرة: دار الآفاق العربية ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٢٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي. تحقيق: رجب محمد. مراجعة: رمضان عبدالتواب. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٦. ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه. محمود فجال. ط١. الرياض ١٤٣٠ه.

٢٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث. للحافظ أبي يعلى الخليلي. دراسة وتحقيق: محمد سعيد إدريس. الرياض: مكتبة الرشد ١٤٠٩هـ.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٢٨. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. محمد ناصر الدين الألباني. ط٢. إشراف زهير الشاويش. بيروت: المكتب الإسلامي ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٢٩. الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية (مكاتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني). تحقيق: رياض الخوام. ط١. بيروت: عالم الكتب ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٣٠. الاستشهاد والاحتجاج باللغة. محمد عيد. ط٣. القاهرة: دار الشرق الأوسط للطباعة ١٩٨٨م.

٣١. إسفار الفصيح. أبو سهل محمد بن علي الهروي. دراسة وتحقيق: أحمد قشاش. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية ١٤٢٠هـ.

٣٢. إصلاح غلط المحدّثين. أبو سليمان لخطابي. تحقيق ودراسة: حاتم الضامن. ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٧م.

٣٣. إصلاح المنطق. ابن السكيت. شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون. مصر: دار المعارف.

٣٤. إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي. ابن حجر العسقلاني. حققه وعلق عليه: زهير بن ناصر الناصر. ط١. دمشق، وبيروت: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب. ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٥. إعراب الحديث النبوي. أبو البقاء العكبري. تحقيق: عبد الإله النبهان. ط٢. من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦هـ.

٣٦. إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس. اعتنى به: الشيخ خالد العلي. ط٢. بيروت: دار المعرفة ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٣٧. الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أُضِيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح. ابن دقيق العيد. بغداد: مطبعة دار الإرشاد ١٤٠٢هـ.

٣٨. الاقتراح في علم أصول النحو. جلال الدين السيوطي. قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت. مصر: دار المعرفة الجامعية ١٣٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٣٩. اقتضاء العلم العمل، الخطيب البغدادي. تحقيق: ناصر الدين الألباني. ط٤. بيروت: المكتب الإسلامي ١٣٩٧هـ.

٤٠. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب. ابن السيد البَطَلْيَوسيّ. تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٩٦م.

٤١. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. القاضي عياض. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط١. القاهرة: دار التراث، وتونس: المكتبة العتيقة، ١٩٧٠م.

٤٢. الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم. ابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ. تحقيق: محمد رضوان الداية. ط٣. دمشق: دار الفكر ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. أبو البركات الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. لمحمد محيي الدين عبدالحميد. لبنان: المكتبة العصرية ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦.

٤٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. بيروت: المكتبة العصرية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤٥. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. أحمد محمد شاكر. عنى به: بديع السيد لحام. ط٣. دمشق: مكتبة دار الفيحاء. الرياض: مكتبة دار السلام ٢٠٠٠م.

٤٦. البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤٧. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية و الدرة. عبد الفتاح القاضي. بيروت: دار الكتاب العربي.

٤٨. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. مجد الدين الفيروز ابادي. تحقيق: محمد المصري. ط١. دمشق: دار سعد الدين ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٩. البيان والتبيين. أبو عثمان الجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٧. القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٩٨م- ١٤١٨هـ.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٥٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. بيروت: دار الفكر ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٥١. التاريخ الصغير. الإمام البخاري. تحقيق: محمود زايد. ط١. بيروت: دار المعرفة ١٤٠٦هـ.

٥٢. التاريخ الكبير. الإمام البخاري. دائرة المعارف العثمانية.

٥٣. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي. محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري. بيروت: دار الكتب العلمية.

٥٤. التطريف في التصحيف. جلال الدين السيوطيّ. تحقيق: علي حسين البواب. ط١. الرياض: دار الفائز للنشر والتوزيع ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٥٥. التعالم وأثره على الفكر والكتاب. بكر عبدالله أبو زيد. ط٢. دار الراية ١٤٨٠هـ.

٥٦. التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح. أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي. دراسة وتحقيق: أحمد لبزار. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٥٧. التعليقة على المقرب. اب النحاس. تحقيق: جميل عبدالله عويضة. ط١. عَمَّان: وزارة الثقافة الأردنية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٥٨. التفكير اللساني في الحضارة العربية. عبدالسلام المسدي،. تونس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨١م.

٥٩. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. الحافظ زين الدين العراقي. تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان. ط١. بيروت: دار الفكر للنشر والتوزيع ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

٦٠. تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة. لأبي منصور الجواليقي. تحقيق: حاتم الضامن. ط١. دمشق: دار البشائر ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٦١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبد البر. تحقيق: مجموعة من المحققين. ط٢. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٦٢. التمييز. للإمام مسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط٢. الرياض: وزارة المعارف ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٦٣. تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى الزَّبيدي. تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.

٦٤. تاج اللغة وصحاح العربية. الجوهري. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. ط٤. بيروت: دار العلم للملايين ١٩٩٠م.

٦٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. شمس الدين الذهبي. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. ط١. بيروت: دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦٦. تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

٦٧. تأويل مختلف الحديث. ابن قتيبة الدينوري. تحقيق: سليم بن عيد الهلالي. ط٢. القاهرة: دار ابن عفان. الرياض: دار ابن القيم ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٦٨. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان. ابن مكي الصقلي. قدَّم له وقابل مخطوطاته: مصطفى عبدالقادر عطا. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٦٩. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. جلال الدين السيوطي. تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. ط٢. مكتبة الكوثر ١٤١٥هـ.

٧٠. تذكرة الحفاظ وذيوله. شمس الدين الذهبي. دراسة وتحقيق: زكريا عميرات. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٨م.

٧١. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. صلاح الدين الصفدي. تحقيق: شريف الحسيني وآخرون. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٥-٢٠٠٤م.

٧٢. تصحيفات المحدّثين. أبو أحمد الحسن العسكري. دراسة وتحقيق: محمود أحمد ميرة. ط١. القاهرة: المطبعة العربية الحديثة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٧٣. التصحيف وأثره في الحديث والفقه. أسطيري جمال. دار طيبة للنشر والتوزيع.

٧٤. تفسير النهر الماد من البحر المحيط. أبو حيان الأندلسي. تقديم وضبط: بوران الضَنَّاوِي، وهِدْيَان الضنَّاوي. دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية.

٧٥. تقويم اللسان. ابن الجوزي. تحقيق: عبدالعزيز مطر. ط٢. القاهرة: دار المعارف.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٧٦. تقييد العلم. الخطيب البغدادي. تحقيق: سعد عبدالغفار علي. ط١. القاهرة: دار الاستقامة ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٧٧. تهذيب الأسماء واللغات. أبو زكريا النووي. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: إدارة الطباعة المنيرية.

٧٨. تهذيب التهذيب. ابن حجر العسقلاني. ط١. بيروت: دار الفكر ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٧٩. تهذيب اللغة. الأزهري. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي ٢٠٠١م.

٨٠. توجيه النظر إلى أصول الأثر. الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي. ط١. مصر: المطبعة الجمالية ١٣٢٨هـ- ١٩١٠م.

٨١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. المراديّ. شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان. ط١. القاهرة: دار الفكر العربي ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٨٢. تيسير مصطلح الحديث. محمود الطحان. ط١٠. الرياض: مكتبة المعارف للنشر ٢٠٠٤م.

٨٣. جامع الأصول في أحاديث الرسول. ابن الأثير الشيباني الجزري. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. ط١. مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٨٤. جامع بيان العلم وفضله. ابن عبدالبر. تحقيق: أبو الأشبال الزهيري. ط١. الدمام: دار ابن الجوزي ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٨٥. الجامع لأحكام القرآن. أبو عبد الله القرطبي. تحقيق: هشام سمير البخاري. الرياض: دار عالم الكتب ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٨٦. الجراثيم. ابن قتيبة الدينوري. تحقيق: محمد جاسم الحميدي. قدم له: مسعود بوبو. ط١. دمشق: وزارة الثقافة ١٩٩٧م.

٨٧. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام. أبو زيد القرشي. حققه وضبطه: علي محمد البجادي. القاهرة: مطبعة نهضة مصر.

٨٨. الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح. ابن تيمية. تحقيق: علي ناصر وآخرون. ط٢. الرياض: دار العاصمة ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٨٩. حاشية السندي على سنن النسائي. نور الدين أبو الحسن السندي. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط٢. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٩٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينيّ. تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية.

٩١. الحديث النبويّ في النحو العربي. محمود فجال. ط٢. الرياض: أضواء السلف للنشر ١٩٩٧م.

٩٢. الحروف. أبو نصر الفارابي. تحقيق: محسن مهدي. ط٢. بيروت: دار المشرق ١٩٩٠م.

٩٣. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة. جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٩٤. الحطة في ذكر الصحاح الستة ودراسات شاملة للعلوم الحديثية. أبو الطيب صِدِّيق القِنَّوجي. دراسة وتحقيق: علي حسن الحلبي. بيروت: دار الجيل، وعمان: دار عمار.

٩٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبدالقادر البغدادي. تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٩٦. خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري. عبدالقادر الهيتي. ط٢. بنغازي: من منشورات جامعة قار يونس ١٩٩٣م.

٩٧. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. ط٣. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤١٦هـ - ١٩٨٦م.

٩٨. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم.

٩٩. دراسات في العربية وتاريخها. محمد الخضر حسين. ط٢. دمشق: المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح ١٩٦٠م.

١٠٠. درة الغواص في أوهام الخواص. القاسم بن علي الحريري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٩٧م.

١٠١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٠٢. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. شمس الدين الذهبي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط٤. بيروت: دار البشائر ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٠٣. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. لأبي بكر البيهقيّ. تحقيق:عبدالمعطي قلعجي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، و القاهرة: دار الريان للتراث ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٠٤. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط٣. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤٠٧هـ.

١٠٥. الروضُ الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام. أبو القاسم عبدالرحمن السهيليّ. تحقيق وتعليق وشرح: عبدالرحمن الوكيل. ط١. القاهرة: دار الكتب الإسلامية ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٠٦. زاد المستقنع في اختصار المقنع. شرف الدين موسى بن أحمد بن موسى أبو النجا الحجاوي. تحقيق: عبدالرحمن العسكر. الرياض: دار الوطن للنشر.

١٠٧. الزاهر في معاني كلمات الناس. أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري. تحقيق: حاتم الضامن. ط٢. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ١٩٨٧م.

١٠٨. سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني. دراسة وتحقيق: حسن هنداوي.

١٠٩. سنن ابن ماجة. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

١١٠. سنن أبي داوود. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد قره بللي. ط١. دمشق: دار الرسالة العلمية ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

١١١. سنن الترمذي. حكم على أحاديثه وآثاره وعلَّق عليه: محمد ناصر الدين الألباني. ط١. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

١١٢. سنن سعيد بن منصور. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: دار الكتب العلمية.

١١٣. السنن الكبرى. أبو بكر البيهقي. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. ط٣. بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١٤. السنن الكبرى للنسائي. تحقيق: عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي. ط١. بروت: ادر الكتب العلمية ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١١٥. السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي. محمود فجال. ط٢. الرياض: أضواء السلف ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١١٦. سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي. تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة.

١١٧. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. إبراهيم بن موسى الأبناسي. تحقيق: صلاح فتحي هلل. ط١. الرياض: مكتبة الرشد ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١١٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد الحنبلي. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط١. دمشق، بيروت: دار ابن كثير ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١١٩. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. لمحمد محي الدين عبدالحميد. راجع الطبعة ونقحها: محمد أسعد النادري. لبنان: المكتبة العصرية ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٢٠. شرح الأربعين النووية. الشيخ محمد بن صالح العثيمين. ط٣. الرياض: دار الثريا للنشر والتوزيع ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٢١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمَّى بـ (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك). حققه وشرح شواهده: محمد محي الدين عبدالحميد. ط٢. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م.

١٢٢. شرح التبصرة والتذكرة. الإمام الحافظ زين الدين العراقيّ. حقق نصوصه وخرّج أحاديثه وعلَّق عليه: عبداللطيف الهميم، والشيخ ماهر ياسين الفحل. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٢٣. شرح الكافية الشافية. جمال الدين ابن مالك. حققه وقدم له: عبدالمنعم أحمد هريدي. ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى (مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي) ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٢٤. شرح سنن أبي داوود. بدر الدين العيني. تحقيق: أبو المنذر المصري. ط١. الرياض: مكتبة الرشد ١٩٩٩م.

١٢٥. شرح سنن النسائي. جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط٢. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٢٦. شرح صحيح البخاري. ابن بطال البكري. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. ط٢. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٢هـ- ٢٠٠٣م.

١٢٧. شرح صحيح مسلم المسمى بـ(إكمال المعلم بفوائد مسلم). القاضي عياض. تحقيق: يحيى إسماعيل. ط١. مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٢٨. شرح علل الترمذي. ابن رجب. تحقيق: همام سعيد. ط١. الأردن: مكتبة المنار ١٤٠٧هـ.

١٢٩. شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية). محمد بن الطيب الفاسي. تحقيق: علي حسن البواب. ط١. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٣٠. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. أبو أحمد الحسن العسكري. تحقيق: عبد العزيز أحمد. ط١. القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

١٣١. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. جمال الدين ابن مالك. تحقيق: طه محسن. ط٢. مكتبة ابن تيمية ١٤١٣هـ.

١٣٢. الصاحبي في فقه اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

١٣٣. صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط١. بيروت: دار طوق النجاة ١٤٢٢هـ.

١٣٤. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

١٣٥. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. ابن الصلاح الشَّهْرُزُوْرِيُّ. تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر. ط٢. بيروت: دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ.

١٣٦. ضرائر الشعر. ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط١. دار الأندلس للطباعة والنشر ١٩٨٠م.

١٣٧. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر. محمود شكري الألوسي. شرحه: محمد بهجت الأزي البغدادي. بغداد: المكتبة العربية. القاهرة: المكتبة السلفية ١٣٤١هـ.

١٣٨. ضرورة الشعر. لأبي سعيد السيرافي. تحقيق: رمضان عبدالتواب. ط١. بيروت: دار النهضة العربية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٣٩. طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحي. قرأه وشرحه: محمد محمود شاكر. جدة: دار المدني.

١٤٠. الطبقات الكبرى. ابن سعد. تحقيق: إحسان عباس. ط١. بيروت: دار صادر ١٩٦٨م.

١٤١. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية. الإمام نجم الدين النسفيّ. ضبط وتعليق وتخريج: الشيخ خالد بن عبد الرحمن العك. ط١. بيروت: دار النفائس ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٤٢. العدد في اللغة دراسة لغوية نحوية. مصطفى النحاس. ط١. الكويت: مكتبة الفلاح ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٤٣. العقد الفريد. ابن عبد ربه الأندلسي. شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتب فهارسه: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري. ط٢. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

١٤٤. عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ. جلال الدين السيوطي. حققه وقدّم له: سلمان القضاة. بيروت: دار الجيل ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٤٥. العلل ومعرفة الرجال. أحمد بن حنبل. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط٢. الرياض: دار الخاني١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٤٦. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها. شمس الدين الذهبي. تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبدالمقصود. ط١. الرياض: مكتبة أضواء السلف ١٩٩٥م.

١٤٧. علوم الحديث ومصطلحه. صبحي الصالح. ط٣. بيروت: دار العلم للملايين ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.

١٤٨. علوم الحديث. ابن الصلاح الشَّهْرُزُوْرِيُّ. تحقيق: نور الدين عتر. ط٣. دمشق: دار الفكر.

١٤٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. الإمام بدر الدين العيني. عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطبعة المنيرية.

١٥٠. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. ابن رشيق القيرواني الأزدي. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. ط٥. دار الجيل ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٥١. العين. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

١٥٢. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية. الإمام السخاوي. تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم. ط١. مكتبة أولاد الشيخ للتراث ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٥٣. غاية المقصد في زوائد المسند. للحافظ نور الدين الهيتميّ. تحقيق: خلاف عبدالسميع. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٥٤. غريب الحديث. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق: حسين محمد شرف. مراجعة: مصطفى حجازي. القاهرة: مجمع اللغة العربية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٥٥. غريب الحديث. أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزي. وثق أصوله وخرّج حديثه وعلّق عليه: عبدالمعطي أمين قلعجي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٨٥م.

١٥٦. غريب الحديث. الإمام إبراهيم الحربيّ. تحقيق: سليمان العايد. ط١. مكة المكرمة: جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ.

١٥٧. غريب الحديث. ابن قتيبة الدينوري. تحقيق: عبد الله الجبوري. ط١. بغداد: مطبعة العاني ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٥٨. الفاخر. لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم. تحقيق: عبدالعليم الحطاوي. مراجعة: محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

١٥٩. الفائق في غريب الحديث. جار الله الزمخشري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجادي. ط٢. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٦٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني. قرأ أصله تحقيقًا وتصحيحًا: عبدالعزيز بن باز. رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي. قام بإخراجه: محب الدين الخطيب. المكتبة السلفية.

١٦١. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. الإمام السخاوي. دراسة وتحقيق: عبدالكريم الخضير، ومحمد آل فهيد. ط١. الرياض: مكتبة دار المنهاج ١٤٢٦هـ.

١٦٢. الفروق اللغوية. أبو هلال العسكري. حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم. القاهرة: دار العلم والثقافة.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٦٣. في أدلة النحو. عفاف حسنين. القاهرة: المكتبة الأكاديمية ١٩٩٦م.

١٦٤. في أصول النحو. سعيد الأفغاني. بيروت، دمشق: المكتب الإسلامي ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٦٥. الفصيح. لأبي العباس ثعلب. تحقيق: عاطف مدكور. دار المعارف.

١٦٦. فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح. محمد بن الطيب الفاسي. تحقيق: محمود فجال. ط٢. دبي: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ١٤٣٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٦٧. القاموس المحيط. مجد الدين الفيروزآبادى. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. ط٨. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٦٨. القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا. خالد بن سعود العصيمي. ط١. الرياض: دار التدمرية، وبيروت: دار ابن حزم ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٦٩. قواعد في علوم الحديث. العلامة ظفر أحمد العثماني الثهانوي. ط٣. بيروت: مطابع دار القلم ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

١٧٠. الكامل في اللغة والأدب. أبو العباس المبرد. حققه وعلق عليه: محمد أحمد الدالي. ط٣. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٧١. كتاب الأفعال. ابن القطاع الصقلي. ط١. حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٦٠هـ.

١٧٢. كتاب الأموال. أبو عبيد القاسم بن سلام. تقديم ودراسة وتحقيق: محمد عمارة. ط١. القاهرة: دار الشروق ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٧٣. كتاب سيبويه. تحقيق: عبد السلام هارون. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٧٤. كتب إعراب الحديث النبوي الشريف (تعريف، تحليل، متابعة). سلمان محمد القضاة. عَمّان: جهينة للنشر والتوزيع ٢٠١٠م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٧٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. جار الله الزمخشري. تحقيق وتعليق ودراسة: عادل عبد الموجود، علي معوض. ط١. الرياض: مكتبة العبيكان ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٧٦. كشف المشكل من أحاديث الصحيحين. أبو الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي. تحقيق: علي حسين البواب. الرياض: دار الوطن.

١٧٧. الكفاية في علم الرواية. الخطيب البغدادي. الهند: دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٧هـ.

١٧٨. لحن العامة والتطور اللغوي. رمضان عبدالتواب. ط١. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠٠م.

١٧٩. لحن العوام. أبو بكر الزبيدي. تحقيق: رمضان عبد التواب. ط١. مصر: المطبعة الكمالية ١٩٦٤م.

١٨٠. اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه (القسم الأول). عبدالفتاح سليم. ط١. القاهرة: دار المعارف ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٨١. لسان العرب. ابن منظور المصري. ط١. بيروت: دار صادر.

١٨٢. اللغة بين المعيارية والوصفية. تمام حسان. ط٤. القاهرة: عالم الكتب ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٨٣. لغويات. محمد علي النجار. نشر: جماعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة. دار الكتاب العربي بمصر.

١٨٤. اللهجات العربية في القراءات القرآنية. عبده الراجحي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦م.

١٨٥. اللهجات العربية في التراث. أحمد علم الدين الجندي. الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.

١٨٦. مأخذ العلم. أبو الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: محمد بن ناصر العجمي. ط٢. دار البشائر الإسلامية ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٨٧. مجالس ثعلب. أبو العباس ثعلب. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط٢. مصر: دار المعارف ١٩٦٠م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٨٨. مجموع حديثي فيه لحن الرواة وأثره في رواية الحديث، وفن الختم في الحديث النبويّ، والقول الحثيث في غريب الحديث. ملفي بن حسن الشهري. ط١. مصر: دار المحدّثين للنشر ٢٠٠٨م.

١٨٩. المجموع شرح المهذَّب للشيرازي. لأبي زكريا النووي. تحقيق: محمد نجيب المطيعي. جدة: مكتبة الإرشاد.

١٩٠. المجموع المغيث في غريبَيْ القرآن والحديث محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني. تحقيق: عبدالكريم الغرباوي. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

١٩١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق: علي النجدي ناصيف وآخرون. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى لشئون الإسلامية ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٩٢. المحكم والمحيط الأعظم. ابن سيده المرسي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٩٣. المخصص. ابن سيده المرسي. ط١. القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٩هـ.

١٩٤. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مهدي المخزومي. ط٢. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

١٩٥. مراتب النحويين. أبو الطيب عبد الواحد اللغوي الحلبي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها.

١٩٦. مرقاة المصابيح شرح مشكاة المصابيح. عليّ بن سلطان محمد القاريّ. تحقيق: جمال عيتاني. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية ١٣٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٩٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطي. شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون. بيروت: دار الفكر، دار الجيل.

١٩٨. مسائل أحمد بن حنبل رواية ابن هاني النيسابوري. تحقيق: زهير الشاويش. المكتب الإسلامي.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

١٩٩. المستدرك على الصحيحين. الحاكم النيسابوري. إشراف: يوسف المرعشلي. بيروت: دار المعرفة.

٢٠٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل المرشد. مؤسسة الرسالة.

٢٠١. مشارق الأنوار على صحاح الآثار. القاضي عياض. تونس: المكتبة العتيقة، والقاهرة: دار التراث بالقاهرة.

٢٠٢. مشكلة الحديث. يحيى محمد. ط١. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي ٢٠٠٧م.

٢٠٣. مصادر الشعر الجاهلي. ناصر الدين الأسد. ط٧. مصر: دار المعارف ١٩٨٨م.

٢٠٤. المصباح المنير. أحمد بن محمد الفيومي. بيروت: مكتبة لبنان ١٩٨٧م.

٢٠٥. المصنَّف. ابن أبي شيبة. ضبطه وعلق عليه: سعيد اللحام. دار الفكر.

٢٠٦. مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري. أحمد محمد قدور. دمشق: وزارة الثقافة ١٩٩٦م.

٢٠٧. المعارف. ابن قتيبة الدينوري. تحقيق: ثروت عكاشة، ط٤، (القاهرة: دار المعارف).

٢٠٨. معاني القران. أبو زكريا الفراء. ط٣. بيروت: عالم الكتب ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٠٩. معاني القرآن. للأخفش الأوسط. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٢١٠. معجم اللغة العربية المعاصرة. أحمد مختار عمر. ط١. القاهرة: عالم الكتب ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٢١١. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. أبو عبيد عبد الله البكري الأندلسي. تحقيق: مصطفى السقا. ط٣. بيروت: عالم الكتب ١٤٠٣هـ.

٢١٢. معرفة الثقات. أبو الحسن العجلي. تحقيق: عبد العليم البستوي. القاهرة: مطبعة المدني.

٢١٣. معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه. الحاكم النيسابوري. شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلوم. ط١. بيروت: دار ابن حزم ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٢١٤. المعين في طبقات المحدثين. شمس الذهبي. تحقيق: محمد زينهم عزب. ط١. دار الصحوة للنشر ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٢١٥. المُغْرِب في ترتيب المعرِب. أبو الفتح ناصر الدين المطرزي. تحقيق: محمود فاخوري، وعبدالحميد مختار. حلب: مكتبة أسامة بن زيد ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢١٦. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. جواد علي. ط٤. دار الساقي ٢٠٠١م.

٢١٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. الحافظ أبو العباس القرطبي. حققه وقدم له: محيي الدين ديب وآخرون. ط١. دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢١٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. أبو إسحاق الشاطبي. ط١. تحقيق: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢١٩. مقاييس اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٢٠. المقتضب. أبو العباس المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٢٢١. مقدمة ابن خلدون. ضبط وشرح وتقديم: محمد الإسكندراني. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

٢٢٢. المقصور والممدود. لأبي علي القالي. تحقيق: أحمد هريدي. ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢٢٣. الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون. محمد عيد، القاهرة: عالم الكتب للنشر.

٢٢٤. الممتع الكبير في التصريف. ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط١. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٦م.

٢٢٥. من مظاهر التخفيف في اللسان العربي. حمزة عبدالله النشرتي. ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦.

٢٢٦. مناهل العرفان في علوم القرآن. محمد عبد العظيم الزرقاني. تحقيق: مكتبة البحوث والدراسات. ط١. بيروت: دار الفكر ١٩٩٦م.

٢٢٧. المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي). عبدالصبور شاهين. بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٢٢٨. منهج النقد عند المحدّثين نشأته وتاريخه. محمد مصطفى الأعظمي. ط٣. المملكة العربية السعودية: مكتبة الكوثر ١٩٩٠م.

٢٢٩. المنهج المقترح لفهم المصطلح (دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث). حاتم بن عارف العوني. ط١. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٣٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. أبو زكريا النووي. ط١. القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م.

٢٣١. الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء. أبو عبيد الله المَرْزُبَاني. عنيت بنشره: جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة. المطبعة السلفية ١٣٤٣هـ.

٢٣٢. موضح أوهام الجمع والتفريق. الخطيب البغدادي. حيدر أباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.

٢٣٣. الموطّأ. الإمام مالك بن أنس. صححه وخرَّج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

٢٣٤. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. خديجة الحديثي. العراق: دار الرشيد للنشر ١٩٨١م.

٢٣٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط١. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

٢٣٦. نتائج الفكر. أبو القاسم عبدالرحمن السهيلي. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. بيروت: مطابع الشروق.

٢٣٧. النحاة والحديث النبوي. حسن موسى الشاعر. ط١. عَمَّان: دار عمار للنشر والتوزيع ٢٠١٠م.

٢٣٨. النحو الوافي. عباس حسن. ط٣. القاهرة: دار المعارف.

٢٣٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات الأنباري. تحقيق: إبراهيم السامرائي. ط٣. الأردن: مكتبة المنار ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٤٠. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. ابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي. ط١. ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٢٤١. النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٤٢. النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير. تحقيق: محمود محمد الطناجي، والطاهر أحمد الزاوي. ط١. المكتبة الإسلامية ١٩٦٣م.

٢٤٣. النوادر في اللغة. أبو زيد الأنصاري. تحقيق ودراسة: محمد عبدالقادر أحمد. ط١. بيروت، القاهرة: دار الشروق ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٢٤٤. هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبدالقادر شيبة الحمد. ط١.

٢٤٥. الواضح في مناهج المحدّثين. ياسر الشمالي. ط٣. عَمّان: دار ومكتبة الحامد ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٢٤٦. الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي. تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٤٧. وفيات الأعيان وأنباء الزمان. شمس الدين ابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

الرسائل العلمية والأبحاث:

٢٤٨. الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية. للشيخ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل الغرناطي الشهير بالراعي. تحقيق: سلامة عبدالقادر المراقي. رسالة ماجستير من إشراف: عبدالفتاح شلبي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. قسم الدراسات العليا العربية. فرع اللغة. جامعة أم القرى ١٤٠٠- ١٤٠١هـ.

٢٤٩. إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية. حسن محمود هنداوي. مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، العدد (٣٠).

٢٥٠. التأويل في الحديث النبوي الشريف. أطروحة دكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها. إعداد: فلاح إبراهيم الفهدي. إشراف: طه محسن العاني. كلية الآداب. جامعة بغداد ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٢٥١. توجيه ما خرج عن القاعدة من الأسماء المعربة بالحروف[١]. محمد بن خالد الفاضِل. مجلة الدرعية (مجلة فصلية محكمة تعنى بتاريخ المملكة العربية السعودية والجزيرة العربية وتراث العرب). السنة الثانية. العدد السادس. ربيع الآخر ١٤٢٠هـ/ أغسطس ١٩٩٩م.

٢٥٢. توجيه ما خرج عن القاعدة من الأسماء المعربة بالحروف[٢]. محمد بن خالد الفاضِل. مجلة الدرعية (مجلة فصلية محكمة تعنى بتاريخ المملكة العربية السعودية والجزيرة العربية وتراث العرب). السنة الثانية. العدد الثامن. شوال ١٤٢٠هـ/ فبراير ١٩٩٩م.

٢٥٣. توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي، فخر الدين قباوة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد (٨٣)، الجزء (٣).

٢٥٤. رسالة (نقد المتن عند المحدّثين) لهشام العثامني الحسني، نشر: مدونة واحة الفقه الجامع.

٢٥٥. سيبويه أول من جرَّأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف. سعدون أحمد علي الرَّبَعِي. مجلة العميد (مجلة فصلية محكمة). العدد الخامس. ربيع الثاني ١٤٣٤هـ- مارس ٢٠١٣م.

٢٥٦. شرح جمل الزجاجي. لابن خروف الإشبيلي. تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة: سلوى عرب. سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها. جامعة أم القرى ١٤١٩هـ.

٢٥٧. لحن الرواة وأثره في رواية الحديث. ملفي بن حسن الشهري. ط١. مصر: دار المحدّثين للنشر ٢٠٠٨م.

٢٥٨. مجموعة القرارات العلمية (٣). مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ١٩٣٢ ـ ١٩٦٢هـ، ط ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٢٥٩. النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير). حمدي عبدالفتاح السيد بدران. إشراف: محمد حسن جبل.كلية اللغة العربية بالمنصورة. جامعة الأزهر الشريف. ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٦٠. الهمزة بين القراء والنحاة. أكرم علي حمدان. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الشرعية). المجلد الثالث عشر. العدد الثاني. يونيو ٢٠٠٥م.

٢٦١. مقاله (النحو واللحن)، سعد حمدان الغامدي. نُشِر في شبكة الفصيح الالكترونية لعلوم اللغة العربية، بتاريخ ٢٦/ ٧/ ١٤٢٧هـ.

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	٥
تمهيد	١١
الفصل الأول: إشكالية اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف (دراسة نظرية)	١٨
المبحث الأول: حقيقة وقوع اللحن في رواية الحديث النبوي	١٩
أ. مكانة الرواية عند العرب	٢٠
ب. الرواية عند أهل الحديث وأهل اللغة	٢٥
ج. مما ورد في كتب أصحاب الحديث مما يؤكد وقوع اللحن في روايته	٣٢
المبحث الثاني: أسباب وقوع اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف	٤١
أولاً: أسباب وقوع اللحن من وجهة نظر أهل الحديث	٤٢
ثانيًا: أسباب وقوع اللحن من وجهة نظر أهل النحو	٥١
المبحث الثالث: موقف المحدّثين والنحويين من اللحن في رواية الأحاديث النبوية	٧٠
أولًا: موقف المحدِّثين من اللحن في رواية الحديث	٧١
أ. جهود أهل الحديث في صيانة الحديث النبوي، ودقتهم المتناهية في ذلك	٧١
ب. موقف أهل الحديث مما وقع فيه اللحن	٨٠
ج. موقف أهل الحديث تجاه العوامل المؤدية إلى اللحن	٨٧
د. الصلة بين علماء الحديث وعلوم العربية	٩٤
ثانيًا: موقف النحويين من اللحن في رواية الحديث	١١٠
أ. معنى الاستشهاد والاحتجاج في النحو	١١٠
ب. مصادر النحو عندهم ومكانة الحديث بينها	١١١
ج. موقف النحويين مما جاء من الحديث النبوي على خلاف القواعد النحوية	١٢٤

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

د. ما قيل في الحديث النبويّ، قيل في مصادر السماع الأخرى	١٥٤
المبحث الرابع: أثر اللحن في رواية الحديث النبوي	**١٥٨**
الفصل الثاني: إشكالية اللحن في رواية الحديث النبويّ الشريف (دراسة تطبيقية)	١٦٣
المبحث الأول: دراسة البنية، تطبيقًا على كتاب: (إصلاح غلط المحدثين، للإمام الخطابي)	**١٦٤**
أولاً: جهود علماء اللغة وغريب الحديث والأثر في إبراز الروايات المقيسة والشاذة صرفيًا	١٦٥
ثانيًا: كتاب (إصلاح غلط المحدّثين)	١٦٧
أ. ما يدخل تحت التصحيف والتحريف	١٦٩
ب. الأسس الصوتية التي استند عليها الخطّابي في تصنيفه لأغلاط أهل الحديث:	١٧١
ج. الفعـل، دراسة في البنية والدلالة ويشمل:	**١٧٥**
١. أبنية الفعل	١٧٥
٢. التجرد والزيادة	١٧٩
٣. ما شدّده أهل الحديث من الأفعال والصواب تخفيفه	١٨٠
٤. ما خففه أهل الحديث من الأفعال، وهو على أنواع:	١٨٢
- ما خففوه بالإبدال	١٨٢
- ما خفّفوه بالحذف	١٨٧
د. الاسم، دراسة في البنية والدلالة ويشمل:	**١٩٠**
١. ما شدده أهل الحديث من الأسماء، وحقه أن يخفف	١٩٠
٢. ما خففه أهل الحديث من الأسماء: وفيه:	١٩٥
- تخفيف بالإبدال	١٩٥
- تخفيف بالإدغام	٢٠٠
٣. الحذف والزيادة، وفيه:	٢٠٢
- الحذف في (ألآء).	٢٠٢
- الحذف في قصر الممدود	٢٠٤
- الزيادة في مد المقصور	٢١٤

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi

٤. صيغة التفضيل	٢١٨
٥. النسب	٢١٩
٦. الإفراد والجمع	٢٢٠
ه. هل كل ما خطَّاه الخطابيّ هو غلط محض؟	٢٢٥
المبحث الثاني: دراسة التركيب، تطبيقًا على كتاب: (إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري)	**٢٢٧**
أولاً: تاريخ إعراب الأحاديث النبوية	٢٢٨
ثانيًا: (إعراب الحديث) لأبي البقاء العكبريّ	٢٣٠
أ. التخطئة عند العكبريّ على مراتب	٢٣٢
ب. ما خطَّأه العكبريّ، ينقسم إلى:	٢٣٥
- إشكال في الموقع الإعرابي، والعلامة الإعرابية	٢٣٥
- إشكال في الحذف أو الزيادة	٢٤٢
- إشكال في المطابقة والمخالفة	٢٤٨
ج. هل كل ما خطَّأه العكبريّ هو خطأ في رواية الحديث؟	٢٥٣
خاتمة	٢٥٦
فهرس الآيات	٢٦١
فهرس الأحاديث موضوع الدراسة	٢٦٦
فهرس الأحاديث والآثار	٢٦٩
فهرس الشعر والرجز	٢٧٥
فهرس الأمثال وأقوال العرب	٢٧٩
قائمة المصادر والمراجع	٢٨٠
المحتويات	٣٠١

إشكالية اللحن في رواية الحديث النبوي الشريف دراسة وتوجيه ١٤٣٦/٠٨/١٦ Alabbasi